



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الجامعة العراقية

كلية الشريعة

الدراسات العليا

أحكام (الهاتف) في الفقه الإسلامي

رسالة

مقدمة إلى مجلس كلية الشريعة في الجامعة العراقية
وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير – شريعة إسلامية
تخصص (الفقه الإسلامي)

من قبل الطالب

سامي حاجي عبد الله السورجي

بإشراف

الدكتور حيدر جبار محمود

إقرار المشرف

أشهد أنّ هذه الرسالة الموسومة بـ (أحكام الهاتف في الفقه الإسلامي) المقدّمة من قبل الطالب (سامي حاجي عبد الله السورجي) قد أنجزت تحت إشرافي في الجامعة العراقية لنيل درجة الماجستير في الفقه الإسلامي

 التوقيع:

اسم المشرف: د. حيدر جبار محمود

إقرار لجنة المناقشة

نحن أعضاء لجنة المناقشة ، نشهد أننا اطلعنا على هذه الرسالة الموسومة
(أحكام الهاتف في الفقه الإسلامي) ، وقد ناقشنا الطالب
(سامي حاجي عبد الله السورجي) في محتواها ، وفيما له علاقة
بها ، ونرى أنها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في الفقه الإسلامي
الموافق ٢٠١٢/٣/٧ وبتقدير (أصيلاً)

التوقيع:
الاسم: أ.م.د. ليلى حسن محمد
عضواً
التاريخ: ٢٠١٢ / ٣ / ٧

التوقيع:
الاسم: أ.م.د. أركان يوسف حالوب
رئيساً
التاريخ: ٢٠١٢ / ٣ / ٧

التوقيع:
الاسم: د. حيدر جبار محمود
عضواً ومشرافاً
التاريخ: ٢٠١٢ / ٣ / ٧

التوقيع:
الاسم: د. شكر محمود فرحان
عضواً
التاريخ: ٢٠١٢ / ٣ / ٧

صادق مجلس كلية الشريعة في الجامعة العراقية / على القرار

التوقيع:
العميد: أ.م.د. عبد المنعم خليل إبراهيم الهيتي
التاريخ: ٢٠١٢ / ٣ / ٧

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾

إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ

كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا ﴿﴾

(سورة الإسراء، الآية: ٣٦)

الإهداء

إلى:

- من اشتاقت إليه القلوب وتاقت لرؤيته العيون معلّم الانسانية ورحمة الله للبشرية:

سيدي محمد رسول الله ﷺ

إيماناً و اتباعاً واقتداءً

- من أطفأوا من شموع أيامهم، كي يبقى الطريق أمامي نوراً ساطعاً، ومن جعلهما الله سبباً لوجودي

والدي الكريمين:

أمي وأبي حفظهما الله تعالى

براً وإكراماً وإحساناً

- رواد الفكر ومصابيح الدجى ومنابع العطاء وحملة القرآن وورثة الأنبياء:

أساتذتي ومشايخي الأعلام

انتساباً واحتساباً

- رفيقة درب الطويل والمشوار الصعب، وإلى ربيع أيامي وأزهار بستانتي وأمل حياتي أغلى ما أهداني الله

تعالى:

زوجتي، وأولادي

حباً وتقديراً وحناناً

أهدي هذا الجهد المتواضع

الباحث

شكر وعرفان

انطلاقاً من قول الله تعالى: ﴿لِيَن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾^(١) أشكر الله تعالى أولاً وآخرأ، على آلائه و نعمائه الظاهرة والباطنة.

وامتنالاً لقول النبي ﷺ: { من لا يشكر الناس لا يشكر الله }^(٢)، ووفاء لأهل الفضل وعرفاناً بالجميل، فإن الواجب يدفعني إلى أن أتقدم بخالص شكري إلى:

. الأستاذ المشرف فضيلة الدكتور حيدر جبار محمود الذي كان مثالاً رائعاً، ونموذجاً حسناً بالصدق والإخلاص والتواضع والكرم وحسن التعاون حيث بذل كل جهده في مساعدتي لإخراج هذا البحث بهذه الصورة، كما لم يأل جهداً في خدمة هذا البحث متابعة، وتدقيقاً، وتمحيصاً، على الرغم من ضيق وقته، وكثرة مشاغله وأعبائه، فجزاه الله عني خيراً.

. السادة الحضور هيئة المناقشين الأفاضل، وأساتذتي الكرام في جميع مراحل حياتي الدراسية.
. جامعتي الحبيبة الجامعة العراقية على جهودها في نشر العلم الشرعي، والتشجيع عليه، وأخص بالذكر كلية الشريعة وعميدها وأساتذتها الكرام.

. زملائي الأعزاء في الدراسة والحياة، وأخص بالذكر من بينهم (الأخ الشيخ إدريس السورجي) حبيبي ورفيق دربي في جميع أيامنا الدراسية.

. كل من قدّم لي يد العون والمساعدة، أو النصح والإرشاد والدعاء والمساهمة، من أجل إتمام هذه الرسالة.
أسأل الله العليّ القدير أن يجزيهم عني خير الجزاء إنه ولي ذلك والقادر عليه.

الباحث

(١) سورة إبراهيم، من الآية:٧.

(٢) أخرجه الترمذي في سننه:٣٢٩/٤، كتاب (البر والصلة) باب (ما جاء في الشكر لمن أحسن إليك) رقم (١٩٥٤)، وأبو داود في سننه: ٢٥٥/٤، كتاب (الأدب) باب (شكر المعروف) رقم (٤٨١١)، قال الألباني: حديث صحيح، ينظر: صحيح سنن الترمذي:٣٦١/٢.

المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	استهلال
ب	الإهداء
ت	شكر وعرقان
ث-خ	المحتويات
٣-١	المقدمة
١٤-٤	الفصل التمهيدي: الهاتف مفهومه وأهميته وحكم استخدامه
٤	المبحث الأول: تعريف الهاتف
٦	المبحث الثاني: نشأة الهاتف وأنواعه
٩	المبحث الثالث: دور الهاتف وأهميته
١١	المبحث الرابع: فوائد الهاتف وأضراره
١٤	المبحث الخامس: الحكم التكليفي لاستعمال الهاتف
٧٦-١٥	الفصل الأول: أحكام الهاتف المتعلقة بالعبادات
١٥	المبحث الأول: أحكام الهاتف المتعلقة بالقرآن والطهارة
١٧	المطلب الأول: المصحف الورقي والمصحف الهاتفي
١٩	المطلب الثاني: حكم مس الهاتف الحاوي للقرآن وحمله وقراءته للمحدث والجنب والحائض
٢٧	المطلب الثالث: حكم جعل آيات من القرآن رنة للهاتف
٣٠	المطلب الرابع: حكم الدخول بالهاتف الحاوي للقرآن إلى الخلاء
٣٣	المطلب الخامس: حكم الكلام بالهاتف داخل الخلاء
٣٦	المبحث الثاني: أحكام الهاتف المتعلقة بالمسجد والصلاة
٣٦	المطلب الأول: أحكام دخول المسجد بالهاتف المحمول
٤٣	المطلب الثاني: حكم الصلاة بالهاتف الحاوي للصور
٥٠	المطلب الثالث: حكم قراءة القرآن من الهاتف المحمول في الصلاة
٥٣	المطلب الرابع: حكم إيقاف الهاتف أثناء الصلاة
٥٧	المطلب الخامس: حكم إخبار المتصل أن المستقبل في صلاة
٥٩	المبحث الثالث: أحكام الهاتف المتعلقة بالجنائز
٥٩	المطلب الأول: حكم النعي عن طريق الهاتف
٦٠	المطلب الثاني: حكم التعزية عن طريق الهاتف
٦٢	المبحث الرابع: أحكام الهاتف المتعلقة بالزكاة
٦٢	المطلب الأول: زكاة من يشتري ويبيع الهاتف

الصفحة	الموضوع
٦٣	المطلب الثاني: زكاة البطاقات والكرتات والرصيد المدخر للمكالمات
٦٤	المطلب الثالث: موقع الهاتف من الحوائج الأصلية
٦٥	المطلب الرابع: حكم دفع زكاة الفطر عن طريق الهاتف
٦٨	المبحث الخامس: أحكام الهاتف المتعلقة بالصوم
٦٨	المطلب الأول: حكم خبر الهاتف في دخول وخروج رمضان
٧١	المطلب الثاني: حكم استخدام الهاتف للمعتكف
٧٥	المبحث السادس: أحكام الهاتف المتعلقة بالحج
٧٥	المطلب الأول: موقع الهاتف من الحوائج الأصلية في مؤنة الحج
٧٦	المطلب الثاني: حكم استخدام الهاتف في مشاعر الحج
٧٧-١١٩	الفصل الثاني: أحكام الهاتف المتعلقة بالمعاملات المالية
٨٠	المبحث الأول: أحكام الهاتف المتعلقة بالبيع
٨٠	المطلب الأول: حكم بيع جهاز الهاتف
٨٤	المطلب الثاني: حكم إجراء البيع عن طريق الهاتف
٩١	المطلب الثالث: حكم بيع رقم (بطاقة الشحن) الهاتف لدى المستخدم
٩٢	المطلب الرابع: حكم تبديل جهاز الهاتف القديم بالجديد
٩٤	المطلب الخامس: حكم بيع البطاقات ورصيد الهاتف
٩٥	المطلب السادس: حكم المسابقة واليانصيب عن طريق الهاتف
٩٩	المبحث الثاني: أحكام الهاتف المتعلقة بالإجارة
٩٩	المطلب الأول: المشاركة في خدمة الاتصال مع الشركات إجارة
١٠١	المطلب الثاني: تأجير الهاتف
١٠٤	المبحث الثالث: أحكام الهاتف المتعلقة بالوكالة
١٠٤	المطلب الأول: تعيين الوكيل عن طريق الهاتف
١٠٦	المطلب الثاني: عزل الموكل للوكيل عن طريق الهاتف
١٠٨	المبحث الرابع: أحكام الهاتف المتعلقة بالعارية والهبة
١٠٨	المطلب الأول: حكم إعارة الهاتف
١٠٩	المطلب الثاني: حكم هبة الهاتف للاتصال به وأخذ العوض عليها
١١٣	المبحث الخامس: أحكام الهاتف المتعلقة باللقطة
١١٣	المطلب الأول: حكم التقاط اللقطة
١١٧	المطلب الثاني: كيفية تعريف اللقطة
١١٨	المطلب الثالث: تعريف اللقطة عن طريق الهاتف المحمول

الصفحة	الموضوع
١٥١-١٢٠	الفصل الثالث: أحكام الهاتف المتعلقة بفقته الأسرة
١٢٠	المبحث الأول: أحكام الهاتف المتعلقة بالزواج
١٢٠	المطلب الأول: حكم إجراء عقد الزواج عن طريق الهاتف
١٣٠	المطلب الثاني: حكم أخذ إذن المرأة في الزواج عن طريق الهاتف
١٣٣	المبحث الثاني: أحكام الهاتف المتعلقة بالوليمة
١٣٣	المطلب الأول: حكم إجابة الدعوة إلى الوليمة
١٣٦	المطلب الثاني: حكم إجابة الدعوة إلى الوليمة عن طريق الهاتف
١٣٨	المبحث الثالث: أحكام الهاتف المتعلقة بالطلاق والرجعة
١٣٨	المطلب الأول: حكم إيقاع الطلاق عن طريق الهاتف
١٤١	المطلب الثاني: حكم الرجعة عن طريق الهاتف
١٤٨	المبحث الرابع: حكم النفقة عن طريق الهاتف
١٤٩	المطلب الأول: حكم نفقة الزوجة
١٤٩	المطلب الثاني: أنواع النفقة ومقارها
١٥٠	المطلب الثالث: شمول النفقة الواجبة للهاتف
١٩١-١٥٢	الفصل الرابع: أحكام الهاتف المتعلقة بالحدود والجنايات والقضاء والإثبات والإفتاء
١٥٢	المبحث الأول: أحكام الهاتف المتعلقة بالحدود
١٥٣	المطلب الأول: حكم القذف عن طريق الهاتف
١٥٧	المطلب الثاني: حكم سرقة الهاتف
١٦٦	المبحث الثاني: أحكام الهاتف المتعلقة بالجنايات
١٦٦	المطلب الأول: ضمان الجناية المترتبة على تشغيل الهاتف المحمول فيما يحظر في تشغيله
١٦٧	المطلب الثاني: ضمان الجناية المترتبة على استعمال الهاتف المحمول أثناء قيادة السيارة
١٦٧	المطلب الثالث: ضمان ضرر الأذن المترتب على سماع الهاتف
١٧١	المطلب الرابع: حكم التجسس عن طريق الهاتف
١٧٧	المطلب الخامس: حكم الإرهاب عن طريق الهاتف
١٨١	المبحث الثالث: أحكام الهاتف المتعلقة بالقضاء والشهادة واليمين والإفتاء
١٨٢	المطلب الأول: خطاب القاضي إلى القاضي عن طريق الهاتف
١٨٥	المطلب الثاني: حكم الشهادة واليمين عن طريق الهاتف
١٨٨	المطلب الثالث: حكم الإفتاء والاستفتاء عن طريق الهاتف
٢١١-١٩٢	الفصل الخامس: آداب استخدام الهاتف
١٩٣	المبحث الأول: آداب الهاتف المتعلقة بالمتصل

الصفحة	الموضوع
١٩٨	المبحث الثاني: آداب الهاتف المتعلقة بالمستقبل
٢٠١	المبحث الثالث: آداب الهاتف المشتركة بين المتصل والمستقبل
٢٠٦	المبحث الرابع: الأزمنة والأمكنة التي لا يستعمل فيها الهاتف
٢٠٨	المبحث الخامس: آداب الهاتف المتعلقة بالرسائل
٢١٢-٢١٣	الخاتمة
٢١٤-٢٣٤	فهرس المراجع والمصادر
A-B	ABSTRACT

المقدمة

المقدمة

الحمد لله الذي خلق الإنسان، علّمه البيان، والذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم، وأفضل الصلاة وأتمّ التسليم، على سيدنا محمد الهادي إلى الصراط المستقيم، وعلى آله الطاهرين، وصحابته الطيبين، وعلى كل من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أمّا بعد:

فإن الإسلام جاء بشريعة جليّة من خصائصها العظيمة أنها تعتبر موسوعة ضخمة فيها جميع الحلول المنسجمة مع الواقع الإنساني في كل زمان ومكان، وأنها تستوعب الحوادث والنوازل مهما كانت جديدة، والقضايا والمستجدات مهما كانت خطيرة من خلال قواعدها الكلية، ومبادئها العامة، وأدلتها التي تضبط الأمور المستحدثة والمسائل المستجدة، وتبين أحكامها نصّاً أو استنباطاً.

وفي ذلك دلالة كبيرة على صلاحية هذا الدين العظيم لجميع الأزمنة والأمكنة، مهما تقدّم العلم وتجددت آفاقه. ومن هذه الأمور المستحدثة والمسائل المستجدة التي أصبحت واقعا ملموسا وتعلق بالناس تعلقاً مشهوداً (الهاتف) الذي أوجده الفكر البشري حيث سهّل الاتصال بين أرجاء المعمورة، ويسرّ العسير، وقربّ البعيد، وأصبح بمقدور الإنسان في الشرق أن يخاطب أخاه في الغرب في لحظات معدودة.

ولارتباط أبناء العالم المعاصر بالهاتف ارتباطاً وثيقاً، وتعلق الأحكام الشرعية بالهاتف من العبادات والمعاملات والعادات والجنایات وغيرها، أصبح من الضروري معرفة أحكامه من الناحية الشرعية. ومن هنا جاءت أهمية إفراد دراسة علمية فقهية تبين الجوانب الشرعية لهذه التقنية الحديثة (الهاتف). وعلى هذا الأساس اخترنا هذا الموضوع، وذلك تحت عنوان (أحكام الهاتف في الفقه الإسلامي).

أولاً: أهمية الموضوع:

وتتجلى أهمية هذا الموضوع في جوانب عديدة، منها ما يأتي:

١. يعدّ الهاتف من أهم وسائل الاتصال في هذا العصر، لا سيما وأنه يتطور شيئاً فشيئاً مع التقدم التقني والتطور الاجتماعي.
٢. موضوع هذا البحث جديد وحيوي، فهو من المواضيع المهمة الحديثة التي تستحق البحث والدراسة.
٣. علاقة هذا البحث بتقنية شائعة وهي الهاتف، حيث انتشر بنوعيه . الثابت والمحمول . في سائر البيوت، ومع عامة الناس رجالاً ونساءً، صغاراً وكباراً.
٤. وتبرز أهمية الموضوع في تعلق كثير من الأبواب الفقهية والآداب الإسلامية به.
٥. وتكمن أهميته أيضاً في أنه أصبح من أعظم المجالات التجارية المهمة، ووسيلة لإجراء العقود المالية وغيرها من خلاله.

ثانياً: أسباب اختيار الموضوع:

وقد كان من أسباب اختيار الموضوع ما يأتي:

١. سبق وأن بيّنت أهمية هذا الموضوع وهو سبب رئيس لاختياره.
٢. حاجة الناس الماسة لمعرفة الحكم الشرعي في مثل هذه الأمور المستجدة والوسائل المستحدثة، التي تمس حياة الناس بشكل مباشر أو غير مباشر.

٣. كي تكون هذه الدراسة عوناً للمهتمين بهذا المجال.
٤. بيان مدى شمول الشريعة الإسلامية، واستيعاب أحكامها لشتى النوازل والمستجدات، فما من نازلة بالمسلمين إلا ولها في شريعتنا حكمٌ أبان تلك النازلة بجلاء ووضوح.

ثالثاً: الدراسات السابقة في موضوع البحث:

بعد البحث والتتبع والاستقصاء لموضوع (أحكام الهاتف في الفقه الإسلامي) ، وبعد السؤال لذوي الشأن والاختصاص، وبعد بذل ما استطعت من جهد لم اعثر- حسب علمي واطلاعي . على من كتب في هذا الموضوع دراسة مستقلة و مستفيضة وبالطريقة التي جاء بها هذا البحث، سوى بحوث حول حكم إجراء العقود بآلات الاتصال الحديثة، منشورة في مجلة مجمع الفقه الإسلامي . السعودية، العدد السادس، للأساتذة الأفاضل: محمد الفرفور، ود. إبراهيم فاضل الدبوي، و د. وهبة الزحيلي، ود. علي القره داغي، ود. إبراهيم كافي دونمز . وسوى بحث آخر بعنوان (تخزين القرآن الكريم في الجوال) للدكتور: فهد بن عبد الرحمن اليحيى. بحث منشور في مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد (١٦) رمضان ١٤٣١هـ أغسطس ٢٠١٠م.

وما كتب لا يحتوي على جميع جوانبه الفقهية، ما عدا مسائل جزئية، أو فتاوي شرعية.

رابعاً: منهجية البحث:

اعتمدت في كتابة هذا البحث على المنهج الآتي:

١. قبل الشروع في بيان حكم المسألة ذكرت تصوراً لها إذا كانت غير واضحة وحررت محل النزاع في الجملة، كما قدمت بين يدي كل عنوان جديد بتعريفه اللغوي والاصطلاحي في تمهيد غالباً، ثم بيان الحكم الشرعي للمسألة.
٢. إذا كان حكم المسألة متفق عليه أذكر الحكم بدليله مع توثيق الاتفاق من مظانه المعتمدة .
٣. اقتصر في دراستي على مقارنة آراء المذاهب الأربعة، وذكرت أحياناً المذهب الظاهري والمذهب الزيدي ومذاهب بعض فقهاء الصحابة والتابعين.
٤. اعتمدت على المصادر الأصيلة لمذاهب الفقهاء، مع الاستفادة من كتب المعاصرين في معالجة الأمور المستجدة.
٥. ذكرت أدلة كل قول بعد ذكره مباشرة مع بيان وجه الدلالة إذا كان غير ظاهر، مع ذكر النقاش في المسائل الهامة لدى الباحث، والانتهاج بالترجيح مع بيان سببه.
٦. عزوت الآيات القرآنية إلى سورها ذاكراً اسم السورة ورقم الآية، في الهامش.
٧. خرجت الأحاديث النبوية والآثار من مصادرها المعتمدة، فإن كان الحديث متفقاً عليه أو في أحد الصحيحين عزوته إليهما أو إلى أحدهما دون ذكر من أخرجه من أصحاب السنن، وأما إن كان من غيرهما فقد ذكرت من أخرجه من الكتب الستة إن وجد فيها أو من كتب السنن أو المصنفات أو المعاجم، مع ذكر درجة الحديث في الغالب.
٨. ترجمت الأعلام الواردة في صلب الرسالة عند أول ذكر لها، عدا المشهورين والمعاصرين.
٩. بينت معاني المفردات الغريبة والغامضة في الهامش ما أمكن ذلك، معتمداً في ذلك على كتب اللغة أو غريب القرآن و غريب الحديث.

١٠. جعلت الخاتمة عبارة عن ملخص للرسالة، مع إبراز أهم النتائج.

خامساً: خطة البحث:

وقد رتبت الخطة في مقدمة وفصل تمهيدي وخمسة فصولٍ وخاتمة. ذكرت في المقدمة: أهمية الموضوع وأسباب اختياره ومنهجه وخطته. أما الفصل التمهيدي: فيحتوي على مفهوم الهاتف و نشأته وأهميته وحكم استخدامه. تناولت في الفصل الأول: أحكام الهاتف المتعلقة بالعبادات. وبيّنت في الفصل الثاني: أحكام الهاتف المتعلقة بالمعاملات المالية. وفي الفصل الثالث: ذكرت أحكام الهاتف المتعلقة بفقهاء الأسرة. وتناولت في الفصل الرابع: أحكام الهاتف المتعلقة بالحدود والجنايات والقضاء والإثبات والإفتاء. وتكلّمت في الفصل الخامس: عن آداب استخدام الهاتف. وأما الخاتمة: فكانت خلاصةً لأهم نتائج محتويات البحث.

وأخيراً أضع هذا الجهد المتواضع بين يدي أساتذتي الأفاضل للحكم عليه، والاستفادة من ملاحظاتهم القيمة والدقيقة، وآرائهم السديدة، حتى يغدو البحث من الكمال أقرب، ومن النقصان أبعد، ويكون مفيداً أكثر. هذا، وإن وافق الحق جهدي فهو من الله تعالى وتلك أمنيّتي، وإن جانبه فمن نفسي ومن الشيطان، والله أسأل أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم ، وأن ينفع به، وأن يجعله في ميزان حسناتي، وأن يغفر لي ما كان فيه من نقص وخلل أو تقصير وزلل.

كما أسأله سبحانه أن يمنّ علينا بالفقه في دينه، وأن يعلمنا ما ينفعنا، وأن ينفعنا بما علمنا، إنه سميع مجيب.

وصلّى الله وسلّم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الباحث

الفصل التمهيدي

الهاتف مفهومه وأهميته وحكم استخدامه

ويشتمل على المباحث التالية:

المبحث الأول: تعريف الهاتف

المبحث الثاني: نشأة الهاتف وأنواعه

المبحث الثالث: دور الهاتف وأهميته

المبحث الرابع: فوائد الهاتف وأضراره

المبحث الخامس: الحكم التكليفي لاستعمال الهاتف

الفصل التمهيدي

الهاتف مفهومه وأهميته وحكم استخدامه

من المعلوم فقهاً ومنطقاً أن الحكم على الشيء فرع عن تصوره، ومن هذا المنطلق تلقى الضوء على الهاتف بثتى ألوانه، وزمن ظهوره، وأهميته، وجانبيه الإيجابي والسلبي، لتكون على بينة من أمره، والحكم على استخدامه، وعلى بصيرة من تكليفه الشرعي.

المبحث الأول

تعريف الهاتف

أولاً: الهاتف في اللغة:

الهاتف في اللغة: بكسر التاء، اسم فاعل من هَتَفَ، أي: الصائح، والجمع هواتف، والهتف والهتاف، هو الصوت الجافي العالي، وسمعت هاتفاً يهتف إذا كنت سمعت صوتاً ولا تبصر أحداً^(١)، ومنه أخذ المحدثون اسم الهاتف للتلفون^(٢). والهاتف: ((الصوت يسمع دون أن يرى صاحبه))^(٣). وجاء الهاتف في المعجم الوسيط بمعنى: ((الصوت يسمع دون أن يرى الشخص الصائح))^(٤).

ثانياً: الهاتف في اصطلاح المحدثين:

لقد عرف الهاتف بتعاريف عديدة وذلك حسب أنواعه، منها: ما هو تعريف عام يشمل كل الهواتف، ومنها ما هو تعريف خاص بنوع. جاء في معجم لغة الفقهاء: هو ((آلة تنقل الأصوات إلى بعيد))^(٥). وجاء في (العلاقات العامة) الهاتف هو ما ((ينقل الصوت مباشرة مما يسهل عملية الاتصال))^(٦). وهذان التعريفان يشتملان على جميع أنواع الهواتف. وجاء في المعجم الوسيط: ((التلفون: الهاتف، وهو جهاز كهربي ينقل الأصوات من مكان إلى مكان))^(٧). وهذا التعريف خاص بالهاتف الذي يعمل بالكهرباء سابقاً.

(١) ينظر: لسان العرب، للعالم اللغوي محمد بن مكرم بن منظور الأفرقي المصري، دار صادر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى: ٣٤٤/٩.

(٢) ينظر: المنجد في اللغة، تأليف: لويس معلوف، انتشارات إسلام. تهران، الطبعة الأولى: ١٣٧٩ش، ص ٨٥٣.

(٣) معجم لغة الفقهاء، تأليف: أ. د محمد رواس قلعه جي - د. حامد صادق قنبي، دار النفائس. بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م: ص ٣٧٠.

(٤) المعجم الوسيط، للمؤلفين: إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبد القادر، محمد النجار، تحقيق: مجمع اللغة العربية، دار الدعوة: ٩٧١/٢، مادة (هتف).

(٥) معجم لغة الفقهاء: ص ٣٧٠.

(٦) العلاقات العامة النظرية والتطبيق، تأليف: د. عادل، ود. فائزة العوضي، و أ. ناصر عجيل السودان، الشركة الكويتية العربية للدعاية والإعلان والنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولى: ٢٠٠٤م: ص ٨٥.

(٧) المعجم الوسيط: ٨٧/١.

أما الهاتف المحمول فهو: عبارة عن جهاز اتصال صغير الحجم، مرتبط بشبكة للاتصالات اللاسلكية، وتسمح ببث واستقبال الرسائل الصوتية والنصية والصور عن بعد وبسرعة فائقة^(١). والذي يلاحظ في المعنى اللغوي والمعجم الفقهي للهاتف، هو قصر الهاتف على آلة تنقل الأصوات من مكان إلى مكان مباشرة، وبذلك تخرج منه الآلات التي تنقل الصوت والصورة معاً مثل التلفزيون، كما يجرح المسجل لأنه لا يشترط فيه نقل الصوت مباشرة كما هو الحال في الهاتف.

أمّا التعريف المعاصر للهاتف فقد توسع في مدلوله بحسب التقدم التقني، ليشمل كل ما ينقل ويستقبل الأصوات والصور والرسائل النصية عن بعد وبسرعة فائقة.

والمراد بالهاتف في هذه الرسالة هو ما يشمل كل ما ينقل الأصوات فقط ومباشرة، وهو الهاتف الثابت وبعض الجوالات (الموبايل)، وكذا ما ينقل الصوت والصورة والرسائل كـبعض الجوالات الأخرى.

(١) محاضرة بعنوان وسائل الاتصال الحديثة الهاتف النقال، كتبها: صالحة الدماري، في ٢٥ مايو ٢٠١٠. ينظر: Alola.maktoobblog.com

المبحث الثاني نشأة الهاتف وأنواعه

من الواضح أن الإنسان اجتماعي بطبعه، وهو ما استلزم منه على أن يكون في اتصال وتواصل مع أبناء جلدته منذ أمد طويل، وبعد ما تقدمت المجتمعات الإنسانية أصبحت بحاجة ماسة إلى وسائل الاتصال فيما بينها، سواء كانت للارتباط السياسي، ومعرفة القيادة عمّا يجري في الساحات السياسية والاجتماعية بأسرع وقت، أو للجانب الاجتماعي والاقتصادي، ولذلك بحث الإنسان عن أسرع وسيلة ممكنة.. فكانت بدائية في أول الأمر كإرسال الرسائل عن طريق الرسل وأحياناً بالاستعانة بالحمام الزاجل، وغير ذلك...

وفي عصرنا الحديث، مع تقدم العلوم تقدمت وسائل الاتصال بشكل كبير، فكانت القفزة الكبرى باكتشاف اللاسلكي الذي يقرب المسافة، ثم تطورت وسائل الاتصال باطراد الزمن، والاختراعات لتصل إلى أعلى مستوياتها من خلال استخدام الأقمار الصناعية...

فكانت القفزة الكبيرة في عام (١٩٥٧) م عندما تمّ إرسال القمر الصناعي (سبوتنيك) إلى الفضاء الخارجي للدوران حول الأرض، وإرسال المعلومات المدنية والعسكرية، ثمّ أدت المنافسة في هذا المجال بين المعسكرين الشرقي والغربي إلى أن تواجد في الفضاء آلاف الأقمار الصناعية تجوب الفضاء ليل نهار^(١).

وتعود بداية ظهور الهاتف إلى سنة (١٨٣٢)م عندما اخترع (سامويل مورس^(٢)) جهاز التلغراف (البرق) ثمّ أدّى اهتمام (جراهام بل^(٣)) بتطوير الإرسال إلى اختراع التلغراف لنقل الكلام البشري عبر المسافات في سنة (١٨٧٥)م، واستمرت بعد ذلك الجهود الرامية المبذولة في سبيل تطوير الاتصال التلغرافي، وخاصة الاتصالات عن طريق مسافات بعيدة^(٤).

أما الهاتف المحمول فيعود تاريخه الفعلي إلى أبريل عام (١٩٧٣)م، وكان صاحب هذا الانجاز هو الأمريكي (مارتن كوبر) الباحث في شركة (موتورولا) للاتصالات في (شيكاغو)^(٥)، ثمّ تطورت الاتصالات حتى وصلت إلى المستوى الذي نراه اليوم.

ولقد مرّ الهاتف ((بمراحل ثلاث هي:

١. الاتصال عن طريق الكابلات.
٢. الاتصال اللاسلكي باستخدام موجات الراديو ذات التردد العالي.

(١) ينظر: التلكس وكمبيوتر الاتصالات الدولية والآلية، أدوارد جورج، دار الراتب الجامعية . بيروت، ١٩٨٧م: ص ٢١.

(٢) ولد سامويل مورس عام (١٧٩١م) وعمل رساماً طوال حياته ، وعانى الفقر في بداية حياته، أنشأ الأكاديمية الوطنية للتصميم، صنع أول نموذج عملي للتلغراف، فأحدث ثورة في مجال الاتصالات، وهو مخترع أمريكي يرجع له الفضل في اختراع التلغراف، توفي عام (١٨٧٢م). ينظر: www.3rbsc.com .

(٣) ولد جراهام بل في أسكتلندا، من (٣ مارس ١٨٤٧م) وهو مخترع التليفون وهاجر إلى كندا عام ١٨٧٠م، ثم الولايات المتحدة، اخترع التليفون عام (1875م)، كان له دور كبير في تطوير الطائرة البحرية التي وصلت سرعتها إلى ١١٣ كم/ ساعة. توفي عام (١٩٢٢م) في كندا، وأسس متحفًا يحتوي على الكثير من مخترعاته. ينظر: www.islamstory.com .

(٤) ينظر: كيف يعمل التلغراف، سلسلة الشروق العالمية، دار الشروق . بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٢هـ. ١٩٨٢م: ص ٧.

(٥) ينظر: موقع ويكيبيديا، الموسوعة الحرة/ http://ar.wikipedia.org/wiki

٣. استخدام الموجات الدقيقة ذات التردد العالي جداً^(١).

تسميات الهاتف وأنواعه:

ومن تسمياته . بالإضافة إلى الهاتف . المسرّة ، لسرية المكالمات بين الطرفين، والتلفون، وإذا أطلق الهاتف يراد به (التلفون)^(١)، فهو إطلاق غير عربي؛ لأنّ تلفون (Telephone) كلمة إنجليزية، وهي تتكون من مقطعين: يعني المقطع الأول منها tele (بعيداً)، أما المقطع الثاني phone فيعني "صوت" وهو إحدى وسائل الاتصال التي تُستخدم لإرسال واستقبال الأصوات المشفرة رقمياً أو إلكترونياً (الكلام الشائع) بين شخصين بعيدين أو أكثر يتحاورون.

والهاتف المحمول: يعرف بعدة أسماء نظراً لطبيعة مكوناته الالكترونية واستقلالته العملية، فيطلق عليه . بالإضافة إلى المحمول . الهاتف الجوال والهاتف النقال، والهاتف الخليوي، لخلوه بصاحبه، والموبايل، وبورتابل أو بورطابل، ومهما تنوعت أسمائه فالمقصود واحد^(٣).

أمّا تسميته ب(جوّال) فلكون هذا الجهاز ليس مستقراً كجهاز الاتصالات الذي سبقه وهو الهاتف الثابت، فمناسب أن يسمى (جوالاً)^(٤).

وأما تسميته ب(نقال) فعمل علة التسمية أنه يُنقل به من مكان إلى آخر، وإذا كان هذا أصل الاشتقاق فهو غير دقيق لأننا إذا اعتبرنا هذا المعنى فالأولى تسميته منقولاً، وإن كان المراد به نقال على صيغة المبالغة بمعنى أنه ينقل الأصوات من مكان إلى آخر فالتسمية مناسبة^(٥).

وتسميته ب(محمول) لأنه هاتف محمول تمييزاً له عن الهاتف الذي لا يحمل وهو (الثابت)، والمحمول مصطلح صحيح بل هو أولى؛ لأنه حقيقة فيه، بخلاف الجوال والنقال فإنه لا يتجول ولا ينتقل بنفسه، ولكن كلمة (محمول) إذا لم تقيد بكلمة (هاتف) فتتصرف عند البعض إلى جهاز الحاسب المحمول.

أمّا كلمة (موبايل) فهو مصطلح شائع للجوال، ولكنه مصطلح بلفظ ليس عربياً بل هي مكتوب كلمة (mobile) بحروف عربية، وكلمة (mobile) هي: اسم الجوال في اللغة الإنجليزية، وأصل معناها عندهم (متحرك أو متنقل)^(٦).

ولكن التسمية الحقيقية هي الهاتف لغة، وما سواه من الجوال والنقال والمحمول وغيرهم تسميات عرفية.

(١) كيف يعمل التلفون: ص ١٣.

(٢) ينظر: المعجم الوسيط: ٩٧١/٢.

(٣) ينظر: موقع ويكيبيديا، الموسوعة الحرة/ <http://ar.wikipedia.org/wiki>

(٤) يقال: جال في البلاد، أي طاف غير مستقر فيها فهو جوال. ينظر: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، : أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي (ت: ٧٧٠هـ)، المكتبة العلمية . بيروت: ١١٥/١.

(٥) ومن الطريف ما جاء في كتب اللغة: أن العرب تطلق على الفرس السريع الخفيف (نقال)، و من أطلق على (الجوال) (نقال) إن أخذه منه لكان ذلك وجبهاً. ينظر: لسان العرب: ٦٧٤/١١.

(٦) ينظر: تخزين القرآن الكريم في الجوّال وما يتعلق به من مسائل فقهية، للدكتور فهد بن عبد الرحمن الجحبي، بحث منشور في مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد (١٦) رمضان ١٤٣١هـ أغسطس ٢٠١٠م: ص ٤١ . ٤٢.

كيفية الاتصال:

عن طريق آلة الهاتف يقع تحويل الموجات أو الذبذبات الصوتية البشرية إلى ذبذبات كهربائية تترجم عن خصائص الموجات الصوتية من قوة وسرعة ، وتحمل تلك الذبذبات الكهربائية عن طريق أسلاك معدنية أو على الهواء إن كانت سرعتها كبيرة إلى الآلة المقصودة بالخطاب فتحول تلك الموجات الكهربائية إلى ذبذبات صوتية. فخلاصة القول: إن دور آلة الهاتف هو تحويل الذبذبات الصوتية إلى إشارات كهربائية بالنسبة للمتكلم وتحويل الإشارات الكهربائية إلى إشارات صوتية بالنسبة للسماع.

وإن مصلحة الاتصالات هي التي تنظم حركة المرور بين المشتركين، فهي تضمن إيصال المكالمات إلى أصحابها، ويقع التمييز بين مشترك وآخر بالرقم الذي توفره له مصلحة البريد.

ولقد أمكن في السنوات الأخيرة جعل الصورة مصاحبة للصوت، إذ بالإمكان مشاهدة الشخص المخاطب وهذه الصورة تكون عادة مرسله عبر موجات هوائية فائقة السرعة^(١).

أما الاتصال الهاتفي فله أنواع متعددة منها: الاتصال عبر الهاتف الثابت، ومنها: الاتصال عبر الهاتف المحمول (الجوال) والذي سمي (بالموبايل) ومنه هاتف (النثريا)، والاتصال عبر شبكة الانترنت من خلال المحادثة (الماسنجر Messenger)، ومنها: غرف ما يسمّى بالشات.

و لكن الذي نريد الكلام عليه وبيان أحكامه في الفقه الإسلامي، هو الهاتف المحمول، والهاتف الثابت.

(١) ينظر: مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد(٦)موضوع: حكم إجراء العقود بآلات الاتصال الحديثة، لسعادة الأستاذ محمود شمام:

المبحث الثالث دور الهاتف وأهميته

يتمثل دور الهاتف في نقل الصوت من مشترك إلى آخر عبر خطوط هاتفية مادية أو هوائية توفرها مصلحة الهاتف للمشاركين، ويقع التمييز بين مشترك وآخر برقم الهاتف من مميز للبلد ومميز للتقسيم الجغرافي داخل البلد ورقم المشترك^(١).

لقد أصبح الهاتف أحد أهم عناصر البنية التحتية للمجتمعات المدنية المعاصرة، وفرض نفسه وسيلة مهمة لربط مدن البلاد مع بعضها البعض وربط البلاد مع البلدان الأخرى، وتحول العالم بفضل ثورة الاتصالات الحديثة إلى قرية صغيرة كما يقال، وكان للهاتف دور كبير وأثر عظيم في تحقيق هذا التقارب بين الشعوب. ((لقد فتح الهاتف عصراً جديداً يتميز بأسلوب جديد للحياة الاجتماعية... فمن سمات هذا الأسلوب الجديد سهولة التواصل وبساطة نقل وتبادل المعلومات بهدف التأثير على كل الأفراد والجماعات، وكنيجة حتمية لهذه الظاهرة تم القضاء على العزلة الاجتماعية والثقافية والعلمية والحضارية والتي تميزت بها الشعوب والجماعات البشرية المتنوعة))^(٢).

لذا فأهمية الهاتف عظيمة، ((وتكمن أهمية الهاتف في عدة أمور، من أهمها: سرعة تأمين الاتصال، والاقتصاد بالنفقات، والجهود، والوقت))^(٣).

وحتى تتضح أهمية الهاتف أكثر، ويتبين دوره بشكل أكبر، نذكر بعض جوانب أهميته وذلك كالاتي^(٤):

١. إنه وسيلة لتقريب البعيد، واختصار المسافات، وجعل الصعب سهلاً، والاقتصاد في النفقة والوقت.
٢. من الناحية الدعوية وسيلة لتحصيل الإجابة على أي سؤال خاص يستحي السائل أن يواجهه به المسؤول، فيأتي الهاتف ليكون واسطة بينهما لتبليغ السؤال وإيصال الجواب بكل أمانة ودقة.
٣. كما أنه من هذه الناحية أيضاً خير معين للمرأة لتتقنه في دينها، فكثير من النساء يصعب عليهن الخروج، والتردد على مجالس العلم والمساجد ولا حيلة لها إلا باستخدام الهاتف للوصول إلى ما تريده.
٤. إن كثيراً من المواقف الاجتماعية المحرجة يمكن تجاوزها وتلافي الوقوع فيها، باستخدام الهاتف، فلو أراد أحد زيارة رجل في بيته، فبالهاتف يستطيع أن يعلم بوجود ذلك الرجل واستعداده لمقابلته من عدمها وهكذا.
٥. إن الهاتف الحديث ومنه الجوال (الموبايل) يتمتع بخدمة الرسائل التي فيها خير كثير، ويؤدي دوراً بارزاً في الدعوة إلى الله تعالى عن طريق الرسائل القيمة التي يتم تداولها بين الناس، وكذلك يتم عبر هذه

(١) ينظر: مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد (٦) موضوع: حكم إجراء العقود بآلات الاتصال الحديثة، لسعادة الأستاذ محمود شمام: ص ٦٧٤.

(٢) العلاقات العامة النظرية والتطبيق: ص ٩٠.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) ينظر: الوسائل الدعوية.. أنواعها، معوقاتهما، الانتفاع الأمثل بها، رسالة ماجستير، للطالب: مازن خالد عبد الحميد، قسم العقيدة / كلية أصول الدين، الجامعة الإسلامية / بغداد - العراق: ص ٢٥٤ . ٢٥٥.

الرسائل التعاون على الاستعداد للعبادات، والاهتمام بالسنن والمندوبات، والتذكير بالطاعات، والحقوق والواجبات وغير ذلك..

٦. إنه وسيلة كبيرة لتلافي المشاكل التي تحدث في التجمعات الكبرى مثل الحج، إذ يحدث في الحج حالات ضياع وفقدان للحجيج، أو نسيانهم لمكان سكنهم وأسماء المناطق التي هم فيها، ويأتي الهاتف ليرشد الضالّ ويعيد المفقود، وينهي الإشكال الذي يولده فقدان ضياع أحد الحجيج عن قافلته. فإن الأهمية التي يتبوؤها الهاتف بأنواعه كبيرة جداً، والفوائد التي يجنيها المرء من خدماته لا مثيل لها، فكم من نفس حفظت، وعاهة دفعت، وبرامج دعوية أنجزت باتصال عن طريق هذه الوسيلة، إذاً ففوائده الدينية والدنيوية كثيرة وكبيرة، وله دور في تسيير عجلة الحياة نحو الأفضل.

المبحث الرابع فوائد الهاتف وأضراره

أولاً: فوائد الهاتف:

للهااتف . بجميع ألوانه . فوائد جمة وكثيرة من النواحي الدينية، والاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية وغيرها، بحيث لا يمكن عد فوائده أو حصرها ، ولكن يمكننا الإشارة إلى بعض تلك الفوائد :

- الهاتف وسيلة لنقل الدروس والمحاضرات والخطب إلى من لا يستطيع الحضور إليها، وبالتالي يمكن إرشاد الناس إلى الاستفادة من فكرة الهاتف الإسلامي إذ ((تتيح هذه الخدمة الصوتية الإسلامية للمتصل عبر الهاتف الحصول على العديد من الخدمات الدينية المتنوعة، ومنها خدمة السؤال والجواب والاستماع إلى المحاضرات الصوتية المسجلة، وهذه الخدمة موجودة في أكثر من (١٥) دولة في أمريكا وأوروبا والعالم، ومن خدماتها الجديدة تفسير القرآن الكريم))^(١).
- الهاتف المحمول وسيلة اتصال آمنة، قربت مسافات هائلة وبعيدة جداً والأمثلة على ذلك كثيرة جداً منها: كثيراً ما تجد الهاتف ينقذ مريضاً عندما يُدخل إلى المستشفى بحالة طارئة ويلزمه وحدات دم، فيتمّ تأمين ذلك عن طريق الهاتف، ومنها ما تجد مسافراً يتواصل مع أهله من بعيد، فيُدخل عليهم الفرح والسرور.
- الهاتف النقل أصبح وسيلة ترويج للمنتجات الصناعية والتجارية وحتى في السياحة أيضاً^(٢).
- ومن مزاياها أنها تعمل على تخفيض تكاليف الوقت الذي يستغرق في التسويق للمنتجات من خلال الوسائل التقليدية، و يمكن إرسال مليون رسالة في خمس دقائق .
- كما أن هذه الوسيلة لديها درجة كبيرة من التفاعل مع متلقي الرسائل التسويقية، مثله في ذلك مثل شبكة الإنترنت، إلا أنه يتميز عنها في إمكانية الوصول إلى العميل المستهدف في أي مكان وأي زمان ، يضاف إلى ذلك أنها وسيلة فعالة لاختراق الأسواق والوصول إلى أكبر عدد ممكن من العملاء؛ فإنه - وفقاً للاتحاد الدولي للاتصالات- في عام ٢٠٠٢ بلغ متوسط مالكي أجهزة المحمول ما يقرب من ١٩.٠٧% من سكان العالم (٦.٣ مليارات نسمة عام ٢٠٠٣)، أي ما يقرب من ١.٢ مليار شخص موزعين بالترتيب: ٥١.٢٦% في أوروبا، و ٢٩.٩٠% في الأمريكتين ، وفي آسيا ١٢.٤٢%، وفي أفريقيا ٤.٥٩%^(٣).
- أمّا على المستوى العسكري فإنّ غرفة عمليات المقاومة تتّصل بالمجاهدين لتعطيهم الأوامر فيكون لذلك الاتّصال الأثر الكبير في نجاح العمل والانتصار على العدو.

معالم الانتفاع بالهاتف:

في الحقيقة إنّ الهاتف بشكل عام والجوال(الموبايل) بشكل خاص هو من الأمور الضرورية في حياتنا الدنيوية والأخروية، إذا استخدمناه في الجانب الإيجابي الذي سيؤدي إلى المنفعة ودفع المفسدة ، بل إن فرصة الانتفاع به

(١) نقلا عن افتتاحية موقع: مصراوي ، وللمزيد ينظر الرابط: www.masrawy.cim

(٢) ينظر: التسويق باستخدام الموبايل، تأليف: مات هاج، دار الفاروق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م: ص٧٧ وما بعدها.

(٣) جميل حلمي/ باحث مصري في مجال التجارة الإلكترونية، www.islamonline.net .

تكون أكبر وذلك لانتشاره وسهولة التعامل به وقلة تكاليف الرسالة التي ترسل من خلاله فضلاً عن تواجده الدائم مع حامله، ولذا فمعالم الانتفاع به كثيرة نذكر أبرزها:

١. رسائل الجوال: والتي انتشرت بشكل كبير جداً حيث ((يعزو بعض الدارسين انتشار رسائل الجوال إلى رخص سعرها... وفي إحصائية للربع الأول من عام (٢٠٠١م) بلغ عدد الرسائل المرسلة عبر العالم أكثر من (٥٠) مليار رسالة... ورسائل الجوال مختلفة الهدف والنوع فبعض الرسائل لتضييع الوقت، وبعضها جادة للسؤال والاطمئنان والاستفسار وربما للاستغاثة... إن رسائل الجوال تعد من الوسائل الناجحة في الدعوة والتذكير ببعض الأعمال الصالحة التي قد يغفل عنها الناس))^(١).
٢. القيام بواجب صلة الرحم والاستفسار عن أحوال الأقرباء والأصدقاء إذا كان بعيداً عنهم، وذلك عن طريق الهاتف.
٣. الإشارة إلى بعض الواجبات والتذكير ببعض الطاعات التي قد يغفل عنها المرء وينساها كأيام البيض لمن يعرف بصيامها، أو التنبه إلى صلاة الفجر وما شابه ذلك.
٤. حفظ المواعيد والمهام المهمة من خلال نافذة التذكير الموجودة في كل جهاز، والتي تعين على التواصل مع الآخرين من خلال عدم إخلاف الموعد معهم أو التساهل به^(٢).

ثانياً: أضرار الهاتف:

لا أحد ينكر أهمية الهاتف المحمول (الموبايل) والذي أصبح جزءاً هاماً من حياتنا اليومية، ومواكبا لكافة نشاطاتنا اليومية، وبالرغم من كل الإيجابيات والخدمات التي قدمها الهاتف المحمول لنا في حياتنا اليومية، إلا أن سلبياته ومخاطره أيضاً لا يمكن تجاهلها، بل هي حالياً الشغل الشاغل لكل مهتم بالسلامة العامة وصحة الإنسان و أمنه ، فإذا استعمل في الجانب السلبي فإنه سيؤدى إلى هدر الوقت فضلاً عن العبء المادي والمعنوي الذي يترتب عليه.

فقد يتحوّل الاتّصال إلى عبء على الفرد والمجتمع والعمل عندما يكون بهدف التسلية فيصبح هدراً للوقت والعمل، فبدل أن يعود بالمنفعة على الأشخاص، إذا به يعود بالضّرر عليهم.

وذلك من خلال سوء استخدام الهاتف، وقد أصبح معبراً سريعاً مختصراً للزمن والجهد ، يتم من خلالها ترتيب المواعيد المحرمة ، واستشعار الحالات الجنسية المتخيلة ، بما اصطلح على تسميته الزنا عبر الهاتف! وخاصة من الناحية الصحية فعشرات الأبحاث تناولت مخاطر الموجات الكهرومغناطيسية الصادرة من هذه الأجهزة الصغيرة والتي تلامس أكثر أجزاء جسم الإنسان حساسية وهي الدماغ والأذن والوجه . وهذا نموذج يبين هذه الحقيقة:

كشف بحث علمي دقيق أجراه طبيب سعودي^(٣) عن فقدان السمع الحسي لأحد رجال الأعمال السعوديين نتيجة الاستخدام المكثف لهاتف المحمول (الجوال)، وخلصه البحث: أن مريضاً قام بمراجعة عيادة الجوال

(١) رسائل الجوال.. ثقافة جديدة أم انحطاط جديد، مقال كتبه: رضا فيصل، مجلة المستقبل الإسلامي، العدد ١٤٠، فبراير/٢٠٠٣م:ص ٦٨.

(٢) ينظر: الوسائل الدعوية: ص ٢٥٧.

(٣) وهو: الدكتور سريع بن حمد الدوسري، الأستاذ المشارك بقسم الأنف والأذن والحنجرة، رئيس مجلس إدارة الجمعية السعودية للأنف والأذن والحنجرة وجراحة الرأس والعنق. ينظر: صحيفة الرياض : ١٩/٨/١٤٢٨هـ.

بمستشفى الملك عبد العزيز الجامعي، وهو رجل أعمال سعودي في الثانية والأربعين من العمر، يعاني من نقص في السمع في أذنه اليمنى لمدة ثلاثة أشهر، بالإضافة إلى إحساس بحرارة وألم حول الأذن، وذكر أن حدوث هذه الأعراض مترافق مع استخدام الهاتف النقال، حيث تبدأ الأعراض بعد دقائق من استعمال الهاتف، وتنتهي بعد ساعات من توقف المكالمات، وأضاف الباحث: بان المريض كان يستخدم الهاتف النقال أكثر من (٩٠) دقيقة يومياً في الأذن اليمنى بالتحديد، فتمت متابعة المريض لأكثر من عامين، حيث كان معدل زيارة العيادة كل ثلاثة أشهر، وتم عمل جميع الفحوص الطبية، وأظهر تخطيط السمع نقصاً بحوالي (٢٥) ديسيبل في الأذن اليمنى، وزاد نقص السمع مع الوقت، عندها طلب من المريض استخدام الهاتف الجوال في الأذن اليسرى، وبعد مضي (٦) أشهر تحسّن السمع في الأذن اليمنى، وبدأ نقص السمع في الأذن اليسرى، وبعد (٦) أشهر طلب منه الانتقال لاستخدام الهاتف النقال في الأذن اليمنى، حيث بدأ السمع بالتحسن عند التوقف عن استخدام الجوال بها، ولكنه عاد للنقص مرة أخرى، بعد العود إلى استخدام الهاتف في الأذن اليمنى، حيث ظهر تخطيط السمع هذا الأثر جلياً، وبعد هذا نصح الطبيب المريض باستخدام الهاتف الأرضي، وتقليل استخدام الهاتف النقال، واستخدام مكبر الصوت (السيكر) حيث قلل المريض استخدام الجوال إلى (١٥) دقيقة يومياً، ولكن المريض أصيب بنقص سمع حسي خفيف دائم في الأذن اليمنى^(١).

وأبحاث أخرى تناولت مخاطر استخدام الهواتف النقالة أثناء قيادة السيارات. كما توالت خلال السنوات القليلة الماضية حوادث اشتعال وانفجار العديد من الهواتف النقالة سواء أثناء استخدامها أو أثناء وجودها في حالة الشحن، ففي الولايات المتحدة الأمريكية تم تسجيل أكثر من (٨٣) شكوى تضمنت انفجار هذه الأجهزة واشتعالها ذاتياً، مما دفع مفوضية أمن المنتجات الاستهلاكية إلى إصدار تحذير واضح للمخاطر التي قد تمثلها الهواتف المحمولة، والتي قد تتفاوت بين الانفجار المفاجئ أو الاشتعال التلقائي.

وينصح مستخدمو الهواتف بضرورة إتباع بعض إجراءات السلامة العامة والتي يمكن إيضاحها في النقاط

التالية:

١. عدم وضع الهاتف المحمول تحت الوسادة أو بالقرب منه أثناء النوم.
٢. تجنب وضع الهاتف المحمول في الجيب أو بالقرب من الخصر.
٣. إبعاد الهاتف عن الوجه أثناء استخدامه ويفضل استخدام طقم الرأس الخاص بذلك.
٤. عدم استخدام الهاتف المحمول بالقرب من مناطق التأثير الإلكتروني كالأبواب الإلكترونية وأجهزة التحكم عن بعد.
٥. تجنب استخدام الهاتف المحمول أثناء العواصف الرعدية والجو الماطر وبالقرب من خطوط الضغط العالي.
٦. إغلاق الجهاز فوراً لدى الدخول إلى غرف العناية الحثيثة في المستشفيات وبالقرب من أجهزة تنظيم وتخطيط القلب وأجهزة التحكم في التنفس وغيرها من الأجهزة الحساسة والحيوية^(٢).

(1) <http://www.alriyadh.com/2007/09/01/article276806.html> .

جريدة الرياض، السبت (١٩) شعبان، ١٤٢٨ هـ. (١) سبتمبر ٢٠٠٧م، العدد (١٤٣١٣).

(2) ينظر: موقع سلامتي: <http://www.salamaty.net/news-action-show-id-500.htm>

المبحث الخامس حكم استخدام الهاتف

الأصل في استخدام الهاتف أنه مباح، وذلك بناء على القاعدة الشرعية: الأصل في الأشياء الإباحة^(١)، فهو داخل في عموم امتنان ربنا - تبارك وتعالى - علينا بقوله: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾^(٢). ومع ذلك فإن استخدام الهاتف تعتريه الأحكام التكليفية الخمسة (الوجوب، والندب، والإباحة، والتحريم، والكرهية)^(٣).

فقد يكون استخدام الهاتف واجباً، وذلك مثل وجوب بيان حكم شرعي عن طريق الهاتف، أو رد منكر والنهي عنه عن طريقه، وهذا من باب وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وكذا استخدامه في الدعوة إلى الله تعالى، يقول الشيخ محمد بن صالح العثيمين: ((أرى أنه يجب استخدام وسائل الإعلام في الدعوة إلى الله عز وجل، لأن ذلك مما تقوم به الحجة، وأرى أنه يجب استغلال هذه الفرصة، ونشر الدعوة إلى الله تعالى من خلال هذه الوسائل))^(٤).

وقد يكون استخدام الهاتف محرماً، وذلك في حق من يستعين به في فعل المحرمات كاستعمال الهاتف المحمول المزود بكاميرا في التقاط صور النساء والاحتفاظ بها ونشرها، لأن هذا نوع من التلصص والتجسس المحرم شرعاً، وفيه انتهاك لحرمة الناس كما فيه شيع الفواحش بين الناس، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَبَ بَعْضُكُم بَعْضًا﴾^(٥). وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾^(٦).

وقد يكون استخدام الهاتف مستحباً، وذلك في حق من يستخدمه في الكلام الخير وصلة الرحم مثلاً. وقد يكون استعماله مكروهاً، وذلك في حق من يسرف في استخدامه في غير مصلحة ظاهرة، أو فيما ينشغل بها عن نوافل الطاعات والعبادات. وقد يكون استخدام الهاتف مباحاً، إذا كان استخدامه فيما لا محرم فيه ولا مكروه كالاتصال بشخص عنده عمل، أو معرفة خبر أو معلومة وما شابه ذلك.

وإذا أردنا أن نعرف حكمه باختصار فهو آلة وسلاح ذو حدين له جانبين الإيجابي والسلبي فإن استخدم في الجانب الإيجابي فهو حلال، وإن استخدم في الجانب السلبي فحرام.

قال الشيخ محمد صالح العثيمين: ((حكم حمل الخليوي . أي الهاتف المحمول . هو مباح كسائر المباحات، إن استعمل في الحرام صار حراماً، وإن استعمل في المباحات صار له حكم ما استعمل فيه . والله تعالى أعلم))^(٧).

(١) ينظر: الأشباه والنظائر، تأليف: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣ هـ: ص ٦٠.

(٢) سورة البقرة، من الآية: ٢٩.

(٣) ينظر: الأحكام الفقهية للتعاملات الإلكترونية، للدكتور عبد الرحمن بن عبد الله السند، دار الوراق . بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤ هـ . ٢٠٠٤ م: ص ٩٨.

(٤) الصحوة الإسلامية ضوابط وتوجيهات، للشيخ محمد بن صالح بن عثيمين، دار القاسم . الطبعة الثالثة، ١٤١٦ هـ: ص ١٧٨.

(٥) سورة الحجرات، من الآية: ١٢.

(٦) سورة النور، الآية ١٩.

(٧) فتاوى الشبكة الإسلامية، www.islamweb.net .

الفصل الأول

أحكام الهاتف المتعلقة بالعبادات

ويشتمل على المباحث التالية:

المبحث الأول: أحكام الهاتف المتعلقة بالقرآن والطهارة.

المبحث الثاني: أحكام الهاتف المتعلقة بالمسجد والصلاة.

المبحث الثالث: أحكام الهاتف المتعلقة بالجناز.

المبحث الرابع: أحكام الهاتف المتعلقة بالزكاة.

المبحث الخامس: أحكام الهاتف المتعلقة بالصوم.

المبحث السادس: أحكام الهاتف المتعلقة بالحج.

المبحث الأول أحكام الهاتف المتعلقة بالقرآن والطهارة

التمهيد: تعريف القرآن الكريم والمصحف الشريف:

أولاً: تعريف القرآن الكريم

أ. القرآن لغة :

القرآن في اللغة من قرأ، يقال: قرأ الكتاب قراءةً، وقرأً وقرآنًا فهو قارئ، وجمع القارئ: قرأة وقرّاء وقرّائين.

والقرآن في الأصل مصدر، نحو كفران، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ﴾^(١) أي: قراءته.

وقرأ الشيء قرآنًا أي: جمعه وضمه، ومنه سمّي القرآن قرآنًا؛ لأنه يجمع السور ويضمها، ولضمه ثمرة جميع

الكتب السماوية وجميع العلوم^(٢).

ب. القرآن اصطلاحاً:

لقد عرّف العلماء القرآن بتعريفات متعددة ومتقاربة لكنها غير متطابقة من كل وجه، وهذه طائفة من تعريفات

العلماء للقرآن:

فقد عرّف الكمال بن الهمام^(٣) رحمه الله تعالى . القرآن بأنه: ((اللفظ العربي المنزل للتدبير والتذكر

المتواتر))^(٤).

وعرفه السبكي^(٥) رحمه الله تعالى . بأنه: ((اللفظ المنزل على محمد ﷺ للإعجاز بسورة منه، المتعبد

بتلاوته))^(٦).

(١) سورة القيامة، الآية: ١٧.

(٢) ينظر: لسان العرب: تأليف: محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري (ت ٧١١هـ)، دار صادر - بيروت، الطبعة

الأولى: ١/١٢٨، ومختار الصحاح: لمحمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي (ت ٧٢١هـ)، (تحقيق: محمود خاطر) ، مكتبة لبنان

ناشرون، بيروت، الطبعة الجديدة، ١٤١٥هـ . ١٩٩٥م: ص ٢٢٠، وتاج العروس من جواهر القاموس، لمحمد مرتضى الحسيني

الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ)، (تحقيق: مجموعة من المحققين) دار الهداية: ١/٣٦٤، ومفردات ألفاظ القرآن تأليف: الراغب الأصفهاني،

المتوفى في حدود (٤٢٥هـ)، تحقيق: صفوان عدنان داوودي . دار القلم . دمشق، دار الشامية . بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ

١٩٩٧م: ص ٦٦٨ . ٦٦٩.

(٣) هو محمد عبد الواحد بن عبد الحميد، الشهير بابن الهمام (٧٩٠ - ٨٦١ هـ) . فقيه حنفي، مفسر حافظ متكلم. ولد بالإسكندرية

ونشأ فيها وأقام بالقاهرة. كان معظماً عند السلطة . اشتهر بكتابه القيم (فتح القدير) في الفقه، و(التحرير) في أصول الفقه. ينظر:

الجواهر المضبية: ٢/ ٨٦، والأعلام للزر كلبي: ١٤/ ١٤٨.

(٤) التحرير بشرح التيسير، للإمام محمد أمين المعروف بأمر شاه (ت: ٩٧٢هـ)، دار الفكر، بيروت: ٣/٣.

(٥) هو عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي (٧٢٧ . ٧٧١ هـ)، من كبار فقهاء الشافعية . ولد بالقاهرة. ولي القضاء بالشام،

كما ولي بها خطابة الجامع الأموي. من تصانيفه: (طبقات الشافعية الكبرى)، و(جمع الجوامع) في أصول الفقه و(ترشيح

التوشيح وترجيح التصحيح) في الفقه. ينظر: طبقات الشافعية لقاضي شعبة: ٣/ ١٠٤ . ١٠٦، وشذرات الذهب: ٦/ ٢٢١ ، ومعجم

المؤلفين: ٢/ ٣٤٣.

(٦) شرح الجلال محمد بن أحمد المحلي على متن جمع الجوامع ، للإمام عبد الوهاب السبكي (ت: ٧٧١هـ)، مكتبة مصطفى البابي

الحلبي وأولاده بمصر: ١/ ٢٢٣.

وعزّفه ابن قدامه المقدسي^(١). رحمه الله تعالى . بقوله: ((ما نقل إلينا بين دفتي المصحف نقلاً متواتراً))^(٢).
وأما الإمام الشوكاني^(٣). رحمه الله تعالى . فقد عرفه بقوله: ((كلام الله المنزل على محمد . صلى الله عليه وسلم
. المتلو المتواتر))^(٤).

ويمكن تعريف القرآن الكريم بأنه: كلام الله تعالى، المعجز، المكتوب في المصاحف، المنقول بالتواتر، المنزّل
على سيدنا محمد ﷺ، باللسان العربي، المتعبد بتلاوته.

ثانياً: تعريف المصحف الشريف:

أ. المصحف لغة:

المصحف بضم الميم وكسرهما من فعل أصف أي جعلت فيه الصحف، والصُّحُف جمع صحيفة وهي
المبسوط من الشيء، كصحيفة الوجه، والصحيفة التي يكتب عليها، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَنَبِيٍّ
أَلْصَحْفِ الْأُولَى * صُحُفِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى﴾^(٥). وأيضاً قوله: ﴿رَسُولٌ مِّنَ اللَّهِ يَتْلُو صُحُفًا مُّطَهَّرَةً﴾^(٦). ويجمع
المصحف على مصاحف، والتصحيف: قراءة المصحف وروايته على غير ما هو لاشتباه حروفه^(٧).

ب. المصحف اصطلاحاً :

عزّفه الأصفهاني^(٨). رحمه الله تعالى . بقوله: ((المصحف هو ما جُعِلَ جامعاً للصحف التي كتب فيها القرآن

(١) هو عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي (ت: ٦٢٠ هـ). من قرى نابلس بفلسطين. قال ابن غنيمه : (ما أعرف أحدا
في زمني أدرك رتبة الاجتهاد إلا الموفق) وقال عز الدين بن عبد السلام: (ما طابت نفسي بالإفتاء حتى صار عندي نسخة من
المغني للموفق ونسخة من المحلى لابن حزم) . من مؤلفاته: (المغني)، و(الكافي)، في الفقه، و (روضة الناظر) في الأصول.
ينظر: ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب: ص ١٣٣ - ١٤٦ ، والأعلام للزركلي: ٤ / ١٩١ .

(٢) روضة الناظر وجنة المناظر، لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي (ت: ٦٢٠ هـ)، (تحقيق: د. عبد العزيز عبد الرحمن
السعيد)، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ: ص ٦٢، وينظر: مذكرة أصول الفقه، تأليف العلامة
محمد الأمين الشنقيطي (ت ١٣٩٣هـ)، (تحقيق وتعليق: أبي حفص سامي العربي)، دار الفاروق . المنصورة . مصر، الطبعة
الأولى، ١٤٣٠هـ . ٢٠٠٩م: ص ٩١ .

(٣) هو محمد بن علي بن محمد الشوكاني (١١٧٣ - ١٢٥٠ هـ) فقيه مجتهد من كبار علماء صنعاء اليمن . ولد بهجرة شوكان
ونشأ بصنعاء، وولي قضاءها سنة ١٢٢٩ هـ ومات حاكماً بها . له (١١٤) مؤلفاً . من مصنفاته : (نيل الأوطار) في الحديث، و
(فتح القدير) في التفسير ، و (السيل الجرار) في الفقه . و(إرشاد الفحول) في الأصول. ينظر: البدر الطالع: ٢ / ٢١٤ - ٢٢٥،
ومعجم المؤلفين: ٣ / ٥٤١ .

(٤) إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول، للإمام محمد بن علي الشوكاني (ت: ١٢٥٠ هـ)، (تحقيق: محمد سعيد البدري)، دار
الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ . ١٦٦٢م: ص ٦٣ .

(٥) سورة الأعلى، الآيتان: ١٨-١٩ .

(٦) سورة البينة، الآية: ٣ .

(١) ينظر: لسان العرب: ١٨٦/٩، والقاموس المحيط، تأليف: محمد بن يعقوب الفيروزآبادي ، مؤسسة الرسالة - بيروت: ص:
١٠٦٧-١٠٦٨ . مادة (صحف).

(٨) هو أبو القاسم الحسين بن محمد بن المفضل الأصفهاني (ت: ٥٠٢ هـ)، أديب، لغوي، حكيم، مفسر. من أهل (أصفهان) سكن
بغداد، واشتهر، حتى كان يقرن بالإمام الغزالي. من تصانيفه: (الذريعة إلى مكارم الشريعة)، و(المفردات في غريب القرآن).

ينظر: الأعلام: ٢ / ٢٧٩، ومعجم المؤلفين: ٤ / ٥٩ .

الكريم))^(١).

وعرّفه الزرقاني^(٢). رحمه الله تعالى . بقوله: ((المراد بالمصحف اصطلاحاً: الأوراق التي جُمع فيها القرآن مع ترتيب آياته وسوره جمعاً على الوجه الذي أجمعت عليه الأمة أيام عثمان رضي الله عنه))^(٣).

و مما سبق تبين الفرق بين القرآن والمصحف حيث أنّ المراد بالقرآن كلام الله تعالى الألفاظ التي نزل بها الوحي والتي تكتب في المصاحف، أمّا المصحف فهو الشيء الذي يكتب عليه القرآن الكريم.

المطلب الأول: المصحف الورقي والمصحف الهاتفي

يتكون الهاتف المحمول (الموبايل) من مجموعة من المكونات المادية والبرمجية والمرافق الخدمية، وذلك مثل: الشاشة، والبطارية، والسماعة، والشريحة، والذاكرة المتعددة الوظائف للتسجيل والتخزين، والرسائل النصية، والبلوتوث (Bluetooth) وهي تكنولوجيا جديدة متطورة تمكنت من توصيل الأجهزة الالكترونية مثل الكمبيوتر والتلفون المحمول ولوحة المفاتيح وسماعات الرأس من تبادل البيانات والمعلومات من غير أسلاك أو كوابل أو تدخل من المستخدم^(٤).

والقرآن الكريم يمكن تخزينه وتسجيله بالصوت أو مع الصورة (أي كتابة) في ذاكرة الهاتف والبلوتوث. ومن هذا المنطلق يمكن تسليط الضوء على القرآن المخزون في الهاتف المحمول، وذلك بتعريف المصحف الورقي و المصحف الهاتفي، وبيان الفرق بينهما، وبيان الحكم في مسّه وحمله والدخول به إلى الخلاء.

أولاً: تعريف المصحف الورقي والمصحف الهاتفي:

أ . المصحف الورقي: المراد به ((تلك الأوراق التي جمع فيها القرآن مع ترتيب آياته وسوره جمعاً على الوجه الذي أجمعت عليه الأمة أيام عثمان رضي الله عنه))^(٥).

ب . و المصحف الهاتفي: هو ((تلك الوسائل المادية التي يجمع فيها القرآن الكريم وفق الهيئة التي جمعه عليها الخليفة عثمان رضي الله عنه مرتب الآيات والسور))^(٦).

وبهذا التعريف تدخل جميع المصاحف، القديمة والحديثة، سواء أكانت مكتوبة على الورق أم كانت محملة على الهاتف أم على الأقراص والشرائح الإلكترونية.

(١) ينظر: المفردات في غريب القرآن، تأليف: أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني، (تحقيق: محمد سيد كيلاني)، دار المعرفة - بيروت: ص ٢٧٥.

(٢) هو محمد عبد العظيم الزرقاني (١٣٦٧ هـ - ١٩٤٨ م) من علماء الأزهر بمصر. تخرج بكلية أصول الدين، وعمل بها مدرساً لعلوم القرآن والحديث. وتوفي بالقاهرة. من تأليفاته: (مناهل العرفان في علوم القرآن). ينظر: معجم المؤلفين: ٣/٣٨٣، والأعلام للزركلي: ١٤/٢٨.

(٣) مناهل العرفان في علوم القرآن، تأليف: محمد بن عبد العظيم الزرقاني (ت: ١٣٦٧ هـ) دار الفكر - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦ هـ. ١٩٩٦ م: ١/٢٧٧.

(٤) ينظر: منتديات الموصل منبر أهل الموصل والعراق: <http://www.almawsil.com/vb/archive/index.php/t-11523.html>

(٥) مناهل العرفان: ١/٢٧٧.

(٦) المصحف الإلكتروني وأحكامه الفقهية المستجدة، بحث للدكتور رابع بن أحمد دفرور، ندوة القرآن الكريم والتقنيات المعاصرة، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة: ص ٧.

ثانياً: مميزات المصحف الشريف:

ليست الوسائل المادية الورقية أو الإلكترونية بمجرد اشتغالها على آيات القرآن الكريم وسوره جاز تسميتها بالمصحف أو بالقرآن الكامل، وتأخذ أحكام المصحف الفقهية، إلا إذا اتصفت بالمميزات الآتية:

١. أن تحتوي على جميع آيات القرآن الكريم وسوره، مجرداً عن غيرها من الكلام، كالترجمة والتفسير والأحكام وغير ذلك من أقوال العلماء، وعلى هذا فالآيات من السورة، وكتب التفسير والفقه المشتملة على بعض الآيات القرآنية لا تأخذ أحكام المصحف (القرآن الورقي).

قال البيهقي . رحمه الله تعالى . (١): ((ولم يعرف أنه أثبت في المصحف الأول و لا فيما نسخ منه شيء سوى القرآن فلذلك ينبغي أن يعمل في كتابة كل مصحف)) (٢).

٢. أن يكون مكتوباً ومجموعاً كاملاً بين دفتين، ولا يكون متفرق الأجزاء، لأن الأوراق المنفصلة غير المجموعة بين لوحين لا تسمى مصحفاً، بل بعضاً منه.

قال الزرقاني . رحمه الله تعالى . : ((فكان المصحف ملحوظ في معناه اللغوي دفتاه وهما جانباه أو جلداه اللذان يتخذان جامعا لأوراقه ضابطا لصحفه حافظا لها)) (٣).

٣. أن يكون مرتب السور والآيات حسب ما ثبت في العرصة الأخيرة للقرآن الكريم ، وبالشكل الذي جاء في المصحف العثماني ، ابتداء ب(الفاتحة) وانتهاء ب(الناس)، فلو كتب منكوس السور والآيات، أو حسب النزول ، لخرج عن حدّ المصحف. قال الزرقاني: ((وسواء أكان ترتيب السور توقيفياً أم اجتهادياً فإنه ينبغي احترامه خصوصاً في كتابة المصاحف لأنه عن إجماع الصحابة، والإجماع حجة، ولأن خلافه يجر إلى الفتنة ودرء الفتنة وسد ذرائع الفساد واجب أما ترتيب السور في التلاوة فليس بواجب إنما هو مندوب)) (٤).

ثالثاً: الفرق بين المصحف الورقي والمصحف الهاتفي:

اختلف الفقهاء المعاصرون في القرآن الإلكتروني . سواء أكان في المصحف الإلكتروني أم الهاتف المحمول . في إمكان عدّه من المصحف الورقي له أحكامه، أو هو مجرد ملف الكتروني مساعد على القراءة والحفظ والاسترجاع، وتعلم الأحكام التجويدية وتطبيقها، وبالتالي لا يأخذ أحكام القرآن الورقي . وكانوا في ذلك فريقين:

فذهب بعضهم ومنهم (الدكتور: علي بن حمزة العمري و الدكتور: علي بن سعيد الغامدي) إلى أن القرآن الإلكتروني لا يعدّ مصحفاً، ولا يأخذ أحكام المصحف بحال، لأنه إذا أغلق الجهاز أو تمّ انتهاء البرنامج ينتهي

(١) هو أحمد بن الحسين بن علي بن عبد الله ، أبو بكر البيهقي . نسبة إلى بيهق وهي قرى مجتمعة بنواحي نيسابور . (٣٨٤ - ٤٥٨ هـ) فقيه شافعي ، حافظ ، أصولي، ومكثر من التصنيف ، وهو أول من جمع نصوص الإمام الشافعي ، جمعها في عشر مجلدات ، وكان ناصراً لمذهب الشافعي، من تصانيفه : (السنن الكبير)، و(مناقب الشافعي). ينظر: طبقات الشافعية: ١/٢٢٠، ٢٢٢، وشذرات الذهب: ٣/٣٠٤، والأعلام للزركلي: ١/٣٢٨.

(٢) شعب الإيمان: للإمام أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، (تحقيق: محمد السعيد بسبوني زغلول)، دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى : ١٤١٠ هـ / ٢٠٤٧ .

(٣) مناهل العرفان: ١/٢٧٧.

(٤) المصدر السابق: ١/٢٤٧ . ٢٤٨.

ظهور الآيات، وإنما هو مجرد آلة تساعد على تذكر الآيات وقراءتها^(١).

وذهب آخرون . ومنهم : الدكتور حسام الدين عفانة . إلى عدّه مصحفاً حال التشغيل فقط؛ لأن الآيات تكون ظاهرة في هذه الحالة^(٢).

ولا يتبين لنا الحكم إلا بعد معرفة وجوه التطابق وغير التطابق بين مميزات القرآن الإلكتروني ومميزات القرآن الورقي، وبالتأمل في ذلك يظهر ما يأتي:

١. القرآن في الهاتف يعدّ مصحفاً لأنه اشتمل على القرآن الكريم كاملاً، مرتب الآيات والسور في صورته المكتوبة، وهو بهذا يكون موافقاً للقرآن الورقي المعروف.

٢. يوجد في الهاتف المحمول غالباً إلى جانب القرآن الكريم بعض الموضوعات المساعدة على حسن فهم معانيه، كبعض التفاسير، والترجمات إلى لغات أخرى، وبعض أحكام التلاوة والصور والرسائل وغير ذلك، وبهذه الإدراجات يخرج عن حد القرآن الورقي، ويلحق بكتب التفسير والفقهاء والحديث مما اشتملت على الآيات القرآنية.

٣. الهاتف المحمول لا تظهر فيه الآيات المصورة ولا تسمع منه الآيات المسجلة إلا حال تشغيله فقط، وفي غير ذلك لا يرى ولا يسمع منها شيء، وفي هذه الحالة لا يعدو أن يكون آلة إلكترونية، ويكون برنامج القرآن فيه معطلاً.

ولهذه الأسباب لا يعدّ القرآن الموجود في الهاتف المحمول مصحفاً في ذاته ولا يأخذ حكم المصحف لأنه إذا أغلق الجهاز أو تم انتهاء البرنامج ينتهي ظهور الآيات، و لكونه لا يشتمل إلا على القرآن الكريم كالمصحف الإلكتروني بل فيه إدراجات للتفسير أو الترجمة أو الرسائل أو الأسماء وغيرها من البرامج، وبالتالي لا يأخذ حكم المصحف المعروف لدى الناس وهو المحسوس الورقي^(٣).

المطلب الثاني: حكم مس الهاتف الحاوي للقرآن وحمله وقراءته للمحدث والجنب والحائض

ويحتوي هذا المطلب على فرعين:

الفرع الأول: حكم مس الهاتف الحاوي للقرآن وحمله للمحدث والجنب والحائض

اختلف الفقهاء في حكم مس القرآن الورقي وحمله وتصفحه لمن كان جنباً أو كانت حائضاً إلى قولين:

القول الأول: ذهب جمهور الفقهاء من الحنفية^(٤)، والمالكية^(٥). (واستثنى المالكية من ذلك الحائض والنفساء إذا

(١) ينظر: منع القراءة من الجوال، أحمد العمودي، (مقال إلكتروني) www.sarkosa.com/

(٢) ينظر: المصحف المطبوع بطريقة برايل للمكفوفين، للدكتور حسام الدين عفانة، (مقال إلكتروني) www.yasaloonak.net/.

(٣) ينظر: المصحف الإلكتروني وأحكامه الفقهية المستجدة: ص ٢٠ - ٢١.

(٤) ينظر: تحفة الفقهاء، تأليف: علاء الدين السمرقندي (ت: ٥٣٩هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٥هـ ت ١٩٨٤م، الطبعة الأولى: ٣٢/١، و بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، تأليف علاء الدين الكاساني (ت: ٥٨٧هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٢م، الطبعة الثانية: ٤٤٣/١، وشرح فتح القدير، لكمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي (ت ٦٨١هـ)، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية: ١٦٦/١ - ١٦٩.

(٥) ينظر: الكافي في فقه أهل المدينة المالكي، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر القرطبي (ت: ٤٦٣هـ)، دار الكتب العلمية. بيروت، ١٤٠٧هـ، الطبعة الأولى: ٢٤/١، و مواهب الجليل لشرح مختصر خليل، للفتية محمد بن عبد الرحمن المغربي (ت: ٩٥٤هـ)، دار الفكر. بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٨هـ: ٣١٧/١، ٣٧٤ - ٣٧٥، وبلغة السالك لأقرب المسالك، لأحمد الصاوي (ت: ١٢٤١هـ)، (تحقيق: محمد عبد السلام شاهين)، دار الكتب العلمية. بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م: ١/١٠٤.

كانت معلمة أو متعلمة^(١)، والشافعية^(٢)، والحنابلة^(٣)، إلى تحريم مس القرآن الورقي وحمله وتصفحه لمن كان محدثاً حدثاً أكبر والحائض.

القول الثاني: أن مس القرآن وحمله حلال للجنب والحائض، وبه قال الظاهرية^(٤).

ولأن الخلاف في مسألة مس القرآن للمحدث حدثاً أكبر أو أصغر، كان بين الجمهور والظاهرية، حيث قال الجمهور بالتحريم والظاهرية بالجواز، نكتفي بأدلتهم على الحدث الأصغر.

وكذا اختلفوا في المحدث حدثاً أصغر، فذهب جمهور فقهاء الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة إلى أنه لا يجوز للمحدث أن يمس القرآن أو أن يحمله، إذ يحرم عليه ذلك^(٥).

بينما الظاهرية إلى جوازه^(٦).

واستدل الجمهور (المانعون) على ذلك بما يأتي:

أ. قال الله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ ﴿٧٧﴾ فِي كِتَابٍ مَّكْنُونٍ ﴿٧٨﴾ لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ ﴿٧٩﴾﴾^(٧).

ب. نهى النبي ﷺ عن مس القرآن من غير طهارة، حيث ورد عنه روايات متعددة، منها: أن النبي ﷺ كتب لعمر بن حزم. رضي الله عنه. كتاباً وكان فيه: {لا يمسه القرآن إلا طاهر}^(٨).

(١) ينظر: بلغة السالك: ١/١٤٩.

(٢) ينظر: المجموع: ٢/٨٧، وروضة الطالبين، للإمام يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ)، المكتب الإسلامي. بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ: ١/٨٥ - ٨٦، و مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، لمحمد الخطيب الشربيني (ت: ٩٧٧هـ)، دار الفكر. بيروت: ١/٣٧، و ١١٦.

(٣) ينظر: المغني، لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، (ت: ٦٢٠هـ)، دار الفكر. بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ: ١/٩٦ - ٩٧، وكشاف القناع عن متن الإقناع، لمنصور بن يونس بن إدريس البهوتي (ت ١٠٥١هـ)، (تحقيق: هلال مصيلحي مصطفى هلال)، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٢هـ: ١/١٤٧، ١٩٧، ومطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى، لمصطفى السيوطي الرحبياني (ت ١٢٤٣هـ)، المكتب الإسلامي، دمشق، ١٩٦١م: ١/١٧٠ و ١٤١.

(٤) ينظر: المحلى، لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري (ت: ٤٥٦هـ)، (تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي) دار الآفاق الجديدة - بيروت: ١/٧٧. و نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار، للإمام محمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ)، دار الجبل، بيروت، ١٩٧٣م: ١/٢٦٠ - ٢٦١.

(٥) ينظر: بدائع الصنائع: ١/٣٣، و مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، تأليف: عبد الرحمن بن محمد الكلبوبي المدعو بشيخي زاده (ت ١٠٧٨هـ)، (خرج آياته وأحاديثه: خليل عمران منصور)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م: ١/١٨، وبداية المجتهد ونهاية المقتصد، لأبي الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن رشد القرطبي (ت ٥٩٥هـ)، دار الفكر، بيروت: ١/٣٠، والمجموع شرح المذهب: ٢/٨٢، و مجموع الفتاوى، لشيخ الإسلام أحمد عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت ٧٢٨هـ)، (تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي) مكتبة ابن تيمية، الطبعة الثانية: ١٧/١٢ و ٢٦/١٨٤ و ٢٠٠.

(٦) ينظر: المحلى لابن حزم: ١/٧٧، ونيل الأوطار: ١/٢٦٠ - ٢٦١.

(٧) سورة الواقعة، الآيات: ٧٧ - ٧٩.

(٨) أخرجه الإمام مالك في الموطأ: ١/١٩٩، باب (الأمر بالوضوء لمن مس القرآن)، رقم (٤٦٩)، وهو حديث مرسل، لكن تلقاه جمهور العلماء بالقبول، التمهيد لابن عبد البر: ١٧/٣٩٧. والدار قطني في سننه: ٢/٢٨٥، رقم (٢٢٢)، وينظر: مجمع الزوائد: ١/٢٧٦ - ٢٧٧، وقال الهيثمي: رجاله صحيح، ونيل الأوطار: ١/٢٥٩.

وجه الدلالة: قوله (لا يمس القرآن إلا طاهر) ظاهر في أنه لا يجوز أن يمس القرآن محدث^(١).

و استدلل المجيزون بأن (المطهرون) في الآية هم الملائكة وليسوا المؤمنين من البشر فلا يشملهم، قال ابن كثير . رحمه الله تعالى .^(٢): { لا يمسّه } أي هذا الكتاب الذي في السماء { إلا المطهرون } يعني الملائكة^(٣) . وأما الحديث فإنه ضعيف لا يصح، وإن المراد بكلمة (الطاهر) في الحديث المؤمن، والمؤمن طاهر دائماً لقول النبي ﷺ: {إنّ المسلم لا ينجس}^(٤)، فلا دليل على تحريم مس المحدث المصحف^(٥).

الترجيح:

والذي يبدو ترجيحه هو قول الجمهور القائلين بحرمة مس المحدث والجنب والحائض للقرآن وحمله؛ وذلك لتلقي الأئمة هذا الحديث بالقبول على رغم روايته مرسلًا ، وقوة أدلة الجمهور وضعف استدلال المجيزين ، وموافقة رأي الجمهور لمقاصد الشريعة التي تقوم على أساس تعظيم القرآن الكريم ومن مقتضيات تعظيمه أن لا يمس إلا على طهارة.

وأما حكم مس القرآن في الهاتف، فيمكن تخريجه على مسألة المس من وراء حائل.

اختلف الفقهاء في مس المصحف من وراء حائل هل تشترط له الطهارة أم لا؟ على ثلاثة أقوال:

القول الأول: اشتراط الطهارة مطلقاً، وبه قال المالكية. وهو صحيح مذهب الشافعية، وهو رواية عند الحنابلة.

قال الحطاب^(٦) . رحمه الله تعالى .: ((ويحرم مس جلده))^(٧) .

وقال الشريبي^(٨) . رحمه الله تعالى .: ((وكذا جلده) المتصل به يحرم مسه بما ذكر (على الصحيح) لأنه

كالجزء منه ولهذا يتبعه في البيع^(٩) .

(١) ينظر: المنتقى شرح الموطأ، سليمان بن خلف بن يعد الباجي الأندلسي (ت: ٤٩٤هـ) دار الفكر العربي: ٣/٤٤٣.

(٢) هو إسماعيل بن عمر بن كثير، البصري الأصل، الدمشقي الشافعي، (٧٧٤.٧٠١هـ) كان فقيهاً ومفسراً ومؤرخاً، وأمعن النظر في الرجال والعلل، صاحب مؤلفات مفيدة، منها: (تفسير القرآن العظيم) و (البداية والنهاية). ينظر: البدر الطالع: ١/١٥٣، وهديّة العارفين: ٥/٢١٥.

(٣) ينظر: تفسير القرآن العظيم: ٤/٢٩٩.

(٤) أخرجه الترمذي في سننه: ١/٢٠٧ - ٢٠٨، كتاب (أبواب الطهارة) باب (ما جاء في مصافحة الجنب) رقم (١٢١)، وقال: حديث حسن صحيح، وأبو داود في سننه: ١/٥٩، باب (في الجنب يصافح) رقم (٢٣١)، وابن ماجه في سننه: ١/١٧٨، باب (مصافحة الجنب) رقم (٥٣٥)، والنسائي في سننه: ١/١٢٢، باب (مجالسة الجنب ومماسته) رقم (٢٦٣)، ورواه بلفظ (إن المؤمن لا ينجس) أيضاً.

(٥) ينظر: المحلى: ١/٧٧ - ٧٨، و نيل الأوطار: ١/٢٥٩ - ٢٦٠، والمجموع شرح المهذب: ١/٨٢ - ٨٥. وبداية المجتهد: ١/٣٠، والمغني: ١/٩٨.

(٦) هو محمد بن محمد بن عبد الرحمن الرعييني المعروف بالحطاب (٩٠٢ - ٩٥٤ هـ). فقيه مالكي. أصله من المغرب . ولد واشتهر بمكة ، ومات في طرابلس الغرب. من مصنفاته : (مواهب الجليل في شرح مختصر خليل) في فقه المالكية، و (شرح نظم نظائر رسالة القيرواني). ينظر: معجم المؤلفين: ٣/٦٥٠، والأعلام للزركلي: ١٥/١٣٠.

(٧) مواهب الجليل: ١/٣٠٣.

(٨) هو شمس الدين محمد بن أحمد الشريبي (٩٧٧ هـ)، فقيه شافعي مفسر لغوي من أهل القاهرة ، من تصانيفه : (الإقناع في حل الألفاظ أبي شجاع) ، و (مغني المحتاج في شرح المنهاج) للنووي ؛ كلاهما في الفقه . و (تقريرات على المطول) في البلاغة . ينظر: شذرات الذهب: ٨/٣٨٤، والأعلام للزركلي: ١٣/٥.

(٩) مغني المحتاج: ١/٣٧.

وقال ابن قدامة . رحمه الله تعالى . : وفي مس غلافه وحمله بعلاقته رواية أخرى أنه لا يجوز^(١).

القول الثاني: عدم اشتراط الطهارة: وهو قول للحنفية، ووجه للشافعية، وهو مذهب الحنابلة.

قال الزيلعي^(٢) . رحمه الله تعالى . : ((وقيل لا يكره مس الجلد المتصل به، ومس حواشي المصحف والبياض

الذي لا كتابة عليه))^(٣).

وقال الشربيني . رحمه الله تعالى . : (وكذا جلده) المتصل به يحرم مسه بما ذكر (على الصحيح) .. والثاني:

يجوز لأنه ليس جزءاً متصلاً حقيقة^(٤).

وقال المرادوي^(٥) . رحمه الله تعالى . : ((لا يحرم حمله بعلاقته ولا في غلافه أو كفه أو تصفحه بكمه أو بعود

أو مسه من وراء حائل على الصحيح من المذهب وعليه الجمهور))^(٦).

القول الثالث: التفصيل فإن كان الحائل متصلاً كالجلد اشترطت الطهارة، وإن كان منفصلاً كالعلاقة لم تشترط

الطهارة لمس العلاقة، وهو مذهب الحنفية.

قال الزيلعي . رحمه الله تعالى . : (ومسه إلا بغلافه) ... وغلافه ما يكون منفصلاً عنه دون ما يكون متصلاً

به في الصحيح وقيل لا يكره مس الجلد المتصل به ومس حواشي المصحف والبياض الذي لا كتابة عليه والصحيح

منعه لأنه تبع للمصحف^(٧).

التفريع على هذا الخلاف:

فعلى القول الأول والثالث في الخلاف السابق تشترط الطهارة لمس الهاتف الحاوي للقرآن في حال التشغيل

دون القول الثاني الذي لا يشترط الطهارة مطلقاً فلا يشترط الطهارة لمس الهاتف الحاوي للقرآن في هذه الحال.

ولكن الذي يبدو - ونتفق في ذلك مع الدكتور رايح بن أحمد دفرور^(٨) - أنّ مس القرآن في الهاتف لا يتصور

مسه حقيقة، كما يتصور ذلك في القرآن الورقي الذي يكون مسُّ أوراقه وحروفه بشكل مباشر، ومن دون أي حائل،

فالذي يظهر على شاشة الهاتف الجوال من كلمات قرآنية هو إلا نبذبات إلكترونية معالجة وفق برنامج إلكتروني،

(١) المغني: ١/٩٩.

(٢) هو أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي الحنفي جمال الدين (٧٦٢ هـ)، فقيه، عالم بالحديث. أصله من الزيلع (في

الصومال) وتوفي بالقاهرة. له مؤلفات، منها: (نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية)، في مذهب الحنفية، و (تخريج

أحاديث الكشف)، وهو غير الزيلعي (شارح الكنز). ينظر: البدر الطالع: ١/٣٨٢، والدرر الكامنة: ٣/٩٥. ٩٦، والأعلام

للزركلي: ٨/٣٩٧.

(٣) تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق، تأليف: فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي الحنفي، دار الكتب الإسلامي. القاهرة،

١٣١٣هـ: ١/٥٧.

(٤) مغني المحتاج: ١/٣٧.

(٥) هو علي بن سليمان بن أحمد (٨١٧ - ٨٨٥ هـ)، علاء الدين المر داوي نسبة إلى (مردا) إحدى قرى نابلس بفلسطين. ولد

بمردا، ونشأ بها ثم انتقل إلى دمشق وتعلم بها. وانتقل إلى القاهرة ثم مكة. شيخ المذهب الحنبلي حاز رئاسة المذهب. من

مصنفاته : (الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف) ؛ و (التنقيح المشبع في تحرير أحكام المقنع) ؛ و (تحرير المنقول في

تهذيب علم الأصول). ينظر: الضوء اللامع: ٥ / ٢٢٥. ٢٢٧، ومعجم المؤلفين: ٢/٤٤٧، والأعلام للزركلي: ٩/٢٩٦.

(٦) الإنصاف: ١/٢٢٤.

(٧) تبيين الحقائق: ١/٥٧.

(٨) ينظر: المصحف الإلكتروني وأحكامه الفقهية المستجدة: ص ٢٤ - ٢٥.

ولا ظهور لها إلا عند انعكاسها على الشاشة، وليس مس الشاشة الزجاجية مساً للقرآن الإلكتروني. وبناءً على ما تقدم فإنه لا مانع من مس هاتف المحمول المشتمل على القرآن، أو أجزائه أو حمله بالنسبة لمن كان محدثاً حدثاً أصغر أو أكبر، سواء أكان في حال التشغيل أم في حال الإغلاق. ويدخل في ذلك جميع أنواع المصحف الإلكتروني سواء أكان محملاً على الكمبيوتر أم كان على شبكة الإنترنت أو كان على قرص.

الفرع الثاني: حكم قراءة القرآن على شاشة الهاتف للمحدث والجنب والحائض

أجمع الفقهاء . رحمهم الله تعالى . على جواز قراءة القرآن للمحدث حدثاً أصغر^(١).

بدليل ما روى ابن عباس . رضي الله عنهما . أنه قال: [بت ليلة عند ميمونة زوج النبي ﷺ فاضطجعت في عرض الوسادة، واضطجع رسول الله ﷺ وأهله في طولها، فنام رسول الله ﷺ حتى إذا انتصف الليل أو قبله بقليل أو بعده بقليل استيقظ النبي ﷺ فجلس يمسح النوم عن وجهه بيده، ثم قرأ العشر الآيات الخواتم من سورة آل عمران، ثم قام إلى شن معلقة فتوضأ منها فأحسن وضوءه ثم قام يصلي] ^(١).

لكن الفقهاء اختلفوا في قراءة الجنب للقرآن إلى ثلاثة أقوال:

القول الأول: لا يجوز قراءة شيء من القرآن مطلقاً. وهو مذهب أبي حنيفة^(٢)، وبه قال الشافعية^(٤)، ورواية عن الإمام أحمد^(٥).

واستدلوا ب: ما روي عن ابن عمر . رضي الله عنهما . عن النبي ﷺ قال: {لا تقرأ الحائض ولا الجنب شيئاً من القرآن} ^(٦).

القول الثاني: يجوز قراءة القرآن مطلقاً. وهو مذهب الظاهرية، وبه قال الطبري^(٧)،^(٨) ورجحه ابن

(١) ينظر: المجموع: ١٨٦/٢.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه: ٧٨/١، كتاب (الوضوء)، باب (قراءة القرآن بعد الحدث وغيره)، رقم (١٨١)، و مسلم في صحيحه: ٥٢٨/١، كتاب (صلاة المسافرين)، باب (الدعاء في صلاة الليل وقيامه)، رقم (٧٦٣).

(٣) ينظر: تبين الحقائق: ٥٧/١.

(٤) ينظر: المجموع: ١٧٦/٢.

(٥) ينظر: المبدع في شرح المقنع، تأليف: أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن مفلح الحنبلي، المكتب الإسلامي . بيروت، ١٤٠٠هـ / ١٨٨٨.

(٦) أخرجه الترمذي في سننه: ٢٣٦/١، كتاب (أبواب الطهارة)، باب (ما جاء في الحائض والجنب أنهما لا يقرآن القرآن)، رقم (١٣١)، وابن ماجه في سننه: ١٩٦/١، باب (ما جاء في قراءة القرآن على غير طهارة) رقم (٥٩٦) قال النووي: وهو حديث ضعيف ضعفه البخاري والبيهقي وغيرهما. ينظر: المجموع: ١٧٥/٢، وقال ابن تيمية: ((وهو حديث ضعيف باتفاق أهل المعرفة بالحديث)). مجموع الفتاوى: ٤٦٠/٢١ ..

(٧) هو أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير (٢٢٤ - ٣١٠ هـ)، من أهل طبرستان، استوطن بغداد وأقام بها إلى حين وفاته . من أكابر العلماء . كان حافظاً لكتاب الله ، فقيهاً في الأحكام ، عالماً بالسنن وطرقها، عارفاً بأيام الناس وأخبارهم . من تصانيفه : (جامع البيان في تفسير القرآن)، و(كتاب البسيط) في الفقه، و (التبصير) في الأصول . ينظر: تذكرة الحفاظ : ٧١٠ / ٢ . ٧١٦ ، والبداية والنهاية: ١١ / ١٤٥ ، وميزان الاعتدال: ٩٠ / ٦ .

(٨) ينظر: المحلى: ٩٤/١ . وفتح الباري: ٤٠٨/١ .

المنذر^(١)،^(٢)، وروى هذا القول عن مالك^(٣)، وهو ظاهر تبويب البخاري في صحيحه^(٤). رحمهم الله تعالى ..

واستدلوا بـ:

١. بعموم حديث عائشة . رضي الله عنها . قالت: {كان يذكر الله على كل أحيانه}^(٥).

وجه الدلالة: أن الذكر أعم من أن يكون بالقرآن أو بغيره^(٦).

٢. وقول النبي ﷺ لعائشة - رضي الله عنها .: {أفعلني ما يفعل الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت حتى تطهري}^(٧).

وجه الدلالة: فيه دلالة ظاهرة على جواز قراءة الحائض للقرآن لأن من شأن الحاج قراءة القرآن، ولم يرد في منع الحائض من قراءة القرآن شيء صحيح، فيؤخذ بعموم الخبر المتقدم حتى يرد ما يخصصه من صحيح الأخبار^(٨).

(١) هو محمد بن إبراهيم بن المنذر (٢٤٢ - ٣١٩ هـ). النيسابوري . من كبار الفقهاء المجتهدين . لم يكن يقلد أحداً ؛ وعده الشيرازي في الشافعية . لقب بشيخ الحرم . أكثر تصانيفه في بيان اختلاف العلماء . من تصانيفه : (المبسوط) في الفقه ، و (الإجماع والاختلاف) ، و (اختلاف العلماء) . ينظر: تذكرة الحفاظ: ٣/ ٧٨٣ ، وطبقات الشافعية: ١/ ٩٨ ، والأعلام للزركلي: ١٢/ ١٥ .

(٢) ينظر: الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف ، تأليف: أبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري ، (تحقيق: د . أبو حماد صغير أحمد بن محمد حنيف)، دار طيبة - الرياض، الطبعة الأولى، ١٩٨٥ م: ٢/ ١٠٠ .

(٣) ذكره عنه الحافظ ابن حجر في الفتح: ١/ ٤٠٨ .

(٤) فتح الباري: ١/ ٤٠٧ . البخاري قال: "باب تقضي الحائض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت"، وقال إبراهيم: لا بأس أن تقرأ الآية، ولم ير ابن عباس بالقراءة للجنب بأساً، وكان النبي ﷺ يذكر الله في كل أحيانه. وقالت أم عطية: كنا نؤمر أن يخرج الحيض فيكبرون بتكبيرهم ويدعون. وقال ابن عباس: أخبرني أبو سفيان أن هرقل دعا بكتاب النبي ﷺ فقرأ فإذا فيه (بسم الله الرحمن الرحيم. ﴿ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ ﴾...) الآية. وقال عطاء عن جابر: حاضت عائشة فنسكت المناسك غير الطواف بالبيت ولا تصلي. وقال الحكم: إني لأذبح وأنا جنب. وقال الله تعالى: ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ ﴾ (الأنعام: ١٢١). قال الحافظ ابن حجر في الفتح (١/ ٤٠٧) مبيناً مراد البخاري من هذه الترجمة: "والأحسن ما قاله ابن رشيد تبعاً لابن بطلال وغيره" إن مراده الاستدلال على جواز قراءة الحائض والجنب بحديث عائشة رضي الله عنها لأنه ﷺ لم يستثن من جميع مناسك الحج إلا الطواف، وإنما استثناه لكونه صلاة مخصوصة. وأعمال الحج مشتملة على ذكر وتلبية ودعاء ولم تمنع الحائض من شيء من ذلك، فكذا الجنب، لأن حدثها أغلظ من حدثه.

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه: ١/ ١١٦، كتاب (الحيض) باب (تقضي الحائض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت)، ومسلم في صحيحه: ١/ ٢٨٢، كتاب (الحيض)، باب (ذكر الله تعالى في حال الجنابة وغيرها) رقم (٣٧٣).

(٦) ينظر: فتح الباري: ١/ ٤٠٨ .

(٧) أخرجه البخاري في صحيحه: ٢/ ٥٩٤، كتاب (الحج) باب (تقضي الحائض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت)، ومسلم في صحيحه: ٢/ ٨٧٣، كتاب (الحج)، باب (وجوه الإحرام) رقم (١٢١١).

(٨) ينظر: حكم قراءة القرآن للجنب، تأليف: سليمان بن ناصر العلوان، سلسلة بحوث وتحقيقات مختارة من مجلة الحكمة (٢٥)

القول الثالث: تجوز قراءة الآية والآيتين والشيء اليسير ويحرم الكثير. وبه قال الطحاوي^(١)،^(٢)، ورخص مالك في قراءة الآية والآيتين^(٣). وجاء عن الأوزاعي^(٤). رحمهم الله تعالى. أنه قال: لا يقرأ الجنب شيئاً من القرآن إلا آية الركوب إذا ركب قال: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ﴾ إلى قوله: ﴿وَإِنَّا إِلَىٰ رَبِّنَا لَمُنْقَلِبُونَ﴾^(٥)، وآية النزول: ﴿وَقُلْ رَبِّ انزِلْنِي مُنْزَلًا مُّبَارَكًا وَأَنْتَ خَيْرُ الْمُنزِلِينَ﴾^(٦)،^(٧).

واستدل من جوز قراءة الآية أو الآيتين بأدلة المنع، و لكن هي أدلة عامة ليس فيها تخصيص للآية ولا لبعض آية.

قال ابن حزم^(٨). رحمه الله تعالى :: ((وأما من قال يقرأ الجنب الآية أو نحوها، أو قال لا يتم الآية، أو أباح أباح للحائض ومنع الجنب - فأقول فاسدة، لأنها دعاوى لا يعضدها دليل لا من قرآن، ومن من سنة صحيحة ولا سقيمة، ولا من إجماع، ولا من قول صاحب، ولا من قياس، ولا من رأي سديد، لأن بعض الآية والآية قرآن بلا شك، ولا فرق بين أن يباح له آية أو أن يباح له أخرى، أو بين أن يمنع من آية أو يمنع من أخرى ..))^(٩).

الترجيح:

والذي يظهر من الأدلة هو الجواز مطلقاً، وذلك لما يأتي:

١. عموم حديث عائشة. رضي الله عنها :: (كان رسول الله ﷺ يذكر الله على كل أحيانه)^(١٠). ولا مخصص

(١) هو أبو جعفر أحمد بن سلامة الأزدي (٢٣٩ - ٣٢١ هـ). نسبته إلى (طحا) قرية بصعيد مصر . كان إماماً فقيهاً حنفياً. وكان عالماً بجميع مذاهب الفقهاء. من تصانيفه: (أحكام القرآن)، و(معاني الآثار)، و(العقيدة) المشهورة بالعقيدة. ينظر: الجواهر المضية: ١ / ١٠٢، والبداية والنهاية: ١١/١٧٤.

(٢) شرح معاني الآثار، تأليف: أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، (تحقيق: محمد زهري النجار) دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ: ٩٠/١.

(٣) ينظر: المحلى: ١/٩٥، والإنصاف: ١/٢٤٣.

(٤) هو عبد الرحمن بن عمرو بن يحمى الأوزاعي (٨٨ - ١٥٧ هـ). إمام فقيه محدث مفسر. نسبته إلى (الأوزاع) من قرى دمشق. رحل إلى اليمامة والبصرة، وبرع. وأراده المنصور على القضاء فأبى، ثم نزل بيروت مرابطاً وتوفي بها. ينظر: البداية والنهاية: ١٠ / ١١٥، وتهذيب التهذيب: ٦ / ٢١٦، ٢١٧.

(٥) سورة الزخرف، الآيتان: ١٣ - ١٤.

(٦) سورة المؤمنون، الآية: ٢٩.

(٧) ينظر: الأوسط لابن المنذر: ٢/٩٩.

(٨) هو علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري . أبو محمد (٣٨٤ - ٤٥٦ هـ). عالم الأندلس في عصره . كانت لابن حزم الوزارة وتبوير المملكة ، فانصرف عنها إلى التأليف والعلم . كان فقيها حافظا يستنبط الأحكام من الكتاب والسنة على طريقة أهل الظاهر ، بعيدا عن المصانعة حتى شبه لسانه بسيف الحجاج . طارده الملوك حتى توفي مبعدا عن بلده . كثير التأليف . مزقت بعض كتبه بسبب معاداة كثير من الفقهاء له . من تصانيفه:(المحلى) في الفقه ، و(الإحكام في أصول الأحكام) في أصول الفقه. ينظر: وفيات الأعيان: ٣/٣٢٦ . ٣٢٧، والأعلام للزر كلى: ٩/١٩٤.

(٩) المحلى: ١/٧٨.

(١٠) تقدم تخريجه : ص

له، والذكر أعم من أن يكون بالقرآن أو غيره.

٢. ضعف ما استدلووا به في منع الجنب من قراءة القرآن.

ولكن الذي أميل إليه هو القول بترك الجنب قراءة القرآن، لا على سبيل الحتم، بل على سبيل الكراهة، تمسكاً بما قاله الإمام الشافعي . رحمه الله تعالى . : ((وأحب للجنب والحائض أن يدعا القرآن حتى يطهرا احتياطاً لما روي فيه وإن لم يكن أهل الحديث يثبتونه))^(١).

وأما حكم قراءة الحائض للقرآن، فقد اختلف الفقهاء فيها على قولين:

القول الأول: المنع إلا آية أو آيتين، أو بقصد الشكر، أو الافتتاح، وبه قال أبو حنيفة وصاحباؤه، وروي عن الشافعي، وأحمد الكراهة^(٢). رحمهم الله تعالى ..

واستدلوا بـ: ما روي عن ابن عمر . رضي الله عنهما . عن النبي ﷺ قال: {لا تقرأ الحائض ولا الجنب شيئاً من القرآن} ^(٣).

القول الثاني: الجواز . وهو مذهب مالك وأحد قولي الشافعي وأحمد، وبه قال: البخاري والطبري وابن المنذر وابن تيمية^(٤) رحمهم الله تعالى^(٥).

واستدلوا بـ: ما روي عن عائشة . رضي الله عنها . أنها قالت : { كان رسول الله ﷺ يتكئ في حجري وأنا حائض فيقرأ القرآن } ^(٦).

وجه الدلالة: في حديث عائشة دليل على جواز قراءة القرآن للحائض، وإليه نحى البخاري، كما جاء في الإعلام: ((ووجه استدلاله أنها لو كانت ممتعة منها، لأمتع ﷺ من قراءته في محل الحامل للحيض تشريفاً للقرآن،

(١) معرفة السنن والآثار عن الامام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، تأليف: أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، (تحقيق: سيد كسروي حسن)، دار الكتب العلمية . بيروت: ١/١٨٨.

(٢) ينظر: تبين الحقائق: ١/٩٧، والأوسط: ١/٩٩.

(٣) تقدم تخريجه: ص .

(٤) هو أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحراني الدمشقي ، تقي الدين (٦٦١ - ٧٢٨ هـ) . شيخ الإسلام . الحنبلي . ولد في حران وانتقل به أبوه إلى دمشق فنبغ واشتهر . سجن بمصر مرتين من أجل فتاواه . توفي بقلعة دمشق معتقلاً . كان داعية إصلاح في الدين، آية في التفسير والعقائد والأصول، فصيح اللسان . مكثراً من التصنيف . من تصانيفه: (السياسة الشرعية) ، و (ومنهاج السنة)، و (مجموع الفتاوى) . ينظر: البداية والنهاية: ١٤ / ١٣٥ ، و ابن تيمية حياته وعصره آراؤه وفقهه: ص١٧ وما بعدها .

(٥) ينظر: مواهب الجليل: ١/٣٧٥، فتح الباري: ١/٤٠٨.٤٠٧، والأوسط: ١/٩٩، ومجموع الفتاوى: ٢١/٢٥٩.٢٦٠، والمحلى: ١/٧٨.

(٦) أخرجه مسلم في صحيحه: ١/٢٤٦، كتاب (الحيض)، باب (قراءة الرجل القرآن في حجر امرأته وهي حائض)، رقم (٣٠١).

لأن قراءتها له تلك الحالة حالة استقذار، وقراءته في حجرها قراءة في مكان حامل لمستقذر، ولا فرق بين حالة الاستقذار ومكان الاستقذار في تنزيه القرآن، كما منعت قراءته في الحمام والسوق))^(١).

قال ابن القيم ^(٢) - رحمه الله تعالى :: ((فلو منعت [يعني الحائض] من القراءة لفانت عليها مصلحتها، وربما نسبت ما حفظته زمن طهرها، وهذا مذهب مالك وإحدى الروایتين عن أحمد وأحد قولي الشافعي.

والنبي ﷺ لم يمنع الحائض من قراءة القرآن، وحديث: (لا تقرأ الحائض والجنب شيئاً من القرآن) لم يصح، فإنه حديث معلول باتفاق أهل العلم بالحديث (...))^(٣).

والذي يبذو القول بكراهة القرآن للحائض وإليه نحى الإمام الشافعي . رحمه الله تعالى . حيث قال : ((وأحب للجنب والحائض أن يدعا القرآن حتى يطهرا احتياطاً لما روي فيه وإن لم يكن أهل الحديث يثبتونه))^(٤).

وتتنفي الكراهة إذا قوي داعي القراءة، كما لو خافت الحائض نسيان ما تحفظ من القرآن، أو التحقت بدورات التلاوة والتجويد تعلماً أو تعليمياً، أو غير ذلك^(٥). والله تعالى أعلم.

وبناء على ما تقدم الأولى أن لا يقرأ الجنب والحائض القرآن على شاشة الهاتف وذلك ورعاً واحتياطاً، وإلا فالهاتف المخزون فيه القرآن لا يعدّ مصحفاً كما سبق.

المطلب الثالث: حكم جعل آيات من القرآن رنة للهاتف

لا مانع من وضع القرآن الكريم داخل الهاتف المحمول، بناء على القاعدة الشرعية: الأصل في الأشياء الإباحة^(٦)، كما يجوز قراءة القرآن منه، ما دام يقرأ بصورة صحيحة، مراعيّاً أحكام التلاوة وآدابها. ولكن يقع الإشكال مما عَمَّتْ به البلوى في هذا الزمان وأصبح ظاهرة وأضحى أمراً ملحوظاً في هذه الأيام ، وهو تباهي الناس حاملي بعض أنواع الهاتف المحمول بأن رنة جهازه مجموعة من الآيات المحملة على ذاكرته، وإذا ما اتصل عليه أحد كان إشعار الاتصال سماع آيات قرآنية تتلى .

(١) الإعلام بفوائد عمدة الأحكام، تأليف: أبي حفص عمر بن علي بن أحمد الأنصاري الشافعي المعروف بابن الملقن (٧٢٣ هـ - ٨٠٤ هـ)، (تقديم: صالح بن فوزان الفوزان . بكر بن عبدالله أبو زيد)، (تحقيق وتعليق: عبد العزيز بن أحمد المشيقح)، دار العاصمة . الرياض، الطبعة الأولى ، ١٤١٧ هـ . ١٩٩٧ م: ٢/٢٠١٠٢٠٠ .

(٢) هو محمد بن أبي بكر بن سعد الزرعي (٦٩١ - ٧٥١ هـ) . من أهل دمشق . من أركان الإصلاح الإسلامي، واحد من كبار الفقهاء . تتلمذ على ابن تيمية وانتصر له ولم يخرج عن شيء من أقواله، و سجن معه بدمشق . كتب وألف كثيراً . من تصانيفه: (زاد المعاد)، (و مدارج السالكين) . ينظر: البدر الطالع: ١٤٣/٢ . ١٤٦ ، والأعلام: ١٣/١٣٥ . ١٣٦ .

(٣) أعلام الموقعين عن رب العالمين، تأليف: أبي عبد الله شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي، (تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد)، دار الجبل - بيروت، ١٩٧٣ م: ٢٣/٣ .

(٤) معرفة السنن والآثار: ١/١٨٨ .

(٥) ينظر: حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، تأليف: محمد عرفه الدسوقي، (تحقيق: محمد عليش) دار الفكر . بيروت : ١/١٧٤ ، والفتاوى الكبرى لشيخ الإسلام أبي العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، (تحقيق: قدم له: حسنين محمد مخلوف)، دار المعرفة - بيروت: ٢/٥٢٤ .

(٦) الأشباه والنظائر، للسيوطي: ص ٦٠ .

اختلف الفقهاء المعاصرون في حكم جعل آيات من القرآن رنة للهاتف على قولين:

القول الأول: تحريم استخدام قراءة القرآن كنغمة اتصال أو نغمة جرس للتنبيه، وقد أفتى بذلك كل من: مجمع البحوث الإسلامية^(١)، و المجمع الفقهي الإسلامي^(٢)، و دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري في الإمارات^(٣)، و د. علي جمعة - مفتي الديار المصرية -^(٤)، و د. حسام الدين عفانة^(٥). واستدلوا بـ:

١. قال الله تعالى: ﴿ إِنَّهُ لَقَوْلُ فَصْلٍ ﴿١٣﴾ وَمَا هُوَ بِأَهْرَجٍ ﴾^(٦).

وجه الدلالة: إنَّ في جعل آيات من القرآن رنة للهاتف استخفاف وامتهان لآيات الله في تعرضه لقطع الآيات في حال الرد أو رفض المكالمة، وقد يؤدي هذا القطع إلى الإخلال بالمعنى، لأن هذا يعرض القرآن لأن يكون كلاماً ليس له معنى، مثلاً تأتيك مكالمة فيرن الهاتف: يسألونك عن الأنفال قل الأنفال، ففيه تحريف للقرآن وتغيير له وجعله كلام مبتور محقوق ليس له معنى.

٢. عن أنس - رضي الله عنه - قال: {كان رسول الله ﷺ إذا دخل الخلاء نزع خاتمه}^(٧). وسبب نزع الخاتم أنه منقوش عليه (محمد رسول الله) وقد صح ذلك^(٨).

وجه الدلالة: أنَّ الحديث يدل على تنزيه ما فيه ذكر الله تعالى عن إدخاله الخلاء والقرآن بالأولى^(٩).

و قد يصدر صوت القرآن في مواضع لا تليق به كالخلاء والحمام، وتحت مؤخرة الإنسان إذا كان في جيبه، وهذه المواضع لا تصلح لشيء من القرآن، وكلام الله أجل وأعز من أن يتلى في تلك الأماكن^(١٠).

(١) أكد مجمع البحوث الإسلامية في جلسته الرئيسية برئاسة شيخ الأزهر د. محمد سيد طنطاوي الخميس ١٠-١٢-٢٠٠٩ عدم جواز استخدام آيات القرآن الكريم كنغمة للهاتف الجوال، لما فيه من "إساءة للقرآن، بما لا يتفق مع جلاله وقديسيته". ينظر: موقع قصة الإسلام: الأحد، ١٣ كانون ١/ديسمبر ٢٠٠٩ <http://www.islamstory.com>

(٢) في الدورة التاسعة عشرة المنعقدة بمكة المكرمة في ٢٧.٢٢ شوال ١٤٢٨ هـ التي يوافقها ٨.٣ نوفمبر ٢٠٠٧ م. ينظر: shariaa.net/forum/showthread.php?t=5919

(٣) ينظر: منتدى بوابة الإسلام: 05-11-2007, 06:48 PM

<http://www.islamdor.com/vb/archive/index.php/t-6093.html>

(٤) ينظر: الملتقى الفقهي www.fiqhforum.com

(٥) ينظر: يسألونك، تأليف: الأستاذ الدكتور حسام الدين بن موسى عفانة، مكتبة دنديس. دار ابن حزم، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ. ٢٠٠٧ م: ١٠/٣٢٠. ٣٢٤.

(٦) سورة الطارق، الآيتان: ١٣. ١٤.

(٧) أخرجه الترمذي في سننه: ٤/٢٢٩، كتاب (اللباس) باب (ما جاء في لبس الخاتم في اليمين) رقم (١٧٤٦)، وقال: حديث حسن غريب، وأبو داود في سننه: ٥/١، كتاب (الطهارة) باب (الخاتم يكون فيه ذكر الله يدخل به الخلاء)، رقم (١٩) وقال: حديث منكر، والنسائي في سنن الكبرى: ٥/٤٥٦، رقم (٩٥٤٢)، قال النسائي: هذا حديث غير محفوظ، و ابن ماجه في سننه: ١/١١٠، باب (ذكر الله عز وجل على الخلاء والخاتم في الخلاء) رقم (٣٠٣)، والحاكم في المستدرک: ١/٢٩٨، رقم (٦٧٠)، وصححه المنذري وغيره ينظر: التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، تأليف: أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢ هـ) دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ. ١٩٨٩ م: ١/١٠٨.

(٨) ينظر: نيل الأوطار: ١/٨٩.

(٩) ينظر: المصدر السابق: ١/٩٠.

(١٠) ينظر: يسألونك، حسام الدين عفانة: ١٠/٣٢١. ٣٢٢.

وقد كره بعض الفقهاء من المالكية والحنابلة قراءة القرآن في الأسواق والطرق بسبب ما يكون فيها من النجاسات^(١).

قال ابن الحاج^(٢). رحمه الله تعالى: ((وكره مالك قراءة القرآن في الأسواق والطرق لوجوه ثلاثة، أحدها: تنزيه القرآن وتعظيمه من أن يقرأ وهو ماش في الطرق والأسواق لما قد يكون فيها من الأقدار والنجاسات، والثاني: أنه إذا قرأ القرآن على هذه الأحوال لم يتدبره حق التدبر، والثالث: لما يخشى أن يدخله ذلك فيما يفسد نيته))^(٣).
٣. قال الله تعالى: ﴿ذَلِكَ وَمَنْ يُعْظِمْ شَعَائِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾^(٤). قال القرطبي^(٥). رحمه الله تعالى: ((وَمَنْ يُعْظِمْ شَعَائِرَ اللَّهِ)) الشعائر جمع شعيرة، وهو كل شيء الله تعالى فيه أمر أشعر به وأعلم.... فشعائر الله أعلام دينه لا سيما ما يتعلق بالمناسك...^(٦).

وجه الدلالة: إن جعل آيات من القرآن رنة للهاتف ليس فيه أي تعظيم وتوقير وتقديس واحترام لكتاب الله تعالى، ولا شك أن آيات القرآن الكريم من أعظم شعائر الله فيجب صيانتها واحترامها، قال النووي^(٧). رحمه الله تعالى: ((أجمع المسلمون على وجوب صيانة المصحف، واحترامه))^(٨).

كما ينبغي التأدب عند سماعه كما قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾^(٩). والاستماع أعم من أن يكون مختصاً بالقراءة في الصلاة أو خطبة الجمعة، بل لقراءة القرآن على الإطلاق، ويلزم من الاستماع عدم قطع القراءة وصحح القرطبي العموم^(١٠).

(١) ينظر: المدخل لابن الحاج المالكي (ت: ٧٣٧هـ) دار الفكر، بيروت، ١٤٠١هـ. ١٩٨١م: ٣٠١/٢، وكشاف القناع: ٤٣٣/١.
(٢) هو محمد بن محمد بن محمد (ت: ٧٣٧هـ)، أبو عبد الله العبدري. يعرف بابن الحاج، من أهل فاس، نزيل مصر، من أعيان المالكية، كان قاضياً فقيهاً عارفاً بمذهب الإمام مالك، أصبح ضريباً في آخر عمره وأقعد، توفي في القاهرة، من تصانيفه: (مدخل الشرع الشريف)، و(شموس الأنوار). ينظر: الديباج المذهب: ص ٣٢٧. ٣٢٨، والأعلام للزركلي: ٧٨/١٥.
(٣) المدخل: ٣٠٢/٢.

(٤) سورة الحج، الآية: ٣٢.

(٥) هو محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح (ت: ٦٧١هـ). أندلسي من أهل قرطبة أنصاري، من كبار المفسرين. اشتهر بالصلاح والتعبد. رحل إلى المشرق واستقر بمنية ابن الخصيب (شمالى أسبوط - بمصر) وبها توفي. من تصانيفه: (الجامع لأحكام القرآن)، و(التذكرة بأمر الآخرة). ينظر: الديباج المذهب: ص ٣١٧، ومعجم المؤلفين: ٥٢/٣.

(٦) الجامع لأحكام القرآن: تأليف: أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت: ٦٧١هـ)، دار الشعب - القاهرة: ٥٦/١٢.
(٧) هو أبو زكريا يحيى بن شرف النووي، ولد ومات ب(نوى)، (٦٣١. ٦٧٦هـ)، كان إماماً زاهداً، وفقهياً عظيماً، تبخر في أصناف العلوم، فقهاً ومتون الأحاديث وأسماء الرجال، ولغاً، وتصوفاً، له مؤلفات كثيرة، منها(المنهاج في شرح صحيح مسلم) و(الأذكار). ينظر: طبقات الشافعية: ١٥٣/٢. ١٥٨. ومعجم المؤلفين: ٩٨/٤.

(٨) المجموع: ٨٩/٢، وينظر: التبيان في آداب حملة القرآن، لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ)، الوكالة العامة للتوزيع، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ. ١٩٨٣م: ص ٩٨، والبرهان في علوم القرآن، تأليف: محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي (ت: ٧٩٤هـ)، (تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم)، دار المعرفة. بيروت، ١٣٩١هـ: ٤٧٨/١.

(٩) سورة الأعراف، الآية: ٢٠٤.

(١٠) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ٣٥٣/٧.

قال السيوطي ^(١) . رحمه الله تعالى: ((يسن الاستماع لقراءة القرآن، وترك اللغظ والحديث بحضور القراءة، قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ ^(٢))) ^(٣)، والاستماع والإنصات لقراءة القرآن مما لا يحصلان عندما يرن الهاتف المحمول وخاصة إذا رن في مكان ليس من أماكن الاستماع للقرآن الكريم كالمراحيض والحمامات والأسواق ومحال ازدحام الناس.

القول الثاني: جواز استخدام قراءة القرآن كنغمة اتصال أو نغمة جرس للتمييز وهذا قول بعض المعاصرين ^(٤). واستدلوا: بأن الأصل الإباحة ولا يوجد دليل على المنع ^(٥).

الترجيح: والذي يبدو ترجيحه هو القول الأول القائل بتحريم استخدام قراءة القرآن كنغمة اتصال أو نغمة جرس للتمييز؛ لقوة ما استدلوا به. والله تعالى أعلم.

تنويه: حكم استخدام الأذان رنة للهاتف المحمول:

وأما ما يتعلق بالأذان فيجوز وضعه رنة للهاتف الجوال ولكن بمراعاة ما يأتي:

١. ألا يقطع الأذان لاستقبال المكالمات إلا بعد إتمام المعنى الذي وقفت عليه ، فلا يجوز قطع كلمة التوحيد (أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن محمداً رس) دون إكمال رسول الله ، أو الوقوف على نفي الألوهية دون إثبات وجود الله ، كالوقوف على (أشهد أن لا إله) ويقطع الرنين.

٢. الحرص على أن لا يرن الهاتف المحمول داخل الخلاء؛ لأن ذكر الله لا يليق في هذه المواطن ^(٦).

المطلب الرابع: حكم الدخول بالهاتف الحاي للقرآن إلى الخلاء

أولاً: معنى الخلاء:

الخلاء لغة: من خلا المنزل أو المكان من أهله يخلو خلواً وخلاء إذا لم يكن فيه أحد ولا شيء فيه. ومكان خلاء لا أحد به ولا شيء فيه ^(٧). المراد بالخلاء المكان الذي تقضى فيه الحاجة، وأصله من الخلوة، لأن من يريد قضاء الحاجة فإنما يكون وحده ليخلو بنفسه، فسمي ذلك الموضع خاصة بذلك ^(٨).

(١) هو عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، جلال الدين أبو الفضل (٨٤٩ - ٩١١ هـ). أصله من أسيوط، ونشأ بالقاهرة يتيماً. كان عالماً شافعيًا مؤرخًا أديبًا وكان أعلم أهل زمانه بعلم الحديث وفنونه والفقه واللغة. مؤلفاته تبلغ عدتها خمسمائة مؤلف، منها (الأشباه والنظائر)، و(الحاي للفتاوى). ينظر: شذرات الذهب: ٨/ ٥١ ، والضوء اللامع: ٤/ ٦٥ ، والأعلام للزركلي: ٤/ ٧١ .

(٢) سورة الأعراف، الآية: ٢٠٤.

(٣) الإتيقان في علوم القرآن، للإمام جلال الدين عبد الرحمن السيوطي(ت: ٩١١هـ)، (تحقيق: سعيد المنذوب)، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى: ١/٢٩٢.

(٤) ينظر: تخزين القرآن الكريم في الجوال وما يتعلق به من مسائل فقهية، للدكتور فهد بن عبد الرحمن اليحيى، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد (١٦) رمضان ١٤٣١هـ أغسطس ٢٠١٠: ص ٧١.

(٥) ينظر: المصدر السابق: ص ٧٢.

(٦) المجلس الإسلامي للإفتاء 14/4/2006 www.pls48.net/default.asp?id=57095

(٧) ينظر: لسان العرب: ١٤/٢٣٧، و مختار الصحاح: ص ٧٩، و المعجم الوسيط: ١/٢٥٤.

(٨) ينظر: معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية، للدكتور محمود عبد الرحمن عبد المنعم، دار الفضيحة: ٢/٤٣.

وقال الشريبي . رحمه الله تعالى : ((والخلاء بالمد: المكان الخالي، نقل إلى البناء المعد لقضاء الحاجة عرفاً))^(١) وجاء في الحديث: {كان أناس - من الصحابة - يستحيون أن يتخلوا فيفضوا إلى السماء}^(٢)، أي يستحيون أن ينكشفوا عند قضاء الحاجة تحت السماء^(٣).

ثانياً: حكم الدخول بالهاتف الحاوي للقرآن إلى الخلاء:

أجمع الفقهاء قديماً وحديثاً على تحريم مس القرآن بنجاسة، سواء أكان بوضعه على نجاسة، أو لظخه بالقدر من غير حاجة ولا ضرورة، و من استخف بشيء مما فيه أو ألقاه في القاذورات فقد كفر^(٤).

وفي هذا يقول النووي . رحمه الله تعالى : ((وأجمعت الأمة على وجوب تعظيم القرآن على الإطلاق وتنزيهه وصيانته... وأجمعوا على أن من استخف بالقرآن، أو بشيء منه، أو بالمصحف، أو ألقاه في القاذورة...كفر))^(٥) . وقال الفقهاء . رحمهم الله تعالى : يجب أن يمنع داخل الخلاء من حمل ما كان مكتوباً فيه ذكر الله تعالى من قرآن أو غيره، تعظيماً لكلام الله تعالى ، واقتداء برسول الله ﷺ فإنه كان إذا دخل الخلاء نزع خاتمه وكان مكتوباً عليه محمد رسول الله^(٦).

قال الأذرعي^(٧) . رحمه الله تعالى : ((والمتجه تحريم إدخال المصحف ونحوه الخلاء من غير ضرورة، إجلالاً له وتكريماً))^(٨).

وقال المر داوي . رحمه الله تعالى : ((أما دخول الخلاء بمصحف من غير حاجة فلا شك في تحريمه قطعاً، ولا يتوقف في هذا عاقل))^(٩).

ولكن يوجد فرق في حكم المدخول به بين المصحف الشريف وغيره مما يشتمل على شيء من القرآن الكريم. أما الدخول بالمصحف إلى الخلاء فحرام من غير الضرورة ، وذلك إجلالاً للقرآن وتكريماً له، أما عند الضرورة

(١) مغني المحتاج: ٣٩/١. وينظر: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، تأليف أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي، المكتبة العلمية . بيروت: ١/١٨١.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه: ٤/١٧٢٣، كتاب (التفسير) باب [ألا إنهم يبتنون صدورهم ليستخفوا منه إلا حين يستغشون ثيابهم يعلم ما يسرون وما يعلنون إنه عليهم بذات الصدور] ، رقم (٤٤٠٤).

(٣) ينظر: الموسوعة الفقهية الكويتية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - الكويت، دار السلاسل_ الكويت، دار الصفة - مصر، طبع الوزارة: (١٤٠٤ إلى ١٤٢٧ هـ): ١٩/٢٢١.

(٤) ينظر: المجموع: ١٩٣/٢، و صحيح مسلم بشرح النووي : ٢/٨٦، وينظر أيضاً: مجمع الأنهر: ٥٠٧/٢، والفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني: تأليف: أحمد بن غنيم بن سالم النفراوي المالكي (ت ١١٢٥هـ)، دار الفكر - بيروت، ١٤١٥هـ: ٢/٢٠٠، ومغني المحتاج: ٤/ ١٣٦، مطالب أولي النهى: ٦/٢٧٩.

(٥) المجموع شرح المذهب: ١٩٣/٢.

(٦) تقدم تخريجه: ص ٢٥.

(٧) هو أحمد بن حمدان بن عبد الواحد بن عبد الغني الأذرعي (٧٠٨ - ٧٨٣ هـ). فقيه شافعي من تلاميذ الذهبي. ولد بأدرعات بالشام . وتولى القضاء بجلب . من تصانيفه: (التوسط والفتح بين الروضة والشرح)، و (غنية المحتاج في شرح المنهاج). ينظر: البدر الطالع: ١ / ٣٥٠، والأعلام للزركلي: ١/٣٤٠.

(٨) مغني المحتاج: ٤٠/١.

(٩) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل: لأبي الحسن علي بن سليمان المر داوي ، (تحقيق: محمد حامد الفقي) دار إحياء التراث العربي، بيروت: ١/٩٤.

فجائز، كأن لم يجد من يودعه المصحف، أو خاف عليه السرقة أو التلف أو النجس، ونحو ذلك، أما غير المصحف مما يشتمل على ذكر الله تعالى من قرآن وغيره فيكره الدخول به إلى مكان قضاء الحاجة، ومع هذا ينبغي عليه ضمّ كفه على ما معه من القرآن أو ذكر الله تعالى، أو وضعه في جيبه، أو نحو ذلك مما يستتره^(١).

وبناء على ما سبق فإن حكم الهاتف المحمول - والمصحف الإلكتروني - المخزون فيه القرآن، يلحق به من حيث تحريم مسه بنجاسة أو وضعه عليها أو تطيخها بها، أو حمله والدخول به إلى الخلاء، من غير حاجة ولا ضرورة؛ لأن ذلك مما يتنافى مع حرمة القرآن المخزن فيه. هذا إذا كان الهاتف في وضع التشغيل والآيات القرآنية ظاهرة على شاشته، أما إذا كان في حال إغلاق ولم يكتب على غلافه آيات قرآنية فجائز؛ لأن العبرة فيه بحال التشغيل وحال عرض الآيات القرآنية المخزنة^(٢).

والهاتف المخزون فيه القرآن ينبغي تنزيهه من إساءة التصرف معه بما يتنافى مع عظمة القرآن وإن لم يكن مجرداً بالقرآن، بل فيه إدراجات للتفسير أو الترجمة أو الرسائل أو الأسماء وغيرها من البرامج، وذلك قياساً على كتب التفسير والعلوم الشرعية المشتملة على القرآن أو بعض آيات.

حيث أجمع الفقهاء على وجوب تنزيه كتب التفسير والحديث والعلوم الشرعية، وأن من ألقى ورقة فيها من العلم الشرعي، أو فيها اسم الله تعالى، أو اسم نبي أو ملك في نجاسة أو لطح ذلك بنجس، ولو معفواً عنه، حكم بكفره، إذا قامت الدلالة على أنه أراد الإهانة للشرع بذلك^(٣).

أما بالنسبة للقرآن المثبت على أشرطة التسجيل أو على أقراص CD، فيجوز الدخول بها إلى الخلاء كما يجوز مسها للمحدث والجنب والحائض والنفساء، لأنّ ((حقيقة هذه الأشرطة - والأقراص - أنها مصنوعة من مادة ينقل عليها المكتوب من الآيات القرآنية ويحول بطريقة علمية حديثة إلى صفة أخرى غير الصفة التي كان عليها ثم يعاد بواسطة أجهزة التسجيل بثّ ما تمّ تسجيله على صورة موجات صوتية، وبهذا التحويل للمكتوب من النصوص القرآنية لم يعد ما في أشرطة التسجيل يسمى قرآناً؛ لأن القرآن يطلق ويراد به المكتوب أو المسموع أو المقروء))^(٤).

والفرق بين القرآن المخزون في الهاتف المحمول أو المصحف الإلكتروني وأشرطة التسجيل والأقراص، هو أنّ القرآن في الهاتف المحمول و المصحف الإلكتروني تظهر حروفه على الشاشة مثل المصحف الورقي، ولكن في أشرطة التسجيل و أقراص CD لا تظهر الحروف بل هو مجرد صوت.

(١) ينظر: مجمع الأنهر: ٤٣/١، وحاشية الطحاوي على مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح، أحمد بن محمد بن إسماعيل الطحاوي الحنفي، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق - مصر، الطبعة الثالثة، ١٣١٨هـ: ٣٥/١ - ٣٦، وبلغة السالك: ٦٥/١، والذخيرة: ٢٠٢/١ - ٢٠٣، والمهذب: ٢٥/١، و نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج تأليف شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة ابن شهاب الدين الرملي، دار الفكر - بيروت، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م: ١٣٢/١ - ١٣٣، والمبدع في شرح المقنع: ٧٩/١ - ٨٠، ومطالب أولي النهى: ٦٧/١. وينظر: المصحف الإلكتروني وأحكامه الفقهية المستجدة: ص ٣١.

(٢) ينظر: المصحف الإلكتروني وأحكامه الفقهية المستجدة: ص ٣٠، و تخزين القرآن الكريم في الجوّال وما يتعلق به من مسائل فقهية: ص ٦٧.

(٣) ينظر: المجموع: ١/١٩٣، والزواجر عن اقتراف الكبائر، ابن حجر الهيتمي، (تحقيق: تم التحقيق والإعداد بمركز الدراسات والبحوث بمكتبة نزار مصطفى الباز) المكتبة العصرية - لبنان، صيدا - بيروت - الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م: ٤٩/١.

(٤) فيض الرحمن في الأحكام الفقهية الخاصة بالقرآن، إعداد الدكتور أحمد سالم ملح، دار النفائس، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ. ٢٠٠١م: ص ١٣٨. وينظر: يسألونك: ٦/٣٢٣.

المطلب الخامس: حكم الكلام بالهاتف داخل الخلاء

الخلاء من الأماكن التي من الأدب ألا يستعمل فيها الهاتف، ولكن قد ينسى الإنسان إغلاق الهاتف قبل دخول الخلاء، فيتصل به أحد وهو داخل الخلاء، أو أنه يريد الاتصال وهو كذلك، فهل يجوز له أن يتكلم أو يجيب على الاتصال؟ هذه المسألة مخرجة على حكم الكلام داخل الخلاء، والكلام في الخلاء إما أن يكون بالقرآن، أو بغيره، والكلام بغير القرآن إما أن يكون للضرورة أو لا. وعلى هذا نبين حكم المسألة في ثلاثة فروع:

الفرع الأول: حكم التكلم بالقرآن الكريم في الخلاء:

اختلف الفقهاء . رحمهم الله تعالى . في التكلم بالقرآن في الخلاء إلى قولين:

القول الأول: إنَّ التكلم بالقرآن في الخلاء لا يجوز، وهو مذهب الحنابلة ، وقول للمالكية ، وبه قال الأذري . رحمه الله تعالى^(١) من الشافعية . ولم أجد دليلاً لأصحاب هذا القول، إلا أنه يمكن أن نقول عنهم: إنهم قاسوا التكلم بالقرآن على دخوله للخلاء^(٢).

القول الثاني: قالوا بكرهه التكلم بالقرآن في الخلاء، كما يكره التكلم بغيره، وهو مذهب الشافعية، وقول للحنابلة^(٣) . وسيأتي دليلهم في النقطة الآتية.

الفرع الثاني: حكم الكلام بغير القرآن داخل الخلاء:

اختلف الفقهاء في التكلم بغير القرآن في الخلاء إلى قولين:

القول الأول: ذهب الحنفية، الشافعية، الحنابلة، إلى كراهة التكلم حال قضاء الحاجة بذكر أو غيره . قال ابن عابدين^(٤) . رحمه الله تعالى :: ((يكره الكلام في الخلاء، وظاهره أنه لا يختص بحال قضاء الحاجة))^(٥) . وقال النووي . رحمه الله تعالى :: ((يكره الكلام على قضاء الحاجة بأي نوع كان من أنواع الكلام ... وهذا الذي ذكرناه من الكراهة في حال الاختيار هو مذهبنا ومذهب الأكثرين وحكاة ابن المنذر عن ابن عباس . رضي الله عنهما . وعطاء^(٦) وعكرمة^(٧)))^(٨).

(١) ينظر: مواهب الجليل: ١/٢٧٤. حاشية الجمل: تأليف: الشيخ سليمان الجمل، على شرح المنهج (لتركيا الأنصاري) ، دار

الفكر - بيروت: ١ / ٨٧ ، ومغني المحتاج: ١/٤٢. وكشاف القناع: ١ / ٦٣ .

(٢) ينظر: الإنصاف: ١/٩٤.

(٣) ينظر: المجموع: ٢ / ١٠٦ ، وحاشية الجمل: ١ / ٨٧. وكشاف القناع: ١ / ٦٣.

(٤) هو محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز ابن عابدين (١١٩٨ - ١٢٥٢ هـ). دمشقي . كان فقيه الديار الشامية ، وإمام الحنفية في عصره . صاحب (رد المحتار على الدر المختار) المشهور بحاشية ابن عابدين .. من تصانيفه: (نسمات الأسحار على شرح لمنار) في الأصول، و (حواش على تفسير البيضاوي) . ينظر: هدية العارفين: ٦/٣٦٧، والأعلام للزركلي: ١٣ / ٩٨ . ٩٩ .

(٥) حاشية ابن عابدين: ١ / ٣٤٤.

(٦) هو عطاء بن أسلم أبي رباح (ت: ١١٤ هـ). من خيار التابعين . من مولدي الجند (باليمن) كان أسود مفلفل الشعر . معدود في المكين . وكان مفتي مكة . شهد له ابن عباس وابن عمر وغيرهما بالفتيا . مات بمكة . ينظر: تذكرة الحفاظ: ١/٩٨، والأعلام للزركلي: ٩/١٣٨.

(٧) هو عكرمة بن عبد الله مولى عبد الله بن عباس (٢٥ . ١٠٥ هـ)، تابعي مفسر محدث. أمره ابن عباس بإفتاء الناس. أتى نجدة الحروري وأخذ عنه رأي الخوارج، ونشره بإفريقية. ثم عاد إلى المدينة. فطلبه أميرها، فاختم حتى مات. واتهمه ابن عمر وغيره بالكذب على ابن عباس. ووثقه آخرون. ينظر: تهذيب التهذيب: ٧/٢٣٤ . ٢٤٢ ، والأعلام للزركلي: ٩ / ١٦٤ .

(٨) شرح النووي على صحيح مسلم : ٤ / ٦٥ .

وقال البهوتي^(١). رحمه الله تعالى :: ((ويكره كلامه من يقض حاجته - في الخلاء ولو سلاماً أو رد سلام))^(٢).

واستدلوا بـ:

١. ما روى جابر بن عبد الله . رضي الله عنهما :: {إذا تغوط الرجلان فليتوار كل واحد منهما عن صاحبه، ولا يتحدثان على طوقهما، فإن الله يمقت على ذلك}^(٣).

٢. ما روي عن المهاجر بن قنفذ . رضي الله عنه . أنه أتى النبي ﷺ وهو يبول، فسلم عليه فلم يرد عليه حتى توضأ، ثم اعتذر إليه، فقال: {إني كرهت أن أذكر الله إلا على طهر}^(٤).

وجه الدلالة: لو كان الكلام جائزاً ومباحاً لردّ عليه السلام؛ لأن ردّ السلام واجب^(٥).

القول الثاني: الجواز . حكى عن إبراهيم النخعي^(٦)، وابن سيرين^(٧) . رحمهما الله تعالى . (٨) .
بدليل : أن الله تعالى ذكره محمود على كل حال^(٩).

(١) هو منصور بن يونس بن صلاح الدين بن حسن بن إدريس البهوتي (١٠٠٠ - ١٠٥١ هـ) . فقيه حنبلي ، وشيخ الحنابلة بمصر في عهده . نسبته إلى (بهوت) في الغربية بمصر . من مؤلفاته: (الروض المربع بشرح زاد المستتقع) ، و (كشاف القناع عن متن الإقناع) ، و (دقائق أولي النهى لشرح المنتهى) وكلها في الفقه . ينظر : خلاصة الأثر: ٤/٤٢٦ ، والأعلام للزركلي: ١٦ / ٢٨٨ .

(٢) ينظر: كشاف القناع: ٦٣/١ .

(٣) أخرجه أحمد في المسند: ٣/٣٦ ، وأبو داود في سننه: ٤/١ ، كتاب (الطهارة) ، باب (كراهية الكلام عند الحاجة) ، رقم (١٥) ، والحاكم في المستدرک: ١/٢٦٠ ، رقم (٥٦٠) وصححه ، وواقفه الذهبي . وحسنه النووي في المجموع: ٢/١٠٦ ، من حديث أبي سعيد الخدري . وأخرجه ابن السكّن في صحيحه: بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام : للحافظ أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الملك ابن القطان الفاسي ، (تحقيق: د. الحسين آيت سعيد) ، دار طيبة - الرياض - الطبعة : الأولى ، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م : ٥/٢٦٠ ، وقال: (صحيح من حديث جابر) ، وأخرجه الطبراني في الأوسط: (١٢٨٦) عن أبي هريرة . وقال الهيثمي في مجمع الزوائد: ٢٠٧/١ ، رجاله موثقون .

(٤) أخرجه أحمد في المسند: ٤/٣٤٥ ، وأبو داود في سننه: ٥/١ ، كتاب (الطهارة) ، باب (أيرد السلام وهو يتبول) ، رقم (١٧) ، والنسائي في سننه: ١/٣٧ ، كتاب (الطهارة) ، باب (ردّ السلام بعد الوضوء) ، رقم (٣٨) ، وابن ماجه في سننه: ١/١٢٦ ، كتاب (الطهارة) ، باب (الرجل يسلم عليه وهو يبول) ، رقم (٣٥٠) وصحّحه : ابن خزيمة في صحيحه: ١/١٠٣ ، وابن حبان في صحيحه: ٣/٨٢ ، والحاكم في المستدرک: ١/٢٧٢ ، والنووي في المجموع: ٢/١٠٧ . ينظر: فتح الباري: ١١/١٣ .

(٥) ينظر: المغني: ١/١٠٩ .

(٦) هو أبو عمران إبراهيم بن زيد بن قيس (٤٦ - ٩٦ هـ) . من مذبح اليمن من أهل الكوفة، ومن كبار التابعين ، أدرك بعض متأخري الصحابة ، ومن كبار الفقهاء . قال عنه الصفدي : فقيه العراق . ينظر: تذكرة الحفاظ : ١ / ٧٣ . ٧٤ ، والأعلام للزركلي: ١ / ٨٠ .

(٧) هو أبو بكر محمد بن سيرين البصري ، الأنصاري بالولاء ، تابعي ، مولده ووفاته بالبصرة (٣٣ - ١١٠ هـ) ، كان أبوه مولى لأنس بن مالك ، كان إمام وقته في علوم الدين بالبصرة ، واشتهر بالورع وتأويل الرؤيا . ينسب إليه كتاب (تعبير الرؤيا) . ينظر: تهذيب الأسماء واللغات: ١ / ٨٢ ، والكنى: ١/١١٤ ، والأعلام للزركلي: ١٣/٣٩٢ .

(٨) ينظر: شرح النووي على صحيح مسلم: ٤ / ٦٥ .

(٩) ينظر: المغني: ١/١٠٩ .

الترجيح:

والذي يبدو ترجيحه هو قول من قال بکراهة التکلم داخل الخلاء سواء كان بقرآن، أو ذکر، أو غيره، لعدم وجود دليل على تحريم التکلم بالقرآن في الخلاء، ولا على جواز التکلم فيه، مع وجود أدلة صحيحة على کراهة التکلم فيه، وقد سبق بعضها . والله تعالى أعلم .

الفرع الثالث: الكلام عند الحاجة:

وإن كان الكلام لحاجة ، أو ضرورة فلا شك في جواز ذلك ، وقد صرح المالكية والشافعية والحنابلة باستثناء حالة الضرورة^(١).

قال النووي . رحمه الله تعالى .: ((قال أصحابنا : ويستوي في الكراهة جميع أنواع الكلام ، ويستثنى مواضع الضرورة بأن رأى ضريراً يقع في بئر ، أو رأى حية أو غيرها تقصد إنساناً أو غيره من المحترقات فلا كراهة في الكلام في هذه المواضع بل يجب في أكثرها))^(٢).
وقال القليوبي^(٣) . رحمه الله تعالى .: ((يجب للضرورة ويندب للحاجة))^(٤).

بناء على ما تقدم: لا ينبغي أن يتكلم حال قضاء الحاجة سواء أكان عن طريق الهاتف أم غيره، إلا لحاجة أو ضرورة، لأن أمور قضاء الحاجة مبنية على الستر، والكلام ينافي الستر، وليس الخلاء مكان أحاديث، وكذلك فإن الكلام ربما أدى إلى مسألة الإطالة، ثم إن هذا مكان قذر ومكان تأنف منه النفوس الطيبة، فكيف يجعل مكان حديث واستئناس ومبادلة بالكلام مع غيره.

(١) مواهب الجليل: ٢٧٤/١، وكشاف القناع: ٦٣/١.

(٢) المجموع : ١٠٧ / ٢ .

(٣) هو أحمد بن أحمد بن سلامة ، شهاب الدين القليوبي (- ١٠٦٩ هـ) . فقيه شافعي، من أهل قليب في مصر. له حواش وشروح ورسائل . من مصنفاته : (رسالة في فضائل مكة والمدينة وبيت المقدس)، و(حاشية على شرح المنهاج) . ينظر: خلاصة الأثر: ١/١٧٥، والأعلام للزركلي: ١/٢٦٣ . ٢٦٤.

(٤) حاشية القليوبي: على شرح جلال الدين المحلي على منهاج الطالبين ، تأليف: شهاب الدين أحمد بن أحمد بن سلامة القليوبي، (تحقيق : مكتب البحوث والدراسات)، دار الفكر - بيروت - الطبعة : الأولى ، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م : ١ / ٤٦ .

المبحث الثاني أحكام الهاتف المتعلقة بالمسجد والصلاة

ويتكون هذا المبحث من خمسة مطالب:

المطلب الأول

أحكام دخول المسجد بالهاتف المحمول (الموبايل)

ويحتوي هذا المطلب على فرعين:

الفرع الأول: حكم النغمات الموسيقية في الهاتف المحمول:

أولاً: تعريف الموسيقى:

أ. الموسيقى لغة: لفظ يوناني يطلق على فنون العزف على آلات الطرب^(١). والكلمة مشتقة من موسا ومعناها الملهمة، ثم أضيفت حرفي (قي) فأصبحت موسيقى لتطلق على كافة الفنون، ثم قصرت فيما بعد على الأصوات الموزونة، أو الإيقاعات والأنغام^(٢).

ب. والموسيقى اصطلاحاً: علم يعرف منه أحوال النغم والإيقاعات وكيفية تأليف اللحن وإيجاد الآلات^(٣). واللفظ المرادف للموسيقى في اللغة العربية هو المعازف، ولكن شاع استعمال الموسيقى في الزمن المعاصر، فكما قامت مقامها، تأخذ حكمها.

والمعازف في الشرع: اسم لكل ما يعزف به من الطنبور^(٤) و الشبابة^(٥) أو غير ذلك من آلات الملاهي^(٦).

ثانياً: حكم النغمات الموسيقية في الهاتف المحمول :

إن موضوع الموسيقى من أشدّ الموضوعات اختلافاً بين الفقهاء والمفكرين القدامى والمعاصرين، ومن نظر إلى أدلة الفريقين وجد الاختلاف لفظياً، ويبدو أن القصد من تحريم الموسيقى هو مخافة وقوع الفتنة في الدين والمجون، أما قصد المجيزين للموسيقى فيمكن في الترويح عن القلوب التي تصدأ كما يصدأ الحديد، وهذا مطلب شرعي.

وفيما يأتي نذكر اختلاف الفقهاء وآراءهم في الموسيقى، مع بيان الترجيح، باختصار شديد، فقد اختلف الفقهاء في حكم الموسيقى إلى قولين:

(١) المعجم الوسيط : ٨٩١/٢. وينظر: مفاتيح العلوم: تأليف: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن يوسف الكاتب الخوارزمي، دار الكتب العلمية - بيروت: ص ١٣٦.

(٢) ينظر: الغناء والمعازف في الإعلام المعاصر وحكمهما في الإسلام: إعداد: د. محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار المعرفة - بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م: ص ٤٨.

(٣) ينظر: المعجم الوسيط : ٨٩١/٢.

(٤) الطنبور: آلة من آلات اللب واللهو والطرب ذات عنق طويل وأوتار من نحاس... وآلة من آلات الري تدار باليدين. ينظر: المصدر السابق: ٥٦٧/٢، المنجد في اللغة: ص ٤٧٣، مادة (طنب).

(٥) الشبابة: نوع من المزمارة، وتسميها العامة (منجيرة)، وتسمى المزمارة الشبابة أيضاً. ينظر: المنجد في اللغة: ص ٣٧١، مادة (شيب).

(٦) ينظر: تذكرة الحفاظ: ١٣٣٦/٤، وسير أعلام النبلاء: وهما للذهبي: ١٥٨/٢١. وينظر: فتح الباري: ١٠/ ٥٥.

القول الأول: يحرم الموسيقى مطلقاً باستثناء ما ثبت جواز سماعه بالنصوص، كالدَفِّ في العرس^(١) والطبل في الجهاد^(٢)، فيحرم في المشهور من المذاهب الأربعة (الحنفية^(٣)، والمالكية^(٤)، والشافعية^(٥)، والحنابلة^(٦))، من القدامى، ومن المعاصرين: د. وهبة الزحيلي^(٧)، والشيخ بن باز^(٨)، ود. حسام الدين عفانة^(٩)، ود. محمد الزحيلي، ود. أحمد حجي الكردي، وعلماء الشام عموماً^(١٠).

واستدلوا بـ:

أ. قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا أُولَٰئِكَ هُم مُّذَابٌ مُّهِينٌ﴾^(١١).

(١) ثبتت أحاديث عن النبي ﷺ تبين إباحتها، منها: خالد بن ذكوان . رضي الله عنه . قال: قالت الربيع بنت معوذ بن عفراء لجاء النبي . صلى الله عليه وسلم . فدخل حين بنى علي فجلس على فراشي كمجلسك مني فجعلت جوهرات لنا يضرين بالدَفِّ... الحديث، أخرجه البخاري في صحيحه: ١٩٧٦/٥، كتاب (النكاح)، باب (ضرب الدف في النكاح والوليمة)، رقم (٤٨٥٢). وعن محمد بن حاطب الجمحي - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: { فصل ما بين الحرام والحلال الدف والصوت }، أخرجه الترمذي في سننه: ٣٩٨/٣، كتاب (النكاح)، باب (ما جاء في إعلان النكاح)، رقم (١٠٩٠)، وقال الترمذي: حديث حسن. (٢) ينظر: روضة الطالبين: ١٢٢/٦.

(٣) ينظر: الاختيار لتعليل المختار، تأليف: عبد الله بن محمود بن مودود الموصلي الحنفي، (تحقيق: عبد اللطيف محمد عبد الرحمن)، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الثالثة: ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م : ١٧٧/٤، والمبسوط، تأليف: شمس الدين السرخسي، دار المعرفة - بيروت: ٣٧/١٦ - ٣٨، والبحر الرائق شرح كنز الدقائق، تأليف: زين الدين ابن نجيم الحنفي، دار المعرفة - بيروت، الطبعة الثانية: ٨٨/٧.

(٤) ينظر: الشرح الصغير على أقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك: لأبي البركات احمد بن محمد بن احمد الدردير، وبالهامش حاشية احمد بن محمد الصاوي المالكي، (خرج أحاديثه وفهرسة د. مصطفى كمال وصفي)، دار المعارف: ٥٠٢ / ٢ - ٥٠٣، و التاج والإكليل: ١٥٣/٦، والشرح الكبير: ١٨/٤، والجامع لأحكام القرآن: ٥٤/١٤.

(٥) ينظر: كف الزعاع عن محرقات اللهو والسماع: أبو العباس احمد بن محمد بن علي المكي الهيثمي، (تحقيق: عبد القادر عطا)، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م: ص ٩٢، والحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي وهو شرح مختصر المزني: تأليف: علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري الشافعي، (تحقيق: الشيخ علي محمد معوض - الشيخ عادل أحمد عبد الموجود)، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى: ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م: ١٧/١٧، و روضة الطالبين: ٢٢٨/١١ - ٢٢٩، والمهذب: ٣٢٧/٢.

(٦) ينظر: المبدع في شرح المقنع: للشيخ أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن مفلح الحنبلي، المكتب الإسلامي - بيروت، ١٤٠٠ هـ: ٥٥/٦، والفروع وتصحيح الفروع: تأليف: أبو عبد الله محمد بن مفلح المقدسي، (تحقيق: أبو الزهراء حازم القاضي)، دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة: الأولى: ١٤١٨ هـ: ٢٣٧/٥، ومجموع فتاوى ابن تيمية: ١١ / ٥٣٥.

(٧) ينظر: الفقه الإسلامي وأدلته: ٢٦٦٤/٤ - ٢٦٦٥.

(٨) ينظر: مجموع الفتاوى، ومقالات متنوعة: تأليف الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن عبد الرحمن بن باز، (جمع وإشراف: د. محمد بن سعد الشويعر)، دار القاسم. الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ: ٤٣٨/١.

(٩) ينظر: يسألونك: ٤٩٩/٦ - ٥٠٧.

(١٠) ينظر: الغناء والمعازف في الإعلام المعاصر وحكمهما في الإسلام: ٢٥٨.

(١١) سورة لقمان، الآية: ٦.

وجه الدلالة: قال ابن العربي^(١). رحمه الله تعالى: ((لهو الحديث هو الغناء و ما اتصل به... والثاني: أنه الباطل. والثالث: أنه الطبل. وهو اختيار الطبري. رحمه الله تعالى.))^(٢).

و قال الحسن البصري^(٣). رحمه الله تعالى: ((لهو الحديث: المعازف و الغناء))^(٤).

واعترض: ابن حزم. رحمه الله تعالى. وقال: ((لا حجة في هذا كله لوجه: أحدها: أنه لا حجة لأحد دون رسول الله ﷺ. والثاني: أنه قد خالف غيرهم من الصحابة و التابعين. والثالث: أن نص الآية يبطل احتجاجهم بها لأن فيها: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا أُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾^(٥)، وهذه صفة من فعلها كان كافراً بلا خلاف إذا اتخذ سبيل الله هزواً))^(٦).

ب. عن عبد الرحمن بن غنم الأشعري. رضي الله عنه. قال: حدثني أبو عمار الأشعري. رضي الله عنهما. والله ما كذبتني: سمع النبي ﷺ يقول: {ليكوننَّ من أمتي أقوام يستحلون الحرَّ^(٧)، والحرير و الخمر و المعازف...}}^(٨).

وجه الدلالة: قال ابن حجر العسقلاني^(٩). رحمه الله تعالى: ((والمعازف هي آلات الملاهي))^(١٠).

واعترض: إن الحديث ضعيف، حيث أنه مضطرب سنداً و متناً. أما الإسناد: فللتردد من الراوي في اسم الصحابي. وأما المتن: فلأن في بعض الألفاظ يستحلون و في بعضها بدونه^(١١).

قال ابن حزم. رحمه الله تعالى: ((وهذا منقطع لم يصل ما بين البخاري وصدقة بن خالد ولا يصح في هذا الباب شيء أبداً وكل ما فيه فموضوع، والله لو أسند جميعه أو واحد منه فأكثر من طريق الثقات إلى رسول الله ﷺ لما ترددنا في الأخذ به))^(١٢).

(١) هو أبو بكر، محمد بن عبد الله بن محمد، المعروف بابن العربي (٤٦٨ - ٥٤٣ هـ). حافظ متبحر، وفقه، من أئمة المالكية، بلغ رتبة الاجتهاد. أكثر من التأليف. من تصانيفه: (أحكام القرآن)، و(المحصول في علم الأصول) ينظر: الديباج المذهب: ص ٢٨١ وما بعدها، والأعلام للزركلي: ١٤ / ٨٣.

(٢) أحكام القرآن: للقاضي أبي بكر محمد بن عبد الله ابن العربي، (تحقيق: محمد عبد القادر عطا)، دار الفكر - بيروت: ٣/٥٢٥ - ٥٢٦، وجامع البيان عن تأويل آي القرآن: للإمام أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، دار الفكر - بيروت، ١٤٠٥هـ: ٢١/٦٣.

(٣) هو الحسن بن يسار (٢١ - ١١٠ هـ)، البصري، تابعي، ولد بالمدينة وكانت أمه ترضع لأم سلمة. رأى بعض الصحابة، وسمع من قليل منهم. كان شجاعاً، جميلاً، ناسكاً، فصيحاً، عالماً، وكان إمام أهل البصرة. ولي القضاء بالبصرة أيام عمر بن عبد العزيز. ينظر: تهذيب التهذيب: ٢ / ٢٣١ - ٢٣٥، والأعلام للزركلي: ٥ / ٨١. ٨٢.

(٤) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ٥٢/١٤.

(٥) سورة لقمان، الآية: ٦.

(٦) المحلى: ٩/٦٠.

(٧) الحر: بكسر الحاء المهملة وتخفيف الراء أي: الفرج، والمعنى: الزنا. ينظر: عمدة القاري شرح صحيح البخاري، لبدر الدين محمد محمود بن احمد العيني، دار إحياء التراث العربي - بيروت: ٢١/١٧٦.

(٨) أخرجه البخاري في صحيحه: ٥/٢١٢٣، كتاب (الأشربة)، باب (ما جاء في من يستحل الخمر و يسميه بغير اسمه) رقم (٥٥٩٠).

(٩) هو أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد، شهاب الدين (٧٧٣ - ٨٥٢ هـ)، الكتاني العسقلاني، المصري المولد والمنشأ والوفاء، الشهير بابن حجر من كبار الشافعية. كان محدثاً فقيهاً مؤرخاً. كثير التصانيف. من تصانيفه: (فتح الباري شرح صحيح البخاري)، و (تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير). ينظر: شذرات الذهب: ٧/٢٧٠، والبدر الطالع: ١ / ٨٧. ٨٨، والأعلام للزركلي: ٢/٦٥.

(١٠) ينظر: فتح الباري: ١٠ / ٥٥.

(١١) ينظر: نيل الأوطار: ٨/٢٦٧.

(١٢) المحلى: ٩/٥٩.

و قال د. يوسف القرضاوي: ((و إن كان (هذا الحديث) في صحيح البخاري إلا أنه من المعلقات لا من السندات المتصلة ، و لذلك رده ابن حزم لانقطاع سنده ... و بهذا لا يصلح للاستدلال به على تحريم الغناء))^(١).
القول الثاني: يرى إباحة الموسيقى، وإليه ذهب مالك بن أنس (باستثناء الغناء بالمعازف)^(٢)، وعبد الغني النابلسي^(٣) الحنفي^(٤)، وابن العربي المالكي^(٥)، والفاكهاني^(٦) المالكي^(٧)، وابن القيسراني^(٨) الشافعي^(٩)، والغزالي^(١٠) الشافعي (باستثناء الأوتار والمزامير وطبل الكوبة^(١١))^(١٢)، وبه قال ابن حزم الظاهري^(١٣)، .رحمهم الله تعالى . ومن

(١) فقه الغناء و الموسيقى في ضوء القرآن و السنة: للدكتور يوسف القرضاوي، القاهرة ، مكتبة وهبة ، الطبعة الأولى: ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م : ص ٤٠-٤٤ .

(٢) ينظر: نيل الأوطار: ٢٦٥/٨.

(٣) هو عبد الغني بن إسماعيل بن عبد الغني النابلسي (١٠٥٠ . ١١٤٣ هـ) . من علماء الحنفية . ولد ونشأ وتوفي في دمشق . كان فقيهاً متبحراً ، مشاركاً في أنواع العلوم ومكثراً من التصنيف ، وخاصة في التصوف . من تصانيفه: (رشحات الأفلام في شرح كفاية الغلام) في فقه الحنفية ، و (ذخائر المواريث في الدلالة على موضع الحديث) . ينظر: سلك الدرر: ٣/٣٠ - ٣٨ ، ومعجم المؤلفين: ١٧٦ / ٢ .

(٤) ينظر: إيضاح الدلالات في سماع الآلات: تأليف: عبد الغني النابلسي الحنفي (ت ١١٤٣ هـ)، (تحقيق: أحمد راتب حموش)، دار الفكر . دمشق، الطبعة الأولى: ١٤٠١ هـ . ١٩٨١ م: ص ٥٩ .

(٥) ينظر: عارضة الأحوذى بشرح صحيح الترمذي: لأبي بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربي (٤٦٨ . ٥٤٣ هـ)، دار الفكر . بيروت : ٥ / ٢٨٢ .

(٦) هو أبو حفص عمر بن علي بن سالم اللخمي، تاج الدين، الفاكهاني (٦٥٤ - ٧٣٤ هـ)، اسكندراني المولد والوفاء. من فقهاء المالكية. أخذ عن ابن دقيق العيد وغيره. كان مشاركاً في الحديث والأصول والعربية والآداب، وله شعر حسن. من تصانيفه: (التحرير والتحبير) شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني في الفقه المالكي. ينظر: شذرات الذهب: ٦ / ٩٦ ، ومعجم المؤلفين: ٥٦٧/٢ .

(٧) ينظر: نيل الأوطار: ٢٦٩/٨.

(٨) هو أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، (٤٤٨ - ٥٠٧ هـ) رحالة مؤرخ، من حفاظ الحديث. مولده ببیت المقدس ووفاته ببغداد. له كتب كثيرة، منها: (تاريخ أهل الشام ومعرفة الأئمة منهم والأعلام) ، و (معجم البلاد) . ينظر: وفيات الأعيان: ٢٨٧/٤، والأعلام للزركلي: ١٣/٤٣٣ .

(٩) ينظر: كتاب السماع: لأبي الفضل محمد بن طاهر بن علي المقدسي المعروف بابن القيسراني (ت ٥٠٧ هـ)، (تحقيق: أبو الوفا المراغي)، طبعة عام: ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م: ص ٥١، ٦٣، ٧١، ٧٢، ٧٦ .

(١٠) هو محمد بن محمد بن محمد أبو حامد الغزالي نسبة إلى (غزاه) قرية من قرى طوس (٤٥٠ - ٥٠٥ هـ) . فقيه شافعي أصولي ، متكلم ، متصوف . رحل إلى بغداد، فالحجاز، فالشام، فمصر وعاد إلى طوس. من مصنفاته: (البيسط) ، و (الوسيط) ، و (الوجيز) وكلها في الفقه، و(تهافت الفلاسفة) . ينظر: طبقات الشافعية للفاضي شهبة: ١/٢٩٣ . ٢٩٤ ، ومعجم المؤلفين: ٦٧١/٣ .

(١١) الكوبة: آلة موسيقية تشبه العود والنرد أو الشطرنج. ينظر: المعجم الوسيط: ٢/٨٠٣ .

(١٢) ينظر: الوسيط، في المذهب الشافعي: تأليف: أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي (ت ٥٠٥ هـ)، (حققه وعلق عليه: احمد محمود إبراهيم، ومحمد محمد تامر)، دار السلام، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م، الطبعة الأولى: ٣٥٠/٧ . وإحياء علوم الدين: ٢/٣٣٤ .

(١٣) ينظر: المحلى: ٥٥/٩، وما بعدها.

المعاصرين: الشيخ محمد الغزالي^(١)، والسيد سابق^(٢)، ود. أحمد الشرباصي^(٣)، ود. يوسف القرضاوي^(٤)، وعلماء مصر والسودان وإيران عموماً^(٥).
واستدلوا بـ:

أ. من القرآن الكريم، قوله تعالى: ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ﴾^(٦).

وجه الدلالة: أنها ذكرت إحلال الطيبات في مقام مدح الرسالة المحمدية. وأنها جاءت رسالة تخفيف وتيسير، والطيبات جمع يفيد العموم، ويشمل كل طيب والطيب يطلق على المستنذ وعلى الطاهر وعلى الحلال، وبالتالي الغناء من المستنذات^(٧).

واعترض: بأن النص ثابت على تحريمها، فهي ليست من الطيبات، لأنها خرجت عن العموم.

ب. ومن السنة، عن نافع، قال: سمع ابن عمر - رضي الله عنه - زمزماً قال: فوضع إصبعيه على أذنيه، ونأى عن الطريق. وقال لي: يا نافع هل تسمع شيئاً؟ قال: فقلت: لا، قال: فرفع إصبعيه من أذنيه.
وقال: {كنت مع النبي ﷺ فسمع مثل هذا فصنع مثل هذا}^(٨).

وجه الدلالة: قال ابن حزم. رحمه الله تعالى. ((هذه هي الحجة القاطعة... ولو كان المزمار حراماً سماعه، لما أباح ﷺ لابن عمر سماعه، ولو كان عند ابن عمر حراماً سماعه لما أباح لنافع سماعه، ولأمر ﷺ بكسره وبالسكوت عنه. فما فعل ﷺ شيئاً من ذلك، وإنما تجنب ﷺ سماعه كتجنب سائر المباح من أكثر أمور الدنيا))^(٩).

وقال الغزالي. رحمه الله تعالى: ((لا يدل [الحديث] أيضاً على التحريم، بل يدل على إن الأولى تركه))^(١٠).

(١) ينظر: الغناء والمعازف في الإعلام المعاصر وحكمهما في الإسلام: ص ٢٦٠. ٢٦١.

(٢) ينظر: فقه السنة: تأليف: السيد سابق، دار الفكر. بيروت، الطبعة الرابعة: ١٤٠٣هـ. ١٩٨٣م: ٣/١٢٣.

(٣) ينظر: يسألونك في الدين والحياة: للدكتور أحمد الشرباصي، دار الجيل. القاهرة، ١٣٧٠هـ. ١٩٧٠م: ١/٦٥٢.

(٤) ينظر: فقه الغناء و الموسيقى في ضوء القرآن و السنة: ص ٤٠. ٤٤. ٨٠، ٨٦، ١٢٥. ١٢٦.

(٥) ينظر: الغناء والمعازف في الإعلام المعاصر وحكمهما في الإسلام: ٢٥٨.

(٦) سورة الأعراف، من الآية: ١٥٧.

(٧) ينظر: فقه الغناء و الموسيقى: ص ٨٤.

(٨) أخرجه أبو داود في سننه: ٢٨١/٤، كتاب (الأدب)، باب (كراهية الغناء والزمر)، رقم ٤٩٢٤. قال أبو علي اللؤلؤي: سمعت أبا داود يقول: هذا حديث منكر، وصححه الألباني. و أخرجه ابن ماجه في سننه بلفظ قريب من هذا: ٦١٣/١. كتاب (النكاح)، باب(الغناء والدّف) برقم (١٩٠١) وقال الألباني: حديث صحيح. ينظر: صحيح سنن ابن ماجه: للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف- الرياض، الطبعة الأولى: ١٤١٧هـ-١٩٩٧م: ٢/١٣٦.

(٩) المحلى: ٦٢/٩.

(١٠) إحياء علوم الدين: لحجة الإسلام أبو حامد محمد بن محمد الطوسي الشافعي الغزالي، (التحقيق والتصحيح: دار الوعي العربي - حلب)، دار صادر. بيروت، الطبعة الأولى: ٢٠٠٠م: ٣٥٤/٢.

واعترض: إنَّ المحرم هو الاستماع لا السماع، قال ابن تيمية . رحمه الله :: ((إن من الناس من يقول لم يأمر ابن عمر بشد أذنيه ، فيجاب إن ابن عمر لم يكن يستمع وإنما كان يسمع وهذا لا إثم فيه، وإنما النبي ﷺ عدل طلباً للأكمل والأفضل))^(١).

ج. قاعدة (الأصل في الأشياء الإباحة)^(٢):

لقد ((قرر المحققون من علماء الإسلام: أن الأصل في الأشياء الإباحة، لقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾^(٣)، ولا تحريم إلا بنص صحيح صريح من كتاب الله تعالى، أو سنة رسوله ﷺ، أو إجماع ثابت متيقن، فإذا لم يرد نص ولا إجماع، أو ورد نص صحيح غير صحيح، أو صحيح غير صحيح، بتحريم شيء من الأشياء، لم ير أثر ذلك في حاله وبقي في دائرة العفو الواسعة. فإذا لم نجد في تحريم الموسيقى نصاً صحيحاً صريحاً، أو إجماعاً يقينياً، فقد بقي على أصل الإباحة))^(٤).

الترجيح:

والذي يبدو ترجيحه . والله تعالى أعلم . هو إباحتها الموسيقى، باعتبار أن الأصل في الأشياء الإباحة، ولكن طريقة استخدامها هي التي جعلها في دائرة الحرمة إن استخدمت في حرام، وتبقى في دائرة الحلال إن استخدمت في حلال، وأن حرمتها ليست لذاتها بل لاقتتران شيء محرم بها، فإذا خرجت عن هذا الشيء المحرم كانت مباحة، فمثل الموسيقى وكذا الغناء كمثل السكن تماماً . كما نرى جواز سماع الآلات الموسيقية بوجه عام إذا كان لا تشتمل على منكرات ولا غناء مثير للغرائز ، بل يقصد السامع إبعاد نفسه من المتاعب وإراحة أعصابه المتعبة، بشرط عدم المداومة عليه بحيث تلهيه عن واجباته الدينية والدنيوية.

والذي نرى أن الخلاف بين المحرمين والمجيزين لفظي، لأنَّ المحرمين ربطوا التحريم بعلم طارئة سيئة، . مثل أنها من شعار الفساق، وتدعو إلى الفجور، وتخرج الإنسان عن حد الاعتدال . ومن الواضح أنه لا يقول بإباحتها الموسيقى السيئة إلا إباحتها خالص، والمجيزون يقولون بإباحتها إذا خرجت عن هذه العلة، واستعملت في خدمة الدين كما في الفيلم الإسلامي والإذاعة الإسلامية، أو في ترفيه وتنشيط الأعصاب، أو للناحية الطبية^(٥). وبناءً على ما تقدم فإنَّ الموسيقى المستعملة في التنبيه على ورود اتصال أو رسالة أو منبه جائزة لا بأس بها.

الفرع الثاني: حكم استعمال النغمات داخل المسجد

بما أنَّ للمسجد مكانة عظيمة في الإسلام، و خصوصية متميزة، كونه بيت الله تعالى، و خير بقاع الأرض، فمن الأدب ألا يرفع الإنسان صوته في المسجد، لا بقراءة القرآن ولا بغيره.

(١) مجموعة فتاوى ابن تيمية: ٥٦٧/١١.

(٢) ينظر: شرح القواعد الفقهية ، تأليف: أحمد بن الشيخ محمد الزرقا (ت ١٣٥٧هـ)، (تحقيق وتصحيح وتعليق: مصطفى أحمد الزرقا)، دار القلم - دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م : ٤٨١/١.

(٣) سورة البقرة، من الآية: ٢٩.

(٤) فقه الغناء والموسيقى: ص ٨١ - ٨٢.

(٥) ينظر: حاشية ابن عابدين: ٣٥٠/٦، و رسالة في علم الموسيقى، تأليف: صلاح الدين خليل بن أبيك الصفدي (ت ٧٦٤هـ)، (دراسة وتحقيق: د. عبد المجيد دياب، والأستاذ غطاس عبد الملك خشبة)، الهيئة المصرية العامة للكتاب . القاهرة، الطبعة الأولى:

١٤١١هـ . ١٩٩١م: ١٧، ٢٠، ٤٨ . و إيضاح الدلالات في سماع الآلات: ص ٥٩.

عن البياضي . رضي الله عنه . أن رسول الله ﷺ خرج على الناس وهم يصلون وقد علت أصواتهم بالقراءة فقال: { إن المصلي يناجي ربه فلينظر ماذا يناجيه به فلا يجهر بعضهم على بعض بالقرآن } وفي رواية: في القراءة أو في الصلاة^(١) .

وجه الدلالة: قال ابن عبد البر^(٢) . رحمه الله تعالى . ((وإذا لم يجز للتالي المصلي رفع صوته لئلا يغلط ويخلط على مصل إلى جنبه فالحديث في المسجد مما يخلط على المصلي أولى بذلك وألزم وأمنع وأحرم ... وإذا نهي المسلم عن أذى المسلم في عمل البر وتلاوة القرآن، فإيذاؤه في غير ذلك أشد تحريماً))^(٣) .

وإذا كان رفع الصوت بالقرآن منهيّاً عنه، فمن الأولى رفع الصوت بغير القرآن كحديث الدنيا بالهاتف أو غيره^(٤) .

وقياساً على قراءة القرآن لا يجوز استعمال النغمات داخل المسجد؛ لما في النغمات والرنين الصادر من الهاتف من أذية الناس وإزعاجهم والتشويش على المصلين، فإن المساجد لها حرمتها، إذ لا ينبغي لأحد أن يشوش على الآخرين في المسجد سواء أكانوا في صلاة أم ذكر أم قراءة قرآن .

قال ابن تيمية . رحمه الله تعالى ::

((ومن فعل ما يشوش به على أهل المسجد، أو فعل ما يفضي إلى ذلك منع من ذلك - والله أعلم -))^(٥) .

فيكون المسلم قد آذى بذلك نفسه بإشغالها ، وآذى إخوانه المصلين بالتشويش عليهم ، قال الله تعالى:

﴿ وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدِ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا ﴾^(٦) .

(١) أخرجه مالك في الموطأ: ١ / ٨٠، باب (العمل في القراءة)، رقم (١٧٧). والنسائي في سنن الكبرى: ٢ / ٢٦٤، كتاب (الاعتكاف)، رقم (٣٣٦٠)، والطبراني في الأوسط: ٥ / ٤١، رقم (٤٦٢٠)، وصححه الألباني في صحيح وضعيف الجامع: ١ / ١٨١. وينظر: كشف الخفا ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، تأليف: إسماعيل بن محمد الجراحي، دار إحياء التراث العربي . بيروت: ١٧٩ / ٢ .

(٢) هو يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري الحافظ (٣٦٨ - ٤٦٣ هـ) ، أبو عمر . ولد بقرطبة . من أجلة المحدثين والفقهاء، شيخ علماء الأندلس، ومؤرخ أديب، مكث من التصنيف، وتوفي بشاطبة . من تصانيفه: (الاستذكار في شرح مذاهب علماء الأمصار)، و (الكافي) في الفقه . ينظر: شذرات الذهب: ٣ / ٣١٤، والأعلام للزر كلبي: ١٨ / ١٣٦ .

(٣) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لابن عبد البر، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي و محمد عبد الكبير البكري، الناشر : مؤسسة القرطبة، موقع مكتبة المدينة الرقمية: ٣١٩ / ٢٣ .

(٤) ينظر: سلسلة الآداب الإسلامية، للشيخ محمد صالح المنجد: ١٠ / ١٩، <http://www.islamweb.net> ، ويسألونك: ٦٠ / ١ .

(٥) مجموع الفتاوى : ٢٢ / ٢٠٥ .

(٦) سورة الأحزاب، الآية: ٥٨ .

المطلب الثاني: حكم الصلاة بالهاتف الحاي للصورة

من المستحسن قبل بيان حكم الصلاة بالهاتف الحاي للصورة، بيان حكم التصوير بالهاتف.
فالمطلب هذا يحتوي على فرعين:

الفرع الأول: حكم التصوير بالهاتف

لقد أصبحت الصور من الأمور التي عمت بها البلوى، و أضحى جزءاً من الحياة اليومية لكل فرد، فالصور مطبوعة على العملة الورقية و العملة الذهبية والفضية، والصحف والمجلات، وأحداث العالم تأتي مصورة ، ولا تكاد تجد شيئاً يباع بالأسواق إلا وعليه صورة، ولا تستطيع استخراج جواز سفر، أو رخصة قيادة، أو رخصة تجارة إلا وتحتاج استخراج صورة.. هذا، وكثير من الناس يقفون اليوم حيارى أمام حكم الصور الضوئية الفوتوغرافية التي تطبع على ورق، أو تخرج في شاشة تلفاز، أو تسجل في شريط، وما ظهر مؤخراً في أجهزة الهاتف المحمول من كونها متضمنة آلة تصوير بنوعيه: الفوتوغرافي ، والفيديو ، فهل هذه الصورة داخلية فيما نهى عنه رسول الله ﷺ أم أنها مباحة ؟

والكلام حول هذا الموضوع يكون في مسألتين:

المسألة الأولى : حكم التصوير الفوتوغرافي بالهاتف:

أولاً: تعريف التصوير الفوتوغرافي:

١. التصوير لغة: صنع الصورة . وصورة الشيء هي هيئته الخاصة التي يتميز بها عن غيره . ومن أسماء الله تعالى (المصور)، ومعناه : ((الذي صور جميع الموجودات ورتبها ، فأعطى كل شيء منها صورته الخاصة وهيئته المفردة ، على اختلافها وكثرتها))^(١) .

ويقال: ((صوره، - أي - جعل له صورة مجسمة، و . قال الله تعالى . في الترتيل العزيز: ﴿هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ﴾^(٢)، و (التصوير) نقش صورة الأشياء أو الأشخاص على لوح أو حائط أو نحوهما بالقلم أو بالفرجون^(٣) أو بآلة التصوير، و التصوير الشمسي: أخذ صورة الأشياء بالمصورة الشمسية))^(٤) .
أما كلمة (فوتوغرافي) فهذه الكلمة ليست بعربية لكنها مشتقة من اليونانية ترجمتها (ضوء وأنا أرسم). ومن هنا يكون التعريف العربي لهذه الكلمة (التصوير الشمسي) أو (التصوير الضوئي)^(٥) .

(١) لسان العرب: ٤/٤٧٣، مادة (صور).

(٢) سورة آل عمران، من الآية: ٦.

(٣) الفرجون: هو فرشاة الرسم، التي يستخدمها الرسام لرسم شيء ما من الحيوانات، أو الجمادات، وهي تصنع من الشعر الناعم.
ينظر: الموسوعة العربية الميسرة، دار النهضة . بيروت، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م: ٢/١٢٨٩.

(٤) المعجم الوسيط: ١/٥٢٨. وينظر: مختار الصحاح: ص ١٥٦، مادة (صور). ومعجم لغة الفقهاء: ص ٢٧٨.

(٥) ينظر: أحكام التصوير في الفقه الإسلامي: تأليف: محمد بن أحمد علي واصل، إشراف: د. صالح بن عبد الله اللحام، دار الطيبة - الرياض، الطبعة الأولى: ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م: ص ٣١٣، و صناعة الصورة باليد مع بيان أحكام التصوير الفوتوغرافي: عبد الله بن محمد الطيار: ٣٦.

٢. التصوير الفوتوغرافي اصطلاحاً:

الصورة الفوتوغرافية: هي التي ترسم بوساطة الأشعة الضوئية^(١).

أمّا من حيث التكوين العلمي فيقصد به: ((الصور التي تنشأ عن آلة تنقل صور الأشياء بانبعثات أشعة ضوئية من الأشياء تسقط على عدسة في جزئها الأمامي، ومن ثم إلى شريط أو زجاج حساس في جزئها الخلفي، فتطبع عليه الصورة بتأثير الضوء فيه تأثيراً كيميائياً))^(٢).

إذاً، هو التقاط صورة الشخص وتثبيتها في شيء معين، بواسطة آلة التصوير المعروفة باسم (الكاميرا).

ثانياً: حكم التصوير الفوتوغرافي:

ولما كان التصوير الفوتوغرافي نوعاً من المخترعات الحديثة التي لم تكن موجودة في عهد رسول الله ﷺ ولا في زمن الصحابة - رضي الله عنهم - ولا في عهد ازدهار المدارس الفقهية، وإنما اكتشف مؤخراً، لذلك لا يمكن الحصول على رأي الفقهاء القدامى رحمهم الله، نظراً لعدم وجوده في تلك المراحل الزمنية. وعلى هذا نشأ الخلاف في حكم التصوير الفوتوغرافي - نوات الأرواح - بين العلماء المعاصرين إلى قولين:

القول الأول: تحريم التصوير الفوتوغرافي كسائر الصور اليدوية، إلا ما تدعو إليه الضرورة، أو تقتضيه المصلحة العامة^(٣).

وذهب إلى القول بالتحريم الشيخ: محمد علي الصابوني^(٤)، و الدكتور: محمد سعيد رمضان البوطي^(٥)، وابن باز^(٦)، وأكثر علماء الهند وباكستان^(٧)، وقول اللجنة الدائمة للإفتاء^(٨).

واستدلوا بـ:

١. إنّ التصوير الفوتوغرافي لا يخرج عن كونه نوعاً آخر من أنواع التصوير، فهو وإن كانت طريقة التصوير فيه مختلفة، إلا أنه يسمّى تصويراً لغة وشرعاً وعرفاً^(٩).

٢. وجود العلة المانعة من التصوير وهي مضاهاة خلق الله، ووجودها في هذا النوع من التصوير أكثر

(١) ينظر: الموسوعة العربية العالمية: ٤٣٤/٦.

(٢) المعجم الوسيط: ص ٥٢٨.

(٣) ينظر: فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء: جمع وترتيب: الشيخ أحمد بن عبد الرزاق الدويش، دار المؤيد - الرياض، الطبعة الأولى: ١٤٢٤هـ: ١/ ٤٦٠ - ٤٦٢.

(٤) ينظر: روائع البيان تفسير آيات الأحكام من القرآن، تأليف: محمد علي الصابوني، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م: ٢/ ٣٢٤.

(٥) ينظر: فقه السيرة النبوية، تأليف: الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي، دار الفكر المعاصر - بيروت، دار الفكر - دمشق، ط ١/ إعادة ٢٧، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م: ص ٢٨١.

(٦) ينظر: فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء: ١/ ٤٥٨، ٤٦٠.

(٧) ينظر: أحكام التصوير في الفقه الإسلامي: ص ٣١٥.

(٨) ينظر: فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء: ١/ ٤٦٠.

(٩) ينظر: روائع البيان تفسير آيات الأحكام من القرآن: ٢/ ٣٢٤. و مجموع فتاوى الشيخ محمد بن إبراهيم: ١/ ١٨٧.

وأعظم^(١).

٣. إنّ أصل الشرك والوثنية، في الأمم السابقة، إنما كان بسبب الصور والتصوير، لذلك حرم التصوير، للابتعاد عن مظاهر الوثنية، وحماية العقيدة من الشرك^(٢).

القول الثاني: إنّ التصوير الفوتوغرافي مباح، وذهب إلى القول بالجواز عدد من العلماء منهم، الشيخ: محمد

علي السائس^(٣)، ومحمد صالح العثيمين^(٤)، و محمد نجيب المطيعي^(٥)، ومحمد متولي الشعراوي^(٦)، وسيد سابق^(٧). واستدلوا بـ:

١. إنّ التصوير الفوتوغرافي ليس تصويراً بالمعنى الذي جاءت نصوص الشرع بالنهاي عنه^(٨)، فالتصوير بالآلة الفوتوغرافية ليس فيه تشكيل ولا تخطيط ولا تفصيل وإنما هو نقل شكل شكله الله ... والأصل في الأعمال غير التعبدية الحل إلا إذا أتى الشرع بتحريمه^(٩).

٢. يجوز التصوير الشمسي (الفوتوغرافي) بالقياس على جواز الرقم في الثوب، والذي جاء استثناءه بالنص الصحيح^(١٠)، في قوله ﷺ: { إنّ الملائكة لا تدخل بيتاً فيه صورة}. قال: بُسر ثمّ اشتكى زيد فعدهناه فإذا على بابه ستر فيه صورة فقلت لعبيد الله ربيب ميمونة زوج النبي ﷺ ألم يخبرنا زيد عن الصّور يوم الأوّل فقال عبيد الله ألم تسمعه حين قال: إلا رقماً^(١١) في ثوب^(١٢).

(١) ينظر: آداب الزفاف في السنة المطهرة: آداب الزفاف في السنة المطهرة: تأليف: محمد ناصر الدين الألباني، ط/ دار السلام، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م: ص ١٠٤ - ١٠٦، و روائع البيان تفسير آيات الأحكام من القرآن: ٣٢٤/٢.

(٢) ينظر: أحكام القرآن: تأليف: أبو بكر محمد بن عبد الله ابن العربي، (تحقيق: محمد عبد القادر عطا)، دار الفكر - بيروت: ٩/٤، و روائع البيان تفسير آيات الأحكام من القرآن: ٣١٨/٢.

(٣) ينظر: تفسير آيات الأحكام: تأليف: محمد علي السائس، (صححه وعلق عليه: حسن السماحي سويدان)، (راجعته: محي الدين ديب مستو)، دار ابن كثير - دمشق - بيروت، دار القادري - دمشق - بيروت، الطبعة الخامسة: ١٤٢٨ هـ . ٢٠٠٧م: مج ٢/٤ - ٤٣١ - ٤٣٢.

(٤) ينظر: فتاوى علماء البلد الحرام: مجموعة العلماء، دار ابن الجوزي - القاهرة، الطبعة الأولى: ١٤٣١ هـ . ٢٠١٠م: ص ٨٥.

(٥) ينظر: الجواب الشافي في إباحة التصوير الفوتوغرافي: للشيخ محمد نجيب المطيعي، مطبعة الخيرية - مصر، الطبعة الأولى: ص ٢٣.

(٦) ينظر: فتاوى الشيخ محمد متولي الشعراوي، دار العودة - بيروت: ٢٤١/١، ٤٤/٣، ١٥٢.

(٧) ينظر: فقه السنة: للسيد سابق، دار الفتح للإعلام العربي - القاهرة، الطبعة الثانية: ١٤١١ هـ: ٥٥/٢ - ٥٦.

(٨) ينظر: الشرح الممتع: ١٩٨/٢ - ١٩٩.

(٩) ينظر: أحكام التصوير في الشريعة الإسلامية: للشيخ عبد الرحمن بن عبد الخالق، بدون تاريخ الطبع ومكانه: ص ٣٣.

(١٠) ينظر: أحكام التصوير في الفقه الإسلامي: ص ٣٣٣.

(١١) :{إلا رقماً في ثوب} أصل الرقم : الكتابة ، ومنه قوله سبحانه وتعالى : {كتاب مرقوم } المطففين : ٩ ، والصورة غير الرقم . قال الخطابي : لعله أراد أن الصورة المنهي عنها إنما هي : ما كان له شخص ، دون ما كان منسوجاً في ثوب ، أو منقوشاً في جدار . ينظر: شرح السنة، تأليف: الحسين بن مسعود البغوي (ت ٥١٦هـ)، (تحقيق: شعيب الأرنؤوط - محمد زهير الشاويش)، المكتب الإسلامي - دمشق - بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣م: ١٢/١٣٣.

(١٢) أخرجه البخاري في صحيحه: ٥/٢٢٢، كتاب (اللباس)، باب (من كره القعود على الصور)، رقم (٥٦١٣)، ومسلم في صحيحه: ٣/١٦٦٥، كتاب (اللباس) باب (تحريم تصوير صورة الحيوان)، رقم (٢١٠٦) .

٣. إن مثل تصوير الفوتوغرافي، كمثل الصورة في المرأة، أو التي تظهر على الماء، أو أي سطح لامع، ولا يستطيع أحد أن يقول: إن ما يظهر على المرأة ونحوها حرام، لكونه صورة، وكذلك الصورة الفوتوغرافية، غاية الأمر أن المرأة (الفوتوغرافية) تثبت الظل الذي يقع عليها، والمرأة ليست كذلك، وليس هذا بالحقيقة تصويراً، فإنه إظهار واستدامة لصور موجودة، وحبس لها عن الزوال^(١).

الترجيح:

والذي يبدو ترجيحه . والله تعالى أعلم . هو القول الثاني، والذي يقضي بجواز التصوير الفوتوغرافي، وذلك عند مراعاة شروط منها عدم اشتغال الصورة الفوتوغرافية على محرم، وعدم منافاتها لأسس العقيدة الإسلامية، مثل الصور التي تحمل في طياتها شعاراً كفرياً، وألاً تتضمن سخرية واستهزاء بالدين وأهله، أو تهدف إلى تعظيم المصور تعظيماً دينياً أو دنيوياً لبعض العلماء أو الزعماء أو غير ذلك من الأسباب التي تجعل الصورة تخرج عن أصلها المباح إلى التحريم.

والدافع لترجيح هذا القول هو: أن العلة في تحريم التصوير - والذي جاءت به أحاديث كثيرة - منتفية في التصوير الفوتوغرافي، فالعلماء حصروا علة تحريم التصوير في ثلاثة أمور:

١. إن في التصوير مضاهاة لخلق الله وعدواناً على اسمه المصور، وقد جاء التعليل بهذه العلة في قول النبي ﷺ: {أشد الناس عذاباً يوم القيامة الذين يضاؤون بخلق الله}^(٢).

ويستفاد من الحديث أن المصور الذي يضاوي خلق الله هو أشد الناس عذاباً يوم القيامة، ولا يكون هذا العذاب الشديد إلا على جرم عظيم، وهو التصوير الذي يريد به صاحبه مضاهاة خلق الله، وأن يصنع كما يصنع الله، وهذا عدوان على صفة خاصة بالله تعالى، يأبى أن ينازعه فيها غيره كالكبر والعظمة^(٣).

وهذه العلة غير موجودة في الصور الفوتوغرافية، يقول الشيخ محمد بن صالح العثيمين - رحمه الله -: ((الصور الفوتوغرافية الذي نرى فيها أن هذه الآلة التي تخرج الصورة فوراً وليس للإنسان أي عمل، نرى أن هذا ليس من باب التصوير وإنما هو من باب نقل صورة صورها الله عز وجل بواسطة هذه الآلة فهي انطباع لا فعل للعبد فيه من حيث التصوير، والأحاديث الواردة إنما هي في التصوير الذي يكون بفعل العبد ويضاوي به خلق الله))^(٤).

٢. إن الصورة ذريعة إلى تعظيم المخلوقات، وبذلك تكون ذريعة للشرك بالله. جاء في حديث أم سلمة رضي الله عنها أنها ذكرت للنبي ﷺ كنيسة رأتها بأرض الحبشة، وذكرت ما فيها من الصور المعلقة، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: {أولئك إذا مات فيهم الرجل الصالح بنوا على قبره مسجداً، وصوروا فيه تلك الصور

(١) ينظر: تفسير آيات الأحكام: للسايس: ٤/٤٣١ - ٤٣٢.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه: ٥/٢٢٢١، كتاب (اللباس)، باب (ما وطئ من التصاوير)، رقم (٥٦١٠)، ومسلم في صحيحه: ٣/١٦٦٨، كتاب (اللباس)، باب (تحريم تصوير صورة الحيوان)، رقم (٢١٠٧) .

(٣) ينظر: أحكام التصوير في الشريعة الإسلامية: ص ١١.

(٤) صناعة الصورة باليد مع بيان أحكام التصوير الفوتوغرافي: أ. د. عبد الله بن محمد الطيار: ص ٤٠، نقلا عن: فتاوى الشيخ

محمد بن صالح العثيمين: إعداد أشرف عبد المقصود: ١/١٥٢.

أولئك شرار الخلق عند الله^(١) .

ويستفاد من الحديث أن صناعة الصور والتماثيل قد كانت هي الوسيلة إلى تعظيم هذه الأصنام، وجعلها آلهة وأرباباً من دون الله.

وأن هذه العلة الثانية التي هي ذريعة إلى تعظيم غير الله، و إلى الشرك به ثابتة، ومن أجل ذلك لا يجوز تصوير الزعماء والرؤساء ونصب صورهم في الدوائر والميادين، لأن هذا من أعظم دواعي الشرك بالله سبحانه وتعالى، وهذا بالطبع لا يجوز فعله بقدرة الفنان، أو بآلة التصوير فكلا الأمرين غير جائز، لأن العلة في نصب صور الزعماء والرؤساء سياسيين ودينيين باقية^(٢).

وقال ابن دقيق العيد . رحمه الله تعالى .^(٣) : ((إن ذلك محمول على الكراهة وان هذا التشديد كان في ذلك الزمان لقرب العهد بعبادة الأوثان، وهذا الزمان حيث انتشر الإسلام وتمهدت قواعده لا يساويه في هذا المعنى فلا يساويه في هذا التشديد))^(٤) .

٣. إن صور ذوات الروح مانعة من دخول الملائكة إلى مكان وجودها، وقد ورد التعليل بهذه العلة في قول الرسول ﷺ: { إن البيت الذي فيه الصور لا تدخله الملائكة }^(٥).

ومن الواضح ((أن الحديث ليس على الإطلاق فالصورة التي تمنع دخول الملائكة هي الصورة المعلقة المرفوعة، وأما الصورة المهانة التي تكون في وسادة، أو بساط أو ثوب يغسل ويلبس، أو لعبة يلعب بها فإنه قد جاءت النصوص الصحيحة بجوازها في البيت، وهذا أشرف البيوت بيت النبي ﷺ لم يخل من شيء من ذلك كالوسادتين اللتين صنعنا من الستر المعلق، ولعب السيدة عائشة التي كانت تلعب بها، وكذلك قوله ﷺ: {إلا رَقْمٌ في ثوب} ^(٦))).^(٧)

ومما سبق تبين أن العلل الثلاث منتفية في التصوير الفوتوغرافي، شريطة عدم تعليق الصورة، ورفعها على الجدران وما شابهه. وبالتالي يجوز التصوير الفوتوغرافي سواء كان بالهاتف أو الكاميرا . والله تعالى أعلم ..

(١) أخرجه البخاري في صحيحه: ١/١٦٥ ، كتاب (الصلاة)، باب (هل ينش قبر مشركي الجاهلية)، رقم (٤١٧)، ومسلم في صحيحه: ١/٣٧٥، كتاب (المساجد ومواضع الصلاة) باب (النهي عن بناء المساجد على القبور)، رقم (٥٢٨) .

(٢) ينظر: أحكام التصوير في الشريعة الإسلامية: ص ١٩.

(٣) هو أبو الفتح، محمد بن علي بن وهب بن مطيع، تقي الدين القشيري (٦٢٥ - ٧٠٢ هـ). المعروف بابن دقيق العيد. قاض، من أكابر العلماء بالأصول، مجتهد. ولد بمصر، وتوفي بالقاهرة. من تصانيفه: (إحكام الأحكام في شرح عمدة الأحكام) في الحديث، و (أصول الدين)، و (الافتراح في بيان الاصطلاح). ينظر: الدرر الكامنة: ٥/٣٤٨، وشذرات الذهب: ٥/٦، والأعلام: ١٤/٢٢٦.

(٤) إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام : للشيخ: تقي الدين أبي الفتح ، المعروف بابن دقيق العيد(ت ٧٠٢ هـ) ، دار الكتب العلمية - بيروت : ١٧١/٢ .

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه: ٢/٧٤٢، كتاب (البيوع)، باب (التجارة فيما يكره لبسه للرجال والنساء)، رقم (١٩٩٩)، ومسلم في صحيحه: ٣/١٦٦٩، كتاب (اللباس) باب (تحريم تصوير صورة الحيوان)، رقم (٢١٠٧) .

(٦) تقدم تخريجه، في صفحة: ٤٥ .

(٧) ينظر: أحكام التصوير في الشريعة الإسلامية: ص ٢٠.

المسألة الثانية: حكم تصوير الفيديو بالهاتف:

أولاً: المقصود بتصوير الفيديو:

والمقصود بتصوير الفيديو هو: ((الذي ينقل الصورة المتحركة مع الصوت على امتداد فترة زمنية محددة، وبكل ما تضمنته هذه الفترة من أحداث و وقائع))^(١).

ثانياً: حكم التصوير الفيديو بوساطة الهاتف المحمول:

أما حكم تصوير الفيديو فجائز ومباح، بدليل أن الأصل في الأشياء النافعة الإباحة^(٢)، و عموم قوله وتعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾^(٣)، سواء أكان بالهاتف أم بغيره، حتى عند العلماء المعاصرين القائلين بتحريم الصور الفوتوغرافية، وفي ذلك يقول الشيخ محمد صالح العثيمين: ((وأما الصور بالطرق الحديثة فهي قسمان:

القسم الأول: ما لا يكون له منظر ولا مشهد ولا مظهر، كما دُكر لي عن التصوير بأشرطة «الفيديو»، فهذا لا حُكم له إطلاقاً، ولا يدخل في التَّحريم مطلقاً، ولهذا أجازه أهل العلم الذين يمنعون التَّصوير بالآلة (الفوتوغرافية) على الورق، وقالوا: إن هذا لا بأس به...

القسم الثاني: التَّصوير الثَّابت على الورق. وهذا إذا كان بآلة «فوتوغرافية» فورية، فلا يدخل في التَّصوير، ولا يستطيع الإنسان أن يقول: إن فاعله ملعونٌ؛ لأنه لم يُصوَّر في الواقع، فإن التَّصوير مصدر «صَوَّرَ يُصوِّر»، أي: جعل هذا الشيء على صورة معينة، كما قال الله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُصوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ﴾^(٤)، وقال: ﴿وَصَوَّرَكُمْ فَأَحْسَنَ صُوْرَكُمْ﴾^(٥). فالمادة تقتضي أن يكون هناك فعل في نفس الصُّورة؛ لأن «فَعَلَ» في اللغة العربية تقتضي هذا، ومعلوم أن نقل الصُّورة بالآلة ليس على هذا الوجه، وإذا كان ليس على هذا الوجه فلا نستطيع أن ندخله في اللعن ((^(٦)).

هذا، ومن الاستغراب التفريق بين الصورة وآلته عند بعض العلماء حيث يبيح لنفسه أن يصور بالتلفزيون وعلى أشرطة الفيديو، وقد يفتي أن الصورة المطبوعة على الورق لا تجوز، وقالوا: إن صورة آلة التصوير التي تطبع

(١) أحكام التصوير في الفقه الإسلامي: ص ٦٥. وينظر: المستجدات في وسائل الإثبات: تأليف: الدكتور أيمن محمد عمر العمر، دار العثمانية - عمان، دار ابن حزم - بيروت، الطبعة الثانية: ١٤٣١ هـ. ٢٠١٠م: ص ٣١٠، ٣١٢.

(٢) الأشباه والنظائر، تأليف: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣ هـ: ص ٦٠.

(٣) سورة البقرة، من الآية: ٢٩.

(٤) سورة آل عمران، الآية: ٦.

(٥) سورة التغابن، من الآية: ٣.

(٦) الشرح الممتع: ٩١/٢.

الصورة على الورق غير جائزة، وأما آلة التصوير التلفزيوني فجائزة لأنها لا تطبع الصورة، وإنما تنقل الأضواء فقط فهذا تفريق بغير فارق، وهذا قول غير سديد؛ لأن الآلة هي التي تنقل الصورة في كلا الحالتين، والخلاف في طبع الصورة، فآلة التصوير الضوئي تطبع الصورة على عاكس أو شريط مسجل ويمكن كذلك إيقاف الصورة دون الحركة فتبقى مطبوعة بالضوء على شاشة التلفزيون، وكلتا الصورتين ليستا من مضاهاة خلق الله في شيء.. فلا داعي للتفريق بين هذا وهذا^(١).

الفرع الثاني: حكم الصلاة بالهاتف الحاي للصور

وهذه المسألة مبنية على حكم الصلاة بلباس عليه صور.

اختلف الفقهاء في لبس الثياب التي فيها صور، والصلاة بها، إلى ثلاثة أقوال:

القول الأول: الكراهة، وإليه ذهب الحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنابلة في قول^(٢)، وعند الحنفية تزول الكراهة إذا لبس الإنسان فوق الصورة ثوباً آخر يغطيها، فلا تكره الصلاة إذا فعل ذلك، كما لا تكره لو كانت تحت قدميه أو محل جلوسه إن كان لا يسجد عليها، أو في يده، أو كانت مستترة بكيس أو صرة أو ثوب، أو كانت صغيرة؛ لأن الصغيرة لا تعبد، فليس لها حكم الوثن^(٣).

وقال الشافعية: الضابط في ذلك إن كانت الصورة على شيء مما يهان جاز وإلا فلا، ونصوا على أن الصورة في الثوب الملبوس منكر، لكن اللبس امتهان له فيجوز حينئذ، كما لو كان ملقى بالأرض ويداس^(٤).

واستدلوا بـ:

١. ما روت عائشة. رضي الله عنها. قالت: قدم رسول الله ﷺ من سفرٍ وقد سترت بقرام^(٥) لي على سهوة^(٦) لي فيها تماثيل فلما رآه رسول الله ﷺ هتكه وقال: {أشد الناس عذاباً يوم القيامة الذين يظاهون بخلق الله}

(١) ينظر: أحكام التصوير في الشريعة الإسلامية: ص ٢٤.

(٢) ينظر: حاشية ابن عابدين: ١ / ٦٤٨. والذخيرة: ٩٩/٢، و مواهب الجليل: ٤٢٠/١. والمهذب: ٦٦/١، ومغني المحتاج: ٢٤٨/٣، وحاشية القليوبي: ٣ / ٢٩٨. والمغني: ٣٤٣/١.

(٣) ينظر: حاشية ابن عابدين: ١ / ٦٤٨.

(٤) ينظر: مغني المحتاج: ٢٤٨/٣، وحاشية القليوبي: ٣ / ٢٩٨.

(٥) بقرام: بكسر القاف وتخفيف الراء هو ستر فيه رقم ونقش وقيل ثوب من صوف ملون يفرش في الهودج أو يغطي به. ينظر: فتح الباري: ٣٨٧/١٠.

(٦) سهوة: بفتح المهملة وسكون الهاء هي صفة من جانب البيت وقيل الكوة وقيل الرف وقيل أربعة أعواد أو ثلاثة يعارض بعضها ببعض يوضع عليها شيء من الأمتعة وقيل أن يبني من حائط البيت حائط صغير ويجعل السقف على الجميع فما كان وسط البيت فهو السهوة وما كان داخله فهو المخدع وقيل دخلة في ناحية البيت وقيل بيت صغير يشبه المخدع وقيل بيت صغير منحدر في الأرض وسمكه مرتفع من الأرض كالخزانة الصغيرة يكون فيها المتاع ورجح هذا الأخير أبو عبيد ولا مخالفة بينه وبين الذي قبله. فتح الباري: ٣٨٧/١٠، وشرح النووي على صحيح مسلم: ٨٨/١٤، وعمدة القارئ: ١٢/١٤٧.

قالت: فجعلناه وسادةً أو وسادتين^(١).

٢. ما روي عن أنس . رضي الله عنه . كان قِرَامًا لعائشة . رضي الله عنها . سَتَرَتْ به جانب بيتها فقال النبي

ﷺ: {أَمِيطِي عَنَّا قِرَامَكَ هَذَا فَإِنَّهُ لَا تَزَالُ تَصَاوِيرُهُ تَعْرُضُ فِي صَلَاتِي}^(٢).

٣. ما روي عن أبي طلحة . رضي الله عنه . عن النبي ﷺ وقال في آخره: {لَا رَقْمٌ فِي ثَوْبِ}^(٣).

القول الثاني: التحريم، وهو قول أبي الخطاب^(٤) من الحنابلة^(٥).

واستدلوا بما روى أبو طلحة رضي الله عنه . قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: {لَا تَدْخُلُ الْمَلَائِكَةُ بَيْتًا فِيهِ كَلْبٌ

وَلَا صُورَةٌ}^(٦).

ويبدو مما سبق أن الصلاة بالهاتف الحاوي للصور صحيحة ، لسترها في الهاتف وعدم ظهورها، و لأنه ليس

فيها أي تعظيم وتكريم في هذه الحال، كما يدل على صحتها قول النبي ﷺ: {لَا رَقْمٌ فِي ثَوْبِ}^(٧) ، سواء كانت

الصور مباحة أم محرمة، لكنه أتم بإدخال الصور المحرمة في هاتفه^(٨)، وصحت صلاته لعدم ارتكابه مبطلًا من

مبطلات الصلاة ، ولعود النهي لأمر خارج الصلاة^(٩).

المطلب الثالث: حكم قراءة القرآن من الهاتف المحمول في الصلاة

لقد انتشر في الآونة الأخيرة استعمال الهاتف (الموبايل) - والمصاحف الإلكترونية - للقراءة فيه في الصلاة،

ولاسيما في صلاة القيام والتراويح في شهر رمضان، ولبيان حكم قراءة القرآن من الهاتف في الصلاة ، لابد أن

نرجع إلى أقوال الفقهاء القدامى رحمهم الله تعالى ، وقد اختلفوا في حكم القراءة من المصحف في الصلاة ، بين

قائل بال منع كأبي حنيفة وابن حزم رحمهما الله تعالى، وبين قائل بالكراهة كالمالكية وصاحبي أبي حنيفة والحنابلة

في الفريضة، وبين قائل بالجواز كالشافعية، والحنابلة في النافلة. وفيما يأتي نذكر آراء الفقهاء وأدلتهم في الأقوال

الثلاثة^(١٠):

(١) أخرجه البخاري في صحيحه: ٢٢٢١/٥، كتاب (اللباس)، باب (ما وطئ من التصاوير) رقم (٥٦١٠). ومسلم في صحيحه:

١٦٦٨/٣، كتاب (اللباس والزينة) باب (تحريم تصوير صورة الحيوان وتحريم اتخاذ ما فيه صورة غير ممتنة... رقم (٢١٠٧).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه: ٢٢٢٢/٥، كتاب (اللباس)، باب (كراهية الصلاة في التصاوير) رقم (٥٦١٤).

(٣) تقدم تخريجه، في صفحة: ٤٣. وينظر: المغني: ٣٤٣/١.

(٤) هو محفوظ بن أحمد الكلوزاني (٤٣٢ هـ). إمام الحنابلة في وقته. أصله من (كلوزا) بضواحي بغداد. ومولده ووفاته ببغداد.

من كتبه: (التمهيد) في أصول الفقه، و (الهداية) في الفقه. ينظر: اللباب في تهذيب الأنساب: ١٠٧/٣، ١٠٨، وطبقات

الحنابلة: ٢٥٨/٢.

(٥) ينظر: كشف القناع: ١ / ٢٧٩ - ٢٨٠ ، والمغني: ٣٤٣/١.

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه: ١٢٠٦/٣، كتاب (بدء الخلق)، باب (إذا وقع الذباب في شراب أحدكم فليغمسه فإن في إحدى

جناحيه داءً وفي الأخرى شفاء)، رقم (٣١٤٤)، ومسلم في صحيحه: ١٦٦٥/٣، كتاب (اللباس والزينة) باب (تحريم تصوير صورة

الحيوان)، رقم (٢١٠٦) .

(٧) تقدم تخريجه: ص ٤٥ .

(٨) ينظر: فتاوى اللجنة الدائمة: ١ / ١٨٠ ، وأحكام التصوير في الفقه الإسلامي: ص ٣٨٠ .

(٩) ينظر: الإحكام في أصول الأحكام: للإمام أبو الحسن علي بن محمد الأمدي، (تحقيق: د. سيد الجميلي)، دار الكتاب العربي -

بيروت ، الطبعة الأولى: ١٤٠٤ هـ، ٢ / ٢٠٩ - ٢١٠ .

(١٠) ينظر: تخزين القرآن الكريم في الجوال وما يتعلق به من مسائل فقهية: ص ٧٩ . ٨٧ .

القول الأول: ذهب الإمام أبو حنيفة ، وابن حزم . رحمهما الله تعالى . ، إلى القول بعدم جواز القراءة من المصحف في الصلاة ، سواء أكانت كثيرة أم قليلة، سواء أكان إماماً أم مأموماً، إذا تعمد ذلك، وأن الصلاة تبطل بالقراءة من المصحف .

قال ابن حزم . رحمه الله تعالى .: ((ولا يحل لأحد أن يؤم وهو ينظر ما يقرأ به في المصحف، لا في فريضة ولا نافلة، فإن فعل عالماً بأن ذلك لا يجوز بطلت صلاته، وصلاة من ائتم به عالماً بحاله، عالماً بأن ذلك لا يجوز ... من لا يحفظ القرآن فلم يكفه الله تعالى قراءة ما لا يحفظ، لأنه ليس ذلك في وسعه. قال تعالى: ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾^(١) ، فإذا لم يكن مكلفاً ذلك فتكلفه ما سقط عنه: باطل، ونظره في المصحف عمل لم يأت بإباحته في الصلاة نص))^(٢).

استدل أبو حنيفة . رحمه الله تعالى . على عدم الجواز بعلتين، إحداهما: لأن المصلي إن كان يحمل المصحف فهو عمل كثير لأنه حمل وتقليب للأوراق، وبذلك يفسد الصلاة لأنه ليس من جنس أفعالها، وليس هناك حاجة تدعو إليه. والأخرى: إن كان لا يحمل المصحف فلأنه تعلم كما لو تعلم من غيره ويعتبر ذلك تلقيناً من المصحف فتفسد صلاته^(٣).

واستدل ابن حزم . رحمه الله تعالى . بحديث النبي ﷺ: {إن في الصلاة شغلاً}^(٤) . والشاهد فيه أن الصلاة شاغلة عن كل عمل لم يأت فيه نص بإباحته، والقراءة في المصحف لم يأت بها شرع، وليس له أن يعمل في صلاته ما لم يؤمر به^(٥).

القول الثاني: ذهب أبو يوسف^(٦) ومحمد^(٧) . رحمهما الله تعالى . من الحنفية ، والمالكية، والحنابلة^(٨)،

(١) سورة البقرة من الآية: ٢٨٦.

(٢) المحلى: ٢٢٢/٤ - ٢٢٣ .

(٣) ينظر: المبسوط: ٢٠٢/١، و شرح فتح القدير: ٤٠٣/١، وتبيين الحقائق شرح كنز الدقائق ، للإمام فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي الحنفي ، دار الكتب الإسلامي . القاهرة، ١٣١٣هـ: ١٥٨/١. وبدائع الصنائع: ٢٣٦/١.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه: ٤٠٢/١، كتاب (الجمعة) باب (ما ينهى من الكلام في الصلاة) رقم (١١٤١) ، ومسلم في صحيحه: ٣٨٢/١، كتاب (المساجد ومواضع الصلاة) باب (تحريم الكلام في الصلاة ونسخ ما كان من إباحة) رقم (٥٣٨) .

(٥) ينظر: المحلى: ٢٢٢/٤ - ٢٢٣ .

(٦) هو يعقوب بن إبراهيم بن حبيب (ت ١٨١ هـ). القاضي الإمام، أخذ الفقه عن أبي حنيفة، وهو أول من سمي قاضي القضاة ، وأول من اتخذ للعلماء زياً خاصاً. قيل: إنه أول من وضع الكتب في أصول الفقه. من تصانيفه: (الخراج)، و (أدب القاضي). ينظر: الجواهر المضوية: ٢٢٠/٢ . ٢٢٢ . وتاريخ بغداد: ٢٤٢/١٤، والبداية والنهاية: ١٠ / ١٨٠ .

(٧) هو محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني (١٣١ - ١٨٩ هـ). أصله من (خرسا) من قرى دمشق، ولد بواسط، ونشأ بالكوفة. إمام في الفقه والأصول، ثاني أصحاب أبي حنيفة بعد أبي يوسف. من المجتهدين. ولي القضاء بالرقعة، ثم عزله الرشيد ، ومات بالري. من تصانيفه: (المبسوط) و (كتاب الآثار). ينظر: الفوائد البهية: ص ١٦٣، والبداية والنهاية: ١٠ / ٢٠٢، ومعجم المؤلفين: ٢٢٩/٣ .

٨ ينظر: المبسوط: ٢٠٢/١. والتاج والإكليل لمختصر خليل، لأبي عبد الله محمد بن يوسف بن أبي القاسم العبدري، دار الفكر . بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٨ هـ: ٧٣/٢، والذخيرة، لشهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي، (تحقيق : محمد حجي) دار الغرب . بيروت، ١٩٩٤ م: ٤٠٨/٢. والمغني: ٣٣٥/١، والمبدع: ١٦١/٢، والإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل ، لأبي الحسن علي بن سليمان المر داوي ، (تحقيق : محمد حامد الفقي) دار إحياء التراث العربي ، بيروت: ١٠٩/٢.

إلى أن القراءة من المصحف في الصلاة لا تفسد الصلاة لكنها مكروهة .
أما المالكية والحنابلة فقد كرهوا ذلك في الفرض وأباحوه في النافلة (١).
واستدلوا بـ:

١. ما روي أن عائشة . رضي الله عنها . كان لها مولى يدعى ذكوان وكان يؤم الناس في رمضان، وكان يقرأ من المصحف (٢). وفيه دلالة على جواز القراءة من المصحف في صلاة النفل.
٢. إن القراءة من المصحف في الصلاة، تشبه بفعل أهل الكتاب (٣). وفيه دلالة على كراهة القراءة في صلاة الفرض.

القول الثالث: ذهب الشافعية إلى القول بجواز القراءة من المصحف في الصلاة مطلقاً، سواء أكانت فرضاً أو نفلاً، ولو قلب أوراقه، وسواء أكان يحفظ أم لا، بل يجب عليه ذلك إذا لم يحفظ الفاتحة (٤).
واستدلوا بـ:

١. ما روي أن عائشة رضي الله عنها كان لها مولى يدعى ذكوان وكان يؤم الناس في رمضان، وكان يقرأ من المصحف (٥).
٢. أن المصلي الذي قرأ من المصحف في صلاته أتى بالقراءة، والقراءة عبادة، وانضمام العبادة إلى العبادة لا يوجب الفساد (٦).

الترجيح:

والذي يبدو ترجيحه من آراء الفقهاء هو جواز القراءة في الصلاة من المصحف، سواء أكانت فرضاً أم نفلاً، وذلك للأسباب الآتية:

- أ. القراءة في المصحف داخل الصلاة ثابت بفعل مولى عائشة رضي الله عنهما، ولم يثبت أنها اعترضت عليه في ذلك.
- ب. قد يجوز وقوع ذلك في الصلاة بعمل يسير وذلك بإمساك المصحف بيد ، و تقليب الصفحات بالأخرى، ولا يبطل الصلاة مثل هذا العمل اليسير عند الجمهور، بل إن العمل الكثير إذا كان لحاجة ولم يتوال لا يبطل الصلاة، لأن النبي ﷺ كان يصلي وهو حامل أمامة بنت زينب بنته فإذا قام حملها وإذا سجد

(١) ينظر: التاج والإكليل لمختصر خليل: ٧٣/٢، والذخيرة: ٤٠٨/٢، و المغني: ٣٣٥/١.

(٢) ذكر البخاري رحمه الله تعالى هذا الأثر في صحيحه: ٢٤٥/١، تعليفاً بغير إسناد ، فقال: (وكانت عائشة يؤمها عبدها ذكوان من المصحف). وأخرجه البيهقي في سنن الكبرى: ٢٥٣/٢، رقم (٣١٨٣)، وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف: ١٢٣/٢، رقم (٧٢١٧)، وقال العسقلاني: ورواه ابن أبي داود من طريق شعبة عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه وهو أثر صحيح ينظر: تعليق: ٢٩١/٢.

(٣) ينظر المبسوط: ٢٠٢/١.

(٤) ينظر المجموع للنووي: ١٠٥/٤، و روضة الطالبين ، تأليف: أبي زكريا يحيى بن شرف النووي، المكتب الإسلامي . بيروت ، الطبعة الثانية، ١٤٠٥ هـ: ٢٩٤/١، و المبسوط: ٢٠٢/١. وبدائع الصنائع: ٢٣٦/١.

(٥) تقدم تخريجه في الهامش رقم (٢) من هذه الصفحة.

(٦) ينظر: المجموع: ١٠٥/٤. و المبسوط: ٢٠٢/١، وبدائع الصنائع: ٢٣٦/١.

وضعها^(١) .

ت. رغبة الناس وحاجتهم إلى سماع القرآن وقراءة كله أو أكثره في الصلاة، ولاسيما في شهر رمضان وفي قيام الليل.

ث. قد تدعو الحاجة إلى القراءة من المصحف لمن لم يحفظ الفاتحة لكنه يعلم قراءة المصحف، وفي هذه الحال يجب قراءة الفاتحة من المصحف، لأن قراءة الفاتحة واجبة، والقاعدة الشرعية تقول: ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب^(٢).

ج. لا يُعدّ النظر إلى المصحف من التشاغل المنهي عنه في الصلاة، لأنّ النظر إلى المصحف عبادة. وبناءً على هذا التفصيل في أقوال الفقهاء، وبيان الراجح منها، يتبين أنّ القراءة من المصحف الموجود في الهاتف (الموبايل) في الصلاة جائزة، سواء أكانت الصلاة فرضاً أو نفلًا، وإذا كانت القراءة من المصحف جائزة مع أعمال بعض الحركات، فجوازها في الهاتف (الموبايل) أولى؛ لأنّ القارئ فيه لا يحتاج إلى الحركات، لأنه يستطيع تمرير الصفحات بأصبع واحد، وهذا لا يعد حركة، فضلا عن صغر حجمه، وخفة وزنه، ووضوح الكتابة فيه، إذ بالإمكان الإمساك به والانتقال به من صفحة إلى أخرى بيسر وسهولة. كما ينصح حامل الهاتف الذي يقرأ من القرآن الموجود فيه في الصلاة، ألا يشغله عن الصلاة، وألا يفقده التدبر والخشوع فيها، بل يتدبر الآيات التي يتلوها ويقرأها ويتفكر في معانيها، ولا يحرك الأصابع فوق الحاجة.

المطلب الرابع: حكم إيقاف الهاتف أثناء الصلاة

اتفق الفقهاء . رحمهم الله تعالى . على بطلان الصلاة بالعمل الكثير المتوالي، ولو سهواً؛ لأن الحاجة لا تدعو إليه. كما أجمعوا على أن العمل القليل في الصلاة لا يبطلها^(٣).

وتحديد القليل والكثير أمر مرجعه إلى العرف لعدم ورود نص في ذلك^(٤). وفيما يأتي ذكر لأقوال الفقهاء بخصوص إيقاف الهاتف (الموبايل) أثناء الصلاة، وبيان الراجح من تلك الأقوال:

أولاً: مذهب الحنفية:

ذهب الحنفية إلى بطلان الصلاة بالعمل الكثير الذي ليس من أعمالها ولا إصلاحها، كزيادة ركوع أو سجود، وكمشي لغير تجديد الوضوء لمن سبقه الحدث. والعمل الكثير: هو الذي لا يشك الناظر في فاعله أنه ليس في الصلاة. وقالوا: فإن شك أنه فيها أم لا، فالعمل يعد قليلاً، وهذا هو الأصح عندهم^(٥).

(١) أخرجه البخاري في صحيحه: ١/١٩٣، كتاب (الصلاة) باب (إذا حمل جارية صغيرة على عنقه في الصلاة) رقم (٤٩٤) ، ومسلم

في صحيحه: ١/٣٨٥، كتاب (المساجد ومواضع الصلاة) باب (جواز حمل الصبيان في الصلاة) رقم (٥٤٣).

(٢) ينظر: الأشباه والنظائر، للإمام العلامة تاج الدين عبد الوهاب بن علي ابن عبد الكافي السبكي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م: ٩٠/٢.

(٣) ينظر: مراتب الإجماع لابن حزم: ص ٢٧، والبيان: ٢/ ٣١٥، وما بعدها، وروضة الطالبين: ١/٢٩٣.

(٤) ينظر: روضة الطالبين: ١/٢٩٣.

(٥) ينظر: بدائع الصنائع: ١/٢٤١، والمبسوط: ١/١٩٥، وحاشية رد المختار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار ، لابن عابدين. دار الفكر، بيروت، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م: ١/٦٢٤.

ثانياً: مذهب المالكية:

ومذهب المالكية قريب من مذهب الحنفية ، فالفعل الكثير يبطل الصلاة، عمداً كان أو سهواً، كحكّ الجسد، وعبث بلحية، ولا تبطل بالفعل القليل، كالإشارة. وحد الكثرة عندهم: ما يخيل للناظر أنه ليس في صلاة (١).

ثالثاً: مذهب الشافعية:

وزهد الشافعية إلى أنّ الفعل الكثير عمداً كان أو سهواً فإنه يبطل الصلاة، ولا يبطلها العمل القليل، والضابط عندهم أنّ العمل إذا كان من جنس أفعالها كما لو ركع في غير موضعها؛ فإن كان عامداً بطلت صلاته، وإن كان ناسياً لم تبطل، وإن لم يكن من جنس الصلاة فإن كان كثيراً أبطلها بلا خلاف ، وإن كان قليلاً لم يبطلها بلا خلاف ، ثم اختلفوا في ضبط القليل والكثير، و الصحيح المشهور أن المرجع في معرفة القلة والكثرة هو العرف ، فما يعده الناس قليلاً فليل ، وما يعدونه كثيراً فكثير ، فالخطوتان ونحوهما قليل ، والثلاث من ذلك أو غيره كثير إن توالى (٢).

رابعاً: مذهب الحنابلة:

وقال الحنابلة: تبطل الصلاة بكثير من العمل سواء أ كان عمداً أو سهواً، لا بقليله، والقليل لا يقدر بثلاث من العدد ، بل القليل ما عدده العرف قليلاً ؛ لأنه لا توقيف فيه فيرجع للعرف كالقبض والحرز . فإن طال عرفاً ما فعل فيها ، وكان ذلك الفعل من غير جنسها غير متفرق أبطلها عمداً كان أو سهواً أو جهلاً ما لم يكن ضرورة ، فإن كان ضرورة ، كحالة خوف ، وهرب من عدو ونحوه والحكمة التي لا يصبر عليها لم تبطل ، وأما العمل المتفرق فلا يبطل الصلاة (٣).

خامساً: مذهب الظاهرية:

قال ابن حزم . رحمه الله تعالى .: ((وما عمله المرء في صلاته مما أبيض له من الدفاع عنه وغير ذلك فهو جائز، ولا تبطل صلاته بذلك، وكذلك المحاربة للظالم، وإطفاء النار العادية، وإنقاذ المسلم، وفتح الباب؛ قل ذلك العمل أم كثر. وكل ما تعمد المرء عمله في صلاته مما لم يبيح له عمله فيها بطلت صلاته بذلك قل ذلك العمل أم كثر. وكل ما فعله المرء ناسياً في صلاته ما لم يبيح له فعله: فصلاته تامة، وليس عليه إلا سجود السهو فقط؛ قل ذلك العمل أم كثر)) (٤).

(١) الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني ، تأليف: أحمد بن غنيم بن سالم النفراوي المالكي، دار الفكر، بيروت ، ١٤١٥ هـ: ٢٤٦/١ ، و بلغة السالك: ١/ ٢٢٦ ، ٢٣١ .

(٢) ينظر: المهذب في فقه الإمام الشافعي لأبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي، دار الفكر - بيروت: ١/ ٨٨، و المجموع: ٤/ ١٠٤ ، ومغني المحتاج: ١ / ١٩٩ .

(٣) ينظر: كشف القناع: ١ / ٣٧٧ ، ومطالب أولي النهى: ١ / ٥٣٩ .

(٤) المحلى: ٣/ ٧٣ .

سادساً: مذهب الزيدية:

ومذهب الزيدية يكمن في ((أن الصلاة بعد انعقادها والدخول فيها لا تفسد إلا بمفسد قد دل الشرع على أنه مفسد، كانتقاض الوضوء ومكالمة الناس عمداً، أو ترك ركن من أركانها الثابتة بالضرورة الشرعية عمداً، فمن زعم أنه يفسدها إذا فعل المصلي كذا فهذا مجرد دعوى))^(١).

الترجيح:

والذي يبدو ترجيحه هو عدم بطلان الصلاة إلا بمفسد بيّن الشرع أنه مفسد للصلاة، إذ يجوز فيها ما فعله النبي ﷺ من الالتفات والإشارة باليد في رد السلام، و دفع المار وقتل الحية، والعقرب وغيرها مما يؤدي. وإماطته عن كل ما يؤذيه ويشغله عن إيفاء صلاته حقها، وأما التحديد بالقلة والكثرة، والكثرة بالعدد، أو غيره، فهذا مجرد اجتهاد وقول محض؛ لعدم ورود نص في ذلك بدليل:

١. جاء في الصحيحين من حديث أبي قتادة . رضي الله عنه . أن رسول الله ﷺ كان يصلي وهو حامل أمامة بنت زينب بنت النبي ﷺ فإذا سجد وضعها وإذا قام رفعها^(٢).
وجه الدلالة: هذا الحديث الصحيح يدل على أنّ النبي ﷺ فعل هذه الأفعال الكثيرة في الصلاة المفروضة، والمسلمون يصلون خلفه، وإنما فعل ذلك لبيان جوازه، وأنه لا ينافي ما شرعه الله في الصلاة^(٣).

٢. عن نافع عن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: (رأى النبي ﷺ نخامة في قبلة المسجد وهو يصلي بين يدي الناس فحتها ثم قال حين انصرف: إن أحدكم إذا كان في الصلاة فإن الله تعالى قبل وجهه، فلا يتنخمن^(٤) أحدكم قبل وجهه في الصلاة)^(٥).

وجه الدلالة: وحتّ النخامة يحتاج إلى حركات وأفعال من الذهاب والإياب وحركات اليد كما هو واضح.

٣. وعن أبي هريرة . رضي الله عنه . قال: قال رسول الله ﷺ: {اقتلوا الأسودين في الصلاة الحية، والعقرب}^(٦).
وجه الدلالة: من الواضح أن القتل يحتاج إلى عمل كثير.

(١) السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار ، محمد بن علي بن محمد الشوكاني ، (تحقيق : محمود إبراهيم زايد) دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ: ٢٣٥/١.

(٢) تقدم تخريجه في صفحة: ٥٣.

(٣) ينظر: السيل الجرار: ٢٣٧/١.

(٤) تنخم: أي دفع النخامة من فمه . ينظر: شرح مسلم للنووي: ٣٩/٥.

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه: ٢٦٢/١، كتاب (الصلاة) باب (هل يلتفت لأمر ينزل به أو يرى شيئاً أو بصاقاً في القبلة وقال سهل التفت أبو بكر رضي الله عنه فرأى النبي) رقم (٧٢٠) .

(٦) أخرجه أحمد في المسند: ٢٣٣/٢، رقم (٧١٧٨)، والترمذي في سننه: ٢٣٤/٢، كتاب (الصلاة) باب (ما جاء في قتل الحية والعقرب في الصلاة) رقم (٢٣٤)، وقال: حديث حسن صحيح، والنسائي في سننه: ١٨٩/١، كتاب (السهو) (٥٢٠)، وأبو داود في سننه: ٢٤٢/١، كتاب (الصلاة)، باب (العمل في الصلاة) رقم (٩٢١)، وابن ماجه في سننه: ٣٩٤/١، كتاب (إقامة الصلاة والسنة فيها)، باب (ما جاء في قتل الحية والعقرب في الصلاة) رقم (١٢٤٥)، والدارمي في سننه: ٤٢٣/١، كتاب (الصلاة) باب (قتل الحية والعقرب في الصلاة) رقم (١٥٠٤).

وأحاديث أخرى حيث تقدم في صلاة الكسوف وتأخر^(١)، وكان يغمز عائشة - رضي الله عنها - كلما أراد السجود حينما نامت قبلته^(٢)، وتقدم لفتح باب الغرفة لها^(٣) - رضي الله عنها - كل ذلك فعله ﷺ أثناء الصلاة^(٤). فيؤخذ من هذه الأحاديث أن الحركة والعمل الكثير في الصلاة إن كانت لحاجة فإنها جائزة، ولا تبطل الصلاة. وبناءً على ما سبق من أقوال الفقهاء، وبيان الراجح منها، يجوز لحامل الهاتف (الموبايل) أن يوقفه عن العمل أثناء الصلاة إذا اتصل به أحد، وإن اقتضى ذلك إلى أن يتحرك المصلي في صلاته، فإن هذه الحركة مباحة على أقل تقدير إن لم تكن مستحبة نظراً للحاجة، إذ يترتب عليها منع ما يشوش على المصلين من جهة، وإماطته عن ما يؤذيه ويشغله عن توفية صلاته حقها من جهة أخرى، ولأن المصلي دفع ما يضر بجسده أو بصلاته أثناء الصلاة، وإن أدى ذلك إلى الفعل الكثير، ومعلوم أن رن الهاتف أثناء الصلاة يضر صلاته، وصلاة الآخرين.

ومع هذا نؤكد على إغلاق الهاتف عند الدخول إلى المسجد، لأن احتمال الاتصال من أحد قائم، وفي الرنين الصادر من الهاتف تشويش على المصلين، إذ إن المساجد لها حرمتها ولا ينبغي لأحد أن يشوش على من في المسجد سواء كانوا في صلاة أو ذكر أو قراءة قرآن أو سماع دروس علمية^(٥)، فقد ورد في الحديث عن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - قال: {اعتكف رسول الله ﷺ في المسجد فسمعهم يجهرون بالقراءة فكشف الستر وقال: ألا إن كلكم منا ج ربه فلا يؤذي بعضكم بعضاً ولا يرفع بعضكم على بعض في القراءة أو قال في الصلاة}^(٦).

(١) أخرجه البخاري في صحيحه: ٤٠٦/١، كتاب (العمل في الصلاة)، باب (إذا انفلتت الدابة في الصلاة)، رقم (١١٥٤).
ومسلم في صحيحه: ٦٨٠/٢، كتاب (الكسوف)، باب (صلاة الكسوف)، رقم (٩٠١).
(٢) أخرجه البخاري في صحيحه: ١٥٠/١، كتاب (الصلاة)، باب (الصلاة على الفراش)، رقم (٣٧٥)، ومسلم في صحيحه: ٣٦٦/١، كتاب (الصلاة) باب (الاعتراض بين يدي المصلي)، رقم (٥١٢).
(٣) أخرجه أبو داود في سننه: ٢٤٢/١، كتاب (الصلاة) باب (العمل في الصلاة) رقم (٩٢٢). والترمذي في سننه: ٤٩٧/٢، كتاب (الجمعة)، باب (ما يجوز من المشي والعمل في الصلاة)، رقم (٦٠١). والنسائي في سننه: ٣٥٨/١، كتاب (السهو) باب (المشي أمام القبلة خطأ يسيرة)، رقم (١١٢٩)، وحسنه الترمذي والألباني وينظر: إرواء الغليل: ١٠٨/٢.
(٤) ينظر: المغني: ٤٢/٢ - ٤٣.
(٥) ينظر: : يسألونك: ٣٢٣/١٠ . ٣٢٤.

(٦) أخرجه أحمد في المسند: ٩٤/٣، رقم (١١٩١٥)، وأبو داود في سننه: ٣٨/٢، كتاب (الصلاة)، باب (في رفع الصوت بالقراءة في صلاة الليل) رقم (١٣٣٢)، والبيهقي في سنن الكبرى: ١١/٣، باب (من لم يرفع صوته بالقراءة شديداً إذا كان يتأذى به من حوله)، رقم (٤٤٧٩)، وعبد الرزاق في المصنف: ٤٩٨/٢، رقم (٤٢١٦)، والحاكم في المستدرک: ٤٥٤/١، رقم (١١٦٩) وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه. وقال الإمام النووي: رواه أبو داود بإسناد صحيح، ينظر: المجموع: ٣٤٧/٣.

المطلب الخامس: حكم إخبار المتصل أن المستقبل في صلاة

اختلف الفقهاء في جواز تسبيح المصلي أو قراءة القرآن تنبيهاً لمن هو خارج الصلاة أنه في صلاة إلى قولين: القول الأول: الجواز. وبه قال الكاساني^(١). رحمه الله تعالى. من الحنفية، وهو قول المالكية، والشافعية، والحنابلة^(٢):

قال الكاساني. رحمه الله تعالى: ((ولو استأذن على المصلي إنسان فسبح وأراد به إعلامه أنه في الصلاة لم يقطع صلاته... ولأن المصلي يحتاج إليه لصيانة صلاته لأنه لو لم يفعل ربما يلح المستأذن حتى يبطل هو بالغلط في القراءة فكان القصد به صيانة صلاته فلم تفسد))^(٣).

وقال الحطاب المالكي - رحمه الله تعالى -: ((ولا بأس أن يسبح للحاجة في الصلاة فإن جعل مكان ذلك لا حول ولا قوة إلا بالله أو هلل أو كبر فلا حرج - بمعنى من استأذن رجلاً في بيته، وهو يصلي فسبح به يريد بذلك أن يعلمه أنه في صلاة، فلا بأس به-))^(٤).

وقال النووي. رحمه الله تعالى: ((قال أصحابنا: الكلام المبطل للصلاة هو ما سوى القرآن والذكر والدعاء ونحوها فأما القراءة والذكر والدعاء ونحوها فلا تبطل الصلاة بلا خلاف عندنا))^(٥).

وقال ابن قدامة. رحمه الله تعالى: ((إذا أتى بذكر مشروع يقصد به تنبيه غيره فذلك ثلاثة أنواع الأول مشروع في الصلاة مثل أن يسهو إمامه فيسبح به ليذكره.. أو يستأذن عليه إنسان في الصلاة أو يكلمه أو ينويه شيء فيسبح ليعلم أنه في صلاة أو يخشى على إنسان الوقوع في شيء فيسبح به ليوقظه أو يخشى أن يتلف شيئاً فيسبح به ليتركه فهذا لا يؤثر في الصلاة في قول أكثر أهل العلم منهم الأوزاعي و الشافعي و إسحاق و أبو ثور))^(٦).

و استدلوأ ب:

١. حديث سهل الساعدي - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ أنه قال: {إذا نابكم شيء في الصلاة، فليسبح الرجال، وليصفق النساء}^(٧).

(١) هو أبو بكر بن مسعود بن أحمد، علاء الدين الكاساني (ت ٥٨٧ هـ). منسوب إلى (كاسان) بلدة بتركستان، من أهل حلب، وتوفي فيها. من أئمة الحنفية. كان يسمى (ملك العلماء) من تصانيفه: (بدائع الصنائع)، و (السلطان المبين في أصول الدين). ينظر: الجواهر المضية: ٢/ ٢٤٤، ومعجم المؤلفين: ١/ ٤٤٦.

(٢) ينظر: بدائع الصنائع: ١/ ٢٣٥. وحاشية الدسوقي: ١/ ٢٨٣، ٢٨٥. ومغني المحتاج: ١/ ١٩٦. وكشاف القناع: ١/ ٣٨١.

(٣) بدائع الصنائع: ١/ ٢٣٥.

(٤) مواهب الجليل: ٢/ ٢٩.

(٥) المجموع: ٤/ ٩٣.

(٦) المغني: ١/ ٣٩٥.

(٧) أخرجه البخاري في صحيحه: ٢/ ٩٥٧، كتاب (الصلح) باب (ما جاء في الصلح بين الناس) رقم (٢٥٤٤)، ومسلم في صحيحه: ١/ ٣١٦، كتاب (الصلاة)، باب (تقديم الجماعة من يصلي بهم إذا تأخر الإمام) رقم (٤٢١) واللفظ لمسلم.

وجه الدلالة: قال النووي - رحمه الله تعالى - : ((وفيه أن السنة لمن نابه شيء في صلاته كإعلام من يستأذن عليه وتنبية الإمام وغير ذلك أن يسبح إن كان رجلاً فيقول سبحان الله وأن تصفق وهو التصفيح إن كان امرأة فتضرب بطن كفها الأيمن على ظهر كفها الأيسر))^(١) .

٢. وعن علي - رضي الله عنه - قال: {كنت إذا استأذنت على النبي ﷺ إن كان في صلاة سبح وإن كان في غير صلاة أذن }^(٢) .

القول الثاني: ذهب أبو حنيفة ومحمد . رحمهما الله تعالى . إلى بطلان الصلاة بكل ما قصد به الجواب من الذكر والثناء، وقالوا: أن من أفهم غير إمامه بالتسبيح فسدت صلاته؛ لأنه خطاب آدمي فيدخل في عموم أحاديث النهي عن الكلام^(٣) .

واستدلوا بعموم أحاديث النهي عن الكلام، ومنها: حديث معاوية بن الحكم السلمي - رضي الله عنه - ، وفيه، قال رسول الله ﷺ: {إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس إنما هو التسبيح والتكبير وقراءة القرآن}^(٤) .
الترجيح:

والذي يبدو ترجيحه هو القول الأول لقوة أدلته.

وبناء على هذا فإن المصلي إذا نسي إغلاق الهاتف ودخل في الصلاة، ثم اتصل به شخص، فكما يجوز إيقاف الهاتف، -كما سبق - فإنه يجوز أيضاً أن يفتح الهاتف إذا ورد عليه اتصال حال الصلاة ويسبح ليشعر أنه في صلاة إذا كان منفرداً، أو ليسمع المتصل قراءة الإمام إذا كان في جماعة^(٥) .

(١) شرح النووي على صحيح مسلم : ٤ / ١٤٥ .

(٢) أخرجه أحمد في المسند: ١/٧٩، رقم (٥٩٨)، وقال الأرنبوط: إسناده ضعيف. وأخرجه البيهقي في سنن الكبرى: ٢/٢٤٧، رقم (٣١٥٥)، وقال: حديث مختلف في إسناده ومتمته فقيل سبح وقيل تتحنج.

(٣) ينظر: حاشية ابن عابدين: ١ / ٦٢١ ، ومجمع الأنهر: ١/١٧٩ .

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه: ١/٣٨١، كتاب (الصلاة)، باب (تحريم الكلام في الصلاة)، رقم (٥٣٧). ينظر: البدر المنير: ٤/١٧٢، وقال ابن الملقن: هذا الحديث صحيح.

(٥) ينظر: فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء: ٧/١٤٩، وجاء فيه: الرد على الهاتف أثناء الصلاة : الفتوى رقم (١٨٧٠)
س: إنهم كانوا يصلون إحدى الصلوات في البيت وأخذ منبه التليفون يرن وأشغلهم بالرنين مدة طويلة، فهل يجوز في مثل هذه الحالة أن يتقدم المصلي أو يتأخر ويرفع سماعة التليفون ويكبر أو يرفع صوته بالقراءة ليعلم صاحب التليفون أنه يصلي قياساً على فتح الباب للطارق أو رفع الصوت له؟

ج: إذا كان المصلي بالحالة التي ذكرت وأخذ التليفون يرن جاز له أن يرفع السماعة ولو تقدم قليلاً أو تأخر كذلك أو أخذ عن يمينه أو شماله بشرط أن يكون مستقبل القبلة وأن يقول (سبحان الله) تنبيهاً للمتكلم بالتليفون لما ثبت في الصحيحين « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي وهو حامل أمامة بنت ابنته فإذا ركع وضعها وإذا قام حملها، » وفي رواية مسلم : وهو يؤم الناس في المسجد ، ولما روى أحمد وغيره عن عائشة رضي الله عنها قالت « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في البيت والباب عليه مغلق فجئت فمشى حتى فتح لي ثم رجع إلى مقامه ووصفت أن الباب في القبلة » وما رواه البخاري ومسلم « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: من نابه شيء في صلاته فليسبح الرجال وليصفق النساء » وبالله التوفيق وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

المبحث الثالث

أحكام الهاتف المتعلقة بالجناز

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: حكم النعي عن طريق الهاتف

النعي: هو الإخبار بالموت^(١).

وقد ورد في السنة النبوية المطهرة النهي عنه، كما جاء أيضاً الإذن به:

أما مثال النهي فعن ابن مسعود - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ قال: { إياكم والنعي فإن النعي من عمل الجاهلية }^(٢).

وعن حذيفة - رضي الله عنه - قال: إذا مت فلا تؤذنوا بي أحداً، فإنني أخاف أن يكون نعيًا؛ فإنني سمعت النبي ﷺ { ينهى عن النعي }^(٣).

كما جاء الإذن به فيما روي عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أنه قال: [نعى النبي ﷺ النجاشي في اليوم الذي مات فيه ...]^(٤).

قال النووي - رحمه الله تعالى - في شرح الحديث: ((فيه استحباب الإعلام بالميت ، لا على صورة نعي الجاهلية ، بل مجرد إعلام الصلاة عليه وتشجيعه وقضاء حقه في ذلك ، والذي جاء من النهي عن النعي ليس المراد به هذا وإنما المراد نعي الجاهلية المشتمل على ذكر المفاخر وغيرها))^(٥).

وكذلك من النعي المنهي عنه: ما اشتمل على النحيب والبكاء بصوت عال ، وتعداد محاسن الميت ومزاياه على سبيل المباهاة ، وإظهار الجزع ، وإعظام حال موته^(٦).

أما إذا كان النعي لمصلحة كالغسل والكفن والصلاة والحمل والدفن، أو الغريب الذي لم يؤذن بموته، فلا بأس بالنعي حينئذ بل ويستحب ذلك^(٧).

(١) ينظر: لسان العرب: ٣٣٤/١٥، ومختار الصحاح: ص ٢٧٩، مادة (نعي) .

(٢) أخرجه الترمذي في سننه: ٣/٣١٢، كتاب (الجناز)، باب (ما جاء في كراهية النعي) رقم (٩٨٤) . وضعفه الألباني في ضعيف سنن الترمذي: ١/١١٢، وينظر: كنز العمال: ١٥/٢٦٠.

(٣) أخرجه الترمذي في سننه: ٣/٣١٣، كتاب (الجناز) باب (ما جاء في كراهية النعي)، رقم (٩٨٦)، وقال: حديث حسن صحيح، وابن ماجه في سننه: ١/٤٧٤، كتاب (الجناز) باب (ما جاء في النهي عن النعي) رقم (١٤٧٦) ، وحسنه الحافظ ابن حجر في فتح الباري: ٣/١١٧.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه: ١/٤٢٠، كتاب (الجناز) باب (الرجل يعنى إلى أهل الميت بنفسه) رقم (١١٨٨) ، ومسلم في صحيحه: ٢/٦٥٦، كتاب (الجناز) باب (في التكبير على الجنازة) رقم (٩٥١) .

(٥) شرح النووي على صحيح مسلم: ٧/٢١.

(٦) ينظر: المجموع: ٥/١٧٠، ومطالب أولي النهى: ١/ ٨٤١، وفتح الباري: ٣/١١٦ - ١١٧، وزاد المعاد: ١/٥٢٧ - ٥٢٨.

(٧) ينظر: الفتاوى الهندية: ١/١٥٧، والتاج والإكليل: ٢/٢٤١، والمجموع: ٥ / ١٧٠، والفروع: ٢/١٥٢، ومطالب أولي النهى: ١/ ٨٤٧، وفتح الباري: ٣/١١٦ - ١١٧ .

ومن نعمة الله تيسير بلوغ خبر الوفاة عن طريق الهاتف ورسائل الجوال، ليزداد عدد المصلين في الجنازة، وعن طريق الصحف والمجلات، ليحصل الترحم والدعاء للميت، ويبدو أن الإخبار عن طريق الهاتف أو رسائل الجوال ونحوه من النعي المباح، بل من المستحب . والله تعالى أعلم .^(١).

المطلب الثاني: حكم التعزية عن طريق الهاتف

التعزية لغة: مصدر عزى : إذا صبر المصاب وواساه^(٢).

وشرعاً: لا تخرج عن معناها اللغوي، قال الشرييني: ((هي الأمر بالصبر والحمل عليه بوعده الأجر ، والتحذير من الوزر ، والدعاء للميت بالمغفرة ، وللمصاب بجبر المصيبة))^(٣).

وشرع الإسلام التعزية لما فيها من التعاطف والتحاب والتعاون على البر والتقوى، والحمل على الصبر والرضا بالقدر، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والحث على الرجوع إلى الله تعالى ليحصل الأجر^(٤).

والأصل في مشروعيتها: ما رواه ابن مسعود رضي الله عنه . عن النبي ﷺ أنه قال: { من عزى مصاباً فله مثل أجره }^(٥)، وخبر { ما من مؤمن يعزي أخاه بمصيبة إلا كساه الله من حلل الكرامة يوم القيامة }^(٦).

والتعزية مستحبة، لأهل الميت وأقاربه الكبار والصغار، الرجال والنساء، إلا أن تكون المرأة شابة فلا يعزىها إلا محارمها، سواء أكان قبل الدفن أم بعده إلى ثلاثة أيام، إلا إذا كان المعزى أو المعزى غائباً فلا بأس بالتعزية بعد ثلاث^(٧).

وتؤدي تعزية المصاب بأي وسيلة من الوسائل المشروعة ، تخفف المصيبة، ويتسلى بها المصاب، وتحمله على الصبر ، سواء كان عن طريق الكتابة أو المشافهة أو يوكل شخصاً يقوم بالتعزية عنه أو عن طريق الاتصال بالهاتف أو إرسال رسالة بالجوال ، وغيره من وسائل الاتصالات ؛ لأن المقصود من التعزية تسلية المصاب وحمله على الصبر والرضا بما قدره الله تعالى، ولا شك أنها تحصل بما ذكر، ولا يشترط أن يذهب للمصاب ويعزيه

(١) ينظر: فتاوى كبار علماء الأمة في المسائل العصرية المهمة: جمع وعناية ، أبي يوسف طه بن محمد . أبي الفداء أحمد بن بدر الدين، المكتبة الإسلامية . القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٢٥ هـ . ٢٠٠٥ م: ص ٤٦٣ . ٤٦٤ .

(٢) ينظر: لسان العرب: ١٥/٥٢ ، ومعجم الوسيط: ٢/٥٩٩ ، ومعجم المصطلحات والألفاظ الفقهية: ١/٤٧٣ مادة (عزاء) .

(٣) مغني المحتاج: ١ / ٣٥٥ .

(٤) صحيح وصايا الرسول ﷺ ، تأليف: سعد يوسف أبو عزيز، المكتبة التوفيقية: ١/٦٨٩ .

(٥) أخرجه الترمذي في سننه: ٣ / ٣٨٥ ، كتاب (الجنائز) باب (ما جاء في أجر من عزى مصاباً) رقم (١٠٧٣)، وقال حديث غريب، وابن ماجه في سننه: ١/٥١١ ، باب (ما جاء في ثواب من عزى مصاباً) رقم (١٦٠٢)، والبيهقي في سنن الكبرى: ٤/٥٩ ، باب (ما يستحب من تعزية أهل الميت رجاء الأجر في تعزيتهم) رقم (٦٨٨٠)، وضعفه ابن حجر في التلخيص: ٢ / ١٣٨ .

(٦) أخرجه ابن ماجه في سننه: ١/٥١١ ، باب (ما جاء في ثواب من عزى مصاباً) رقم (١٦٠١)، والبيهقي في سنن الكبرى: ٤/٥٩ ، بإسناد حسن، باب (ما يستحب من تعزية أهل الميت رجاء الأجر في تعزيتهم) رقم (٦٨٧٩)، ينظر: تلخيص التحرير: ٢/١٣٨ .

(٧) ينظر: حاشية ابن عابدين: ٢/٢٤٠ ، وحاشية الدسوقي: ١/٤١٩ ، و أسنى المطالب في شرح روض الطالب، تأليف: الشيخ زكريا الأنصاري، (تحقيق: د . محمد محمد تامر) ، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٠ م: ١ / ٣٣٣ -

٣٣٤ ، ومغني المحتاج: ١ / ٣٥٥ ، والمغني: ٢/٢١١ .

مشافهة وجه لوجه، كما لا يشترط أن يكلف الرجل السفر لأجل التعزية بل تحصل السنة بالتسليية عن طريق الهاتف.

وقد ثبت في السنة صوراً لتعزية النبي ﷺ ، حيث أداها بالمشافهة والكلام والمراسلة والكتابة، عن أسامة بن زيد رضي الله عنهما قال: أرسلت ابنة النبي ﷺ إليه إن ابناً لي قبض فائتنا فأرسل يقرأ السلام ويقول: {إِنَّ لِلَّهِ مَا أَخَذَ وَلَهُ مَا أَعْطَى وَكُلٌّ عِنْدَهُ بِأَجَلٍ مَّسْمُومٍ فَلْتَصْبِرْ وَلْتَحْتَسِبْ} (١).

فالحديث دلّ على أن من السنة أن تؤدي التعزية بهذه الألفاظ، كما دلّ على أنه لا يشترط لها أن يذهب المعزي بنفسه؛ لأن النبي ﷺ لم يذهب لتعزيتها ، بل أرسل إليها من يقوم مقامه، مع أن المصابة من أقرب الناس إليه ، فدل ذلك على أن التعزية تحصل بأي وسيلة مشروعة .

وعن معاذ بن جبل - رضي الله عنه - ((أنه مات ابن له فكتب إليه رسول الله ﷺ يعزيه بآبائه...)) (٢)، ففي الحديث دلالة على تأدية التعزية بالكتابة.

وبناءً على هذا إذا اتصل المعزي بالمصاب ، أو أرسل رسالة بالنقل (الموبايل)، فإن ذلك يعد من التعزية ، فضلاً عن تيسير وسائل الاتصال، فقد صار ذلك من اليسر بمكان، وقد تكون هذه الطريقة أولى وأكمل؛ لأنها تؤدي إلى التقليل من المنكرات والحوادث وأذية المصاب، فلا فائدة ترجى من تعزية تأخذ مجرى غير صحيح، فقد تحول الكثير من مناسبات التعزية إلى ما يشبه الأفراح، لما تحتمه التعزية على أهل المتوفى لمدة ثلاثة أيام من إقامة اللاتم والعزائم مما تسبب حالة من الاستنفار في أسرة المتوفى، ويتبع ذلك ترك الوعظ والإرشاد، وذكر القصص والمصائب التي هي أعظم من مصيبة أهل الميت والانصراف عنها إلى الهرج واللغط، والانصراف من المنازل إلى استئجار قاعات لعدم اتساع البيت للحاضرين، كما تكبد آخرون عناء السفر، وقد يكون من وراء ذلك حوادث لا يحمد عقباها.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه: ٤٣١/١، كتاب (الجنائز) ، باب (قول النبي - صلى الله عليه وسلم - يعدب الميت ببعض بكاء أهله عليه)، رقم (١٢٢٤)، ومسلم في صحيحه: ٦٣٥/٢، كتاب(الجنائز)، باب (البكاء على الميت)رقم (٩٢٣).

(٢) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير: ١٥٥/٢٠ ، والأوسط: ٣٣/١ ، وضعفه الهيتمي في مجمع الزوائد: ٣/٣.

المبحث الرابع أحكام الهاتف المتعلقة بالزكاة

التمهيد: تعريف الزكاة:

أولاً: الزكاة لغة:

وهي في لغة العرب: النماء والزيادة والبركة والكثرة، يقال: زكا الزرع، إذا نما ، وزكت النفقة إذا بورك فيها، وفلان زاك؛ أي كثير الخير.

وتطلق الزكاة على الصلاح ، قال الله تعالى: ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَدًا ﴾^(١)، أي: ما صلح منكم.

وتطلق على التطهير أيضاً، قال الله تعالى: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا ﴾^(٢)، أي: طهرها من الأخلاق الرديئة.

كما تطلق على المدح، قال تعالى: ﴿ فَلَا تُزَكُّوْا أَنْفُسَكُمْ ﴾^(٣)، أي: لا تمدحوها^(٤).

ثانياً: الزكاة اصطلاحاً:

والزكاة في الاصطلاح يطلق على أداء حق، يجب في بعض أنواع المال، ويجب صرفها على أصناف مستحقين لأخذها، عند توفر الشروط^(٥).

المطلب الأول: زكاة من يتاجر بالهاتف

الذي يشتري ويبيع الهاتف لنفسه ، لأجل الاستعمال والتنوع والتجديد، على أن في الجديد لذة، و لا يقصد في ذلك الربح ، فلا زكاة عليه، لأنه ما نوى التجارة، وقد اتفق الفقهاء على أنه يشترط في عروض التجارة من نية التجارة لوجوب الزكاة فيها^(٦).

وأما الذي يشتري جهاز الهاتف ويعرضه للبيع وذلك بقصد الربح ، بحيث يبيع و يستبدل بعضها ببعض بنية التجارة، حتى ولو باعها بقيمتها، فتجب فيه زكاة عروض التجارة ، عند توفر شروط عروض التجارة، مثل النية، وحولان الحول، وعدم تحويل نية المتاجر إلى نية القنية والاستعمال .

والمقصود بالتجارة تقليب المال بالمعاوضة لغرض الربح، وهي لا تختص بنوع معين من المال، وعروض التجارة هي ما يعد للبيع والشراء بقصد الربح ، ولا تختص بنوع معين من المال، فكل سلعة . ومنها الهاتف . يتاجر فيها الإنسان ، فهي من عروض التجارة، وتجب فيها الزكاة إذا توفرت شروطه^(٧).

(١) سورة النور، من الآية: ٢١.

(٢) سورة الشمس، الآية: ٩.

(٣) سورة النجم، من الآية: ٣٢.

(٤) ينظر: لسان العرب: ٣٥٨/١٤، والمعجم الوسيط: ٣٩٨/١، مادة (زكا)، ومعجم المصطلحات والألفاظ الفقهية: ٢٠٥ / ٢٠٥.

(٥) ينظر: حاشية الطحاوي على مراقي الفلاح: ص ٤٦٨، والشرح الكبير: ٤٣٠/١ ، والمجموع: ٢٨٨/٥ ، والمغني: ٢٢٨/٢ ، و كشف القناع: ١٦٥/٢ . ١٦٦ .

(٦) ينظر: الإجماع، تأليف: أبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، (تحقيق : د. فؤاد عبد المنعم أحمد)، دار الدعوة - الإسكندرية - الطبعة الثالثة: ١٤٠٢ هـ: ص ٤٥، وبداية المجتهد: ١٥٨/١، والمجموع: ٤٠/٦، والمغني: ٣٣٥/٢.

(٧) ينظر: الهداية شرح البداية: تأليف: أبي الحسن علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الرشداني المرغني، المكتبة الإسلامية: ١٠٤/١ . ١٠٥، والمجموع: ٤٠/٦، وكشف القناع: ٢٣٩/٢. والمغني: ٣٣٥/٢.

واستدلوا به:

١. قول الله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ﴾^(١).
 ٢. وحديث سمرة - رضي الله عنه . قال : (أما بعد . . فإن رسول الله ﷺ كان يأمرنا أن نخرج الصدقة من الذي يعد للبيع)^(٢).
- وقال ابن المنذر - رحمه الله تعالى-: ((وأجمعوا على أن في العروض التي تتراد للتجارة الزكاة إذا حال عليها الحول))^(٣).
- ومن الواضح أن من يفتح دكاناً أو مكاناً للتجارة بالهاتف، يعتبر عمله هذا من عروض التجارة، لأنه أعدّ لبيع وشراء من أجل ربح.

المطلب الثاني: زكاة البطاقات والكرتات والرصيد المدخر للمكالمات

يمكن للشخص شراء بطاقات أو كارتات معبأة بالأرصدة التي تجعل الهاتف صالحاً للاتصال والاستعمال بحسب الحاجة، ويبدو عدم وجوب الزكاة فيها؛ لأنها حينئذ تعد سلعة ذات قيمة لغرض الاستخدام فقط، والعروض التي لم تعد للتجارة ليست فيها زكاة^(٤).

أما من يشتري بنية التجارة، فيجب عليه إخراج الزكاة من هذه البطاقات والكرتات؛ لأنها تحوي على قيمة مالية معينة، وقد أعدت للبيع والشراء بقصد الربح فيجري عليها حكم زكاة عروض التجارة، فإذا بلغ النصاب وحال عليه الحول، يقومه بذهب أو فضة، فيخرج ربع العشر زكاةً.

ونصاب عروض التجارة نصاب النقدين الذهب والفضة، أما الذهب فعشرون مثقالاً، قال ابن قدامة - رحمه الله - : إنه قول عامة الفقهاء^(٥).

(١) سورة البقرة، من الآية: ٢٦٧.

(٢) أخرجه أبو داود في سننه: ٩٥/٢، كتاب (الزكاة)، باب (العروض إذا كانت للتجارة)، رقم (١٥٦٢). والدارقطني في سننه: ١٢٧/٢، كتاب (الزكاة)، باب (زكاة مال التجارة)، رقم (٩)، والبيهقي في سننه: "١٤٦/٤"، كتاب (الزكاة) باب (زكاة التجارة)، رقم (٧٣٨٨)، والطبراني في المعجم الكبير: ٢٥٣/٧، رقم (٧٠٢٩). وقال النووي: في إسناده جماعة لا أعرف حالهم، ولكن لم يضعفه أبو داود، وأن ما لم يضعفه فهو حسن عنده. ينظر: المجموع: ٤٠/٦، و البدر المنير: ٥٩١/٥. ٥٩٤، وقال: وإسناد هذا الحديث جيد، ونقل عن شيخه: أن هذا الحديث إسناده لا بأس به، وأقل مراتبه أن يكون حسناً. وقال الهيثمي: في إسناده ضعف، مجمع الزوائد: ٦٩/٣.

(٣) الإجماع لابن المنذر: ص ٤٦.

(٤) ينظر: البناية في شرح الهداية: لأبي محمد محمود بن أحمد العيني، دار الفكر . بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١١ هـ . ١٩٩٠م: ٤٥٠/٣، وحاشية السوقي على الشرح الكبير: ١ / ٤٧٢ ، ٤٧٦ ، وأسنى المطالب في شرح روض الطالب: تأليف: أبو يحيى زكريا الأنصاري الشافعي، (تحقيق: د . محمد محمد تامر)، دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٠ م: ٣٨٤/١، ٣٨١، و مغني المحتاج: ٣٩٨/١، والمبدع: ٣٧٨/٢.

(٥) ينظر: الميسوط: ٢ / ١٩٠ ، وبداية المجتهد: ١/١٨٦، والألم: للإمام أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، دار المعرفة - بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٣ هـ: ٤٠/٢ ، والمغني: ٣١٧/٢.

أما الفضة فنصابها مائتا درهم، قال ابن قدامة - رحمه الله تعالى - أيضاً: ((لا خلاف في ذلك بين علماء الإسلام))^(١). ونصاب العروض بالقيمة ، ويقوم بذهب أو فضة ، فلا زكاة في ما يملكه الإنسان من العروض إن كانت قيمتها أقل من نصاب الزكاة في الذهب أو الفضة، ما لم يكن عنده من الذهب أو الفضة نصاب أو تكملة نصاب^(٢).

واختلف الفقهاء فيما تقوم به عروض التجارة : بالذهب أم بالفضة إلى ثلاثة أقوال:

القول الأول: ذهب أبو حنيفة - رحمه الله تعالى - في رواية عنه والتي عليها المذهب ، والحنابلة^(٣)، إلى أنها تقوم بالأحظ للفقراء ، فإن كان إذا قومها بأحدهما لا تبلغ نصاباً وبالأخر تبلغ نصاباً تعين عليه التقويم بما يبلغ نصاباً .

القول الثاني: وذهب أبو حنيفة - رحمه الله تعالى - في رواية عنه، إلى أنه يخير المالك فيما يقوم به لأن الثمنين في تقدير قيم الأشياء بهما سواء^(٤).

القول الثالث: وذهب أبو يوسف . رحمه الله تعالى . من الحنفية، والشافعية^(٥)، إلى أنه يقومها بما اشترى به من النقدين ، وإن اشترها بعرض قومها بالنقد الغالب في البلد ، وقال محمد - رحمه الله تعالى - : يقومها بالنقد الغالب على كل حال^(٦).

المطلب الثالث: موقع الهاتف من الحوائج الأصلية

والمراد بهذا المطلب: هو أن مالك الهاتف العادي أو المحمول، هل يعد غنياً لا تحل له الزكاة ؟

بمعنى أن الهاتف أمانة على غنى صاحبه، أو يعتبر فقيراً؛ لأنه من الحوائج الأصلية، فتحل له الزكاة.

وهل يعطى من الزكاة لأجل الهاتف ؟

إذا تأملنا كلام الفقهاء في التعريف بالفقير والمسكين نجدهم يقيدون الغنى بالكفاية، فمن كانت عنده الكفاية في عمره الغالب فهو الغني، أما الفقير أو المسكين فهو الذي يحتاج إلى الكفاية، بغض النظر عن التفريق بينهما وأيهما أشد حالاً ؟.

والكفاية المعتمدة عند جمهور الفقهاء: هي المطعم والمشرب والمسكن وكل ما يليق بالحال من غير إسراف ولا تقتير، للشخص نفسه ولمن هو في نفقته، أي: ما يحتاجه ديناً ودنيا^(٧).

(١) ينظر: بدائع الصنائع : ١٦/٢ ، وبداية المجتهد : ١٨٦/١ ، والمجموع: ٤/٦ ، والمغني : ٣١٧/٢ .

(٢) ينظر: الفقه على المذاهب الأربعة، تأليف: عبد الرحمن بن محمد عوض الجزيري (ت: ١٣٦٠هـ)، دار الكتب العلمية . بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٤ هـ . ٢٠٠٣ م: ١/٥٥٠ . ٥٥٤ .

(٣) ينظر: الهداية شرح البداية: ١/ ١٠٥، وشرح منتهى الإرادات (دقائق أولي النهى لشرح المنتهى): تأليف: الشيخ منصور بن يونس بن إدريس البهوتي (ت ١٠٥١هـ)، (تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي)، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ . ٢٠٠٠ م: ٢٧١/٢ ، والمغني: ٢٣٦ . ٣٣٧ .

(٤) ينظر: الهداية شرح البداية: ١/ ١٠٥ .

(٥) ينظر: المهذب: ١/ ١٥٩ .

(٦) ينظر: الهداية شرح البداية: ١/ ١٠٥، والمغني: ٢٣٦ . ٣٣٧ .

(٧) ينظر: درر الحكام شرح مجلة الأحكام: تأليف: علي حيدر ، (تحقيق : تعريب: المحامي فهمي الحسيني)، دار الكتب العلمية - بيروت : ٣٤٦/٢ ، و درر الحكام شرح غرر الأحكام: تأليف: محمد بن فراموز الشهير بمنلا خسرو (ت: ١٨٨٥هـ): ٤١٨/٢ ، ٤١٩ ، ٤٢٠ . والمجموع: ٦ / ١٧٧ ، و شرح منتهى الإرادات: ١/ ٤٥٣ . ٤٥٤ .

قال النووي - رحمه الله تعالى- : ((المعتبر من قولنا : (يقع موقعاً من كفايته وحاجته) : المطعم ، والمشرب ، والملبس ، والمسكن ، وسائر ما لا بد منه ، على ما لا يليق بالحال من غير إسراف ، ولا تقتير ، للشخص ، ولمن هو في نفقته)) (١) .

وعلى هذا الأساس جوّز الفقهاء . رحمهم الله . إعطاء الزكاة لطالب العلوم الشرعية لشراء الكتب؛ كما أنّ تحصيل العلم فرض كفاية، وإنّ الإقبال على الكسب يبعد طالب العلم عن تحصيله (٢).

و كذلك النّكاح من الحوائج الأساسية للإنسان كالطعام والشراب والسكنى، وصرح المالكية وغيرهم بأن مال الزكاة يجوز الإعانة به لمن أراد الزواج إن كان فيه سعة (٣).

وقال الشيخ محمد صالح العثيمين - رحمه الله تعالى - : ((المعتبر ليس كفاية الشخص وحده، بل كفايته وكفاية من يمونه، والمعتبر، ليس فقط ما يكفيهِ للأكل والشرب، والسكنى، والكسوة، فحسب، بل يشمل حتى الإعفاف، أي: النكاح، فلو فرض أن الإنسان محتاج إلى الزواج، وعنده ما يكفيهِ لأكله، وشربه، وكسوته، وسكنه، لكن ليس عنده ما يكفيهِ للمهر، فإننا نعطيه ما يتزوج به ولو كان كثيراً. وإذا كان رجل عنده ما يكفيهِ، لأكله، وشربه، وسكنه، وكسوته، ولكنه طالب علم يحتاج إلى كتب تشتري له، فإننا نعطيه ما يحتاج إليه...))

ولو أن عنده ما يكفيهِ للأكل، والشرب، والسكن، والنكاح، لكنه يحتاج إلى سيارة فإننا ندفع له أجره يكتري بها (سيارة) (٤).

ومما لا شكّ فيه أن الهاتف المحمول أصبح في هذا العصر من الحوائج الأصلية، كما أنّ وجود الهاتف الواحد في البيت أصبح من الحاجيات. وبناءً على ما سبق يمكن القول بأنّ وجود الهاتف ليس علامة على غنى صاحبه، وعلى هذا يعطى الزكاة لوليّ البيت ليشتري الهاتف لقضاء حوائجه وعائلته.

المطلب الرابع: حكم دفع زكاة الفطر عن طريق الهاتف

ظهرت في الآونة الأخيرة كيفية مستحدثة اختارها البعض بغية التسهيل على المسلمين لأداء الزكاة وعلى وجه الخصوص زكاة الفطر. وذلك بدفع هذه الزكاة عن طريق الهاتف ، بحسم مبلغ من الرصيد (٥) ما يعادل قيمة الزكاة ، فيرسله المزكي بالرسالة إلى الشخص الفقير، أو إلى الجهة المعنية بجبايتها.

(١) ينظر: روضة الطالبين: ٢/ ٣١١ . ٣١٢ .

(٢) ينظر: المجموع: ٦ / ١٧٧ ، و شرح منتهى الإرادات: ١/ ٤٥٤ .

(٣) ينظر: درر الحكام شرح مجلة الأحكام: ٢/ ٦٣٧ ، وحاشية الدسوقي: ١ / ٤٩٤ ، ومغني المنهاج: ٣ / ١٠٧ .

(٤) الشرح الممتع على زاد المستقنع، تأليف: محمد بن صالح بن محمد العثيمين (ت: ١٤٢١هـ) دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ - ١٤٢٨ هـ: ٦/ ٢٢١ .

(٥) الرصيد: هذه الكلمة حديثاً عبارة عن عوض الثمن الذي يدفعه صاحب الهاتف للشخص الذي يوفّره أو وكيله، وذلك مقابل إمكانية الخدمات الهاتفية من المكالمات والرسائل، وهو محدد بالنسبة لمدة صلاحية خدماته حسب قيمته، وهو مما يمكن تحويله ونقله من جهاز إلى جهاز آخر. ينظر: حكم أداء زكاة الفطر عبر الجهاز الخليوي، دراسة فقهية: إعداد مصطفى بن شمس الدين: ص ٢٣ ،

وقبل بيان الحكم الشرعي لهذه المسألة ، من المستحسن بيان حكم دفع زكاة الفطر بالقيمة؛ لأن ما يدفع من الرصيد هو القيمة، ويترتب حكم دفع الزكاة عن طريق الهاتف عليه، لذا علينا أن نتعرّف على حكم دفع زكاة الفطر بالقيمة أولاً، ثم حكم دفع الزكاة عن طريق الهاتف ثانياً.
وذلك في فرعين:

الفرع الأول: حكم دفع زكاة الفطر بالقيمة

زكاة الفطر شرعاً: صدقة تجب بالفطر من رمضان طهرة للصائم من اللغو والرفث (١).
اختلف الفقهاء . رحمهم الله تعالى . في حكم دفع زكاة الفطر بالقيمة مقابل العين الواجب إخراجها على قولين:
القول الأول: الجواز، وإليه ذهب الحنفية (٢). واستدلوا ب: .

١. قال الله تعالى: ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ ﴾ (٣).
- وجه الدلالة: أنّ الآية ((تنصيص على أن المأخوذ مال، وبيان رسول الله ﷺ لما ذكر للتيسير على أرباب المواشي لا لتقييد الواجب به، فإن أرباب المواشي تعز فيهم النقود والأداء مما عندهم أيسر عليهم)) (٤).
٢. حديث معاذ . رضي الله عنه . لأهل اليمن: {أتتوني بعرض ثياب خميص (٥) أو لبيس (٦) في الصدقة مكان الشعير والذرة أهون عليكم وخير لأصحاب النبي . صلى الله عليه و سلم . بالمدينة} (٧)، وكان يأتي به رسول الله ﷺ ولا ينكر عليه (٨).
٣. أنّ القيمة أولى من العين من جانب تحقق ركن الزكاة وهو تملك المال للفقير؛ لأنّ القيمة أعجل وأيسر، ومن جانب تحقق علة الزكاة وهي سد الحاجة لكون القيمة أذرع وأنفع (٩).
- القول الثاني: عدم جواز دفع زكاة الفطر . والزكوات . بالقيمة ، وإليه ذهب جمهور الفقهاء (المالكية، والشافعية، والحنابلة، والظاهرية) . رحمهم الله تعالى . (١٠).

واستدلوا ب :

١. ما روى ابن عمر رضي الله عنهما قال: {فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير على العبد والحرّ والذّكر والأنثى والصّغير والكبير من المسلمين وأمر بها أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصّلاة} (١١).

(١) ينظر: كشاف القناع: ٢/٢٤٦، والموسوعة الفقهية الكويتية: ٢٣/٣٣٥.

(٢) ينظر: المبسوط للسرخسي: ٣/١٠٧، والهداية شرح البداية: ١/١٠٧، وحاشية ابن عابدين: ٢/٣٦٦.

(٣) سورة التوبة، من الآية: ١٠٣.

(٤) المبسوط للسرخسي: ٢/١٥٦.

(٥) خَمِيص: ثوب صغير مربع ذو خطوط . ينظر: الجامع الصحيح المختصر، للإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ، تحقيق وتعليق: د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير . اليمامة - بيروت، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م: ٢/٥٢٥.

(٦) لبّيس: ملبوس أو كل ما يلبس. ينظر: المصدر نفسه.

(٧) أخرجه البخاري في صحيحه: ٢/٥٢٥، كتاب (الزكاة)، باب(العرض في الزكاة)، رقم الباب (٣٢).

(٨) ينظر: الاختيار لتعليل المختار: ١/١١٠.

(٩) ينظر: المصدر نفسه.

(١٠) ينظر: الشرح الكبير: ١/٥٠٢، ومواهب الجليل: ٢/٣٥٤ . ٣٥٥ ، والمهذب: ١/١٥٠، ومغني المحتاج: ١/٤٠٧، والمغني: ٢/٣٥٧، والمطلى: ٦/١٣٧.

(١١) أخرجه البخاري في صحيحه: ٢/٥٤٧، كتاب (الزكاة)، باب(فرض صدقة الفطر)، رقم (١٤٣٢).

وجه الدلالة: أنّ العدول عن هذه الأمور ترك للمفروض. وأحاديث أخرى لم تذكر فيها القيمة، ولو جازت لبينها فقد تدعو الحاجة إليها^(١).

٢. إن الزكاة قرينة لله تعالى وكل ما كان كذلك فسيبيله أن يتبع فيه أمر الله تعالى^(٢).

الترجيح:

والذي يبدو هو أن الأصل في الزكاة عموماً أن تخرج بعينها لا بقيمتها، إذ به تبرأ الذمة بيقين؛ لاتفاق الفقهاء على جوازه^(٣)، إلا إذا كانت مصلحة الفقير تتحقق بدفع القيمة فيجوز دفع القيمة رعاية لمصالح الفقراء.. والله أعلم

الفرع الثاني: حكم دفع زكاة الفطر عن طريق الهاتف

ينتحق دفع زكاة الفطر عن طريق الهاتف من عناصر، وهي:

١. المُزكّي: صاحب الهاتف الذي يدفع زكاة الفطر عن طريق الهاتف.
 ٢. مال الزكاة: وهو الرصيد في الهاتف ، الذي يمثل القيمة الواجبة على المزكي وعياله في زكاة الفطر.
 ٣. العامل: وهو الشركة التي تقدم خدمة دفع الزكاة بالهاتف لكونها وكيلاً للمؤسسة ، أو الشخص الفقير.
 ٤. بيت المال: وهو المؤسسة التي تجمع أموال الزكاة و توزعها على مستحقيها، أو هو الشخص المستحق للزكاة، إذا أرسل المزكي الرصيد له مباشرة.
- وبعد التأمل في العناصر السابقة يظهر فروق بين دفع زكاة الفطر عن طريق الهاتف، وبين دفع الزكاة عن الطريقة المعتادة، وهي:

١. مال الزكاة عن طريق الهاتف يكون من الرصيد، ومن الطريقة المعتادة يكون إمّا صاعاً من طعام أو قيمته، على ما سبق اختلاف الفقهاء في دفع الزكاة بالقيمة.
 ٢. في الطريقة المعتادة لدفع الزكاة يلتقي المزكي بمستحق الزكاة ، ويدفع مال الزكاة إليه بيده، أمّا في طريق الهاتف فلا يوجد المباشرة واللقاء بينهما.
 ٣. الأداء في طريق الهاتف يكون أسهل وأسرع من الطريقة المعتادة.
- أما بالنسبة للحكم الشرعي لهذه الكيفية لأداء زكاة الفطر أو الزكوات، فقد قررت لجنة الإفتاء لولاية (سلنغور) إحدى ولايات ماليزيا في المرة الرابعة الموافق لـ ٢٧ أغسطس ٢٠٠٨م بأنه^(٤):

١. يجوز دفع زكاة الفطر عن طريق رسالة الهاتف بغض النظر عن طرق تعبئة الرصيد.
٢. يجوز دفع زكاة الفطر عن طريق الشبكة الالكترونية أو الصراف الآلي.
٣. يجب على الشركة أن تدفع من مالها مقدماً للمؤسسة ضماناً على الزكاة المسلمة من صاحب الرصيد المدفوع شهرياً.
٤. يجب على الشركة أن تحدد مدة صلاحية التعامل مع الخدمة حتى لا يتجاوز دفع الزكاة وقت وجوبها.
٥. تكون الشركة وكيلاً عن المؤسسة في جباية زكاة الفطر.

(١) ينظر: المجموع: ٣٨٥/٥، والمغني: ٣٥٧/٢.

(٢) ينظر: المجموع: ٣٨٥/٥.

(٣) ينظر: المصدر السابق: ٣٨٤/٥، والمغني: ٣٥٧/٢.

(٤) ينظر: www.e-zakat.com.my/baru/sistem/berita2/baca.asp?idno=624 وينظر: تفصيل ذلك في: حكم أداء زكاة

الفطر عبر الجهاز الخليوي: ص ٢٣ وما بعدها.

المبحث الخامس أحكام الهاتف المتعلقة بالصوم

ويشتمل على تمهيد و مطلبين:

التمهيد: تعريف الصوم

أولاً: الصوم لغة:

الصوم في اللغة : الإمساك عن الشيء وتركه سواء أكان كلاماً أو طعاماً أو شراباً أو نكاحاً أو سيراً . قال تعالى - حكاية عن مريم عليها السلام - : ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا﴾^(١)، أي إمساكاً وسكوتاً عن الكلام، بدليل قوله تعالى عنها: ﴿فَلَنْ أَكَلِمَ الْيَوْمَ أَنسِيًّا﴾^(٢).

والصوم: مصدر صام يصُوم صَوْماً وصياماً، والصائم هو كل ممسك عن طعام أو كلام أو سير^(٣).

ثانياً: الصوم شرعاً:

عرّفه الحنفية: ((بأنه إمساك عن المفطرات، حقيقة أو حكماً، في وقت مخصوص، من شخص مخصوص، مع النية))^(٤).

وقال المالكية: هو ((الإمساك عن شهوتي البطن والفرج وما يقوم مقامهما مخالفة للهوى في طاعة المولى في جميع أجزاء النهار بنية قبل الفجر أو معه إن أمكن فيما عدا زمن الحيض والنفاس وأيام الأعياد))^(٥).

وقال الشافعية: هو ((إمساك عن المفطر على وجه مخصوص))^(٦).

وعرفه الحنابلة: بأنه ((إمساك جميع النهار عن المفطرات من إنسان مخصوص مع النية))^(٧).

المطلب الأول: حكم خبر الهاتف في دخول وخروج رمضان

لا يجب صوم شهر رمضان إلا إذا ثبت دخول هذا الشهر، ويثبت دخوله بإحدى وسيلتين: إكمال شعبان ثلاثين يوماً، أو رؤية هلال رمضان.

وإذا رؤي الهلال رؤية مستقيضة في اليوم التاسع والعشرين ثبت الحكم بهذه الرؤية، سواء بالنسبة لدخول رمضان أو خروجه، ولا خلاف في ذلك بين الفقهاء^(٨).

(١) سورة مريم، من الآية: ٢٦.

(٢) سورة مريم، من الآية: ٢٦.

(٣) ينظر: لسان العرب: ٣٥٠/١٢، ومختار الصحاح: ص ١٥٦، والقاموس المحيط، تأليف: محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، مؤسسة الرسالة - بيروت: ص ١٤٦٠، ومعجم المصطلحات والألفاظ الفقهية: ٣٩٦-٣٩٧/٢، مادة (صوم).

(٤) الدر المختار: ٣٧١/٢.

(٥) بلغة السالك: ٤٤٠/١.

(٦) مغني المحتاج: ١ / ٤٢٠.

(٧) المبدع: ٣/٣.

(٨) ينظر: مراتب الإجماع: ص ٤٠، ومسائل من الفقه المقارن، للأستاذ الدكتور هاشم جميل، دار السلام، دمشق - بغداد، الطبعة

لكن اختلف الفقهاء في طريق إثبات رؤية الهلال بين اتجاهات ثلاثة : رؤية جمع كثير، ورؤية مسلمين عدلين، ورؤية عدل واحد. وفيما يأتي نذكر آراءهم والرأي الراجح:

القول الأول: رؤية جمع كثير:

إذا كانت السماء صحواً، فلا تقبل إلا شهادة العدد الكثير الذي يبلغ الخبر به حد التواتر، سواء في دخول رمضان أو خروجه، أما إذا لم تكن السماء صحواً، بسبب غيم أو غبار ونحوه، فيكفي شهادة العدل الواحد، رجلاً كان أو امرأة، في دخول رمضان، أما خروجه فلا يثبت إلا بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين، وبه قال الحنفية^(١). قال الأستاذ الدكتور هاشم جميل: ((لا أعلم لأبي حنيفة . رحمه الله تعالى . ومن قال باشتراط الجمع الغفير إذا لم تكن في السماء علة . حجة))^(٢).

القول الثاني: رؤية مسلمين عدلين:

يثبت هلال رمضان بشهادة رجلين عدلين، في دخول رمضان وخروجه، سواء كانت السماء صحواً أم لا ، وإليه ذهب المالكية، وقول للشافعية ، وقول للحنابلة^(٣). واستدلوا بـ:

١. ما روي عن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب . رضي الله عنه . أنه خطب الناس في اليوم الذي يشك فيه فقال ألا إني جالست أصحاب رسول الله ﷺ وسألتهم وأنهم حدثوني أن رسول الله ﷺ قال: {صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته وانسكوا لها فإن غمّ عليكم فأكملوا ثلاثين فإن شهد شاهدان فصوموا وأفطروا}^(٤).

٢. ما روي عن أمير مكة الحارث بن حاطب . رضي الله عنه . قال: {عهد إلينا رسول الله ﷺ أن ننسك للرؤية فإن لم نره وشهد شاهدا عدل نسكنا بشهادتهما}^(٥).

القول الثالث: رؤية عدل واحد:

تثبت رؤية الهلال بشهادة العدل الواحد، سواء لدخول رمضان أو خروجه، وسواء كانت السماء صحواً أم لا ، ولا فرق في ذلك بين شهادة الرجل والمرأة، وبه قال الظاهرية^(٦). واستدلوا بـ:

(١) ينظر: مجمع الأنهر: ١/ ٣٤٨ - ٣٥٠، وبدائع الصنائع: ٢/ ٨٠.

(٢) مسائل من الفقه المقارن: ١/ ٢٩١.

(٣) ينظر: القوانين الفقهية: ص ٧٩، وكفاية الطالب الرباني لرسالة أبي زيد القيرواني، تأليف: أبو الحسن المالكي، (تحقيق: يوسف

الشيخ محمد البقاعي)، دار الفكر - بيروت - ١٤١٢ هـ: ١/ ٥٥٤، والمجموع: ٦/ ٢٧٩، والمغني: ٣/ ٤٧. ٤٨، والإنصاف: ٣/ ٢٧٤.

(٤) أخرجه أحمد في المسند: ٤/ ٣٢١، رقم (١٨٩١٥)، والنسائي في سننه: ٤/ ١٣٢، باب (قبول شهادة الرجل الواحد على هلال شهر

رمضان...) رقم (٢١١٦)، وأخرجه الحافظ في تلخيص الحبير: ٢/ ١٨٦، بدون أن يذكر فيه قدحاً، وقال الشوكاني: واسناده لا بأس

به. ينظر: نيل الأوطار: ٤/ ٢٦١.

(٥) أخرجه أبو داود في سننه: ٢/ ٣٠١، كتاب (الصوم)، باب (شهادة رجلين على رؤية هلال شوال)، رقم (٢٣٣٨)، والدار قطني في

سننه: ٢/ ١٦٧، باب (الشهادة على رؤية الهلال) رقم (١)، وقال هذا إسناد متصل صحيح. وقال النووي: حديث صحيح، ينظر:

المجموع: ٦/ ٢٧٨، وقال الشوكاني: رجاله رجال الصّحيح إلا الحسين بن الحرث الجدليّ وهو صدوق. ينظر: نيل

الأوطار: ٤/ ٢٦١.

(٦) ينظر: المحلى: ٦/ ٢٣٥.

١. ما روي عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: {تراءى الناس الهلال، فأخبرت رسول الله ﷺ أنني رأيته، فصام رسول الله ﷺ وأمر الناس بصيامه} (١).
٢. عن ابن عباس قال جاء أعرابي إلى النبي ﷺ فقال إني أبصرت الهلال الليلة [قال: أتشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا عبده ورسوله] قلت نعم [قال: يا بلال أذن في الناس فليصوموا غدا] (٢).

القول الرابع: تثبت رؤية الهلال بشهادة رجل واحد عدل أو مستور الحال، في دخول رمضان، سواء كانت السماء مصحية أم لا، أما خروج رمضان فلا تثبت إلا بشهادة رجلين عدلين، وهو الصحيح في المذهب الشافعي، والمذهب الحنبلي (٣)، والفرق بينهما في عدم قبول شهادة النساء عند الشافعية في الدخول والخروج في الأصح، أما الإمام أحمد فلا تقبل عنده شهادة النساء على خروج رمضان، ولكن على دخوله فالأصح عنده قبولها. واستدلوا بما استدل به أصحاب المذهب الثاني والثالث جمعاً بين الأدلة، وذلك بقبول شهادة رجل واحد في دخول رمضان، وشهادة رجلين عدلين في خروجه، للاحتياط في العبادة.

الترجيح:

الذي يبدو ترجيحه هو المذهب الثالث القائل بقبول شهادة الشخص الواحد العدل، رجلاً كان أو امرأة في ثبوت رؤية الهلال، في دخول رمضان وخروجه، سواء كان في السماء علة أم لا، وذلك لما يأتي:

أولاً: لما ثبت في السنة من قبول شهادة الشخص الواحد، والتي استدل بها المذهب الثالث، ومن الواضح أن الرسول ﷺ قد قبل شهادة الشخص الواحد في دخول شهر الصوم، وخروجه هكذا حيث لا فرق.

ثانياً: لضعف الأحاديث التي تقول بشهادة شاهدين، وإن صحّت فليس فيها إلا قبول اثنين ولا ينكر أحد هذا وليس فيها أن لا يقبل شاهد واحد (٤).

(١) أخرجه أبو داود في سننه: ٣٠٢/٢، كتاب (الصوم) باب (في شهادة الواحد على رؤية هلال رمضان)، رقم (٢٣٤٢)، و قال الألباني: صحيح، وابن حبان في صحيحه: ٢٣١/٨، رقم (٣٤٤٧)، والحاكم في المستدرک: ٥٨٥/١، رقم (١٥٤١) وقال: صحيح على شرط مسلم، والدارقطني في سننه: ١٥٦/٢، كتاب (الصيام) رقم (١)، والدارمي في سننه: ٩/٢، رقم (١٦٩١)، والنووي في المجموع: ٢٧٧/٦، ينظر: نصب الرأية لأحاديث الهداية، لأبي محمد عبدالله بن يوسف الحنفي الزيلعي، (تحقيق: محمد يوسف البنوري) دار الحديث - مصر - ١٣٥٧ هـ: ٤٣٥/٢.

(٢) أخرجه أبو داود في سننه: ٦٨/٢، كتاب (الصيام) باب (قبول شهادة الرجل الواحد على هلال شهر رمضان) رقم (٢٤٢٢)، والترمذي في سننه: ٧٤/٣، كتاب (الصوم) باب (ما جاء في الصوم بالشهادة) رقم (٦٩١)، وابن ماجه في سننه: ٥٢٩/١، باب (ما جاء في الشهادة على رؤية الهلال)، رقم (١٦٥٢)، والنسائي في سننه: ١٣٢/٤، كتاب (الصيام) باب (قبول شهادة الرجل الواحد على هلال شهر رمضان) رقم (٢١١٣)، وابن حبان في صحيحه: ٢٢٩/٨، رقم (٣٤٤٦)، والحاكم في المستدرک: ٤٣٧/١، رقم (١١٠٤)، وقال: حديث صحيح الإسناد، وينظر: البدر المنير: ٦٤٥/٥.

(٣) ينظر: المهذب: ١٧٩/١، ومغني المحتاج: ٤٢٠-٤٢٢، والمبدع: ٨/٣، و المغني: ٤٧/٣ - ٤٩.

(٤) ينظر: المحلى: ٢٣٨/٦.

ثالثاً: إنَّ قبول الشهادة من أمور العبادات، التي هي جزء من الدين وقد صحَّ في الدين قبول خبر الواحد، فقد ثبت في الصحيحين أنَّ النبي ﷺ قال: {إِنَّ بِلَالَ يُؤَدِّنُ بَلِيلًا فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُؤَدِّنَ بِنَ أُمَّ مَكْتُومٍ} (١). ففي هذا الحديث يأمرهم رسول الله ﷺ بالإمساك بناء على أذان ابن أم مكتوم، وهو خير واحد يخبر بأنَّ الفجر قد تبين. وعلى هذا يجوز الاعتماد على الهاتف في الإخبار عن رؤية الهلال في دخول شهر رمضان وخروجه، وقبول خبره، وبالتالي يثبت به هلال الصوم، لأنه وسيلة قوية لاعتماد الخبر، بشرط: أن يكون المتصل عدلاً، صدوقاً (٢).

والدليل على ما سبق ما رواه عبد الله بن عمر. رضي الله عنهما. قال: {بيننا الناس بقاء في صلاة الصبح إذ جاءهم آت فقال إنَّ رسول الله ﷺ قد أنزل عليه الليلة قرآن وقد أمر أن يستقبل الكعبة فاستقبلوها وكانت وجوههم إلى الشام فاستداروا إلى الكعبة} (٣).

وجه الدلالة: وفيه دليل على قبول خبر (الهاتف) وغيره من وسائل الاتصالات في دخول شهر رمضان أو خروجه، وغير ذلك من الأخبار المتعلقة بالأحكام الشرعية، لأنه وإن كان نقل الخبر من فرد إلى فرد، إلا أنه قد حَفَّ به من قرائن الصدق، ما يجعل النفس مطمئن ولا ترتاب في صدق الخبر، والتجربة المتكررة أيدت ذلك (٤). ومن الواضح أنَّ النبي ﷺ قبل خبر الواحد، وهو صحابي، والصحابة كلهم عدول.

المطلب الثاني: حكم استخدام الهاتف للمعتكف

ذكر الفقهاء. رحمهم الله تعالى. الاعتكاف مع الصوم؛ لأن بعضهم - كالحنفية (٥) - اشترط لصحته الصوم، ولأن الأكثر ما يقع في شهر رمضان المبارك، وخاصة العشر الأخير منه، ولهذا ربطنا هذا المطلب بموضوع الصوم. ويستحسن بيان حكم استخدام الهاتف للمعتكف بعد تعريف الاعتكاف وحكمته وحكمه.

أولاً: تعريف الاعتكاف:

أ. الاعتكاف لغة (٦): اللبث والحبس وملازمة الشيء أو الدوام عليه خيراً كان أو شراً. ومنه قوله تعالى: ﴿مَا هَذِهِ التَّمَاثِيلَ الَّتِي أَنْتُمْ لَهَا عَاكِفُونَ﴾ (٧)، وقال تعالى في البر والخير: ﴿وَلَا تَبْشُرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسْجِدِ﴾ (٨).

(١) أخرجه البخاري في صحيحه: ٢٢٣/١، كتاب (الأذان) باب (الأذان قبل الفجر) رقم (٥٩٧)، ومسلم في صحيحه: ٧٦٨/٢، كتاب (الصيام) باب (بيان أنَّ الدخول في الصوم يحصل بطلوع الفجر وأنَّ له الأكل وغيره حتى يطلع الفجر) رقم (١٠٩٢).

(٢) ينظر: فتاوى اللجنة الدائمة: ٩١/١٠، وفتاوى كبار علماء الأمة: ص ٥٥٣.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه: ١٥٧/١، كتاب (الصلاة) باب (ما جاء في القبلة ومن لا يرى الإعادة على من سها فصلّى إلى غير القبلة)، رقم (٣٩٥)، ومسلم في صحيحه: ٣٧٥/١، كتاب (المساجد ومواضع الصلاة) باب (تحويل القبلة من القدس إلى الكعبة) رقم (٥٢٦).

(٤) ينظر: تيسير العلام شرح عمدة الحكام، تأليف: عبدالله بن عبد الرحمن بن صالح آل بسام، (تحقيق: محمد صبحي بن حسن حلاق)، مكتبة الصحابة. الشارقة، مكتبة التابعين. القاهرة، الطبعة العاشرة، ١٤٢٦ هـ. ٢٠٠٦ م: ص ١٢٥، وإرشاد الخلق إلى العمل بخبر البرق، للشيخ محمد جمال الدين القاسمي، مطبعة المقتبس. دمشق، الطبعة الأولى، ١٣٢٩ هـ: ص ١٨، وما بعدها.

(٥) ينظر: بدائع الصنائع: ١١٠/٢، والمغني: ٦٤/٣.

(٦) ينظر: لسان العرب: ٢٥٥/٩، والمصباح المنير: ٤٢٤/٢، والمعجم الوسيط: ٦١٩/٢، مادة (عكف).

(٧) سورة الأنبياء، من الآية: ٥٢.

(٨) سورة البقرة، من الآية: ١٨٧.

وسمي الاعتكاف الشرعي اعتكافاً لملازمة المسجد^(١).

ب. **والاعتكاف شرعاً:** له تعريفات متقاربة في المذاهب الفقهية: وهو اللبث في المسجد على صفة مخصوصة بنية^(٢).

ثانياً: حكمة الاعتكاف وحكمه:

الإنسان مكوّن من جسد وروح، والجسد يتغذى بالطعام والشراب، والروح تحيا بالطاعة والعبادة، ولهذا شرع الإسلام الاعتكاف ليكون سبباً لصفاء القلب بالإقبال على الله تعالى، والانقطاع للعبادة، والانصراف إلى شؤون الدين والآخرة، وبيتعد عن مشاغل الدنيا وشهوات النفس ومغريات الحياة.

والاعتكاف ((من أشرف الأعمال وأحبها إلى الله تعالى إذا كان عن إخلاص لله تعالى؛ لأنه منتظر للصلاة، وهو كالمصلي، وهي حالة قرب. فإذا انضم إليه الصوم ... ازداد المؤمن قرباً من الله بما يفيض على الصائمين من طهارة القلوب، وصفاء النفوس))^(٣).

حكم الاعتكاف:

الاعتكاف . غير المنذور . مستحب باتفاق الفقهاء^(٤)، وهو في شهر رمضان أشدّ استحباباً، وفي العشر الأخير منه أكد، وإذا نذر على نفسه يصبح واجباً، وعلى هذا للاعتكاف ثلاثة أحكام^(٥):

١. الاستحباب، في مطلق الأزمنة.

٢. السنة المؤكدة، وذلك في العشر الأخير من رمضان. قال النووي: (ومن أراد الاقتداء بالنبي ﷺ في اعتكاف العشر الأواخر من رمضان فينبغي أن يدخل المسجد قبل غروب الشمس ليلة الحادي والعشرين منه، لكيلا يفوته شيء منه، ويخرج بعد غروب الشمس ليلة العيد، سواء تم الشهر أو نقص، والأفضل أن يمكث ليلة العيد في المسجد حتى يصلي فيه صلاة العيد، أو يخرج منه إلى المصلي لصلاة العيد إن صلوا في المصلي)^(٦).

٣. الوجوب، في حالة النذر، فإن نذر على نفسه الاعتكاف أصبح واجباً، لما روت عائشة رضي الله تعالى عنها: أن النبي ﷺ قال: {من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصيه فلا يعصه}^(٧).

(١) ينظر: المعتمد في الفقه الشافعي، تأليف: الأستاذ الدكتور محمد الزحيلي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م: ٢٢٥/٢.

(٢) ينظر: الدر المختار: ٢ / ٤٤٠-٤٤١، ومجمع الأنهر: ١ / ٣٧٧، و الشرح الكبير، تأليف: سيدي أحمد الدردير أبو البركات، (تحقيق: محمد عليش) دار الفكر - بيروت: ١/٥٤١، وما بعدها، ومغني المحتاج: ١/٤٤٩، وكشاف القناع: ٢/٣٤٧، والمغني: ٣/٦٣.

(٣) الفقه الإسلامي وأدلته، تأليف: الأستاذ الدكتور وهبة الزحيلي، دار الفكر، دمشق، دار الفكر المعاصر، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م: ٣/١٧٤١.

(٤) ينظر: الإجماع: ص ٤٧، والمجموع: ٦/٤٦٩.

(٥) ينظر: الفقه المنهجي على مذهب الإمام الشافعي، تأليف: الدكتور مصطفى الخن، والدكتور مصطفى البيغا، وعلي الشرجي، دار القلم، دمشق، الطبعة السادسة، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م: ١/٣٦٤.

(٦) المجموع: ٦/٤٦٩.

(٧) أخرجه البخاري في صحيحه: ٦/٢٤٦٣، كتاب (الأيمان والنذور) باب (النذر في الطاعة) رقم (٦٣١٨).

ثالثاً: حكم استخدام الهاتف للمعتكف:

ولأنَّ الغرض من الاعتكاف هو قطع العلاقة مع الخلق . لفترة زمنية . لأجل الاتصال بالخالق والقرب منه سبحانه وتعالى ، شدد بعض العلماء - رحمهم الله تعالى- في مسائل كثيرة مما يشغل العبد عن الاعتكاف ومقصوده، ولاسيما المالكية ، والحنابلة ، بخلاف الحنفية ، والشافعية ، والظاهرية^(١).

والذي يهتَمنا هنا هو مسألة الكلام أثناء الاعتكاف هل هو يبطل الاعتكاف أو مكروه أو مباح؟ فلم أر فيما اطلعت عليه من المذاهب الأربعة و الظاهرية من أفسد الاعتكاف بالكلام المباح.

بل قالوا: يباح للمعتكف أن يتكلم أثناء الاعتكاف، ولكن ينبغي ألا يتكلم إلا بخير ، وأن يشتغل بالقرآن والعلم والصلاة على رسول الله ﷺ والذكر^(٢).

جاء في الصحيحين^(٣) أنَّ صفيّة بنت حييَ . رضي الله عنها . قالت: { كان النبي ﷺ معتكفاً فأنتيته أزوره ليلاً فحدّثته }.

قال النووي - رحمه الله تعالى - : ((وفيه : جواز زيارة المرأة لزوجها المعتكف في الليل ، أو النهار ، وأنه لا يضر اعتكافه، لكن يكره الإكثار من مجالستها والاستلذاذ بحديثها؛ لئلا يكون نريعة إلى الوقاع أو إلى القبلة أو نحوها مما يفسد الاعتكاف))^(٤).

وقال ابن حجر - رحمه الله تعالى- : ((وفي الحديث من الفوائد : جواز اشتغال المعتكف بالأمر المباحة من تشييع زائره ، والقيام معه ، والحديث مع غيره، وإباحة خلوة المعتكف بالزوجة، وزيارة المرأة للمعتكف))^(٥). ومع جواز الكلام للمعتكف ينبغي أن لا يبالغ في الحديث مع الناس، واستقبال الزائرين.

قال ابن القيم . رحمه الله تعالى . بعد عرضه لهدي النبي ﷺ في الاعتكاف : ((كل هذا تحصيلاً لمقصود الاعتكاف وروحه ، عكس ما يفعله الجهال من اتخاذ المعتكف موضع عشرة ، ومجلبة للزائرين ، وأخذهم بأطراف الحديث بينهم ، فهذا لون ، والاعتكاف النبوي لون -والله الموفق-))^(٦).

بناء على ما تقدم يمكن القول إن الهاتف نوعان: أحدهما عادي غير محمول، والآخر محمول، وما يتعلق بالهاتف المحمول (الموبايل) فإنه مباح للمعتكف إدخاله المسجد والتكلم فيه، ولكن لا يكثر من استعماله ولا يكثر من تلقي ما يشغله عن مقصد الاعتكاف، فإنَّ الهدف من الاعتكاف تقوية الصلة بين العبد وربّه، وليس الانشغال بالدنيا.

(١) ينظر: بدائع الصنائع: ٣/١١٧.١١٣، و مواهب الجليل: ٢/٤٦٢ . ٤٦٣ ، وحاشية الدسوقي: ١/٥٤٩، والبيان: ٢/٥٩٦، والمغني: ٣/٧٥ . ٧٦، والمحلى: ٥/١٩٢.

(٢) ينظر: حاشية ابن عابدين: ٢/٤٤٨- ٤٤٩، وحاشية الدسوقي: ١/٥٤٩، ومواهب الجليل: ٢/٤٦٢، ومغني المحتاج: ١/٤٥٢، وكشاف القناع: ٢/٣٦٤ ، والموسوعة الفقهية الكويتية: ٥/٢١٩- ٢٢٨.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه: ٢/٧١٧، كتاب (الاعتكاف) باب (هل يخرج المعتكف لحوائجه) رقم (١٩٣٤)، و مسلم في صحيحه: ٤/١٧١٢، كتاب (السلام) باب (بيان أنه يستحب لمن رئي خاليا بامرأة...) رقم (٢١٧٥).

(٤) شرح النووي على صحيح مسلم: ١٤/١٥٦.

(٥) فتح الباري: ٤/٢٨٠.

(٦) زاد المعاد: ٢/٩٠.

قال ابن عثيمين - رحمه الله تعالى - ((يجوز للمعتكف أن يتصل بالهاتف لقضاء حوائج المسلمين إذا كان الهاتف في المسجد الذي هو معتكف فيه، لأنه لم يخرج من المسجد))^(١).

أما استخدام الهاتف العادي في خارج المسجد فلا يجوز، لأن ذلك يحتاج إلى الخروج ، (والخروج أثناء الاعتكاف لا يجوز إلا لحاجة، ولا يعد هذا العمل حاجة عند الفقهاء)^(٢).

قال ابن عثيمين أيضاً: ((أما إذا كان . المعتكف يتصل بالهاتف . خارج المسجد فلا يخرج لذلك، وقضاء حوائج المسلمين إذا كان هذا الرجل معنياً بها فلا يعتكف، لأن قضاء حوائج المسلمين أهم من الاعتكاف، لأن نفعها متعدد، والنفع المتعدي أفضل من النفع القاصر، إلا إذا كان النفع القاصر من مهمات الإسلام وواجبات الإسلام))^(٣).

(١) مجموع فتاوى ابن عثيمين: ١٨٠/٢٠ .

(٢) ينظر: مراتب الإجماع: ص ٤١، وتبيين الحقائق: ١/ ٣٥٠ ، والقوانين الفقهية: ص ٨٥، وروضة الطالبين: ٢/ ٤٠٤ - ٤٠٥، وكشاف القناع: ٣٥٦/٢ .

(٣) مجموع فتاوى ابن عثيمين: ١٨٠/٢٠ ، والشرح الممتع على زاد المستنقع للشيخ محمد بن صالح العثيمين: ٢٠ / ١٠٤ . وينظر: موقع

المبحث السادس أحكام الهاتف المتعلقة بالحج

التمهيد: تعريف الحج:

- أ. الحج لغة: القصد، أو كثرة القصد إلى من يعظم، بفتح الحاء و كسرهما و قرئ بهما في السبع ، والأكثر الفتح^(١).
- ب. والحج اصطلاحاً: هو قصد بيت الله الحرام (الكعبة وعرفة) لأداء المناسك في أشهره بشروط معينة^(٢).

المطلب الأول: موقع الهاتف من الحوائج الأصلية في مؤنة الحج

الفرع الأول: مدى احتياج من يريد الحج للهاتف المحمول

قال الفقهاء . رحمهم الله تعالى .: لا يجب الحج على المسلم ولا يكون مطالباً به، إلا بعد توفر شروط خمسة، وهي : الإسلام ، والعقل ، والبلوغ ، والحرية، والاستطاعة ، وهي متفق عليها بين العلماء ، قال ابن قدامة: ((لا نعلم في هذا كله اختلافاً))^(٣) .

وتتحقق الاستطاعة بالصحة والمال والأمن، فمن ملك الزاد والراحلة ، بأن يملك مالاً كافياً لأداء الحج أو أجرتها ، والنفقة ذهاباً وإياباً، ونفقة عياله، زائداً ذلك عن حوائجه الأصلية ، وضرورياته ، وديونه ، وأمن الطريق ، ولا منعه أبواه ، أو أحدهما ، وليس مريضاً . فلا يجب عليه أن يؤدي بنفسه .، فقد وجب عليه الحج إجماعاً^(٤).

وبهذا تبين أنه لا يلزم توفر الهاتف المحمول مع من يريد الحج، فهو غير داخل تحت شروط الاستطاعة ، بل هو من الأشياء التي يمكن الاستغناء عنها بلا مشقة ، لوجود بديل يمكن الاستفادة منه، كوسائل المواصلات والاتصالات العامة أو الحكومية، ولقصر مدة السفر في العصر الحاضر، إذ يستغرق مدة شهر، بينما كان في الماضي يستغرق مدة سنة ذهاباً وإياباً مع عدم وجود أي اتصال بالأهل.

الفرع الثاني: مدى لزوم توفر الهاتف لأهل الحاج

يشترط لمن أراد الحج أن يؤمن النفقة لعياله ، وأهله ، ولا يعدّ مستطيعاً حتى تكون نفقة الحج فاضلة عن حوائجه الأصلية، وفاضلة عما يحتاج إليه لنفقة عياله الذين تلزمه مؤونتهم في ذهابه وإيابه، لأن النفقة متعلقة بحقوق الأدميين، وهم أحوج، وحقهم أكد، وقد قال النبي ﷺ : { كفى بالمرء إثماً أن يحبس عمن يملك قوته }^(٥).

(١) ينظر: لسان العرب: ٢/٢٢٦، ومختار الصحاح: ص ٥٢، مادة (حجج)، ومعجم المصطلحات والألفاظ الفقهية: ١/٥٥٠ . ٥٥١ .

(٢) ينظر: الاختيار لتعليل المختار: ١ / ١٤٩ ، والشرح الكبير : ٢ / ٢ ، والمجموع: ٣/٧ ، و نهاية المحتاج: ٣/٢٣٣، وشرح منتهى الإرادات: ١ / ٥١١ ، والتعريفات: تأليف: علي بن محمد بن علي الجرجاني ، (تحقيق : إبراهيم الأبياري)، دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ: ص ١١١ .

(٣) المغني ٣ / ٨٥.

(٤) ينظر: المغني: ٣/٨٥، ومراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والاعتقادات، تأليف: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري (ت ٤٥٦هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت: ص ٤١، وذكر الرملي الإجماع في نهاية المحتاج: ٣/٢٤٣.

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه: ٢/٦٩٢، كتاب (الزكاة)، باب (فضل النفقة على العيال والمملوك وإثم من ضيعهم)، رقم(٩٩٦).

كما يشترط أن تكون فاضلة عما يحتاج هو وأهله إليه من مسكن وخادم، وكتب العلم، وفرس، وسلاح، وأثاث، ونفقة الخادم، وكسوته، وغيرها من الحوائج الأصلية^(١).
 واشترط تأمين حوائج الأهل والحوائج الأصلية، هو مما قال به الحنفية والشافعية والحنابلة، ورجحه القرطبي - رحمه الله - من المالكية^(٢).

أما ما يتعلق بالهاتف من حيث كونه من حوائج الأهل، أم لا؟ فيبدو من كلام الفقهاء . رحمهم الله تعالى . أن الهاتف في المنزل يعد من الحاجيات في العصر الحاضر، ولكن لا يعارض وجوب الحج لأنه من الضروريات.

المطلب الثاني: حكم استخدام الهاتف في مشاعر الحج

من الواضح أن الحج عبادة بدنية مالية عظيمة، جمع بين عبادات كثيرة، من صلاة، وطواف، وذكر، ودعاء، وقراءة قرآن، وغير ذلك. فهو فرصة ثمينة في عمر المسلم، لذا على الحاج منذ بداية إحرامه، وتجرده من الملابس، وفي جميع أيام الحج، ولاسيما في يوم التروية، وفي موقف عرفة، أن يكثر من قراءة القرآن، فهو أفضل الذكر، ومن الدعاء إلى الله تعالى بتضرع وإلحاح وتذلل، وما أكثر الأدعية الواردة في القرآن الكريم والمأثورة عن النبي الرحيم ﷺ !

كما عليه أن يبتعد عن اللهو واللغو فضلا عن الإثم، ولاسيما في هذه الأماكن المباركة.
 قال ابن حجر - رحمه الله تعالى - : ((قال ابن المنذر: أولى ما شغل المرء به نفسه في الطواف ذكر الله ، وقراءة القرآن ، ولا يحرم الكلام المباح ، إلا أن الذكر أسلم، وحكى ابن التين^(٣) خلافاً في كراهة الكلام المباح ، وعن مالك تقييد الكراهة بالطواف الواجب))^(٤).

وقال العثيمين: ((فينبغي للعبد أن يقوم بشعائر الحج على سبيل التعظيم والإجلال والمحبة والخضوع لله رب العالمين، فيؤديها بسكينة ووقار وإتباع لرسول الله ﷺ)).

وينبغي أن يشغل هذه المشاعر العظيمة بالذكر والتكبير والتسييح والتحميد والاستغفار؛ لأنه في عبادة من حين أن يشرع في الإحرام حتى يحل منه، فليس الحج نزهة للهو واللعب يتمتع به الإنسان كما شاء من غير حد كما يشاهد بعض الناس يستصحب من آلات اللهو والغناء ما يصده عن ذكر الله ويوقعه في معصية الله، وترى بعض الناس يفرط في اللعب والضحك والاستهزاء بالخلق وغير ذلك من الأعمال المنكرة كأنما شرع الحج للمرح واللعب^(٥).

وبناءً على ما تقدم لا يحرم الكلام المباح بالهاتف في مشاعر الحج، ولكن الأولى أن لا يتكلم ولا يشغل نفسه بالهاتف في هذه المواطن المباركة، إلا عند الحاجة الملحة.

(١) ينظر ، المغني: ٨٨/٣، و الفقه الإسلامي وأدلته: ٢٠٩٠/٣ . ٢٠٩١ .

(٢) ينظر: بدائع الصنائع: ١٢٣/٢، والجامع لأحكام القرآن: ١٥٠/٤، وروضة الطالبين: ٦/٣، والمبدع: ٩٣/٣ .

(٣) هو أبو محمد، عبد الواحد بن التين، الصفاقسي، المغربي، المالكي . الشهير بابن التين (ت: ٦١١ هـ) ، فقيه محدث مفسر . اعتمده الحافظ ابن حجر في شرح البخاري وكذلك ابن رشد وغيرهما ، من مؤلفاته: (المخبر الفصيح في شرح البخاري الصحيح) .

ينظر: شجرة النور الزكية: ص ١٦٨، ونيل الابتهاج على هامش الديباج المذهب: ١٨٨ .

(٤) فتح الباري: ٤٨٣ / ٣ .

(٥) المنهج لمن يريد العمرة والحج: تأليف: الشيخ محمد بن صالح العثيمين، (دراسة وتحقيق: صالح العبد الله الخويطر)، الناشر:

الجامعة الإسلامية . المدينة المنورة، الطبعة الثانية، ١٤٠٥ هـ: ص ٢٨ .

بل الأفضل إغلاق الهاتف حال الشروع في العبادة ، أو جعله على الوضعية الصامتة مع التنبيه للتعرف على المتصل والرد عليه لاحقاً، ولعل المسلم يكفيه قول الله تعالى : ﴿ ذَلِكُمْ وَمَنْ يُعْظِمِ حُرْمَتِ اللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ عِنْدَ رَبِّهِ ﴾^(١)، وقول الله تعالى : ﴿ ذَلِكُمْ وَمَنْ يُعْظِمِ شَعَائِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ ﴾^(٢).

يقول الشيخ السعدي^(٣) في تفسير تعظيم حرمان الله: ((تعظيم حرمان الله ، من الأمور المحبوبة لله ، المقربة إليه ، التي من عظيمها وأجلها ، أثابه الله ثواباً جزيلاً ، وكانت خيراً له ، في دينه ، ودنياه وأخراه ، عند ربه . وحرمان الله : كل ماله حرمة ، وأمر باحترامه ، من عبادة أو غيرها ، كالمناسك كلها ، وكالحرم والإحرام ، وكالهدايا ، وكالعبادات التي أمر الله العباد بالقيام بها . فتعظيمها يكون إجلالاً بالقلب ، ومحبتها ، تكميل العبودية فيها ، غير متهاون ، ولا متكاسل ، ولا متناقل))^(٤)، ويقول في تفسير شعائر الله: ((والمراد بالشعائر : أعلام الدين الظاهرة ، ومنها المناسك كلها))^(٥).

(١) سورة الحج ، من الآية: ٣٠.

(٢) سورة الحج، الآية: ٣٢.

(٣) هو أبو عبد الله عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله بن ناصر السعدي التميمي النجدي الحنبلي. ولد في مدينة (عنيزة - بالقصيم) في المملكة العربية السعودية، في (١٢) من شهر محرم عام (١٣٠٧هـ)، كان عالماً ورعاً فقيهاً، قويّ الذاكرة، سريع الكتابة، بديع التحرير، أكثر في التأليف، من مؤلفاته: (تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان) ، و (الحق الواضح المبين في شرح توحيد الأنبياء والمرسلين)، مات في عام (١٣٧١هـ). ينظر: اللآلئ الحسان بذكر محاسن الدعاة والأعلام: ٣٧/١.

(٤) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان : تأليف: الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي ،(تحقيق : ابن عثيمين)، مؤسسة الرسالة - بيروت ، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م : ص ٥٣٧ .

(٥) المصدر السابق: ص ٥٣٨.

الفصل الثاني

أحكام الهاتف المتعلقة بالمعاملات المالية

ويشتمل على تمهيد وخمسة مباحث:

المبحث الأول: أحكام الهاتف المتعلقة بالبيع.

المبحث الثاني: أحكام الهاتف المتعلقة بالإجارة.

المبحث الثالث: أحكام الهاتف المتعلقة بالوكالة.

المبحث الرابع: أحكام الهاتف المتعلقة بالعارية والهبة.

المبحث الخامس: أحكام الهاتف المتعلقة باللقطة.

تمهيد المعاملات المالية

أولاً: تعريف المعاملات:

أ. المعاملات في اللغة:

المعاملات في اللغة: جمعُ معاملةٍ ، وهي مصدر عامَل، وفاعلٌ صيغةٌ تدلُّ على المشاركة كثيراً: مثل باعَدَ، وقَاتَلَ. وعاملتهُ في كلام أهل الأُمصار يُرادُ به : النَّصْرُفُ من البيع ونحوه^(١).
والمعاملات: من العمل: وهو المهنة والفعل، يقال: أعمله واستعمله، أي: طلب إليه العمل^(٢)، واستعمل فلان اللين إذا بنى به بناءً^(٣). والمعاملات: الأحكام الشرعية المتعلقة بأمر الدنيا كالبيع والشراء والإجارة^(٤).

ب. المعاملات في الاصطلاح:

والمعاملات في اصطلاح الفقهاء ، يُقصدُ بها ((في الأصل قضاء مصالح العباد كالبيع والكفالة والحوالة ونحوها))^(٥). ويشمل هذا المعنى الذي استخدمه عامّة الفقهاء أيضاً أبواب الإجارة والوكالة والشركة والصلح والمزارعة واللقطة، وهي كثيرة جداً. ويقصد بهذا المصطلح^(٦) في الغالب -على هذا المعنى- المعاملات المالية بشكل خاص، فلا يدخل فيها أبواب النكاح والطلاق والخلع ونحوها .
كما يستعمل لفظ (المعاملات) في مقابل العبادات، وهذا الاستعمال مشهور في كتب المذاهب الفقهية^(٧).
والفرق بين المعنيين هو أن المعنى الثاني أشملٌ وأعمُّ مما سبقه؛ لأنه يشمل معاملات أخرى أكثر كالنكاح والطلاق ونحوها، وبقيد (المالية) يكون خاصاً بما عدا النكاح وتوابعه.

ثانياً: تعريف المال:

أ. المال لغة:

المال مشتق من مادة(مَوَّلَ)، وهو: كل ما يملكه الفرد أو تملكه الجماعة من متاع أو عروض تجارة أو عقار أو نقود أو حيوان وجمعه أموال^(٨).

(١) ينظر : المصباح المنير : ٤٣٠/٢.

(٢) ينظر : لسان العرب: ٤٧٥/١١.

(٣) ينظر: تاج العروس: ٦٢/٣٠.

(٤) ينظر: المعجم الوسيط: ٦٢٨/٢.

(٥) حاشية ابن عابدين: ٥٠٠/٤.

(٦) ومعنى كلمة مصطلح: أي ما اصطلح عليه أهل كل فن، فيسمى مصطلحاً. ينظر: معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم لأبي

الفضل عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، (تحقيق : أ. د محمد إبراهيم عبادة)، مكتبة الآداب - القاهرة ، الطبعة الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م: ٢٩/١.

(٧) ينظر : حاشية ابن عابدين: ٥٠٠/٤، والموافقات في أصول الفقه: تصنيف: العلامة أبي إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمي

الغرناطي المالكي (ت: ٧٩٠هـ) ، (تقديم: فضيلة الشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد)، (ضبط نصه وقدم له وعلق عليه وخرج أحاديثه: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان)، دار ابن عفان - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ. ١٩٩٧ م: ٢١/٢.

(٨) ينظر: المعجم الوسيط: ٨٩٢/٢.

و ((المال في الأصل ما يملك من الذهب والفضة، ثم أطلق على ما يفتنى ويملك من الأعيان))^(١).
ب. المال اصطلاحاً:

اختلف الفقهاء في تحديد المعنى الاصطلاحي للمال تبعاً لاختلاف نظرهم بما يعد مالاً وما لا يعد مالاً. قال الحنفية في تعريف المال هو: ((ما يميل إليه الطبع ويمكن ادخاره لوقت الحاجة))^(٢). أما المالكية فقد عرفوا المال بأنه: ((ما يقع عليه الملك واستبد به المالك عن غيره إذا أخذه من وجهه ويستوي في ذلك الطعام والشراب واللباس على اختلافها وما يؤدي إليها من جميع المتمولات))^(٣). وقال الشافعي . رحمه الله تعالى . في تعريف المال: ((لا يقع اسم مال إلا على ماله قيمة يباع بها وتلزم متلفه وإن قلت، وما لا يطرحه الناس مثل الفس وما أشبه ذلك))^(٤). وأما تعريفه عند الحنابلة فهو ((ما فيه منفعة مباحة لغير ضرورة))^(٥). والتعريف المختار : هو كُـلُّ ما له قيمة يباع بها ويُـلـزَمُ مُتـلَفُهُ بضمانة وإن قلت ، وما لا يطرحه الناس مثل الفس وما أشبه ذلك، وهو ما ذهب إليه جمهور الفقهاء^(٦).

ثالثاً: المعاملات المالية كمصطلح جديد:

بعد أن عرفنا المعاملات والمال في اللغة والاصطلاح لابد أن نبين المقصود بالمعاملات المالية هنا كمصطلح جديد، ونعني بها ما يقابل الأحوال الشخصية والجنايات، حسب تقسيم جديد في العصر الحديث في موضوعات مستقلة، وذلك كما يلي:

- القسم الأول: هو المعاملات المالية كالبيع والإجارة والرهن والوكالة وغير ذلك .
- القسم الثاني: الأحوال الشخصية كالزواج والطلاق والنسب والميراث والنفقة وما إلى ذلك.
- القسم الثالث: الحدود والجنايات كالقتل والقصاص وحد القذف والسرقه وما إلى ذلك .

(١) لسان العرب: ٦٣٦/١١، مادة (مَوْل).

(٢) حاشية ابن عابدين: ٥٠١/٤.

(٣) الموافقات للشاطبي : ٣٢/٢.

(٤) الأشباه والنظائر للسيوطي: ص ٣٢٧.

(٥) الإتنصاف: ٢٧٠/٤.

(٦) ينظر: الأشباه والنظائر للسيوطي / ٣٢٧، ونظرية الحق في الفقه الإسلامي: للدكتور عبد الستار حامد، ط/ مركز البحوث والدراسات الإسلامية ديوان الوقف السني . بغداد ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٩هـ . ٢٠٠٨م: ص ١٥٧.

المبحث الأول أحكام الهاتف المتعلقة بالبيع

ويحتوي على تمهيد وستة مطالب:

التمهيد: تعريف البيع:

أولاً: البيع لغة: هو مقابلة شيء بشيء سواء أكان مالين أم لا . والبيع إعطاء المثلن وأخذ الثمن، وبعبارة الشراء، وهما من الأضداد، قال الله تعالى: ﴿ وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ ﴾^(١)، أي باعوه. وفي الحديث: { لا يبيع الرجل على بيع أخيه }^(٢)، أي: لا يشتري^(٣).
ثانياً: البيع اصطلاحاً:

لقد عرّف الفقهاء البيع بتعريفات متعددة ومتقاربة لكنها غير متطابقة من كل وجه، وهذه تعريفات للبيع عند المذاهب الأربعة الفقهية:

- عرّف الحنفية البيع بأنه: مبادلة مال بطريق الاكتساب^(٤).
- وعرفه المالكية بأنه: عقد معاوضة على غير منافع ولا متعة لذة^(٥).
- وعند الشافعية: عقد يرد على مبادلة مال بمال تملكاً على التأبید^(٦).
- وعرفه الحنابلة بأنه: مبادلة مال ولو كان المال في الذمة ، أو مبادلة منفعة مباحة على التأبید غير ربا وقرض^(٧)، أو هو: مبادلة المال بالمال تملكاً وتمكلاً^(٨).

المطلب الأول: حكم بيع جهاز الهاتف

إنّ بيع جهاز الهاتف وشراءه مباح، لأن الأصل في الأشياء الإباحة، ولما فيه . لاسيما الهاتف المحمول . من خير كثير، والمباح الكثير أيضاً، وهو المقصد الحقيقي والأصلي منه ، وإن كان فيه بعض المساوئ، إلا أن منافعه لا تقارن بمساوئه أصلاً، لذلك فإنّ اشتغال جهاز الهاتف على القليل من المساوئ وبعض الاستعمالات المحرمة، لا يعكر على من أراد بيعه وشراءه في الجملة .

والذي نريد الكلام عليه في هذا المطلب هو بيان حكم بيع الجهاز لمن أراد استعماله فيما حرم الله عليه ، كالتصوير المحرم ، والمعاكسات ، والأفلام الإباحية ، والتجسس، وغيرها.

(١) سورة يوسف ، من الآية : ٢٠ .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه: ٧٥٢/٢ ، كتاب (البيع) ، باب (لا يبيع على بيع أخيه)، رقم (٢٠٣٣) ، و مسلم في صحيحه: ١١٥٤/٣ ، كتاب (البيع) ، باب (تحريم بيع الرجل على بيع أخيه) ، رقم (١٤١٢) .

(٣) ينظر : لسان العرب: ٢٣/٨ ، ومختار الصحاح : ص ٢٩ ، ومفردات ألفاظ القرآن : ص ١٥٥ ، والموسوعة الفقهية الكويتية: ٥/٩ - ٦ ، مادة (بيع) ، ومعجم المصطلحات والألفاظ الفقهية: ٣٩٨/١ . ٤٠١ .

(٤) ينظر: درر الحكام شرح غرر الأحكام: ١٥١/٦ . وبدائع الصنائع: ٥٢٦/٦ .

(٥) ينظر: البهجة في شرح التحفة: تأليف: أبو الحسن علي بن عبد السلام التسولي (ت: ١٢٥٨هـ) ، (ضبطه وصححه: محمد عبد القادر شاهين)، دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م : ٤/٢ .

(٦) ينظر: مغني المحتاج : ٢/٢ .

(٧) ينظر: كشف القناع: ١٤٦/٣ .

(٨) ينظر: المغني: ٣/٤ .

والكلام هنا في فرعين :

الفرع الأول: حكم بيع جهاز الهاتف من حيث الحل والحرمة

أولاً: أن يعلم البائع قصد استعمال جهاز الهاتف في المحرّم من المشتري بقوله، أو بقرائن، أو أمارات مختصة به .
 اختلف الفقهاء - رحمهم الله تعالى- في البيع لمن أراد استعمال المبيع فيما حرم الله عليه، إلى ثلاثة أقوال :
 القول الأول: الجواز . وهو محكي عن الحسن وعطاء والثوري^(١) - رحمهم الله تعالى-^(٢)، وهو ظاهر قول الشافعي - رحمه الله تعالى- في بيع السيف على من يرى أنه يقتل به ظلماً، فقد قال: ((ولا يحرم على بائعه أن يبيعه ممن يراه أنه يقتل به ظلماً لأنه قد لا يقتل به ولا أفسد عليه هذا البيع))^(٣) واستدلوا بـ:

١. قال الله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾^(٤).

وجه الدلالة: أنها عام في كل بيع ولا مخصص لمثل هذه المسألة^(٥).

واعترض: بأن هذا العموم مخصوص بصور كثيرة، - كلعن بائع الخمر- مخصص له^(٦).

٢. أن البيع تم بشروطه، وأركانه^(٧).

قال الشافعي - رحمه الله تعالى- : ((كل عقد كان صحيحاً في الظاهر لم أبطله بتهمة ، ولا بعادة بين المتبايعين ، وأجزته بصحة الظاهر))^(٨).

واعترض: سلمنا توفر شروطه، وأركانه، ولكن وجد مانع منه^(٩).

القول الثاني: الكراهة. وهو قول الحنفية^(١٠)، وقول جمهور الشافعية^(١١) ، ونص عليه الشافعي - رحمه الله تعالى - في بيع العنب لمن يرى أنه يعصره خمرًا^(١٢).

واستدلوا بأنه قد لا يستعمله في المعصية، فيمكن أن لا يجعله خمرًا أبداً^(١٣).

(١) هو سفيان بن سعيد بن مسروق، الثوري (٩٧ - ١٦١ هـ). أمير المؤمنين في الحديث. كان رأساً في التقوى، طلبه المنصور ثم المهدي ليلي الحكم، فتوارى منهما سنين، ومات بالبصرة مستخفياً. من مصنفاته: (الجامع الكبير)، و(الجامع الصغير) كلاهما في الحديث. ينظر: تاريخ بغداد: ١٥١/٩، والأعلام: ٢٧٦/٦، ٢٧٧.

(٢) ينظر: المغني: ١٥٤/٤.

(٣) الأم: ٧٤/٣.

(٤) سورة البقرة ، من الآية: ٢٧٥ .

(٥) ينظر: المغني: ١٥٤/٤.

(٦) ينظر: المصدر نفسه.

(٧) ينظر: المغني: ١٥٤/٤.

(٨) الأم: ٧٤/٣.

(٩) ينظر: المغني: ١٥٤/٤، ١٥٥.

(١٠) ينظر: بدائع الصنائع: ١٤٢/٧. والكراهة إذا أطلقت يراد بها التحريمية عند الحنفية.

(١١) ينظر: البيان في المذهب الإمام الشافعي: للشيخ العلامة أبي الحسين يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني الشافعي اليمني (٤٨٩ هـ، ١٠٥٨ هـ)، (اعتنى به: قاسم محمد النوري)، دار المنهاج. بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ. ٢٠٠٠ م: ١٢١/٥.

(١٢) ينظر: الأم: ٧٤/٣.

(١٣) ينظر: الأم: ٧٤/٣.

واعترض: هذا خارج محل النزاع؛ لأن نزاعنا فيمن علمنا منه ذلك علماً لا ظناً .
القول الثالث: التحريم. وهو مذهب المالكية، والحنابلة^(١)، وهو قول بعض الشافعية مثل الإسفرايني^(٢) والغزالي والنووي، وقول ابن حزم الظاهري^(٣) - رحمهم الله تعالى -.

واستدلوا بقول الله تعالى: ﴿وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾^(٤).

وجه الدلالة: أن الآية فيها النهي، والنهي يقتضي التحريم^(٥).

الترجيح:

الذي يبدو - والله تعالى أعلم - أن القول الثالث هو الراجح، لقوة دليله وصراحته ، ولما ورد على أدلة غيره من المناقشة .

ثانياً: أن يظن البائع قصد استعمال جهاز الهاتف في المحرم من المشتري .

اختلف الفقهاء في حكم البيع إذا ظن البائع قصد استعمال المبيع في المحرم من المشتري إلى ثلاثة أقوال :
القول الأول: الكراهة . وهو قول بعض المالكية، والأسفرايني والنووي من الشافعية^(٦).

القول الثاني: التحريم . وهو قول بعض الحنابلة^(٧).

القول الثالث: الإباحة . واختاره ابن قدامة، وتوقف بعض المالكية ، كالقرطبي . رحمهما الله تعالى .^(٨)

الفرع الثاني: حكم بيع جهاز الهاتف من حيث الصحة والبطلان

اختلف الفقهاء في حكم هذا البيع من حيث الصحة والبطلان إلى قولين:

القول الأول: البطلان. وهو مذهب الحنابلة^(٩)، بشرط علمه بذلك ، وهو ظاهر اختيار المازري^(١٠) من

المالكية، باستدلاله على التحريم كما سيأتي . إن شاء الله تعالى ، ورجحه ابن تيمية . رحمهما الله تعالى . حتى فيما لو ظن ذلك ظناً^(١١).

(١) ينظر: مواهب الجليل: ٤/٢٥٤، والمبدع: ٤/٤٢، و كشف القناع: ٣/١٨١.

(٢) هو أبو حامد أحمد بن محمد بن أحمد الإسفرايني (٣٤٤ - ٤٠٦ هـ)، نسبته إلى (إسفران) بلدة بخراسان بنواحي نيسابور . استوطن بغداد مشغولاً بالعلم حتى صار إمام الشافعية في زمنه ، وانتهت إليه رئاسة المذهب. وكان قد أفتى وهو ابن (١٧) سنة. من تصانيفه: (شرح المزني) . ينظر: طبقات فقهاء الشافعية: ١/ ٣٧٣ . ٣٧٤، وشذرات الذهب: ٣/١٧٨.

(٣) ينظر: روضة الطالبين: ٣/٤١٦، والبيان: ٥/١٢١ . ١٢٢، والمجموع: ٩/٣٣٥، والمحلى: ٩/٢٩.

(٤) سورة المائدة ، من الآية: ٢ .

(٥) ينظر: المغني: ٤/١٥٤.

(٦) ينظر: مواهب الجليل: ٤/٢٥٤، وروضة الطالبين: ٣/٤١٦، والبيان: ٥/١٢١، والمجموع: ٩/٣٣٥.

(٧) ينظر: الفروع : ٤ / ٣١.

(٨) ينظر: المغني: ٤/١٥٥، ومواهب الجليل: ٤/٢٦٧.

(٩) ينظر: المغني: ٤/١٥٥.

(١٠) هو محمد بن علي بن عمر التميمي المازري المالكي (٤٥٣ وقيل ٤٤٣ - ٥٣٦ هـ) . نسبته إلى (مازر) بليدة في صقلية.

لقب بالإمام. فقيه أصولي. له مصنفات، منها: (إيضاح المحصول في برهان الأصول للجويني) . ينظر: الديباج المذهب: ص

٢٧٩، ووفيات الأعيان: ٤/ ٢٨٥، والأعلام: ٤/ ٢٠٧ . ٢٠٨.

(١١) ينظر: الفروع : ٤ / ٣١.

واستدلوا بـ:

١. أنه عقد على عين لمعصية الله بها، فلم يصح^(١).

واعترض: النهي هنا عائد إلى أمر خارج العقد وهو المعصية، وإذا عاد كذلك فلا يعود على العقد بالبطلان^(٢).

٢. قياساً على إجارة الأمة للزنا والغناء^(٣).

واعترض: هذا قياس مع الفارق؛ لأن وقوع العقد في الإجارة على المنفعة فقط، بخلاف البيع فهناك منافع أخرى للعين يمكن ردع المشتري عن المحرمة منها مع بقاء العين معه بالمنافع المباحة.

٣. قال المازري: ((وينبغي أن يلحق باليمنوع؛ لأن كون هذه المنفعة المحرمة مقصودة يؤذن بأن لها حصة من الثمن، وأن العقد اشتمل عليها كما اشتمل على ما سواها وهو عقد واحد لا سبيل إلى تبغيضه، والتعاوض على المحرم ممنوع، فمنع الكل لاستحالة التمييز ولأن الباقي من المنافع يصير ثمنه مجهولاً لو قدر جواز انفراده))^(٤).

واعترض: من وجهين:

الوجه الأول: لا يمكن إبطال البيع بناءً على النية الباطنة، ودليلكم مبني على ذلك، وإنما علينا بالظاهر، والظاهر الصحة^(٥).

الوجه الثاني: أن هناك منافع أخرى للسلعة يمكن الانتفاع بها فلترك السلعة بيده وليمنع من المحرم منها^(٦).

القول الثاني: صحة البيع . وهو قول الجمهور من المالكية ، والشافعية^(٧).

واستدلوا بـ:

١. أنّ الأصل صحة البيع ، ويلزمكم الدليل الصارف عن الأصل .

٢. أن المحرم في العقد اعتقاده لا عقده فلم يمنع صحة البيع^(٨).

٣. قياساً على تدليس العيب^(٩).

الترجيح:

الذي يبدو - والله تعالى أعلم - هو القول الثاني لقوة أدلته ، ولما ورد على أدلة القول الأول من المناقشة . **وبناءً على ما تقدم** نقول بجواز بيع جهاز الهاتف، إلا عند تيقن البائع أنّ المشتري يستعمله في الحرام؛ لأن جهاز الهاتف . لاسيما المحمول . مما عمت به البلوى في هذا العصر، وأصبح مما لا يستغني عنه أحد، بالإضافة

(١) ينظر: المغني: ٤/١٥٥.

(٢) ينظر: الإحكام للآمدي: ٢/٢٠٩ - ٢١٠ .

(٣) ينظر: المغني: ٤/١٥٥.

(٤) ينظر: مواهب الجليل: ٤/٢٦٤.

(٥) ينظر: الأم: ٣/٧٤.

(٦) ينظر: مواهب الجليل: ٤/٢٦٤.

(٧) ينظر: مواهب الجليل: ٤/٢٦٤، وروضة الطالبين: ٣/٤١٦، والبيان: ٥/١٢٢.

(٨) ينظر: المغني: ٤/١٥٥.

(٩) ينظر: المصدر نفسه.

إلى ذلك، فيه خير كثير، وفوائد جمّة، ولأن أكثر البياع عمال لا يميزون، حتى غير العمال قد لا يستطيع التمييز. فلعله يجري فيه التسامح، والله تعالى أعلم.

المطلب الثاني: حكم إجراء البيع عن طريق الهاتف

بحث كثير من الفقهاء المعاصرين حكم إجراء العقود عن طريق وسائل الاتصال الحديثة، وأجازوا التعاقد بها، وذلك على وجه الإجمال. مع اختلاف بسيط بينهم في ضوابط وشروط هذا التعاقد^(١). ونحن نستقي من معين اجتهاداتهم، ونستفيد من أقوالهم، ونأخذ آراءهم من كتاباتهم، بشيء من التفصيل. ويشتمل هذا المطلب على فرعين:

الفرع الأول: حكم إجراء البيع عن طريق الهاتف مكاملة

من الواضح أن الهاتف ينقل كلام المتحدث بدقة، فيسمع كل واحد كلام الآخر بوضوح، ولا يختلف الكلام من خلاله عن الكلام بدون واسطة سوى عدم رؤية أحدهما الآخر ووجود فاصل بينهما، وإن كان العلم الحديث قد استطاع إيجاد الأجهزة التي تنقل الصوت والصورة معاً. ومن هنا فإذا انتهى عقد ما من خلال الهاتف، وتم فيه الإيجاب والقبول - مع بقية الشروط المطلوبة - فإنه صحيح لا غبار عليه. أما عدم رؤية أحدهما الآخر فليس له علاقة بصحة العقود أو عدمها لأن المطلوب في باب العقود سماع الإيجاب والقبول، أو التقاؤهما، أو إدراكهما بأي وسيلة كانت. فالعقد بالهاتف كالعقد بين شخصين بعيدين لا يرى أحدهما الآخر، ولكنه يسمعه. يقول الإمام النووي. رحمه الله تعالى: ((لو تتاديا وهما متباعدان وتبايعا صح البيع بلا خلاف))^(٢). بالإضافة إلى أن وجود السائر بين العاقدين لا يؤثر حتى في خيار المجلس^(٣)، فكيف يؤثر في إنشاء العقد. ومن جانب آخر، فإن الفقه الإسلامي يجعل من الرضا أساساً لإبرام العقود، لذا أجاز التعاقد بالرسالة والكتابة وبالإشارة وبالتعاطي، بل ذهب إلى أبعد من هذا حين عدّ التعاقد جائزاً باتخاذ أي مسلك آخر لا تدع ظروف الحال شكاً في دلالة على التراضي، وقد نص الفقهاء رحمهم الله تعالى في كتبهم على هذا، وهذا بعض أقوالهم:

(١) ينظر: حكم إجراء العقود بوسائل الاتصال الحديثة، الهاتف. البرقية. التلكس، في ضوء الشريعة والقانون: للدكتور محمد عقلة الإبراهيم، دار الضياء. عمان، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ. ١٩٨٦م، و المدخل في التعريف بالفقه الإسلامي، للدكتور محمد مصطفى شلبي، دار النهضة العربية، ١٤٠٥هـ، والاقتصاد الإسلامي والقضايا الفقهية المعاصرة، للدكتور علي السالوس، دار الثقافة. قطر، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ:ص ٧٦١. ٧٦٢، ومنهج استنباط أحكام النوازل الفقهية المعاصرة، للدكتور مسفر بن علي القحطاني، دار الأندلس الخضراء. جدة، دار ابن حزم. بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٣١هـ. ٢٠١٠م: ص ٦٢٨. ٦٣٢، وبحوث الأساتذة: محمد الفرفور. ود. إبراهيم فاضل الدبو. د. وهبة الزحيلي. ود. علي القره داغي. ود. إبراهيم كافي دونمز، المنشورة في مجلة مجمع الفقه الإسلامي في الدورة السادسة: ٢/ ٧٨٥. ١٠٥١.

(٢) المجموع: ١٧١ / ٩.

(٣) ينظر: المصدر نفسه.

قال السرخسي^(١) . رحمه الله تعالى :: ((العقد قد ينعقد بالدلالة كما ينعقد بالتصريح))^(٢) . يريد الإشارة.

وقال الخطاب . رحمه الله تعالى :: ((واحتج المالكية بما تقدم من أن الأفعال وإن انتفت منها الدلالة الوضعية ففيها دلالة عرفية ، وهي كافية ، إذ المقصود من التجارة إنما هو أخذ ما في يد غيرك بدفع عوض عن طيب نفس منكما ، فتكفي دلالة العرف في ذلك على طيب النفس ، والرضا بقول أو فعل))^(٣) .

وحكى ابن قدامة عن مالك . رحمهما الله تعالى . قوله : ((يقع البيع بما يعتقد به الناس بيعاً))^(٤) ، وحكى عن الحنابلة أيضاً ما يشبه هذا الكلام حيث قال : ((إن الله أحل البيع ولم يبيِّن كيفيته فوجب الرجوع فيه إلى العرف كما رجع إليه في القبض والإحراز والتفرق))^(٥) .

كما أن العرف له دور أساسي في باب العقود، حتى صاغت الحنفية منه قاعدة: العادة محكمة^(٦) .

وفي الهاتف يتم التعبير من خلال اللفظ الذي هو محل الاتفاق بين الفقهاء، وما الهاتف إلا وسيلة لتوصيل الصوت فحسب، فالقاعدة الأساسية في العقود هي تحقق الرضا للطرفين والتعبير عنه، وإظهاره بأية وسيلة مفهومة.

والخلاصة: أن اللفظ - كما يقول الشاطبي^(٧) . رحمه الله تعالى . - ((إنما هو وسيلة إلى تحصيل المعنى المراد، والمعنى هو المقصود....))^(٨) .

لذلك فإنَّ الهاتف آلة معتبرة عرفاً لتوصيل تلك الوسيلة - اللفظ - إلى سمع الآخر، فيكون مقبولاً شرعاً^(٩) .

(١) هو أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي من أهل (سرخس) بلدة في خراسان (- ٤٨٣ هـ) . كان إماماً في فقه الحنفية ، وعلامة حجة متكلماً ناظراً أصولياً مجتهداً في المسائل . سجن في جب بسبب نصحه لبعض الأمراء ، وأملى كثيراً من كتبه على أصحابه وهو في السجن ، أملاها من حفظه . من تصانيفه : (المبسوط) في الفقه ، و (الأصول) في أصول الفقه . ينظر: الفوائد الذهبية: ص ١٥٨ ، ومعجم المؤلفين: ٦٨/٣ .

(٢) المبسوط: ١٥٠/١١ .

(٣) مواهب الجليل شرح مختصر خليل : ٢٢٨/٤ .

(٤) المغني : ٤ / ٤ .

(٥) المصدر نفسه .

(٦) ينظر: الأشباه والنظائر: للعلامة زين الدين بن إبراهيم المعروف بابن نجيم الحنفي (ت ٩٧٠هـ) ، (تحقيق وتقديم: محمد مطيع الحافظ) ، دار الفكر . دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٣ هـ . ١٩٨٣م: ص ١٠١ ، والأشباه والنظائر: للسيوطي: ص ٨٩ .

(٧) هو أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد ، اللخمي الغرناطي ، الشهير بالشاطبي (ت - ٧٩٠ هـ) ، من علماء المالكية . كان إماماً محققاً أصولياً مفسراً فقيهاً محدثاً ناظراً ثبتاً بارعاً في العلوم . له استنباطات جليلة وأبحاث مفيدة، مع الصلاح والعفة والورع وإتباع السنة ، من تصانيفه : (الموافقات) في أصول الفقه ، و (الاعتصام) . ينظر: شجرة النور الزكية: ص ٢٣١ ، والأعلام للزركلي : ١ / 213 .

(٨) الموافقات في أصول الفقه: ١٣٨/٢ .

(٩) ينظر: حكم إجراء العقود بوسائل الاتصال الحديثة: للدكتور علي القره داغي، من مجلة مجمع الفقه الإسلامي، الدورة السادسة . العدد السادس: ص ٦٩٨ . ٦٩٩ . وينظر: حكم إجراء العقود بوسائل الاتصال الحديثة: للدكتور إبراهيم فاضل الدبو، من مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدورة السادسة . العدد السادس: ص ٦٥٣ .

كيفية اعتبار المجلس وخياراته في التعاقد بالهاتف:

مجلس العقد في التعاقد بالهاتف حكمي، إذ لا يوجد في الواقع اتحاد حقيقي لمجلس التعاقد، ومن هنا فالمجلس قائم ما دام المتحدثان متصلين من خلال الهاتف، ولم يغلقا الهاتف حتى ولو تحدثا بعد العقد في أمور أخرى طالت أم قصرت، فإن حق الفسخ قائم بينهما، إذ بإمكان كل منهما أن يفسخ العقد ما دام الحديث موصولاً بالهاتف، ولم يقطع الخط، أما بعد أن قطع الاتصال، بعد تمام الإيجاب والقبول - مع بقية الشروط - فإن حق الفسخ قد انتهى؛ إذ حصل التفارق، ذلك لأن تعاقد الهاتف ليس كالتعاقد بين الحاضرين، ولا كالتعاقد بين الغائبين في جميع الوجوه، حيث إن له شبيهاً بكل واحد منهما، فهو مثل التعاقد بين الحاضرين من ناحية أن أحدهما يسمع الآخر مباشرة، ولا تنقضي فترة زمنية بين صدور التعبير عن الإرادة إيجاباً وقبولاً، ووصوله إلى علم الآخر، فلا تفصل بينهما فترة زمنية، ولذلك يعتبر العقد بينهما من حيث زمن انعقاده، كما لو كان بين حاضرين، ولكنه في جانب آخر يشبه العقد بين غائبين حيث إن مكان كل واحد من المتعاقدين بالهاتف مختلف عن الآخر تفصل بينهما مسافة، ولذلك لا ينبغي أن يعامل معاملة العقد بين الحاضرين في كل الجوانب، بل يحكم بأن المجلس ينتهي بانتهاء التحدث بالهاتف^(١).

وللحنفية كلام رائع في بيان مجلس العقد، جاء في المادة (١٨١) من مجلة الأحكام العدلية: ((مجلس البيع هو الاجتماع الواقع لعقد البيع)) فالمراد بالاجتماع محل الاجتماع، فالمجلس لا يراد به اسم مكان بل مصدر ميمي فيكون معنى مجلس البيع الجلوس لأجل البيع^(٢).

وقال الحصكفي^(٣). رحمه الله تعالى: ((ولو قال بعته فبلغه يا فلان فبلغه غيره جاز فليحفظ))^(٤). وهذا يدل على انعقاد العقد بين غائبين إن كان ثمة وسيلة لإيصال الإيجاب، والهاتف هو تلك الوسيلة. ولا بد في عقد البيع والشراء بالهاتف من مراعاة الأمور التالية:

الأمر الأول: لا شك أن العقد يتم بلا خلاف عن طريق الهاتف، ولكنه مع ذلك إن التعاقد به يبقى معه احتمال التزوير وتقليد الصوت، والدبلجة، ولذلك فالأصل هو انعقاد العقد ولكن إذا ادعى أحدهما أن الصوت

(١) ينظر: المدخل في التعريف بالفقه الإسلامي: ص ٤٢٣، وحكم إجراء العقود بوسائل الاتصال الحديثة: للدكتور علي القره داغي، من مجلة مجمع الفقه الإسلامي، الدورة السادسة. العدد السادس: ص ٧٠٤. ٧٠٥.

(٢) درر الحكام شرح مجلة الأحكام: تأليف: علي حيدر، (تحقيق: تعريب: المحامي فهمي الحسيني)، دار الكتب العلمية - بيروت: ١٣٢/١.

(٣) هو محمد بن علي بن محمد علاء الدين الحصكفي (١٠٢٥ - ١٠٨٨ هـ). نسبته إلى حصن كيفا في ديار بكر، وتعرف اليوم باسم (شرباخ). أخذ الفقه عن الخير الرملي، والفخر المقدسي الحنفي وغيرهما. وتولى إفتاء الحنفية بدمشق. من تصانيفه: (الدرالمختار شرح تنوير الأبصار)، في الفقه، و (إفاضة الأنوار شرح المنار) في الأصول. ينظر: خلاصة الأثر: ٦٣/٤، والأعلام للزركلي: ١٤/ ٢٥٨. ٢٥٩.

(٤) الدر المختار شرح تنوير الأبصار: تأليف: محمد بن علي بن محمد علاء الدين الحصكفي (ت ١٠٨٨ هـ). دار الفكر - بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٨٦ هـ: ٤/٥١٢.

ليس له ، فعليه إثبات ذلك من خلال الأدلة التي تقنع القضاء الذي هو الفيصل ، لأنه المدعي { والبينة على المدعي ، واليمين على من أنكر } ^(١)، ^(٢).

الأمر الثاني: لا يجوز أن يكون المعقود عليهما ربويين متفقي العلة، وذلك لاشتراط التقابض وعدم جواز بيع النسبنة، والاتصال عبر الهاتف لا يمكن للمتعاقدين التقابض في مجلس العقد إلا بأحد أمرين :
الأول: أن يكون معقود كل واحد منهما عند صاحبه أثناء الاتصال .
الثاني: أن يوجد لكل واحد منهما وكيل في الطرف الآخر يتسلم المعقود عليه حالاً ^(٣).

الأمر الثالث: خيار المجلس _ عند من يقول به وهم الشافعية والحنابلة ^(٤) - ينتهي بإغلاق كل واحد منهما هاتفه وللعرف دور أساسي في ذلك، قال ابن قدامة . رحمه الله تعالى .: ((والمرجع في التفرق إلى عرف الناس وعاداتهم فيما يعدونه تفرقاً)) ^(٥)، وما دام أثناء المكالمة فإنه يحق لكل واحد منهما الرجوع عن العقد، ولا يقال إن المجلس ينتهي بتفرق كل من مجلسه الذي يكلم فيه، لأن ذلك يؤدي إلى عدم استقرار العقد لعدم اطلاع كل على صاحبه ^(٦).

ويستثنى من ذلك : بيع المزايدة ، فلو اتصل شخص ببائع وعرض عليه قبول السلعة بمبلغ كذا ، ثم أغلق الهاتف ، فإنه يلزمه البيع إذا استقر الثمن على ما عرض قبوله به ، لأن عدم ذلك يؤدي إلى الفوضى، والإضرار بالناس ، وكذلك لو اشترط أحدهما ، أو كلاهما خياراً وهو المسمى : خيار الشرط فلهما ذلك ^(٧).
ويرجح الدكتور وهبة الزحيلي: أن مجلس العقد باق مادام العاقدان يتحدثان في العقد ، فإذا تحدثا حديثاً آخر انتهى المجلس ^(٨).

الأمر الرابع: لا بد من علم الموجب بقبول صاحبه ، تحقيقاً لاستقرار التعامل ، ومنع إيقاع الموجب في القلق، وتمكيناً من إثبات العقد والزام القابل، فإن جهل الموجب بالقبول يوقعه في حرج شديد ^(٩).

(١) أخرجه البخاري في صحيحه: ٩٤٩/٢، كتاب (الصلح)، باب (اليمين على المدعى عليه في الأموال والحدود)، رقم (٢٥٢٤).
ومسلم في صحيحه: ١٣٣٦/٣، كتاب (الأقضية)، باب (اليمين على المدعى عليه)، رقم (١٧١١). بلفظ { قضى باليمين على المدعى عليه } . وينظر: فتح الباري : ٢٨٥/٥ .

(٢) ينظر: المدخل في التعريف بالفقه الإسلامي: ص ٤٢٣، وحكم إجراء العقود بوسائل الاتصال الحديثة: للدكتور علي القره داغي: ص ٧٠٤ . ٧٠٥ .

(٣) ينظر: التقابض في الفقه الإسلامي وأثره على البيوع المعاصرة : تأليف: علاء الدين عبد الرزاق الجنكو، دار النفائس . الأردن . الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ: ص ٣٣٣ .

(٤) ينظر: روضة الطالبين : ٤٣٣ / ٣، والمغني : ٤ / ٢٣ .

(٥) المصدر السابق: ٦/٤ .

(٦) ينظر: حكم إجراء العقود بوسائل الاتصال الحديثة: للدكتور علي القره داغي: ص ٧٠٨ .

(٧) ينظر: المصدر نفسه.

(٨) ينظر: موسوعة الفقه الإسلامي المعاصر: للأستاذ الدكتور وهبة الزحيلي، دار المكتبي . دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٢٩هـ . ٢٠٠٨م: ٢٤٤/٣ .

(٩) ينظر: المصدر السابق: ٢٤٧/٣ .

الفرع الثاني: إجراء البيع عن طريق الهاتف المحمول كتابة ومراسلة

والمراد بهذا الفرع بيان حكم إجراء البيع عن طريق الهاتف المحمول بالرسالة، بأن يرسل البائع رسالة عبر الهاتف إلى المشتري وكتب فيها السعر وما يتعلق بالمبيع من المواصفات، والمشتري من جانبه قبل البيع عن طريق الهاتف بالرسالة ويرسلها إلى البائع، وذلك بناء على حكم إجراء البيع عن طريق الكتابة و الرسالة. اختلف الفقهاء . رحمهم الله تعالى . في إبرام العقود عن طريق المكاتبة والمراسلة إلى قولين:

القول الأول: جواز التعاقد عن طريق المكاتبة والمراسلة ، وإليه ذهب (الحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنابلة).

قال الكاساني . رحمه الله تعالى .: ((والأصل أن أحد الشطرين من أحد العاقدين في باب البيع يتوقف على الآخر في المجلس ولا يتوقف على الشطر الآخر من العاقد فيما وراء المجلس بالإجماع إلا إذا كان عنه قابل أو كان بالرسالة أو الكتابة))^(١) .

وقال الدردير^(٢) . رحمه الله تعالى .: ((ينعقد البيع بما يدل على الرضا من قول أو كتابة أو إشارة منهما أو من أحدهما))^(٣) .

وقال النووي . رحمه الله تعالى .: ((المذهب أنه ينعقد البيع بالمكاتبة لحصول التراضي))^(٤) . وقال البهوتي . رحمه الله تعالى .: ((وإن كان المشتري غائباً عن المجلس فكاتبه البائع أو راسله إني بعثك داري بكذا أو أتي بعث فلانا ونسبه بما يميزه داري بكذا لما بلغه الخبر قبل البيع صح العقد))^(٥) . ولكن قيد الشافعية والحنابلة صحة التعاقد مطلقاً بالكتابة أو الرسالة فيما إذا كان العاقدان غائبين أما في حال الحضور فلا حاجة إلى الكتابة ، لأن العاقد قادر على النطق ، فلا ينعقد العقد بغيره^(٦) . واستدلوا بـ:

١ . قوله تعالى: ﴿ أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ ﴾^(٧) .

وجه الدلالة:

إن القرآن الكريم قد قدم الكتابة على الشهادة في أية الدين ، وهذا يدل على اعتبار الكتابة من الوسائل المعتمدة في توثيق الدين^(٨) .

٢ . ما روي عن أنس بن مالك رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ: { كتب إلى كسرى ، وإلى قيصر، وإلى

(١) بدائع الصنائع: ١٣٧/٥ . ١٣٨ .

(٢) هو أبو البركات أحمد بن محمد بن أحمد العدوي الدردير ، (١١٢٧ - ١٢٠١ هـ) . فاضل من فقهاء المالكية . ولد في بني عدي (بمصر) ؛ وتعلم بالأزهر ؛ وتوفي بالقاهرة . من تصانيفه : (أقرب المسالك لمذهب الإمام مالك) ، و (منح القدير) شرح مختصر خليل ، في الفقه . ينظر : معجم المؤلفين : ٢٤٢/١ ، والأعلام للزركلي : ٢/ ٢٦٦ .

(٣) الشرح الكبير : ٣/ ٢ .

(٤) روضة الطالبين : ٣/ ٣٣٨ .

(٥) كشاف القناع : ٣/ ١٤٨ .

(٦) ينظر : المهذب : ١/ ٢٥٧ ، و مطالب أولي النهى : ٥/ ٤٩ .

(٧) سورة البقرة الآية : ٢٨٢ .

(٨) الجامع لأحكام القرآن : ٣/ ٢٧٦ .

النجاشي، والى كل جبار، يدعوهم إلى الله تعالى} (١) .

وجه الدلالة :

إن النبي ﷺ استخدم الكتابة في خطابه مع الملوك لدعوتهم للإسلام، وكذلك كتابه ﷺ لعمر بن حزم في الصدقات، والديات، وسائر الأحكام وغيرها، فإن كانت الكتابة صالحة لنشر الدعوة، فكيف لا تكون كذلك لإنشاء العقود التي هي أقل منزلة من الدعوة (٢) .

وإن الأحكام تتعلق بالكلام أو العمل لقول النبي ﷺ: ((إن الله تجاوز عن أمي عما حدثت به أنفسها ما لم تعمل أو تتكلم)) (٣)، والكتابة عمل، فتعلق بها الأحكام (٤)، ومنها إنشاء العقود عن طريق الهاتف.

القول الثاني: عدم جواز التعاقد بالكتابة والمراسلة، إلا للعاجزين عن الكلام، وهو وجه للشافعية، ورأي في

المذهب الزيدي (٥).

واستدل الشافعية ومن وافقهم بـ:

١. إن وسائل التعبير عن العقود جاءت جميعها بالألفاظ، ولم يشتهر إنشاء العقود بالكتابة في عهد النبي ﷺ، غير أنها وسيلة ضرورية لا تصلح للعاجز عن النطق .

٢. أن الكتابة ليست من وسائل التعبير المعتبرة لأنها تحتمل التزوير وإرادة تحسين الخط، وبالتالي لا تثبت بها العقود الكبيرة التي تترتب عليها آثار كبيرة من انتقال الملكية، ومن حل وحرمة وغيرها مما يخالف روح الشريعة الإسلامية (٦).

جاء في المذهب: (وإن كتب إليه وهو غائب أقرضتك هذا، أو كتب إليه بالبيع ففيه وجهان : أحدهما

ينعقد لأن الحاجة مع الغيبة داعية إلى الكتابة، والثاني: لا ينعقد لأنه قادر على النطق فلا ينعقد عقده بالكتابة كما لو كتب وهو حاضر وقول القائل إن الحاجة داعية إلى الكتابة لا يصح لأنه يمكنه أن يوكل من يعقد العقد بالقول (٧).

(١) أخرجه مسلم في صحيحه: ١٣٩٧/٣، كتاب (الجهاد والسير)، باب (كتب النبي ﷺ إلى ملوك الكفار)، رقم (١٧٧٤).

(٢) المغني: ١٠/١٢٦، وتحفة الأحوذى: محمد بن عبد الرحمن المباركفوري (ت ١٣٥٢هـ)، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية . بيروت: ٧/٤١٤-٤١٥.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه: ٨٩٤/٢، كتاب (العنق)، باب (الخطأ والنسيان)، رقم (٤٩٦٨)، ومسلم في صحيحه: ١/١١٦، كتاب (الأيمان)، باب (تجاوز الله عن حديث النفس والخواطر بالقلم إذا لم تستقر)، رقم (١٢٧)، واللفظ للبخاري.

(٤) الفتاوى الكبرى: ٣/٤٠٨.

(٥) ينظر: روضة الطالبين: ٣/٣٣٨، والبحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار، تأليف: الإمام أحمد بن يحيى بن المرتضى (ت ٨٤٠هـ)، (ضبط وتخريج وتعليق: الدكتور محمد محمد تامر)، دار الكتب العلمية . بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ . ٢٠٠١م: ٤/٤٧٥.

(٦) مبدأ الرضا في العقود، تأليف: الدكتور علي محي الدين القره داغي، الطبعة الثالثة، دار البشائر الإسلامية . بيروت، ١٤٢٣هـ . ٩٤٧/٢:

(٧) المذهب: ١/٣٠٢-٣٠٣ .

الترجيح:

الذي يبدو هو رجحان قول الجمهور فقد أجازوا التعاقد بالكتابة والمراسلة، وذلك لوجاهة أدلتهم من جهة، ولما فيه من مصلحة الناس والتيسير عليهم.

هذه مسألة البيع بالمكاتبة أو المراسلة عند الفقهاء، أما مسألة المبايعة مكاتبةً عن طريق الهاتف المحمول فله حكمها، بمعنى يجوز إجراء عقد البيع عن طريق الهاتف المحمول مشافهة ومراسلة.

مع مراعاة الأمرين التاليين:

الأول: الالتزام بالدقة في الإيجاب والقبول من حيث ضبط الكلمات، واتزان الرسالة، ولا سيما إذا كانت طويلة، لأنها ستفترق في بعض الأجهزة المرسل إليها إلى أكثر من رسالة.

الثاني: مجلس التعاقد بين الغائبين هو مجلس وصول الرسالة، فالإيجاب في العقد بين الغائبين يظل مستمرًا إلى حين وصولها إلى الشخص الثاني، ويبقى طول بقائه في مجلس الوصول إلا إذا صدر ما يدل بوضوح على إرضاه عنه^(١).

قال الكاساني - رحمه الله تعالى - : ((لأن خطاب الغائب كتابه فكأنه حضر بنفسه))^(٢).

فيحق للمرسل إليه التروي ما دام في مجلس العقد، و ما دام لم يعرض عنه، أما إذا أعرض عنه، أو قام من مجلسه دون قبوله، أو أعرض عن الرسالة لم يصح قبوله لانفضاض المجلس. ثم إذا قبل الموجه إليه في المجلس فقد تم العقد، وإذا قبل المرسل إليه فله حق خيار المجلس ما دام في مجلسه ولم يعرض عن الإيجاب^(٣).

وختاماً يجدر القول إن مجمع الفقه الإسلامي أصدر قراراً حول إجراء العقود بوسائل الاتصال الحديثة، وجاء فيه: ونظراً إلى التطور الكبير الذي حصل في وسائل الاتصال وجريان العمل بها في إبرام العقود لسرعة إنجاز المعاملات المالية والتصرفات.

وباستحضار ما تعرض له الفقهاء بشأن إبرام العقود بالخطاب والكتابة والإشارة والرسول، وما تقرر من أن التعاقد بين الحاضرين يشترط له اتحاد المجلس (عدا الوصية والإيضاء والوكالة) وتطابق الإيجاب والقبول، وعدم صدور ما يدل على إرضاء أحد العاقدين عن التعاقد، والموالاتة بين الإيجاب والقبول بحسب العرف:

قرر :

١ - إذا تم التعاقد بين غائبين لا يجمعهما مكان واحد، ولا يرى أحدهما الآخر معاينة، ولا يسمع كلامه، وكانت

وسيلة الاتصال بينهما الكتابة أو الرسالة أو السفارة (الرسول)، وينطبق ذلك على البرق والتلكس والفاكس وشاشات الحاسب الآلي (الكومبيوتر) ففي هذه الحالة ينعقد العقد عند وصول الإيجاب إلى الموجه إليه وقبوله.

٢ - إذا تم التعاقد بين طرفين في وقت واحد وهما في مكانين متباعدين، وينطبق هذا على الهاتف واللاسلكي، فإن التعاقد بينهما يعتبر تعاقداً بين حاضرين وتطبق على هذه الحالة الأحكام الأصلية المقررة لدى الفقهاء المشار إليها في الديباجة.

٣ - إذا أصدر العارض بهذه الوسائل إيجاباً محدد المدة يكون ملزماً بالبقاء على إيجابه خلال تلك المدة، وليس له الرجوع عنه.

(١) ينظر: حكم إجراء العقود بوسائل الاتصال الحديثة: للدكتور علي القره داغي: ص ٧١٥.

(٢) بدائع الصنائع: ١٣٨/٥، وينظر: البيان: ١٦/٥.

(٣) ينظر: حكم إجراء العقود بوسائل الاتصال الحديثة: للدكتور علي القره داغي: ص ٧١٨.

- ٤ - أن القواعد السابقة لا تشمل النكاح لاشتراط الإشهاد فيه، ولا الصرف لاشتراط التقابض، ولا السلم لاشتراط تعجيل رأس المال.
- ٥ - ما يتعلق باحتمال التزييف أو التزوير أو الغلط يرجع فيه إلى القواعد العامة للإثبات^(١).

المطلب الثالث: حكم بيع رقم (بطاقة الشحن) الهاتف لدى المستخدم

إن بطاقة الهاتف ملك لشركة الاتصالات ، وإنما أباحت للمستخدم استخدام المنفعة، فالمشاركة في هذه الخدمة تتم عن طريق إحدى شركات الاتصالات بدفع مبلغ معين كل فترة زمنية محدودة مقابل هذه الخدمة، سواء حصل الاتصال أم لم يحصل في بعض الشركات، وأحياناً يشتري المستخدم الكارت ويستطيع التحدث حتى نفاذه، فإن صدر اتصال فكل شيء بقيمته حسب ما هو مقرر في نظام الشركة، فإن تأخر المشترك في أداء ما عليه، أو انتهى الكارت، كان من حق الشركة قطع هذه الخدمة عن المشترك قطعاً مؤقتاً بالأداء .

والشركة قد حظرت عليه تصرف البيع أو التنازل، أو غير ذلك إلا عن طريقها.

وبناء عليه لا يجوز للمستخدم التصرف في بطاقة الهاتف بالبيع، لأن حكمه حكم المستأجر. كما سنذكر في الإجابة إن شاء الله تعالى ، لذلك يعدّ بيع بطاقة الهاتف بيع ما لا يملك ، و له حكم الفضولي شكلاً لا مضموناً، لأن بائع بطاقة الهاتف يبيع لنفسه، والفضولي شخص يبيع أو يشتري لغيره، أو يؤجر أو يستأجر لغيره، دون وكالة أو وصاية أو ولاية على العقد، وبدون إذن من غيره، وهذا قول الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة^(٢).

وقد نهى النبي ﷺ عن بيع ما ليس ملكاً للإنسان، فقد قال: { لا تبع ما ليس عندك }^(٣).

وجه الدلالة: أنّ الحديث دلّ على عدم حلّ بيع شيء قبل امتلاكه^(٤).

قال النووي - رحمه الله تعالى - ((فإن باشر العقد لنفسه فشرطه كونه مالكاً للعين، وإن باشره لغيره بولاية أو وكالة فشرطه أن يكون لذلك الغير ، فلو باع مال غيره بغير إذن ولا ولاية فقولان الصحيح : أن العقد باطل ، وهذا نصه . الشافعي رحمه الله تعالى . في الجديد))^(٥).

(١) الفقه الإسلامي وأدلته: ٧ / ٥١٧٤ . ٥١٧٥، رقم القرار (٥٢ / ٣ / ٦) صدر لدى مجلس مجمع الفقه الإسلامي المنعقد في دورة

مؤتمره السادس بجدة في المملكة العربية السعودية من ١٧ - ٢٣ شعبان ١٤١٠ هـ الموافق ١٤ - ٢٠ آذار (مارس) ١٩٩٠ م.

(٢) ينظر: بدائع الصنائع: ٥/١٤٧، وبداية المجتهد: ٢/١٢٩، والمجموع: ٩/٢٤٩، وشرح منتهى الإرادات: ٩/٢.

(٣) أخرجه أبو داود في سننه: ٣/٢٨٣، كتاب (البيوع) ، باب (في الرجل يبيع ما ليس عنده) رقم ح (٣٥٠٣)، والترمذي في

سننه: ٣/٥٣٤، كتاب (البيوع) باب (ما جاء في كراهية بيع ما ليس عندك) رقم (١٢٣٢)، قال الترمذي: هذا حديث حسن

صحيح، والنسائي في سننه: ٧/٢٨٨، كتاب (البيوع)، باب (بيع ما ليس عندك) رقم (٤٦١٢)، وابن ماجه في سننه: ٢/

٧٣٧، كتاب(التجارات) باب (النهي عن بيع ما ليس عندك وعن ربح ما لم يضمن) رقم (٢١٨٧) . وقال ابن حجر - رحمه الله

- : (صححه الترمذي ، وابن خزيمة ، والحاكم ، من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بنحوه) . ينظر: بلوغ المرام :

للحافظ ابن حجر العسقلاني: ص ٢٨٦ .

(٤) ينظر: سبل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام: تأليف: محمد بن إسماعيل الصنعاني، (تحقيق: محمد عبد العزيز الخولي)

، دار إحياء التراث العربي - بيروت ، الطبعة الرابعة ، ١٣٧٩ هـ: ١٧/٣ .

(٥) المجموع: ٩/ ٢٤٧ .

وقال ابن قدامة - رحمه الله تعالى-: ((ولا يجوز أن يبيع عيناً لا يملكها ليمضي ويشترها ويسلمها رواية واحدة وهو قول الشافعي ولا نعلم فيه مخالفاً))^(١).

وقال ابن حزم - رحمه الله تعالى- : ((ولا يحل لأحد أن يبيع مال غيره بغير إذن صاحب المال له في بيعه، فإن وقع فسخ أبداً))^(٢).

فضلاً عن أن بيع بطاقة شحن الهاتف . في هذه الفترة الزمنية مع ضعف الوازع الديني . دون إذن الشركة قد يؤدي إلى جرائم بشعة سرية، ومسائل لا أخلاقية، لأن صاحب الهاتف مجهول ، لذا يعد العقد باطلاً.

المطلب الرابع: حكم تبديل جهاز الهاتف القديم بالجديد

مما تعارف عليه الناس في هذا العصر حول تبديل جهاز القديم بآخر في معرض الموبليات: أن ينظر في قيمة كلا الجهازين ، فإن لم يكن بينهما فرق كان استبدالاً مجرداً عن المال ، وإن كان بينهما فرق أعطي صاحب الجهاز الأعلى ذلك الفرق . فما هو حكم من يبذل جهاز الهاتف القديم بالجديد مع دفع الفرق وهل هذه المعاملة تقع ضمن الربا مع أن تبديل جهاز بجهاز من مسألة (بيع جنس بجنسه) غير ربويين ؟ وقبل بيان الحكم لابد من بيان نوعي الربا الفضل والنسيئة، وهل يدخل تحتها أولاً ؟

أولاً : الدخول في ربا الفضل:

وربا الفضل: هو البيع مع زيادة أحد العوضين عن الآخر في متحد الجنس.

قال الكاساني - رحمه الله تعالى- : ((ويجوز بيع المذروعات ، والمعدودات المتفاوتة واحداً باتنين يداً بيد : كبيع ثوب بثوبين ، وعبد بعبدتين ، وشاة بشاتين ، ونصل بنصلين ، ونحو ذلك بالإجماع لأن العد في العدديات ليس من أوصاف علة الربا فلا يتحقق الربا))^(٣) .

وقال ابن قدامة - رحمه الله تعالى-: ((فأما ما لا وزن للصناعة فيه كعمول الحديد والرصاص والنحاس والقطن والكتان والصوف والإبريسم فالمنصوص عن أحمد في الثياب والأكسية أنه لا يجري فيها الربا فإنه قال لا بأس بالثوب بالثوبين والكساء بالكساء بين وهذا قول أكثر أهل العلم ... وهو الصحيح))^(٤).

وذكر الإجماع أيضاً النووي^(٥) وصاحب عون المعبود، فقد قال: ((وهذا مما لا خلاف فيه))^(٦).

ويبدو مما سبق أن ربا الفضل منتفٍ في استبدال جهاز هاتف بآخر .

ثانياً : الدخول في ربا النسيئة:

ربا النسيئة : وهو البيع بشرط أجل ولو قصيراً في أحد العوضين .

(١) المغني: ٤/ ١٤٥ .

(٢) المحلى: ٨/ ٤٣٤ .

(٣) بدائع الصنائع: ٥/ ١٨٥ .

(٤) المغني: ٤/ ٢٨٠ .

(٥) ينظر: شرح مسلم : ٣٩ / ١١ .

(٦) ينظر: عون المعبود شرح سنن أبي داود: تأليف: محمد شمس الحق العظيم آبادي ، دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الثانية

، ١٤٩٥م: ٩/ ١٤٩ .

وقد اختلف العلماء - رحمهم الله - في تباع غير ربويين من جنس واحد إلى ثلاثة أقوال:

القول الأول: لا يحرم النسيئة في ذلك . وهو مذهب الشافعية، ورواية في مذهب الحنابلة ، واختارها ابن قدامة

_ رحمه الله تعالى- (١).

واستدلوا بما روي عن ابن عمرو - رضي الله عنهما - أن رسول الله ﷺ {أمره أن يجهز جيشاً فنفتت الإبل

فأمره أن يأخذ في قلاص الصدقة فكان يأخذ البعير بالبعيرين إلى إبل الصدقة} (٢).

القول الثاني: يحرم النسيئة في كل مال بيع بجنسه . وبه قال الحنفية، والرواية الثانية عن الحنابلة (٣).

واستدلوا بما روي عن الحسن عن سمرة - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ {نهى عن بيع الحيوان بالحيوان

نسيئة} (٤).

واعترض: لا نسلم صحة هذا الحديث من رواية الحسن عن سمرة، قال الشافعي - رحمه الله تعالى-: ((وأما

قوله : نهى النبي ﷺ عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة فهو غير ثابت عن رسول الله ﷺ)) (٥).

وقال الخطابي (٦) - رحمه الله تعالى-: ((الحسن عن سمرة مختلف في اتصاله عند أهل الحديث)) (٧).

القول الثالث: يحرم النسيئة إذا وجد التفاضل ويباح النسيئة إذا وجد التماثل. وهذا قول مالك . رحمه الله تعالى

. والرواية الثالثة عن الحنابلة (٨).

(١) ينظر: روضة الطالبين: ٣/٣٧٨، والمغني: ٤/٣١.

(٢) أخرجه أحمد في المسند: ٢/١٧١، رقم (٦٥٩٣)، وأبو داود في سننه: ٣/٢٥٠، كتاب (البيوع) باب (في الرخصة في بيع

الحيوان بالحيوان نسيئة) رقم (٣٣٥٧) ، والحاكم في المستدرک: ٢/٦٥، وقال : صحيح على شرط مسلم ، ينظر: البدر

المنير: ٦/٤٧٢ . ٤٧٣.

(٣) ينظر: بدائع الصنائع: ٥/١٨٧. والمغني: ٤/٣١. وعون المعبود: ٩/١٤٦. وعند الحنفية: المراد بالجنس هو ما يتغير بالصناعة،

ولذا نصوا على جواز بيع الهروي بالمروي نسيئة، قال الزيلعي: (واختلاف الجنس يعرف باختلاف الاسم الخاص

والمقصود)... (والثوب الهروي والمروي جنسان لاختلاف الصناعة). شرح فتح القدير: ٧/١٤. وعلى هذا نجد أن لكل جهاز

(الموبايل) اسم خاص اضافة إلى المقصود منه يختلف بحسب المواصفات وتأثير الصناعة فيه، وبالتالي يجوز بيع جهاز نوكيا

بجهاز سامسونك مثلاً.

(٤) أخرجه أبو داود في سننه: ٣/٢٥٠، كتاب (البيوع) باب (في الحيوان بالحيوان نسيئة) رقم (٣٣٥٦)، والترمذي في

سننه: ٣/٥٣٨، كتاب (البيوع) باب (ما جاء في كراهية بيع الحيوان بالحيوان نسيئة) رقم (١٢٣٧)، وقال: حديث حسن

صحيح ، وفي الباب عن ابن عباس وجابر وابن عمر ، والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ، والنسائي في

سننه المجتبى: ٧/٢٩٢، كتاب (البيوع) باب (بيع الحيوان بالحيوان نسيئة) رقم (٤٦٢٠) ، وابن ماجه في سننه: ٢/٧٦٣،

كتاب (التجارات) باب (الحيوان بالحيوان نسيئة) رقم (٢٢٧٠).

(٥) عون المعبود: ٩/١٤٧.

(٦) هو أبو سليمان أحمد بن محمد بن إبراهيم البستي الخطابي (٣١٩ - ٣٨٨ هـ) ، من أهل كابل ، من نسل زيد بن الخطاب ،

فقيه محدث ، قال فيه السمعاني : إمام من أئمة السنة . من تصنيفاته: (معالم السنن) شرح سنن أبي داود ، و (شرح البخاري)

، و (الغنية) . ينظر: طبقات الشافعية: ١/ ١٥٦. ١٥٧، ومعجم المؤلفين: ٣/ ٤٣ .

(٧) عون المعبود: ٩/١٤٧.

(٨) ينظر: عون المعبود، شرح سنن أبي داود، للعلامة أبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي، مع شرح الحافظ ابن قيم

الجوزية: (ضبط وتحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان)، المكتبة السلفية . بالمدينة المنورة، الطبعة الثانية، ١٣٨٨ هـ. ١٩٦٨م: ٩/

209 . ٢١٠، والمغني: ٤/٣١.

واستدلوا بما روي عن جابر رضي الله عنه - عن النبي ﷺ قال : { الحيوان اثنان بواحد لا يصلح نساءً ولا بأس به يداً بيد } (١).

واعترض: لا نسلم صحة هذا الحديث، لأنه رواه نصر بن ثابت عن حجاج عن أبي الزبير عن جابر، ونصر بن ثابت هذا ضعيف لا يحتج بحديثه ورواه الحجاج بن أرطاة أيضاً وهو مدلس (٢).

الترجيح :

والذي يبدو ترجيحه هو القول الأول لقوة دليله وصراحته ولما ورد على أدلة القولين من المناقشة .
والخلاصة: هذا البيع والاستبدال جائز ولا ربا فيه؛ لأن الربا لا يجري في بيع جهاز بجهاز فالهواتف ليست من الأموال الربوية، و يتم هذا البيع عند كثير من الناس باستبدال الجهاز القديم بأخر أحدث منه ودفع الفرق . وهذا العقد يتم فيه شراء الجهاز الثاني بثمن مكون من الجهاز الأول مضافاً إلى ذلك الفرق في السعر بين الجهازين، وهذا البيع داخل في عموم قوله تعالى : ﴿ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ ﴾ (٣) فهو جائز . والله تعالى أعلم ..

المطلب الخامس: حكم بيع البطاقات ورصيد الهاتف

تصدر شركات الاتصال بطاقات مخزون فيها ثمن مكتوب عليها خمسة دولار، أو عشرة آلاف دينار مثلاً، كما تعطي الشركة للمستخدم فرصة بيع أو إهداء رصيده لدى الشركة، وبعد البيع أو الإهداء تخبر الشركة المرسل والمرسل إليه عن طريق رسالة مكتوب فيها بقدر المرسل وما بقي من رصيده، فما حكم بيع وشراء هذه البطاقات، وهل فيهما ربا؟ وما حكم بيع الرصيد؟

من الواضح أن المعتبر في الفقه ، هو أن العبرة بالمقصد والمعنى (٤)، فالشركة وإن كانت تُعطي الرصيد بالتقرير النقدي ، لا يعني أنها تؤدي القيمة نقداً بالدنانير أو الدولارات، بل إنها بديل قيمة خاص بالشركة، والدليل على بطلان القول القائل أن قيمة البطاقة (الكارت) بالدنانير ، هو أنك لا تستطيع أن تشتري بهذه البطاقة (الكارت) أشياء أخرى بمعنى أن البطاقة (الكارت) إن كانت نقداً حقيقة لاستطعت أن تذهب إلى أي محل تجاري وتشتري منه أي سلعة بقيمة البطاقة (٥) أو (١٠) دولار وتعطيه البطاقة، أو إلى محطة الوقود وتملأ سيارتك بالوقود وتعطيه بطاقة التعبئة، وبهذا ثبتت أن قيمة البطاقة ليست نقداً ، وثبتت أن العملية بيع خدمة وليست بيع نقد بنقد حتى نقول عنها ربوية، وخاصة إذا كان المكتوب على البطاقة الدولار، وتشتري بالدينار، لحديث { لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا

(١) أخرجه الترمذي في سننه: ٥٣٩/٣، كتاب (البيوع) باب (ما جاء في كراهية بيع الحيوان بالحيوان نسيئة) رقم (١٢٣٨)، وقال: حديث حسن صحيح، وابن ماجه في سننه: ٧٦٣/٢، كتاب (التجارات) باب (الحيوان بالحيوان نسيئة) رقم (٢٢٧١) .
وصححه الألباني في صحيح سنن الترمذي: ٢١/٢ .

(٢) ينظر: تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق: تأليف: شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي، (تحقيق: أيمن صالح شعبان)، دار الكتب العلمية . بيروت، الطبعة الأولى، عام ١٩٩٨م: ٣٤٩/٢ .

(٣) سورة البقرة، من الآية: ٢٧٥ .

(٤) ينظر: الموافقات: ١٣٨/٢ .

سواء بسواء والفضة بالفضة إلا سواء بسواء وبيعوا الذهب بالفضة والفضة بالذهب كيف شئتم^(١). وهذا البيع داخل في عموم قول الله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾^(٢) فهو جائز.

وبهذا أفتى الشيخ (محمد حسن ولد الددو) بأن هذا من بيع الخدمات وهي ليست نقوداً، وإنما هي مجرد خدمة فيجوز للإنسان أن يبيعهها، والبطاقات يجوز أن يبيعهها بأكثر من السعر المرسوم عليها وبأقل منه إذا حصل الرضا، فالركن في ذلك هو حصول الرضا لقول الله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تَحَكُّرَةً عَنْ تَرَضٍ مِّنْكُمْ﴾^(٣)، ولقول النبي ﷺ: {إنما البيع عن تراض}^(٤).

وعلى هذا فهذه الخدمة سعرها الذي تصدره الشركة يجوز التراضي على أقل منه أو أكثر بحسب ما يتفق عليه المشتري والبائع^(٥).

وكذا يجوز بيع الرصيد بأكثر أو أقل من قيمته بناء على أنه بيع للمنافع، وليس من بيع النقد بالنقد حتى يشترط فيه التساوي أو التقابض خشية الوقوع في الربا.

سئل فضيلة الأستاذ الدكتور أحمد الحجّي الكردي، ما حكم تحويل رصيد مكالمات للجوال فالبائع يحول لك رصيد (١٠) جنيهات مقابل (١٢) جنيه، سمعنا أنه ربا فما الحكم في ذلك؟

فأجاب: يجوز لمن ملك رصيماً من الاتصال أن يبيعه على غيره، بمثل قيمته أو أقل أو أكثر، لأن هذا من بيع المنافع، وليس بيع مال بمال حتى يشترط فيه التساوي. فالبائع أو صاحب الرصيد ملك منفعة الاتصال التي تقدر قيمتها ب (١٠) جنيهات، ويجوز له أن يبيعه ب (١٢) جنيهاً، ولا حرج في ذلك، وهذا ينطبق أيضاً على بيع كروت الشحن، فيجوز لمن ملك كرتاً قيمته (١٠٠) أن يبيعه بأكثر أو أقل. والله تعالى أعلم^(٦).

المطلب السادس: حكم المسابقة واليانصيب عن طريق الهاتف

لقد انتشرت المسابقات وغزت بيوت المسلمين، وتتشط أكثر في شهر رمضان المبارك، والأعياد، ويقبل عليها الناس بشكل كبير، وذلك من خلال وسائل الاتصال ومن ضمنها الهاتف المحمول (الموبايل). كما كثر ما سماه (اليانصيب بالأوراق) وكذلك عن طريق نشر الرسائل في الهاتف المحمول من قبل شركات الاتصال وغيرها إلى العميل المستخدم.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه: ٧٦١/٢، كتاب (البيوع)، باب (بيع الذهب بالذهب)، رقم (٢٠٦٦)، ومسلم في صحيحه: ١٢١١/٣، كتاب (المساقاة)، باب (الصرف وبيع الذهب بالورق نقداً)، رقم (١٥٨٧)، بلفظ {الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح مثلاً بمثل سواء بسواء يدا بيد فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدا بيد}.

(٢) سورة البقرة، من الآية: ٢٧٥.

(٣) سورة النساء، من الآية: ٢٩.

(٤) أخرجه ابن ماجة في سننه: ٧٣٧/٢، كتاب (التجارات)، باب (بيع الخيار)، رقم (٢١٨٥)، وابن حبان في صحيحه: ٣٤٠/١١، رقم (٤٩٦٧)، وصححه الألباني في صحيح الجامع: ٤٦٠/١، رقم (٢٣٢٣).

(٥) ينظر: موقع الشيخ محمد حسن ولد الددو

http://www.dedew.net/index.php?A__=5&type=4&h=1&linkid=889.

(٦) ينظر: موقع: الإسلام سؤال وجواب،

وفيما يأتي ذكر لحكهما في فرعين:

الفرع الأول: حكم المسابقة عن طريق الهاتف

أولاً: كيفية المسابقة:

تقوم الجهات المنظمة برصد عدد من الجوائز يستيق عليها من يجد في نفسه الكفاءة والاهتمام، وتتنوع موضوعات المسابقة في الفكر والثقافة والتاريخ والعلوم ... ولا يعرف المتسابقون بعضهم بعضاً، ويحظر على اللجنة المنظمة المشاركة فيها أو أحد أقربائهم أو أحد معارفهم، وغالباً ما يكون الاشتراك في هذه المسابقة مفتوحاً للجميع، ويشترط في المشارك أن يتحمل سعر المكاملة ويكون هذا المبلغ في الغالب للجهات المنظمة، وأما جوائزها فهي من مجموع الاشتراكات التي تدفع على المكالمات^(١).

ثانياً: حكم المسابقة عن طريق الهاتف:

١. المسابقات بصورتها الحالية محرمة شرعاً، وقد أفتى بذلك الدكتور يوسف القرضاوي، والدكتور نصر فريد واصل، مفتي مصر سابقاً، وعلماء مجمع البحوث الإسلامية التابعة للأزهر الشريف^(٢). وذلك للأسباب التالية:
 ١. الذي يتصل بالهاتف يغرم أجره الاتصال وهي في العادة مضاعفة في مقابل ربحه للجائزة، وهو النادر، لأنه واحد من مئات الألوف والغالب هو خسرانه للجائزة، ويعدّ هذا من القمار^(٣).
 ٢. هذا النوع من المسابقات يربي في ذات الإنسان الخيال وعدم الواقعية، لاعتماد معاملته على الجهالة والحظ دون السعي والجهد، فهي دعوة للتواكل والكسل^(٤).
 ٣. يلاحظ في هذه المسابقات أن الجهة المنظمة تعتمد إغفال المتصلين دقائق، قد تطول، بهدف قطف ثمار اتصالاتهم لصالح القائمين على تلك البرامج والجهات المنتجة لها^(٥).
- أما إذا كانت المسابقات بين أفراد لا يدفعون مالاً للاشتراك فيها بطريقة أو بأخرى مثل زيادة سعر المكالمات إن كانت وسيلة المشاركة فيها بالهاتف فهذه جائزة شرعاً، لعدم دخول القمار فيها لأنها من طرف واحد^(٦).

(١) المسابقات التجارية في الفقه الإسلامي وتطبيقاتها المعاصرة، بحث تكميلي للطالب: فراس محمد رضوان، قدمه إلى كلية الشريعة والقانون في الجامعة الإسلامية بغزة: ص ٧٢.

(٢) ينظر: فقه اللهو والترويح: للدكتور يوسف القرضاوي، مكتبة وهبة . القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٢٧ هـ. ٢٠٠٦ م: ص ١٥٨، وينظر: موقع: إسلام أون لاين، (علماء مصر اليانصيب الحالي مقامرة عصرية)

article2.shtml/٢٠٠١.٥.٢٢news/arabice/www.islamonline.net

(٣) ينظر: فقه اللهو والترويح: ص ١٥٨.

(٤) ينظر: موقع: إسلام أون لاين، (علماء مصر اليانصيب الحالي مقامرة عصرية)

www.islamonline.net/arabice/news/٢٠٠١.٥.٢٢article2.shtml

(٥) ينظر: الجزيرة: صحيفة سعودية تصدر على شبكة الانترنت، الجمعة ٣ شوال، ١٤٢١ هـ، العدد (١٠٣١٩): (طارت الطيور بأرزاقها وبقيت هموم الفواتير، عشاق المسابقات الفضائية يفوزون بالسراب):

http://www.suhuf.net.sa/2000jaz/dec/29/ej2.htm

(٦) ينظر: أحكام المسابقات المعاصرة في الفقه الإسلامي، للأستاذ الدكتور محمد عثمان شبير، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، الدورة الرابعة عشرة، ٢٠٠٣/١/١٦. ٢٠٠٣/١/١٦، الدوحة. قطر: ص ٢٠.

ثالثاً: ضوابط لتصحيح المسابقات:

يمكن تصحيح المسابقات بمراعاة الضوابط الشرعية الآتية:

١. أن تكون أهداف المسابقة و وسائلها ومجالاتها مشروعة^(١).

من أهمّ الضوابط التي يجب مراعاتها في المسابقات، أن يكون هدفها مشروعاً، وكذلك وسائلها، وفي مجالات أباحها الشارع الحكيم، فلو اختلف الضابط حكم بعدم جواز المسابقة.

٢. أن تحقق المسابقة مقصداً من المقاصد المعتمدة شرعاً^(٢).

وذلك، كتتمية المهارات المختلفة لدى المتسابقين، الإبداعية والعقلية والعلمية... أو المقصود منها ترسيخ مبادئ وقيم عند المتسابقين.

٣. أن لا يكون العوض فيها من جميع المتسابقين إلا بوجود محلل^(٣).

وبهذا الشرط تخرج المسابقة من دائرة القمار، وهو غالب ما تنتجه المؤسسات التجارية في الوقت الحاضر، فسياستها تقوم على أخذ العوض من جميع المتسابقين، ليأخذ الجائزة في النهاية أحدهم، ومن صورها أيضاً زيادة ثمن السلعة، لتدفع الجوائز من قيمتها، وكل هذا غير جائز.

٤. ألا يترتب عليها ترك واجب أو فعل محرّم^(٤).

فكل مسابقة ترتب عليها فعل حرام أو ترك واجب فهي حرام لا يجوز فعلها؛ لأنها تلهي عن ذكر الله تعالى وتعدّ على حرمانه سبحانه.

٥. وضوح المسابقة وضوحاً تاماً بتحديد حيثياتها من جميع النواحي^(٥).

على الجهة المسئولة عن إجراء المسابقة، أن تحدد حيثياتها المختلفة، ك شروط المشاركة في المسابقة وزمنها، ومقدار الجائزة ونوعها، وكيفية ابتداء المسابقة وانتهائها، إلى غير ذلك من الأمور التي تمنع التنازع بين المتسابقين عند انتهائها.

٦. تطبيق قوانين المسابقة على الجميع بالسوية^(٦).

على الجهة المنظمة للمسابقة أن تعامل جميع المتسابقين معاملة واحدة، وأن تطبق الشروط عليهم بالتساوي، ولا يكون لأحدهم فضل ولا مزية على الآخرين، حتى تكون فرصة الفوز بالجائزة متساوية بين الجميع.

(١) ينظر: مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي المنعقد في دورته الرابعة عشرة بالدوحة (دولة قطر) في الفترة من ٨-١٣ نو القعدة ١٤٢٣ هـ الموافق ١١-١٦ كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٣ م : قرار رقم: ١٢٧ (١٤/١). وفقه المعاملات الحديثة: لأبي سليمان عبد الوهاب إبراهيم، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ: ص ٥٦١. ٥٦٢.

(٢) ينظر: مجمع الفقه الإسلامي، قرار رقم: ١٢٧ (١٤/١). وفقه المعاملات الحديثة: ص ٥٦١. ٥٦٢.

(٣) ينظر: تحفة الفقهاء: ٣/٤٨، والذخيرة: ٣/٤٦٥، والأم: ٤/٢٣٠، وكشاف القناع: ٤/٥١، ومجمع الفقه الإسلامي، قرار رقم: ١٢٧ (١٤/١). وفقه المعاملات الحديثة: ص ٥٦١. ٥٦٢.

(٤) ينظر: مجمع الفقه الإسلامي، قرار رقم: ١٢٧ (١٤/١)، وفقه المعاملات الحديثة: ص ٥٦١. ٥٦٢.

(٥) ينظر: الشرح الكبير: ٢/٢٠٩، وحاشية البجيرمي على شرح منهج الطلاب (التجريد لنفع العبيد): تأليف: سليمان بن عمر بن محمد البجيرمي، المكتبة الإسلامية - ديار بكر - تركيا: ٤/٤١٩. ٤٢٠، و طرح التثريب في شرح التقريب: تأليف: زين الدين أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسيني العراقي، (تحقيق: عبد القادر محمد علي)، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م: ٧/٢٣١.

(٦) ينظر: نهاية المحتاج: ٨/١٧٠، وحاشية البجيرمي على شرح منهج الطلاب: ٤/٤١٩. ٤٢٠.

٧. أن تكون للسباق لجنة مختصة للإشراف عليه^(١).

يجب أن تكون هناك لجنة مختصة للإشراف على المسابقة، تتصف بالكفاءة والنزاهة، من وقت ابتدائها إلى وقت انتهائها، لمنع النزاع بين المتسابقين.

٨. أن يكون الفوز بالجائزة ممكناً ومتاحاً لجميع المتسابقين^(٢).

بأن تكون الغاية والهدف التي يتسابق عليه ممكناً للمتسابقين، فبعض الجهات المنظمة للمسابقة تفرض أَمْوراً مستحيلة أو معدومة، فمثل هذه المسابقات غير جائزة.

الفرع الثاني: حكم اليانصيب عن طريق الهاتف

اليانصيب: جاءت من النصيب وهو الحظ، وهي عبارة عن مال كثير تجمعه بعض الشركات والحكومات والجمعيات من عدد كثير من الناس، كمليار دينار مثلاً، وتجعل جزءاً كبيراً -كنصف مليار - لعدد قليل من الذين يدفعون المال، يقسم بينهم بطريقة الميسر وتأخذ هي الباقي^(٣).

والمقصود هنا أن شركات الاتصال ترسل رسائل لمستخدمي الهاتف المحمول، والتي تشتمل على عبارات مثيرة تعرر الناس وتحملهم على الاشتراك في اليانصيب مقابل دفع مبلغ معين من كل مشترك. واليانصيب بجميع ألوانه سواء أكان عن طريق الهاتف أو الأوراق أو غيرها، وسواء قامت بها الشركات أو الجمعيات أو الحكومات، فإنه يعد نوعاً من أنواع القمار المحرم شرعاً^(٤)، ولا نعلم في ذلك خلافاً بين الفقهاء، وذلك للأسباب الآتية:

١. إنَّ المشارك في اليانصيب يقوم بعمل شبيهه بالقمار والأزلام، لأنَّ القمار طلب لمنفعة مجهولة عن طريق الحظ

لا الكسب، والأزلام أيضاً طلب لمجهول غيبي عن طريق الاقتراع، وهما محرمان بنص قول الله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا

الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْحُمُرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَأَجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾^(٥).

٢. اليانصيب فيه أكل أموال الناس بالباطل، إذ القائمون على إدارة اليانصيب يجمعون الآلاف من أموال الناس

وبدون مقابل، والله تعالى يقول: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾^(٦).

٣. في اليانصيب حصول على مال أو ربح بدون مقابل بوساطة حيلة يحتالها على الناس كالربا، فالربا حرمت لأنها حصول على مال بدون مقابل شرعي، أما اليانصيب ففيه استغلال أكثر من الربا لأنه ليس فيه أيّ مقابل مادي أو معنوي^(٧).

٤. في اليانصيب تضييع للوقت، وتعطيل للجهد، ودمار لروح البناء في الأمة، فإنَّ القائمين عليها يفترضون موت نوازح الخير وبواعث الرحمة و معاني البر في المجتمع، ولا سبيل إلى جمع المال إلاَّ بالقمار واللغو المحظور، فحال الذين يستبيحون اليانصيب كحال من يجمعون التبرعات بالرقص والفن الحرام^(٨).

(١) ينظر: نهاية المحتاج: ١٧٠/٨. ١٧١.

(٢) ينظر: روضة الطالبين: ٣٥٨/١٠، وحاشية البجيرمي على شرح منهج الطلاب: ٤/٤٢٠.

(٣) ينظر: تفسير المنار، للشيخ محمد رشيد رضا، دار المنار. القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٦٦هـ. ١٩٤٧م: ٣٢٩/٢.

(٤) ينظر: فتاوى كبار علماء الأمة: ص ٧٥٦. ٧٥٧.

(٥) سورة المائدة، الآية: ٩٠.

(٦) سورة البقرة، من الآية: ١٨٨.

(٧) ينظر: البيع المقترن باليانصيب في الفقه الإسلامي، للدكتور أحمد محمد البالساني، بحث منشور في مجلة صوت العالم، يصدرها اتحاد علماء الدين الإسلامي في كردستان العراق، العدد (٦٨)، ذي الحجة ١٤٢٧هـ: ص ٤١.

(٨) ينظر: الحلال والحرام في الإسلام: للدكتور يوسف القرضاوي، مكتبة وهبة. القاهرة، الطبعة ١٧، ١٤٠٨هـ. ١٩٨٨م: ص ٢٩٥.

المبحث الثاني أحكام الهاتف المتعلقة بالإجارة

ويشتمل على تمهيد ومطلبين:

التمهيد: تعريف الإجارة:

- أ. الإجارة لغة: من أجزَ يأجزُ وهو ما أعطيت من أجر في عمل، وهو العوض، والإجارة بيع المنافع، والأجر هو الجزاء على العمل، وهو الثواب أيضاً، والأجرة: الكراء^(١).
- ب. والإجارة شرعاً: عرفها الفقهاء بأنها: ((تملك منفعة بعوض))^(٢).

المطلب الأول: المشاركة في خدمة الاتصال مع الشركات إجارة

سبقت الإشارة إلى أنّ المشاركة في خدمة الاتصال بالهاتف تتم عن طريق إحدى شركات الاتصال بدفع مبلغ معين كل فترة زمنية محدودة مقابل هذه الخدمة ، سواء حصل اتصال أم لا في بعض الشركات، وفي البعض يشتري المستخدم البطاقة ويستطيع التحدث إلى نهاية ثمن الخدمة، فإن صدر اتصال فكل شيء بقيمته حسب ما هو مقرر في نظام الشركة ، فإن تأخر المشترك في أداء ما عليه، أو انتهى الكارت كان من حق الشركة قطع هذه الخدمة عن المشترك قطعاً مؤقتاً بالأداء، لذلك يعد هذا العقد مع الشركة عقد إجارة، لأن الإجارة عقد على المنافع، وفي الحقيقة لم تملك الشركة المشترك سوى الانتفاع بهذه الخدمة . كما أن دفع المبلغ المعين مقابل الاتصال الصادر من المشترك، يعد أيضاً عقداً على منفعة ، فهو إجارة. وقطع الخدمة مؤقتاً ، يكون بموجب أنّ المسلمين على شروطهم . وإذا حدث القطع كلياً فهو فسخ لعقد الإجارة .

أما بالنسبة لتعجيل العوض، أو تأخيره في الإجارة ، فمتى اتفقا على ذلك صحت الإجارة^(٣).

ولكن هناك أشكال تتمثل في أن العقد مع شركة الاتصال غير معلوم المدة، وليس له أمدٌ ينتهي إليه، بل كل شهر بكذا، أو حسب شراء الكارت. فهل تصح الإجارة على هذا الوجه ؟

اختلف العلماء - رحمهم الله تعالى- في الإجارة بهذا الشكل إلى ثلاثة أقوال:

القول الأول: الإجارة صحيحة. وهو مذهب كثير من الحنفية، ومالك وأصحابه، والمنصوص عن أحمد ،

(١) ينظر: لسان العرب: ٤/١٠، ومعجم مقاييس اللغة: تأليف: أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ، (تحقيق: عبد السلام محمد هارون)، دار الجيل - بيروت ، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م: ٦٢/١، ٦٣، ومعجم الوسيط: ٧/١، ومعجم المصطلحات والألفاظ الفقهية: ٦١/١ - ٦٢ .

(٢) روضة الطالبين: ٥/١٧٣، ونهاية المحتاج: ٥/٢٧١ ، وينظر: الدر المختار: ٤/٦، والشرح الكبير: ٤/٢، والروض المربع شرح زاد المستنقع ، تأليف: منصور بن يونس بن إدريس البهوتي ، مكتبة الرياض الحديثة - الرياض، ١٣٩٠هـ: ٢/٢٩٤ . على أن من الفقهاء من أضاف إلى التعريف ما هو من شروط صحة الإجارة كإباحة العين المؤجرة، وكون المدة معلومة، والعين معلومة، ونحو ذلك: ينظر: المراجع السابقة.

(٣) ينظر: بدائع الصنائع: ٤/٢٠٣، ومواهب الجليل: ٥/٣٩٤، والبيان : ٧/٣٣٢ ، والمغني : ٥/٢٥٧ .

واختيار الخرق^(١)، وابن قدامه . رحمهم الله تعالى .^(٢)

واستدلوا بـ:

١. ما روي عن علي - رضي الله عنه - أنه قال: {كنت أدلو الدلو بتمرّة وأشترط أنها جِلْدَة^(٣)}^(٤).

وجه الدلالة: أن العقد وقع هنا من غير تحديد مدة .

٢. القياس على بيع كل قفيز من هذه الصبرة بدرهم^(٥).

واعترض: من وجهين :

الوجه الأول: لا نسلم صحة حكم المقيس عليه، لأنه ((إذا قال بعتك كل صاع من هذه الصبرة بدرهم لم يصح البيع لأنه لم يصف إلى جميع الصبرة بخلاف ما لو قال بعتك هذه الصبرة كل صاع بدرهم))^(٦) لأننا نعلم أنه سيشتريها كلها ، وكل قفيز بدرهم.

الوجه الثاني: ولو سلمنا فهو قياس مع الفارق؛ لأن الصبرة يمكن معرفة الجملة منها بالكيل، أما الإجارة كل شهر فلا نهاية لها^(٧).

القول الثاني: الإجارة فاسدة. وهو قول أبي يوسف ، ومحمد بن الحسن . رحمهما الله تعالى . ، وقول الشافعية على الصحيح والمشهور عندهم^(٨).

واستدلوا بـ:

١. أن مدة الإجارة مجهولة ، وإذا كانت المدة مجهولة فلم تصح ، لأنّ الشهر الأول وإن كان معلوماً لكنه أضيف إلى مجهول، والمعلوم إذا أضيف إلى المجهول صار الجميع مجهولاً^(٩).

واعترض: لا نسلم أن ما أضيف إلى المجهول صار مجهولاً ما دام يمكن تمييزه .

٢. القياس على بيع كل ثوب من هذه الأثواب بدرهم^(١٠).

واعترض: بأنه قياس مع الفارق ((لأنّ الثياب تختلف في أنفسها اختلافاً فاحشاً ولا يمكن تعيين واحد منها لاختلافها، فأما الشهور فإنّها لا تختلف))^(١١).

(١) هو أبو القاسم عمر بن الحسين بن عبد الله، الخرقى، البغدادي (ت ٣٣٤ هـ). نسبته إلى بيع الخرق . من كبار فقهاء الحنابلة.

رحل عن بغداد لما ظهر بها سب الصحابة زمن بني بويه، وترك كتبه في بيت ببغداد فاحترقت، وبقي منها مختصره المشهور بـ (

مختصر الخرقى) الذي شرحه ابن قدامة في (المغني) وغيره. ينظر: طبقات الحنابلة: ٧٥/٢، والأعلام للزركلي: ١٠/ ١٥٨ .

(٢) ينظر: بدائع الصنائع: ٢٠٣/٤، وبداية المجتهد: ١٧١/٢، والمغني: ٢٥٧/٥ .

(٣) جِلْدَة: بالفتح والكسر: هي اليابسة اللحاء الجيدة . ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير: ٢٨٥/١.

(٤) أخرجه ابن ماجه في سننه: ٨١٨/٢، كتاب (الرهون)، باب (الرجل يستقي كل دلو بتمرّة ويشترط جلدة)، رقم (٢٤٤٧)، وحسنه

الألباني في إرواء الغليل: ٣١٣/٥. وإسناده جيد. ينظر: البدر المنير: ٤٥/٧.

(٥) ينظر: بدائع الصنائع: ١٨٢/٤، و بداية المجتهد: ١٧١/٢.

(٦) روضة الطالبين: ١٩٧/٥.

(٧) ينظر: بدائع الصنائع: ١٨٢/٤.

(٨) ينظر: بدائع الصنائع: ١٨٢/٤، والبيان: ٣٠٥ /٧، و روضة الطالبين: ١٩٦/٥.

(٩) ينظر: البيان: ٣٠٥/٧.

(١٠) ينظر: بدائع الصنائع: ١٨٢/٤.

(١١) ينظر: المصدر نفسه.

القول الثالث: تصح الإجارة في الشهر الأول فقط. وهو قول لأبي حنيفة . رحمه الله تعالى . ، وبعض الشافعية

(١).

واستدلوا بالقياس على أن بيع كل قفيز من الصبرة بدرهم لا يصح ، إلا في قفيز واحد، وكذلك إذا لم يعين عدد الشهور، جازت في الشهر الأول فقط عند أبي حنيفة . رحمه الله تعالى . (٢).

الترجيح:

الذي يبدو ترجيحه - والله تعالى أعلم - هو القول الأول القائل بصحة الإجارة وإن كانت غير معلومة المدة، لقوة دليل القول الأول ، ولأن الحديث الوارد في ذلك عن علي - رضي الله عنه - يعضده .
وبناءً على ما تقدم فإن التعاقد مع شركات الاتصال هو عقد إجارة، والعقد صحيح، والله تعالى أعلم .

المطلب الثاني: تأجير الهاتف

ويتضمن تأجير الهاتف جانبين:

الأول: أن يعطي صاحب الهاتف جهاز هاتفه لشخص لينتفع به، ويأخذ أجره مقابل الانتفاع به.
والثاني: أن يعطي صاحب الهاتف هاتفه شخصاً معيناً للانتفاع منه، ويتقاضى مقابل ذلك أجره مقابل كونه مهيباً له الاتصال به .

ونذكر حكم هذين الجانبين في فرعين:

الفرع الأول: تأجير الجهاز

يجوز استئجار كل عين ينتفع بها مع بقاء عينها، منفعة مباحة معلومة مقصودة تضمن باليد وتباح بالإباحة ، مثل الثياب والفسطاط والحبال والخيام والسرج والسيف ونحو ذلك^(٣)، وعلى هذا يجوز تأجير جهاز الهاتف؛ لأنه إجارة على عين يمكن أن ينتفع بها منفعة مباحة مع بقائها ، فكما يجوز بيع الجهاز يجوز عقد الإجارة عليه^(٤). ومنفعته مباحة^(٥)، وصاحبه يملك الجهاز ملكاً خاصاً تاماً لشراء أو هبة أو نحوها^(٦)؛ فهو قادر على تسليمه للمستأجر، فصح تصرفه بذلك^(٧).

ولكن عليه أن لا يؤجره لمن يعلم استعماله في الحرام كالتصوير الحرام مثلاً، لأن المنفعة تحرم حينئذٍ، وفي هذه الحال لا تجوز الإجارة^(٨).

الفرع الثاني: تأجير الاتصال بالهاتف

أولاً: أن يؤجر صاحب الهاتف هاتفه أحداً من الناس لينتفع به، بمثل أجرته عليه فأجازه جمهور العلماء .

(١) ينظر: بدائع الصنائع: ٤/١٨٢، وروضة الطالبين: ٥/١٩٦، و البيان: ٧/٣٠٥.

(٢) ينظر: بدائع الصنائع: ٤/١٨٢.

(٣) ينظر: المغني: ٥/٣١٧، ومغني المحتاج: ٢/٣٣٥.

(٤) ينظر: البيان: ٧/٢٩٧.

(٥) ينظر: بداية المجتهد: ٢/١٦٦، والمهذب: ١/٣٩٤.

(٦) ينظر: بدائع الصنائع: ٤/١٧٨.

(٧) ينظر: روضة الطالبين: ٥/١٧٩، ومغني المحتاج: ٢/٣٣٦.

(٨) ينظر: البيان: ٧/٢٨٨.

قال ابن قدامة . رحمه الله تعالى . : ((ويجوز للمستأجر أن يؤجر العين المستأجرة إذا قبضها، نص عليه أحمد وهو قول سعيد بن المسيب^(١) وابن سيرين ومجاهد^(٢) وعكرمة والنخعي والشعبي^(٣) والثوري والشافعي وأصحاب الرأي . رحمهم الله تعالى جميعاً ... لأن قبض العين قام مقام قبض المنافع بدليل أنه يجوز التصرف فيها فجاز العقد عليها كبيع الثمرة على الشجرة))^(٤) .

ويلمح ابن رشد^(٥) . رحمه الله تعالى . إلى ذلك حيث قال: ((و من ذلك اختلافهم فيمن اكرتري دابة أو داراً وما أشبه ذلك هل له أن يكرري ذلك بأكثر مما اكرتراه فأجازه مالك والشافعي وجماعة قياساً على البيع ومنع ذلك أبو حنيفة وأصحابه . رحمهم الله تعالى))^(٦) .

وقال العمراني^(٧) - رحمه الله تعالى - : ((إذا استأجر عيناً وقبضها، فله أن يؤاجرها من المؤاجر، ومن غيره))^(٨) . وذلك لأنه قد قبض المنفعة فصح تصرفه فيها قياساً على البيع .

ثانياً: أن يؤجر هاتفه بأكثر من قدر الأجرة التي عليه ، فاختلف الفقهاء فيه إلى قولين:

القول الأول: يجوز للمستأجر أن يؤجر العين بزيادة على قدر أجزتها . وهذا هو مذهب المالكية، والشافعية، ورواية في مذهب أحمد، ورجحها ابن قدامة . رحمهما الله تعالى .^(٩) .

(١) هو سعيد بن المسيب بن حزن . قرشي ، مخزومي (١٣ - ٩٤ هـ) ، من كبار التابعين ، وأحد الفقهاء السبعة بالمدينة المنورة . جمع بين الحديث والفقه والزهد والورع ، توفي بالمدينة . ينظر: صفة الصفوة: ٢ / ٨٢٠.٧٩ ، وطبقات ابن سعد: ٢ / ٣٢٥ ، ٧ / ١١٩ ، والأعلام: ٦ / ٢٧١ .

(٢) هو مجاهد بن جبر ، أبو الحجاج مولى قيس بن السائب المخزومي (٢١ - ١٠٤ هـ) . شيخ المفسرين . أخذ التفسير عن ابن عباس ، كان ثقة فقيهاً ورعاً عابداً متقناً . وأجمعت الأمة على إمامته . مؤلفه (تفسير مجاهد) . ينظر: تهذيب التهذيب: ١٠ / ٣٨ . ٤١ ، والأعلام للزركلي: ١١ / ٤٦٩ .

(٣) هو عامر بن شراحيل الشعبي (١٩ - ١٠٣ هـ) ، أصله من حمير ، منسوب إلى الشعب (شعب همدان) ولد ونشأ بالكوفة . وهو راوٍ وفقهه ، من كبار التابعين . اشتهر بحفظه . وهو ثقة عند أهل الحديث . ينظر: تذكرة الحفاظ: ١ / ٧٩ . ٨٨ ، والبداية والنهاية: ٩ / ٤٩ ، ومعجم المؤلفين: ٢ / ٢٧ .

(٤) المغني : ٥ / ٢٧٧ .

(٥) هو محمد بن أحمد بن محمد بن رشد ، أبو الوليد (٥٢٠ - ٥٩٥) . فقيه مالكي ، فيلسوف ، طبيب من أهل الأندلس . من أهل قرطبة . عني بكلام أرسطو وترجمه إلى العربية وزاد عليه زيادات كثيرة . اتهم بالزندقة والإلحاد فنفي إلى مراكش . وأحرقت بعض كتبه ، ومات بمراكش ودفن بقرطبة ويلقب بالحفيد تمييزاً له عن جده أبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد الذي يميز بالجد ، من تصانيفه: (تهافت التهافت) في الفلسفة ؛ و (الكليات) في الطب ؛ و (بداية المجتهد ونهاية المقتصد) في الفقه . ينظر: الديباج المذهب: ١ / ٢٨٤ ، وشذرات الذهب: ٤ / ٣٢٠ .

(٦) بداية المجتهد: ٢ / ١٧٢ .

(٧) هو أبو الخير يحيى بن سالم بن أسعد بن يحيى ، العمراني ، اليماني ، الشافعي (٤٨٩ - ٥٥٨ هـ) . فقيه ، أصولي ، متكلم ، نحوي ، كان شيخ الشافعية في بلاد اليمن ، من تصانيفه: (البيان) في فروع الشافعية ، و (مختصر الإحياء) . ينظر: طبقات الشافعية للقاظمي شهبة: ١ / ٣٢٧ . ٣٢٨ ، وشذرات الذهب: ٤ / ١٨٥ ، والأعلام للزركلي: ١٧ / ٣٨٣ . ٣٨٤ .

(٨) البيان: ٧ / ٣٥٤ .

(٩) ينظر: بداية المجتهد: ٢ / ١٧٢ ، وروضة الطالبين: ٥ / ٢٢٤ ، والبيان: ٧ / ٣٥٤ ، والمغني: ٥ / ٢٧٨ .

واستدلوا بأنه عقد جاز برأس المال فليجز بالزيادة ، كبيع المبيع بعد قبضه^(١).

القول الثاني: لا تجوز الزيادة إلا في حالتين:

الحالة الأولى: إذا كانت الزيادة من غير جنس الأجرة التي على المستأجر الأول .

الحالة الثانية : إذا زاد في السلعة زيادة .

وهذا مذهب الحنفية، ورواية عن أحمد - رحمه الله تعالى -^(٢) في الحالة الثانية .

واستدلوا بـ:

١. أن الزيادة في غير هاتين الحالتين ربح فيما لم يضمن ، وقد نهى الرسول ﷺ عن ذلك بقوله: {لاتبع ما ليس عندك}^(٣).

واعترض: لا نسلم عدم ضمانه مطلقاً ؛ فإن المنافع المعقودة عليها قد دخلت في ضمانه من وجه فإنها لو فانتت من غير استيفائه كانت من ضمانه^(٤).

٢. أن هذا التصرف من باب بيع ما لم يقبض^(٥)، كما هو الحال في بيع الطعام قبل قبضه^(٦).

واعترض: لا يصح القياس على بيع الطعام قبل قبضه، فإن البيع ممنوع منه بالكلية سواء ربح أو لم يربح ، وها هنا جائز في الجملة ؛ فهو قياس مع الفارق^(٧).

الترجيح:

تبين مما سبق أن الراجح هو القول الأول لقوة أدلته ، ولما ورد على أدلة القول الثاني من مناقشة .

(١) ينظر: البيان: ٧ / ٣٥٤، والمغني: ٥ / ٢٧٨.

(٢) ينظر: بدائع الصنائع: ٤ / ٢٠٦، وجاء فيه: (ولو أجزها المستأجر بأكثر من الأجرة الأولى فإن كانت الثانية من خلاف جنس الأولى طابت له الزيادة وإن كانت من جنس الأولى لا تطيب له حتى يزيد في الدار زيادة من بناء أو حفر أو تطيين أو تجصيص)، وينظر: البيان: ٧ / ٣٥٥، و المغني : ٥ / ٢٧٨.

(٣) أخرجه أبو داود في سننه: ٣ / ٢٨٣، كتاب (البيوع) ، باب (في الرجل يبيع ما ليس عنده) رقم ح (٣٥٠٣)، والترمذي في سننه: ٣ / ٥٣٤، كتاب (البيوع) باب (ما جاء في كراهية بيع ما ليس عندك) رقم (١٢٣٢)، قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، والنسائي في سننه: ٧ / ٢٨٨، كتاب (البيوع)، باب (بيع ما ليس عندك) رقم (٤٦١٢)، وابن ماجه في سننه: ٢ / ٧٣٧، كتاب (التجارات) باب (النهي عن بيع ما ليس عندك وعن ربح ما لم يضمن) رقم (٢١٨٧). وقال ابن حجر - رحمه الله - : (صححه الترمذي ، وابن خزيمة ، والحاكم ، من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بنحوه). ينظر: بلوغ المرام : للحافظ ابن حجر العسقلاني: ص ٢٨٦ . وينظر: بدائع الصنائع: ٤ / ٢٠٦، و المغني: ٥ / ٢٧٨.

(٤) ينظر: المغني: ٥ / ٢٧٨.

(٥) ينظر: بداية المجتهد: ٢ / ١٧٢.

(٦) ينظر: المغني: ٥ / ٢٧٨.

(٧) ينظر: المصدر نفسه.

المبحث الثالث أحكام الهاتف المتعلقة بالوكالة

ويشتمل على تمهيد ومطلبين:

التمهيد: تعريف الوكالة.

أ. الوكالة في اللغة بفتح الواو وكسرهما، اسم مصدر من التوكيل^(١).

وتطلق في اللغة على معان كثيرة ومنها :

١. الاعتماد على الغير في القيام بالأمر، وسمي الوكيل وكيلاً، لأنه يوكل إليه الأمر^(٢).

٢. الكفالة والحفظ^(٣).

ب. الوكالة اصطلاحاً: وهي: ((تفويض شخص ما له فعله مما يقبل النيابة إلى غيره ليفعله في حياته))^(٤).

المطلب الأول: تعيين الوكيل عن طريق الهاتف

من أركان الوكالة الصيغة، وهي: الإيجاب والقبول.

أمّا الإيجاب: فالفقهاء اتفقوا على أنّ الإيجاب في عقد الوكالة يتحقق مشافهة لفظاً، كأن يقول وقلت في كذا ،

أو : فوضت إليك كذا^(٥).

كما صرح الحنفية^(٦)، والمالكية^(٧)، والشافعية^(٨)، بأن الإيجاب في عقد الوكالة ينعقد بالرسالة أيضاً.

واتفق الفقهاء^(٩) أيضاً على أن الإيجاب في عقد الوكالة يتحقق بالخط أو الكتابة الدالة على ذلك، لأن الكتابة

فعل يدل على المعنى .

ومثل الحنفية لذلك بما لو أرسل أحد لآخر غائب كتاباً معنوناً ومرسوماً بتوكيله إياه بأمر ما، وقبل الآخر

الوكالة ، انعقدت^(١٠) .

وأما القبول فيتحقق باللفظ وغيره.

(١) ينظر: القاموس المحيط: ١/١٣٨١.

(٢) ينظر: معجم مقاييس اللغة: ٦/١٣٦.

(٣) ينظر: لسان العرب: ١١/٧٣٤.

(٤) مغني المحتاج: ٢/٢١٧، وكفاية الأختار: ص ٢٧١. وينظر: بدائع الصنائع: ٦/١٩ . ٢٠، ومواهب الجليل: ٥/١٨١، الروض المربع: ٢/٢٣٩.

(٥) ينظر: الفتاوى الهندية: ٣/٥٦٤ . ٥٦٥، والشرح الصغير: ٣/٥٠٥ . ٥٠٦، ونهاية المحتاج: ٥/٢٧، والإتصاف: ٥/٣٥٣.

(٦) ينظر: درر الحكام شرح مجلة الأحكام: ٣/٥٢٧.

(٧) ينظر: شرح مختصر خليل ، تأليف: محمد بن عبد الله الخرخشي المالكي، دار الفكر - بيروت: ٦/٧٠.

(٨) ينظر: مغني المحتاج: ٢/٢٢٣.

(٩) ينظر: درر الحكام شرح مجلة الأحكام: ٣/٥٢٧، والشرح الصغير: ٣/٥٠٥، ومغني المحتاج: ٢/٢٢٣، ومطالب أولي النهى: ٣/٤٢٩.

(١٠) ينظر: درر الحكام شرح مجلة الأحكام: ٣/٥٢٧.

أ. القبول باللفظ: لقد اتفق الفقهاء على أن القبول يتحقق باللفظ، كما لو قال الموكل لآخر: قد وكلتك بهذا الأمر، فقال له الوكيل: قبلت، أو قال كلاماً آخر غير لفظ (قبلت)، مشعراً بالقبول، فإن القبول يصح وتتعد الوكالة^(١).

ب. القبول بغير اللفظ:

اختلف الفقهاء في انعقاد الوكالة بالقبول بغير اللفظ، ونذكر ذلك باختصار في النقاط التالية:

١. القبول بالفعل: ذهب الحنفية، والمالكية، والشافعية. في أصح الأوجه. والحنابلة في قول^(٢)، إلى أن القبول يتحقق بكل فعل دل عليه، وذلك بأن يفعل الوكيل ما أمره الموكل بفعله. وذهب الشافعية في وجه والحنابلة في قول وزفر من الحنفية إلى أن القبول لا يتحقق بالفعل ولا بد لتحقيقه من اللفظ^(٣).

٢. القبول بالكتابة: ذهب الفقهاء في الجملة إلى أن القبول في عقد الوكالة يصح بالكتابة المستبينة^(٤).

٣. القبول بالإشارة: يصح القبول في عقد الوكالة بإشارة الأخرس المعلومة المفهومة^(٥).

٤. القبول بالسكوت: صرح الحنفية بأن سكوت الوكيل قبول ويرتد برده^(٦).

وبناءً على ما سبق يتحقق تعيين الوكيل عن طريق الهاتف مكاملة، بأن يتصل الموكل بالوكيل ويعينه، ويقبل الوكيل ذلك منه مكاملة لفظاً، فعقد الوكالة بالهاتف جائز، كالعقد بين شخصين بعيدين لا يرى أحدهما الآخر، ولكنه يسمعه. يقول الإمام النووي. رحمه الله تعالى: ((لو تتاديا وهما متباعدان وتبايعا صح البيع بلا خلاف))^(٧).

كما يتحقق تعيين الوكيل عن طريق الرسالة بالهاتف، بأن يرسل الموكل رسالة كتب فيها تعيين المرسل إليه وكيلاً، ويقبل الوكيل، سواء أكان القبول باللفظ والاتصال، أو الفعل، أو الكتابة والرسالة، أو السكوت.

(١) ينظر: درر الحكام شرح مجلة الأحكام: ٣/ ٥٢٦ . ٥٢٧، ومواهب الجليل: ٥/ ١٩٠، ومغني المحتاج: ٢/ ٢٢٢، وكشاف القناع: ٣/ ٤٦١ . ٤٦٢.

(٢) ينظر: الفتاوى الهندية: ٣/ ٥٦٠، ومواهب الجليل: ٥/ ١٩٠، ومغني المحتاج: ٢/ ٢٢٢، وكشاف القناع: ٣/ ٤٦١ . ٤٦٢.

(٣) ينظر: روضة الطالبين: ٤ / ٣٠٠، والإنصاف: ٥/ ٣٥٤.

(٤) ينظر: الأشباه والنظائر لابن نجيم: ص ٤٠٣، والأشباه والنظائر للسيوطي: ٣٠٨ . ٣٠٩، وروضة الطالبين: ٤/ ٣٠٠، ومطالب أولي النهى: ٣/ ٤٢٩.

(٥) ينظر: الأشباه والنظائر لابن نجيم: ص ٤٠٧، ومواهب الجليل: ٤/ ٢٢٩، والأشباه والنظائر للسيوطي: ص ٣١٢، والمغني: ٤/ ١٤٨.

(٦) ينظر: حاشية ابن عابدين: ٣/ ٤٨٢.

(٧) المجموع: ٩/ ١٧١.

المطلب الثاني: عزل الموكل للوكيل عن طريق الهاتف

اتفق الفقهاء^(١). رحمهم الله تعالى . على أنّ الوكيل ينعزل بعزل موكله إذا علم بذلك، سواء عن طريق المواجهة، أو الاتصال، أو الرسالة، وتبطل تصرفاته في ملك موكله.

أمّا إذا لم يعلم الوكيل بعزل الموكل له، . وذلك مثل أن يرسل الموكل رسالة بالهاتف وكتب فيها عزل الوكيل فلم تصل الرسالة إليه إلا بعد تصرفه ، إما لتأخر الرسالة كما يحصل أحياناً تتأخر الرسالة بالساعات ، وإما لأن هاتف الوكيل مغلق ، أو بعيد عنه ، أو مفصول الخدمة ، . فقد اختلف الفقهاء . رحمهم الله تعالى . في صحة عزله وصحة تصرفاته بعد العزل إلى قولين:

القول الأول: لا ينعزل الوكيل إذا لم يعلم بالعزل، وتصح تصرفاته في ملك موكله. وهو مذهب الحنفية، وأحد الأقوال عن المالكية، والشافعية، والحنابلة^(٢) . رحمهم الله تعالى . .

واستدلوا بـ :

١ . قال الله تعالى: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ﴾^(٣).

وجه الدلالة: إنّ الحكم بالعزل لا يثبت في حق الوكيل قبل العلم به، لأنّ الوكيل يتصرف في ملك الموكل بأمر منه فلا يسقط هذا الأمر إلاّ بالعلم منه، كأمر الشارع، إذ لا يثبت النسخ في حق المكلف إلاّ بعد وصول الخبر^(٤).

واعترض: بأنّ النسخ لا يحصل إلاّ ببلوغ الخبر لأتّه تكليف وهو يعتمد العلم إذ لا تكليف بمحالٍ بخلاف العزل، ثمّ إنّ الاعتداد بالعبادة حقّ لله تعالى والله تعالى شرط العلم في الأحكام بدليل أنّه لا يكفّ بالمستحيل والعقود حقّ للموكل ولم يشترط العلم^(٥).

٢ . إنّ عزل الوكيل دون العلم به فيه نوع من الغرر وأدى إلى الإضرار به ، فلا يلتفت إلى هذا العزل^(٦). قال ابن حزم - رحمه الله تعالى - : ((واتفقوا أن الوكيل إذا أنفذ شيئاً مما وكل به ما بين بلوغ الخبر إليه وصحته عنده إلى حين عزل موكله له ، أو حين موت الموكل مما لا غبن فيه ولا تعدّ فإنه نافذ لازم للموكل ولو ورثته بعده))^(٧).

(١) ينظر: بدائع الصنائع: ٣٦/٦، والبحر الرائق: ١٨٧/٧، والكافي في فقه أهل المدينة المالكي، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر القرطبي (ت: ٤٦٣هـ) ، دار الكتب العلمية . بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ . ١٩٩٢م:ص ٣٩٥، ومغني المحتاج: ٢/٢٣٢، والمغني: ٥/٧١، ومراتب الإجماع: ص ٦١.

(٢) ينظر: بدائع الصنائع: ٣٦/٦، والبحر الرائق: ١٨٧/٧، ومجمع الأنهر: ٣/٣٣٨، والكافي: ص ٣٩٥، و مواهب الجليل: ٥/١٨٧، والمهذب: ١/٣٥٧، وروضة الطالبين: ٤/٣٣٠، ومغني المحتاج: ٢/٢٣٢، والمغني: ٥/٧١، والإنصاف: ٥/٣٧٢.

(٣) سورة البقرة، من الآية: ٢٧٥.

(٤) ينظر: البيان: ٦/ ٢٥٥ ، والمبدع: ٤/٣٦٥ . ٣٦٦.

(٥) ينظر: أسنى المطالب في شرح روض الطالب: ٢/٢٧٨ . ٢٧٩.

(٦) ينظر: البحر الرائق: ٧/١٨٧، و مواهب الجليل : ٥/١٨٧، والمغني: ٥/٧١.

(٧) مراتب الإجماع: ص ٦١.

القول الثاني: يعزل الوكيل بعزل الموكل له، وإن لم يعلم بالعزل، ولا تصح تصرفاته في ملك موكله. وهو رأي الأشهر في جميع المذاهب الثلاثة: المالكية، والشافعية، والحنابلة^(١).

واستدلوا بـ :

١. بأنّ كلّ عقد جاز رفعه بدون رضى صاحبه جاز له رفعه بغير علمه كالطلاق والعتاق^(٢).

واعترض: بأن الطلاق والعتاق إنّما جازا بدون علم المطلقة و رضى العبد؛ لأنّ مثل هذه العقود لا يترتب عليها ضرر يذكر لأحد المتعاقدين، بخلاف الوكيل الذي يتصرف في ملك موكله ، فهو يتضرر بالعزل، ويتضرر من له تعلق بالعقد.

٢. أن العزل معنى يفسخ الوكالة إذا علمه الوكيل فوجب أن يفسخها و لو لم يعلم كجنون الموكل^(٣).

الترجيح:

والذي يبدو ترجيحه - والله تعالى أعلم - هو القول الأول، لوجاهة ما استدلوا به، لقربه من أدلة الشريعة في عدم التكليف إلا بعلم ، ولما في القول بعزل الوكيل من الضرر والغرر على الوكيل، وربما يؤدي هذا إلى عدم قبول الوكالات لدى كثير من الناس، مع ما في القول بالعزل بدون علم الوكيل من تضييع للوقت والجهد والطاقة، و((لأنه لما كان علمه معتبراً في عقدها وجب أن يكون علمه معتبراً في حلها))^(٤).

(١) ينظر: مواهب الجليل: ١٨٧/٥. روضة الطالبين: ٣٣٠/٤، و البيان: ٦ / ٢٥٥. الفروع: ٤ / ٣٤٣، و المغني: ٥ / ٧١.

(٢) ينظر: المهذب: ٣٥٧/١، والحاوي الكبير: ٥١٢/٦، والمغني: ٥ / ٧١، والمبدع: ٤ / ٣٦٥.

(٣) ينظر: البيان: ٦ / ٢٥٥ .

(٤) الحاوي الكبير: ٥١٢/٦.

المبحث الرابع أحكام الهاتف المتعلقة بالعارية والهبة

ويحتوي على تمهيد ومطلبين:

التمهيد: تعريف العارية والهبة.

أولاً: تعريف العارية:

- أ. العارية لغة: بتشديد الياء، وقد تخفف. اسم لما يعار، أو لعقد العارية، مأخوذة من عار إذا ذهب وجاء، وقيل: من التعاور أي التداول أو التناوب^(١).
- ب. والعارية اصطلاحاً: هي إباحة الانتفاع بما يحل الانتفاع به مع بقاء عينه ليرده^(٢).

ثانياً: تعريف الهبة:

- أ. الهبة لغة: إعطاء الشيء إلى الغير بلا عوض، سواء كان مالياً أو غير مال، فيقال: وهب له مالا وهباً وهبة، فإذا كثرت سمّي صاحبها وهاباً. والاسم من الهبة: الموهب والموهبة^(٣).
- ب. والهبة اصطلاحاً: هي تملك المال بلا عوض في حال الحياة تطوعاً^(٤).

المطلب الأول: حكم إعاره الهاتف

العارية مستحبة عند عامة الفقهاء. رحمهم الله تعالى. ، وقد حكي ذلك إجماعاً^(٥)، لقول الله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَىٰ الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ﴾^(٦)، وقول النبي ﷺ: {كل معروف صدقة^(٧)، وليست واجبة؛ لأنها نوع من الإحسان^(٨). وقيل واجبة مع غنى المالك، وهو رواية عن الإمام أحمد، واختارها شيخ الإسلام ابن تيمية. رحمهما الله تعالى^(٩).

وقد تصبح العارية واجبة عند الضرورة كإعارة الحبل لإنقاذ غريق، وحرماً كإعارة مصحف لحائض أو نساء، ومكروهة إذا كان القصد منها المساعدة على مكروه^(١٠).

(١) ينظر: تاج العروس: ١٦٢/١٣، ١٦٣، ولسان العرب: ٦١٩/٤، ومختار الصحاح: ص١٩٣، مادة (عور) .

(٢) مغني المحتاج: ٢/٢٦٣، و ينظر: الهداية شرح البداية: ٣/٢٢٠، ومنح الجليل شرح على مختصر سيد خليل. تأليف: محمد عليش، دار الفكر - بيروت، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م: ٤٩/٧، والمبدع: ١٣٧/٥، والمغني: ٥/١٢٨.

(٣) ينظر: لسان العرب: ١/٨٠٣، و المعجم الوسيط: ٢/١٠٥٩، ومختار الصحاح: ص ٣٠٧، مادة (وهب).

(٤) مغني المحتاج: ٢/٣٩٦، وينظر: الهداية شرح البداية: ٣/٢٢٥، ٢٢٠، ومنح الجليل: ٨/ ١٧٤، المغني: ٥/٣٧٩.

(٥) ينظر: المجموع: ٤٠/١٥، والمغني: ٥/١٢٨.

(٦) سورة المائدة، من الآية: ٢.

(٧) أخرجه البخاري في صحيحه: ٥/٢٢٤١، كتاب (الأدب) باب (كل معروف صدقة) رقم (٥٦٧٥)، ومسلم في صحيحه: ٢/٦٩٧، كتاب (الزكاة) باب (بيان أنّ اسم الصدقة يقع على كل نوع من المعروف) رقم (١٠٠٥).

(٨) ينظر: الموسوعة الفقهية الكويتية: ٥/١٨٢.

(٩) ينظر: مجموع الفتاوى: ٢٨/٩٨.

(١٠) ينظر: مغني المحتاج: ٢/٢٦٤، والمغني: ٥/١٣١.

قال الفقهاء^(١) . رحمهم الله تعالى . يجوز إعاره كل عين يمكن الانتفاع بها منفعة مباحة مع بقائها ليردّ لمالكها .

و الانتفاع بالهاتف يكون بالجهاز والاتصال به، أمّا إعاره الجهاز فلا إشكال فيه ، لأنه عين يمكن الانتفاع بها بدون استهلاكها ، لكنّ إعاره الهاتف للاتصال به لا يجوز، لأنّ الاتصال بالهاتف مقدر بقيمة مالية ، وبالاتصال يحصل الاستهلاك لذهاب بعض الرصيد .

المطلب الثاني: حكم هبة الهاتف للاتصال به وأخذ العوض عليها

ويحتوي هذا المطلب على مسألتين:

المسألة الأولى: حكم هبة الهاتف للاتصال به

إذا أعطى شخص ما هاتفه لأحد بغرض الاستعمال والاتصال، فعمله هذا يعد من الهبة دون العارية؛ لأنه يحتاج إلى ذهاب قدر من الرصيد عن طريق المكالمات. كما تعد هذه العملية من هبة المجهول أيضاً؛ لأنه لا يدري مقدار مدة المكالمات ولا قيمتها إلا بعد الفراغ من المكالمات .

واختلف الفقهاء . رحمهم الله تعالى . في هبة المجهول إلى قولين:

القول الأول: لا تصح هبة المجهول . وهو مذهب الشافعية، ورواية في مذهب الحنابلة، وبه قالت الظاهرية^(٢).

واستدلوا بأنه عقد تملك لا يصح تعليقه بالشروط ، فلم يصح في المجهول كالبيع^(٣).

لكنّ ابن قدامة - رحمه الله تعالى - فصلّ في هبة المجهول وقال: ((الجهل إذا كان في حق الواهب منع الصحة لأنه غرر في حقه، وإن كان من الموهوب له لم يمنعها لأنه غرر في حقه فلم يعتبر في حقه العلم بما يوهب له كالموصى له))^(٤).

القول الثاني: تصحّ هبة المجهول . وهو مذهب المالكية، والرواية الثانية في مذهب الحنابلة^(٥).

واستدلوا بأن الهبة تبرع ، فصح في المجهول كالنذر والوصية^(٦).

(١) ينظر: ملتي الأثر: ص ٤٧٩، والقوانين الفقهية: ص ٢٤٥، والبيان: ٥/٥٠٧، و مغني المحتاج: ٢/٢٦٥، وكشاف القناع: ٤/٦٢، ومراتب الإجماع: ص ٩٤.

(٢) ينظر: روضة الطالبين: ٥/٣٧٣، والمغني: ٥/٣٨٤، والمبدع: ٥/٣٦٦، والمحلّى: ٩/١٦.

(٣) ينظر: المغني: ٥/٣٨٤.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) ينظر: بداية المجتهد: ٢/٢٤٧، والإنصاف: ٧/١٣٢، ١٣٣، والمغني: ٥/٣٨٤.

(٦) ينظر: المغني: ٥/٣٨٤.

الترجيح:

الذي يبدو - والله أعلم - هو رجحان الرأي الثاني؛ لما جاء في القواعد الفقهية: أنه يغتفر في التبرعات ما لا يغتفر في المعاوضات^(١).

ملاحظة:

والجهالة هنا ليست على إطلاقها، لكنها تقدر حسب العرف، لأن الجهالة في حق الواهب، فللموهوب له حق التكليم في حدود العرف فليس من المقبول عرفاً أن يكلم بهاتف غيره نصف ساعة أو نحوها. ومع ذلك فالأعراف تختلف باختلاف الناس غنى وقرراً وقرباً وبعداً، والعادة محكمة^(٢).

المسألة الثانية: حكم أخذ العوض على الهبة

الأصل في الهبة أنها من عقود التبرعات، بمعنى أن الموهوب له لا يعوّض الواهب شيئاً عما وهبه له. أمّا إذا شرط الواهب ذلك، كما لو قال الواهب: وهبتك هذا الشيء على أن تثيبني أو تعوضني فهل يصح مثل هذا الشرط؟ للفقهاء فيه قولان:

القول الأول: يصح هذا الشرط وإليه ذهب جمهور الفقهاء من الحنفية، والمالكية، والشافعية في الأظهر، والحنابلة في المذهب^(٣).

واستدلوا بما روي عن النبي ﷺ أنه قال: {الواهب أحق بهبته ما لم يثب منها}^(٤).

القول الثاني: لا يصح هذا الشرط، وهو رأي للشافعية في مقابل الأظهر، ورأي للحنابلة^(٥). واستدلوا بأن لفظ الهبة يفيد التبرع، فمن التناقض أن يشترط فيها العوض^(٦).

تكييف الهبة بشرط العوض^(٧):

اختلف الفقهاء في التكييف الفقهي للهبة بشرط العوض إلى أقوال:

(١) ينظر: تليقح الأفهام العلية بشرح القواعد الفقهية: تأليف: وليد بن راشد السعيدان، (اعتنى به: سالم بن ناصر القريني)، (راجعته وعلق عليه: فضيلة الشيخ: سلمان بن فهد العودة): ٣٥/٢.

(٢) ينظر: الأشباه والنظائر، للسيوطي: ص ٨٩.

(٣) ينظر: المبسوط للسرخسي: ٧٥/١٢، وبدائع الصنائع: ١١٨/٦، والقوانين الفقهية: ص ٢٤٢، وبداية المجتهد: ٢/٢٤٨، والمهذب: ١/٤٤٨، ومغني المحتاج: ٢/٤٠٤، وكشاف القناع: ٤/٣٠٠، والإنصاف: ٧/١١٧.

(٤) أخرجه الدارقطني في سننه: ٤٣/٣، رقم (١٨٠)، والبيهقي في السنن الكبرى: ٦/١٨١، رقم (١١٨٠٤)، وأخرجه ابن ماجه في سننه: ٢/٧٩٨، كتاب (الصدقات)، باب (من وهب هبة رجاء ثوابها) رقم (٢٣٨٧)، بلفظ: {الرجل أحق بهبته ما لم يثب منها}. وفي إسناده إبراهيم بن إسماعيل بن جارية ضعفه المحدثون. ينظر: نصب الرأية: ٤/١٢٥.

(٥) ينظر: مغني المحتاج: ٢/٤٠٤. ٤٠٥، والإنصاف: ٧/١١٧.

(٦) ينظر: المغني: ٥/٣٩٨.

(٧) ينظر: الموسوعة الفقهية الكويتية: ٤٢/١٤١. ١٤٢.

القول الأول: تكون الهبة بيعاً ابتداءً وانتهاءً؛ لأنه تمليك بعوض. وهو مذهب المالكية، والشافعية في الصحيح، والحنابلة في قول (١)، كما هو مذهب محمد بن الحسن وزفر (٢) - رحمهما الله تعالى. من الحنفية (٣).

القول الثاني: تكون هبة ابتداءً وبيعاً انتهاءً، إذا حصل التقابض من الطرفين. وهو مذهب أبي حنيفة وأبي يوسف - رحمهما الله - ، كما هو قول عند كل من الشافعية، والحنابلة (٤).

القول الثالث: نقل أبو الخطاب عن الإمام أحمد. رحمهما الله تعالى. أن الهبة بشرط العوض يغلب فيها حكم الهبة، فلا تثبت فيها أحكام البيع الخاصة (٥).

القول الرابع: تبطل الهبة. وهو قول للشافعية (٦).

الترجيح:

الذي يبدو ترجيحه هو القول الأول؛ لأن أصل الهبة تمليك بدون عوض، وأخذ العوض عليها تخرجها عن حقيقتها وتدخل في دائرة البيع، بمعنى أن العقد بيع ولكن بلفظ الهبة.

- أما إذا اقتضى العرف الإثابة والعوض عنها ، والتي تسمى الهبة المطلقة عن شرط التعويض، فقد اختلف فيها الفقهاء على قولين:

القول الأول: لا تقتضي الهبة ثواباً، سواء أكانت من الإنسان لمثله، أم دونه، أم أعلى منه، فلا يلزم الموهوب له بالإثابة والتعويض للواهب. وبه قال الحنفية، والحنابلة، والشافعية في الأرجح (٧).

القول الثاني: للمالكية (٨): وقالوا إنَّ الهبة تقتضي الثواب وتحمل على إرادة التعويض إذا اختلف الواهب والموهوب له في ذلك، وخصوصاً: إذا دلت قرينة الحال على قصد الثواب. مثل: أن يهب الفقير الغني، أو لمن يرى أنه إنما قصد بذلك الثواب. ودليلهم قول عمر رضي الله عنه: لمن وهب هبة أراد بها الثواب، فهو على هبته يرجع فيها، إذا لم يرض منها (٩).

وبناء على ما سبق: فلو أعطى شخص هاتفه غيره ليكلم به أحداً ما ، واشترط عليه العوض على المكاملة بما اتفقا عليه ، أو كان العرف يقتضي ذلك ؛ فيلزم المستخدم بذل العوض، ولكن قد جرى العرف في الوقت الحاضر على أن يسير المكالمات و كثيره عند الأقارب والأصحاب والزملاء وعند الحاجة لا يقتضي ثواباً .

(١) ينظر: حاشية الدسوقي: ١١٤/٤، والقوانين الفقهية: ص ٢٤٢، وبداية المجتهد: ٢/٤٨٨، والمهذب: ١/٤٤٧، ومغني المحتاج: ٢/٤٠٤، والإنصاف: ٧/١١٦، والمغني: ٥/٣٩٨.

(٢) هو زفر بن الهذيل بن قيس العنبري (١١٠ - ١٥٨ هـ). أصله من أصبهان . فقيه إمام من المقدمين من تلاميذ أبي حنيفة. وهو أقيسه. وكان يأخذ بالأثر إن وجده . تولى قضاء البصرة ، وبها مات. وهو أحد الذين دونوا الكتب. ينظر: الجواهر المضية: ١/٢٤٣ . ٢٤٤ . ومعجم المؤلفين: ١/٧٣٢.

(٣) ينظر: البحر الرائق: ٧/٢٩٥، وبدائع الصنائع: ٦/١٣٢.

(٤) ينظر: المبسوط للسرخسي: ١٢/ البحر الرائق: ٧/٢٩٥ ، وبدائع الصنائع: ٦/١١٩ . مغني المحتاج: ٢ / ٤٠٥ ، الإنصاف: ٧/١١٦.

(٥) ينظر: الإنصاف: ٧/١١٦، والمغني: ٥/٣٩٩.

(٦) ينظر: البيان: ٨ / ١٣٣ .

(٧) ينظر: البدائع: ٦/١٣٢، والمبسوط للسرخسي: ١٢/٧٦، ٨٢، والمهذب: ١/٤٤٧، ومغني المحتاج: ٢ / ٤٠٤، والمغني: ٥/٣٩٨.

(٨) ينظر: بداية المجتهد: ٢/٢٤٨.

(٩) المغني: ٥/٣٩٨، والفقهاء الإسلاميين وأدلته: ٥/٤٠٠٩.

مسألة: إذا اختلف الواهب والموهوب له ، فقال الواهب : إنني وهبته لك بعوض وأنكر الموهوب له ، فما الحل ؟

ننظر إلى العرف ، والقول لمن وافقه العرف ، فإن لم يكن ثمت عرف معتبر ، فهنا ثلاثة أقوال:

القول الأول: القول قول الواهب مع يمينه ، لأنه لم يقر بخروج ملكه إلا ببذل .

القول الثاني: القول قول الموهوب له ، لأن الأصل براءة ذمته وعدم شرط البذل، وكلا الرأيين للشافعية^(١).

القول الثالث: وهو المذهب عند المالكية^(٢): إنَّ القول قول الواهب إن شهد له العرف أو لم يشهد له ولا عليه.

الترجيح:

والذي أميل إليه هو القول الثاني، بناء على أن الأصل براءة الذمة، كما أن العادة في الغالب لا تقضي

بعوض على الهبة؛ لأن العوض مخالف لحقيقتها. والله تعالى أعلم .

(١) ينظر: البيان: ٨ / ١٣٣ ، و المذهب: ١ / ٤٤٨ .

(٢) ينظر: شرح مختصر خليل: ٧ / ١١٨ .

المبحث الخامس أحكام الهاتف المتعلقة باللقطة

ويحتوي على تمهيد و مطلبين:

التمهيد: معنى اللقطة:

أ. اللقطة لغة:

هي: بضم اللام وفتح القاف: هي الشيء الملقوط ، وكل نثارة من سنبل أو تمر وقطع ذهب أو فضة توجد في المعدن لقط، والتقطه إذا أخذه من الأرض، ومنه قوله تعالى في قصة موسى عليه الصلاة والسلام: ﴿فَالْقَطْعُ أَلْفِرْعَوْنَ﴾^(١)، فاللقطة: هي الشيء الذي تجده ملقى فتأخذه، أو هي ما ضاع من مالكة لسقوط أو غفلة أو نحوهما^(٢).

ب. اللقطة اصطلاحاً:

هي المال الضائع من ربه يلتقطه غيره ، أو ما وجد في موضع غير مملوك، من مال أو مختص ضائع من مالكة عن سقوط أو غفلة ونحوها، لغير حربي، ليس بمحرز ولا ممتنع بقوته، ولا يعرف الواجد مالكة^(٣).

المطلب الأول: حكم التقاط اللقطة

المال الضائع عن صاحبه ، له حالات، منها: أن يكون مما لا تتبعه همة أوساط الناس، كالسوط ، والتمر، والرغيف ، والثمره ، والعصا ، فهذا يملكه أخذه وينتفع به بلا تعريف^(٤)، لما روى جابر . رضي الله عنه . قال : { رخص لنا رسول الله ﷺ في العصا والسوط والحبل وأشباهه يلتقطه الرجل ينتفع به }^(٥). ومنها: أن يكون مما تتبعه همة أوساط الناس، كالنقود والأمتعة، ومن هذا النوع الهاتف. ونتكلم في هذا النوع من اللقطة في فرعين:

الفرع الأول: حكم التقاط اللقطة في غير الحرم ولغير الحاج أولاً: حكم الالتقاط:

لقد فصل الفقهاء . رحمهم الله تعالى . في بيان حكم النقط للقطعة في غير الحرم ولغير الحاج، كما طال فيه الخلاف، ولكن نذكر الحكم حسب المذاهب الأربعة الفقهية، باختصار:

(١) سورة القصص، من الآية: ٨.

(٢) ينظر: لسان العرب: ٣٩٢/٧، ومعجم مقاييس اللغة: ٢٦٢/٥، و المعجم الوسيط: ٨٣٤/٢، مادة (لقط).

(٣) ينظر: شرح فتح القدير: ١١٨/٦، ومواهب الجليل: ٦٩/٦، ومغني المحتاج: ٤٠٦/٢، والمغني: ٣/٦.

(٤) ينظر: المغني: ٦/٥. وقال ابن قدامة - رحمه الله - (ولا نعلم خلافا بين أهل العلم في إباحة أخذ اليسير والانتفاع وقد روي ذلك عن عمر وعلي وابن عمر وعائشة وبه قال عطاء وجابر بن زيد وطاوس والنخعي ويحيى بن أبي كثير ومالك والشافعي وأصحاب الرأي).

(٥) أخرجه أبو داود في سننه ١٣٨/٢، كتاب (اللقطة) ، (رقم (١٧١٧)، وفي إسناده المغيرة بن زياد، جاء في التقريب: ص ٥٤٣، صدوق له أوهام. وينظر: المجموع: ٢٦١/١٥. وضعفه الألباني في ضعيف سنن أبي داود: ص ١٣٥.

١. مذهب الحنفية:

إن للالتقاط ثلاث حالات، الندب : إذا خاف عليها الضيعة لو تركها . والإباحة : إذا لم يخف عليها الضيعة . والتحريم : إذا أخذها لنفسه .

قال الكاساني - رحمه الله تعالى- : ((أمّا قبل الأخذ فلها أحوال مختلفة قد يكون مندوب الأخذ وقد يكون مباح الأخذ وقد يكون حرام الأخذ، أمّا حالة النَّدْب: فهو أن يخاف عليها الضيعة لو تركها وأمّا حالة الإباحة: فهو أن لا يخاف عليها الضيعة فيأخذها لصاحبها وأمّا حالة الحرمة: فهو أن يأخذها لنفسه لا لصاحبها)) (١).

٢. مذهب المالكية:

إن للالتقاط حالتان:

الحالة الأولى: الكراهة . حكاها ابن رشد - رحمه الله - عن الإمام مالك - رحمه الله تعالى- (٢)

الحالة الثانية: التفصيل: بين الوجوب، والمنع، والتخيير، والاستحباب، والكراهة.

فهم اتفقوا على وجوب الالتقاط إذا كانت بين قوم غير مأمونين والإمام عادل خوفاً عليها من الناس ولأمن استيلاء الإمام عليها.

واتفقوا على منع الالتقاط إذا كانت بين قوم مأمونين والإمام عادل، على خلاف هل يحرم أو يكره ؟

واتفقوا على التخيير بين الأخذ والترك إذا كانت بين قوم غير مأمونين والإمام غير عادل لتعارض الخوفين :

الناس إن تركها والإمام إن عرفها.

واختلفوا فيما لو كانت بين قوم مأمونين والإمام عدل فلمالك الاستحباب مطلقاً، والكراهة ، والاستحباب فيما له

بال وقيل بالوجوب (٣).

أمّا حكم اللقطة بحسب حال الملتقط ، فقد ((جعل . يعني ابن الحاجب (٤) . رحمه الله تعالى . الأقسام ثلاثة،

أولها: أن يعلم من نفسه الخيانة فيكون التقاطها عليه حراماً. وثانيها: أن يخاف أن يستفزه الشيطان ولا يتحقق فيكون

مكروهاً. وثالثها: أن يثق بأمانة نفسه وقسم هذا إلى قسمين: الأول: أن يكون بين ناس لا بأس بهم ولا يخاف عليها

الخونة. والثاني: أن يخافهم فإن خافهم وجب الالتقاط، وحكى عليه الاتفاق. وإن لم يخف فتلاثة أقوال لمالك:

الاستحباب والكراهة والاستحباب فيما له بال)) (٥).

٣. مذهب الشافعية :

قال النووي . رحمه الله تعالى . : ((في وجوب الالتقاط أربعة طرق: أصحها وقول الأكثرين أنه على قولين:

أظهرهما لا يجب كالاستيذاء. والثاني يجب . والطريق الثاني: إن كانت في موضع يغلب على الظن ضياعها بأن

تكون في ممر الفساق والخونة وجب الالتقاط وإلا فلا . والثالث: إن كان لا يثق بنفسه لم يجب قطعاً، وإن غلب

(١) بدائع الصنائع: ٦/٢٠٠.

(٢) ينظر: بداية المجتهد: ٢/٢٢٨.

(٣) ينظر: مواهب الجليل: ٦/٧٢. ٧١، و بداية المجتهد: ٢/٢٢٨ . ٢٢٩.

(٤) هو عثمان بن عمر بن يونس المعروف بابن الحاجب، جمال الدين (٥٩٠ - ٦٤٦ هـ)، كردي الأصل، ولد في إسنا. ونشأ في

القاهرة. ودرس بدمشق، كان من كبار العلماء بالعربية، وفقهاً من فقهاء المالكية، بارعا في العلوم الأصولية. من مصنفاته: (منتهى

السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل). ينظر: الديباج المذهب: ص ١٨٩. ١٩٠، والأعلام للزركلي: ٧٤/٩.

(٥) مواهب الجليل: ٦/٧١.

على ظنه أمانة نفسه ففيه القولان: والرابع لا يجب مطلقاً. فإذا قلنا لا يجب فإن وثق بنفسه ففي الاستحباب وجهان: أصحهما ثبوته، وإن لم يثق وليس هو في الحال من الفسقة لم يستحب له الالتقاط قطعاً... وفي الجواز وجهين: أصحهما ثبوته... أما الفاسق فقطع الجمهور أنه يكره له الالتقاط^(١).

٤. مذهب الحنابلة:

قال ابن قدامة . رحمه الله تعالى . قال إمامنا . أحمد رحمه الله . الأفضل ترك الالتقاط ... واختار أبو الخطاب إذا وجدها بمضيعة وأمن نفسه عليها فالأفضل أخذها^(٢).

وقال أيضاً: ((أن المال الضائع عن ربه ضربان : ضال وغيره، فأما غير الضال فيجوز التقاطه بالإجماع، وهو نوعان: يسير يباح التصرف فيه بغير تعريف... النوع الثاني الكثير فظاهر كلام أحمد أن ترك التقاطه أفضل... الضرب الثاني الضوال وهي الحيوانات الضائعة وهي نوعان أحدهما ما يمتنع من صغار السباع إما بقوته كالإبل والخيل أو بجناحه كالطير أو بسرعه كالظباء أو بنابه كالفهد فلا يجوز التقاطه... النوع الثاني ما لا ينحفظ عن صغار السباع كالشاة وصغار الإبل والبقر ونحوها فعن أحمد رضي الله عنه لا يجوز التقاطها... والمذهب جواز التقاطها^(٣).

ولعله يترتب على اللقطة سائر الأحكام التكليفية بحسب الأحوال والشروط، وهي^(٤):

١. الوجوب:

يجب على المسلم الالتقاط إذا تيقن ضياع اللقطة بالترك، وتيقن عدم وجود أمين غيره في مكان وجودها، لأنّ ضياع المال حرام، كما أنّ حفظه واجب.

٢. الاستحباب:

أن الالتقاط مستحب ما لم تكن ضالة الإبل ونحوها ، لما فيه من حفظ مال أخيك المسلم ، وذلك لمن علم من نفسه علم اليقين أنه يحفظها ويقوم بحقها، عن أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ قال: {... والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه....}^(٥).

٣. الإباحة:

إذا كانت اللقطة في مكان لا يخشى عليها الضياع، ويمكن أن يلتقطها من هو أهل لها، فهو مخير بين الأخذ وعدمه.

٤. الكراهة:

يكره للفاسق الالتقاط، وكذلك من لا يثق بنفسه في المستقبل حفظ اللقطة والقيام بحقها .

٥. الحرمة:

(١) روضة الطالبين: ٣٩١/٥.

(٢) المغني: ٣/٦، وينظر: الإنصاف: ٤٠٥/٦.

(٣) الكافي في فقه الإمام المجل أحمد بن حنبل: تأليف: أبو محمد عبد الله بن قدامة المقدسي ، المكتب الإسلامي - بيروت: ٢/٣٥١، ٣٥٨، ٣٥٧.

(٤) ينظر: المعتمد في الفقه الشافعي: ٦٧٠/٣ . ٦٧١.

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه: ٤/٢٠٧٤ ، كتاب (الذكر والدعاء) باب (فضل الاجتماع على تلاوة القرآن وعلى الذكر) رقم (٢٦٩٩).

من علم من نفسه علم اليقين الخيانة وأنه سيضيعها فيحرم عليه الالتقاط ؛ لما فيه من تضييع حق أخيه المسلم ، فلعله لو تركها وجدها ربها ، أو أخذها من هو قادر على التعريف . لما روى زيد الجهني - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ قال : { من آوى ضالة فهو ضال مالم يعرفها }^(١).

قال النووي . رحمه الله تعالى .: ((هذا دليل للمذهب المختار أنه يلزمه تعريف اللقطة مطلقاً سواء أراد تملكها أو حفظها على صاحبها وهذا هو الصحيح))^(٢).

ولا شك أن جهاز الهاتف المحمول أحد الأموال الملتقطة ، سواء كان فارغاً أو محتوياً على بطاقة الاتصال ، وذلك لأن له قيمة مالية معتبرة ، وصاحبه سيفقده ويطلبه؛ فلذلك يستحب لمن وجده أن يلتقطه ، وبالتالي يجب تعريفه .

الفرع الثاني: حكم التقاط لقطة الحرم والحاج

اختلف الفقهاء في حكم التقاط لقطة الحرم إلى قولين:

القول الأول: لقطة الحرم كلقطة الحل في الحكم. وبه قال الحنفية، والمالكية، ووجه للشافعية، ورواية لأحمد . رحمه الله تعالى .^(٣)

واستدلوا بـ:

١ . عموم الأحاديث الواردة في اللقطة ، و لا مخصص للقطة الحرم^(٤) .

٢ . انه أحد الحرمين فأشبهه حرم المدينة^(٥) .

٣ . أنها أمانة فلم يختلف حكمها بالحل والحرم كالوديعة^(٦) .

القول الثاني: لا يحل التقاط لقطة الحرم لتمليكها بل لتعريفها أبداً . وبه قال مالك، والوجه الصحيح للشافعية ، ورواية ثانية لأحمد . رحمهما الله تعالى .^(٧)

واستدلوا: بما روي عن أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ أنه قال { ... ولا تحل ساقطتها إلا لمنشد^(٨) }^(٩).

(١) أخرجه مسلم في صحيحه: ١٣٥١/٣ ، كتاب (اللقطة) باب (في لقطة الحاج) رقم (١٧٢٥) .

(٢) شرح مسلم للنووي: ٢٨/١٢ .

(٣) ينظر: البحر الرائق: ١٦٣/٥ ، و بدائع الصنائع: ٢٠٢/٦ ، والقوانين الفقهية: ص: ٢٢٥ ، و مواهب الجليل: ٧٢/٦ ، والمهذب: ٤٢٩/١ ، و روضة الطالبين: ٤١٢/٥ ، والمغني: ١١/٦ ، والكافي: ٣٥٦/٢ .

(٤) ينظر: بدائع الصنائع: ٢٠٢/٦ . ٢٠٣ . والبيان: ٥١٧/٧ ، والمغني: ١١/٦ .

(٥) ينظر: المغني: ١١/٦ ، والكافي: ٣٥٦/٩ .

(٦) ينظر: المغني: ١١/٦ .

(٧) ينظر: مواهب الجليل: ٧٤/٦ ، والمهذب: ٤٢٩/١ ، و روضة الطالبين: ٤١٢/٥ ، والمغني: ١١/٦ .

(٨) المنشد: المعرف، يقال: نشدت الضالة فأنا ناشد إذا طلبتها، وأنشدتها فأنا منشد إذا عرفتها. ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر: ٥٢/٥ .

(٩) أخرجه البخاري في صحيحه: ٥٣/١ ، كتاب (في اللقطة) باب (كيف تعرف لقطة أهل مكة) رقم (٢٣٠٢) ، ومسلم في صحيحه: ٩٨٨/٢ ، كتاب (الحج) باب (تحريم مكة وصيدها وخلاتها و شجرها ولقظتها إلا لمنشد على الدوام) رقم (١٣٥٥) .

واعترض: بأن ذكر مكة في الحديث لا يخصّها إلاّ بالمبالغة في التعريف، لأنّ الحاجّ يرجع إلى بلده وقد لا يعود فاحتاج الملتقط لها إلى المبالغة في التعريف^(١)، وأنّ تخصيصها بذلك لتأكيدّها لا لتخصيصها^(٢).
وقال النووي - رحمه الله تعالى - ((والمراد بقول النبي ﷺ: {لا تحل لقطتها إلا لمنشد} أنه لا بد من تعريفها سنة كغيرها، لئلا يتوهم أن تعريفها في الموسم كاف لكثرة الناس وبعد العود في طلبها من الآفاق))^(٣).

. **أما لقطّة الحاج،** فقد حكى ابن رشد . رحمه الله تعالى . الإجماع على تحريمها^(٤).

لحديث رواه مسلم . رحمه الله تعالى . في ذلك عن عبد الرحمن التميمي - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ }
نهى عن لقطّة الحاج {^(٥) .

قال العظيم آبادي^(٦) . رحمه الله تعالى: ((ويحتمل أن هذا الحديث في لقطّة الحاج مطلقاً في مكة وغيرها لأنه هنا مطلق ولا دليل على تقييده بكونها في مكة))^(٧).

المطلب الثاني: كيفية تعريف اللقطّة

أولاً: حكم التعريف ومدته:

أجمع العلماء . رحمهم الله تعالى . على وجوب التعريف للأشياء غير اليسيرة التافهة حولاً كاملاً.
قال النووي . رحمه الله تعالى : ((فقد أجمع المسلمون على وجوبه إذا كانت اللقطّة ليست تافهة ولا في معنى التافهة ولم يرد حفظها على صاحبها بل أراد تملكها ولا بد من تعريفها سنة بالإجماع))^(٨).
لحديث زيد الجهني . رضي الله عنه . لما سئل رسول الله ﷺ عن اللقطّة ؟ قال: { ... اعرف عفاصها^(٩) و وكاءها^(١٠) ثم عرفها سنة }^(١١).

(١) ينظر: فتح الباري: ٨٨/٥، وبدائع الصنائع: ٢٠٢/٦ . ٢٠٣ . ونيل الأوطار: ٩٧/٦.

(٢) ينظر: المغني: ١١/٦.

(٣) روضة الطالبين: ٤١٢/٥ . ٤١٣.

(٤) ينظر: بداية المجتهد: ٢٢٩/٢.

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه: ١٣٥١/٣، كتاب (اللقطة) باب (في لقطّة الحاج) رقم (١٧٢٤).

(٦) هو محمد أشرف بن أمير بن علي، أبو الطيب، شرف الحق ، العظيم آبادي(ت بعد ١٣١٠ هـ)، علامة بالحديث، هندي. من تصانيفه: (التعليق المغني على سنن الدارقطني)، و(عون المعبود على سنن أبي داود). ينظر: الأعلام للزركلي: ٩١/١٣، ومعجم المؤلفين: ١٣٦/٣.

(٧) عون المعبود: ٩٧/٥.

(٨) شرح مسلم للنووي: ٢٢/١٢.

(٩) العفاص: فبكسر العين وبالفاء والصاد المهملة وهو الوعاء التي تكون فيه النفقة جلداً كان أو غيره ويطلق العفاص أيضاً على الجلد الذي يكون على رأس القارورة لأنه كالوعاء له. ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر: ٢٦٣/٣، وشرح مسلم للنووي: ٢١/١٢.

(١٠) الوكاء: هو الخيط الذي يشد به الوعاء و الصرة والكيس وغيرهم. ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر: ٢٢١/٥ ، و شرح مسلم للنووي: ٢١/١٢.

(١١) أخرجه البخاري في صحيحه: ٨٥٦/٢، كتاب (في اللقطّة) باب (ضالة الغنم) رقم (٢٢٩٨) ، ومسلم في صحيحه: ١٣٤٦/٣ . ١٣٤٧ . كتاب (اللقطة) رقم (١٧٢٢).

وجه الدلالة: إنَّ هذه الصيغة أمر، والأمر يقتضي الوجوب والفورية^(١).

ثانياً: مكان التعريف وزمانه:

ويكون في الموضع الذي وجدها فيه، لأنَّ طلب الشيء في مكانه أكثر، ويكون أيضاً في مجامع الناس، كالأسواق وأبواب المساجد عند خروجهم من الصلاة، وفي المحافل، ونحوها^(٢).

قال النووي . رحمه الله تعالى .: ((والتعريف أن ينشدها في الموضع الذي وجدها فيه، وفي الأسواق، وأبواب المساجد، ومواضع اجتماع الناس، فيقول من ضاع منه شيء من ضاع منه حيوان من ضاع منه دراهم ونحو ذلك، ويكرر ذلك بحسب العادة، قال أصحابنا: فيعرفها أولاً في كل يوم، ثم في الأسبوع، ثم في أكثر منه والله أعلم))^(٣).

ثالثاً: كيفية التعريف:

بعد أن يتعرف الملتقط على اللقطة بنفسه، يجب عليه أن يعرفها وذلك بذكر بعض أوصافها كجنسها مثلاً، ولا يستوف الأوصاف لئلا يطمع بها كاذب ليأخذها^(٤).

هذا فيمن وجد الجهاز مجرداً عن بطاقة الاتصال، أما من وجد الجهاز و معه بطاقة الاتصال فأمره سهل فلا حاجة إلى التعريف، لأن شركة الاتصالات تعرف صاحبه بمجرد البطاقة ، فيجب تسليمه إليها لكي يتوصلوا إلى صاحبه مباشرة ، أو يتصل برقم موجود داخل الجهاز، ويخبره بأنه لقطة عنده ، ويعين لصاحب الهاتف مكاناً يسلمه فيه.

المطلب الثالث: تعريف اللقطة عن طريق الهاتف المحمول

إذا وجد شخص لقطة، فهل يمكن أن يعرفها عن طريق الهاتف المحمول، وذلك بإرسال الرسائل العديدة إلى مجموعة من الأشخاص، أو الاتصال بهم، لظنه من وجود صاحب اللقطة معهم، فهل ذلك كافٍ في التعريف ؟ لا شك أن رسائل الهاتف المحمول إحدى وسائل التعريف، ولكن لا يمكن الاكتفاء بها، لأن كثيراً من الناس ليس لديهم هواتف محمولة أصلاً، ومن كان معه ربما كان مقفلاً، أو مفصولاً عنه الخدمة، أو غير ذلك. هذا وإن أمكن للملتقط أن يحصل على أرقام أهل منطقة اللقطة بواسطة شركة الاتصالات، فيرسل إليهم بطريقة الإرسال الواحد، فبمجرد ضغطه واحدة في جهاز الحاسب الآلي المعد لمثل ذلك يتم إرسال رسالة واحدة بنصها على الأرقام المحددة فهذا عمل جيد. ومن المعلوم أن الغرض من تعريف اللقطة هو التشهير بالخبر والإعلان به، حتى يظن أن الخبر وصل إلى صاحب اللقطة.

ولذلك عيّن العلماء - رحمهم الله تعالى - الأسواق، وأبواب المساجد ونحوهما، لأنهما مجامع الناس وممرهم ، ولأن ذلك أقرب إلى وجود صاحب اللقطة، وأسرع إلى تشهير الخبر .

(١) ينظر: المحصول في علم الأصول: تأليف: محمد بن عمر بن الحسين الرازي ، (تحقيق : طه جابر فياض العلواني) جامعة

الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٠ هـ: ١١٢/٢، و روضة الناظر: ص ١٩٥ وما بعدها.

(٢) ينظر: البحر الرائق: ١٦٤/٥، والقوانين الفقهية: ص ٢٢٤. ٢٢٥، والبيان: ٥٢٧ / ٧، والمبدع: ٢٨١/٥.

(٣) شرح مسلم للنووي: ٢٢/١٢.

(٤) ينظر: بدائع الصنائع: ٢٠٢/٦، والقوانين الفقهية: ص ٢٢٥، و مغني المحتاج: ٤١٢/٢، والمغني: ١٢/٦.

قال الكاساني . رحمه الله تعالى .: ((وأما مكان التعريف فالأسواق، وأبواب المساجد، لأنها مجمع الناس وممرهم، فكان التعريف فيها أسرع إلى تشهير الخبر))^(١).

وقال العمراني . رحمه الله تعالى .: ((لأن القصد بالتعريف إعلام صاحبها بها ، والتعريف في هذه المواضع أبلغ))^(٢).

وقال البهوتي . رحمه الله تعالى .: ((ويكون النداء في مجامع الناس كالأسواق، والحمامات، وأبواب المساجد أدبار الصلوات، لأن المقصود إشاعة ذكرها))^(٣).

واليوم في عصرنا يعرّف اللقطة بالصحف، والإذاعة، و التلفاز، والإعلانات، والملصقات، والنشرات.

(١) بدائع الصنائع: ٦/٢٠٢.

(٢) البيان: ٧/٢٥٨ .

(٣) كشف القناع: ٤/٢١٥ . ٢١٦.

الفصل الثالث

أحكام الهاتف المتعلقة بفقہ الأسرة

ويحتوي على أربعة مباحث:

المبحث الأول: أحكام الهاتف المتعلقة بالزواج.

المبحث الثاني: أحكام الهاتف المتعلقة بالولاية.

المبحث الثالث: أحكام الهاتف المتعلقة بالطلاق والرجعة.

المبحث الرابع: أحكام الهاتف المتعلقة بالنفقات.

المبحث الأول أحكام الهاتف المتعلقة بالزواج

التمهيد: تعريف الزواج

أولاً: الزواج لغة:

الزواج في لغة العرب: هو الصنف والنوع من كل شيء، وكلّ شيئين مقترنين شكلاً، أو نقيضاً، فهما زوجان، وكلّ واحد منهما زوج^(١)، ومنه قول الله تعالى: ﴿وَالْأَرْضَ مَدَدْتَهَا وَالْقَيْنَا فِيهَا رَوْسِي وَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٍ﴾^(٢). والزواج: هو الاقتران والارتباط، تقول العرب: ((زَوْج الشيء، وزوجه إليه، قرنه به، قال الله تعالى: ﴿كَذَلِكَ وَزَوَّجْنَاهُمْ بِحُورٍ عِينٍ﴾^(٣)، أي قرناهم بهن))^(٤).

والزواج اقتران الزوج بالزوجة، أو الذكر بالأنثى، ويسمى كل واحد من الزوجين زوجاً، ومنه قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾^(٥). والمزواج كثير الزواج، وجمع الزوج أزواج، والزوجية: مصدر صناعي، بمعنى الزواج يقال: بينهما حق الزوجية^(٦).

ثانياً: الزواج شرعاً:

تنوعت تعريفات الفقهاء . رحمهم الله تعالى . قديماً وحديثاً للزواج، وذلك لاقتصار البعض على ذكر الركن في التعريف، وذكر بعضهم موضوعه ومحلّه، بينما ذكر المعاصرون آثاره. ونذكر منها، ما يأتي:

عرّف الحصكفي . رحمه الله تعالى . عقد الزواج بأنه: ((حل استمتاع الرجل من امرأة لم يمنع من نكاحها مانع شرعي))^(٧).

وعرّفه ابن عرفة^(٨). رحمه الله تعالى . بأنه: ((عقد على مجرد متعة التلذذ بأدمية، غير موجب قيمتها ببينة قبله، غير عالم عاقدها حرمتها، إن حرّمها الكتاب على المشهور أو الإجماع على الآخر))^(٩).

وعرّف الرملي^(١٠). رحمه الله تعالى . الزواج بأنه: ((عقد يتضمن إباحة وطء))^(١١).

(١) ينظر: لسان العرب: ٢/٢٩١، والمصباح المنير: ١/٢٥٨.

(٢) سورة ق، الآية: ٧.

(٣) سورة الدخان، الآية: ٥٤.

(٤) لسان العرب: ٢/٢٩٣.

(٥) سورة البقرة، من الآية: ٣٥.

(٦) ينظر: تاج العروس: ٦/٢١، ولسان العرب: ٢/٢٩٣، والمعجم الوسيط: ١/٤٠٦.

(٧) الدر المختار: ٣/٤.

(٨) هو محمد بن عرفة الورغمي (٧١٦ - ٨٠٣ هـ). إمام تونس وعالمها وخطيبها ومفتيها . كان من فقهاء المالكية ، من تصانيفه : (المبسوط)

في الفقه ، و (الحدود) في التعريفات الفقهية . ينظر: الديباج المذهب: ص ٣٣٧ ، والأعلام للزركلي: ١٥ / ٩٨ .

(٩) شرح حدود ابن عرفة، تأليف: أبي عبد الله محمد بن قاسم الأتصاري، الرصاع (ت: ٨٩٤هـ) ، بدون ذكر الطبع ومكانه: ٣١١/١.

(١٠) هو محمد بن أحمد بن حمزة، شمس الدين (٩١٩ - ١٠٠٤ هـ)، فقيه الديار المصرية مرجعها في الفتوى يقال له: الشافعي الصغير. من

مصنفاته: (نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج) ، و(غاية البيان شرح زيد بن رسلان) . ينظر: خلاصة الأثر: ٣/٣٤٢، والأعلام: ٦/٧.

(١١) نهاية المحتاج: ٦/١٧٦، وينظر: أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء: تأليف: قاسم بن عبد الله بن أمير علي القونوي (ت

٩٧٨هـ)، (تحقيق: د. أحمد بن عبد الرزاق الكبيسي) دار الوفاء - جدة ، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ: ص ١٤٥.

وعزّفه البهوتي . رحمه الله تعالى . بقوله: وشرعاً (عقد التزويج) أي عقد يعتبر فيه لفظ نكاح أو تزويج أو ترجمته^(١).

بناءً على ما تقدم من تعريفات للزواج: هو عقد نشأ بين رجل وامرأة أو من ينوب عنهما بإيجاب أحدهما و قبول الآخر، يتضمن إباحة وطء، طلباً للنسل على الوجه المشروع.

المطلب الأول: حكم إجراء عقد الزواج عن طريق الهاتف

والمراد بإجراء عقد الزواج عن طريق الهاتف، هو عقد الزواج بين العاقدين الغائبين، بحيث يستخدم العاقدان الهاتف في المكالمة أو المكاتبة (المراسلة) عند الإيجاب والقبول، ويحدث هذا إذا كان العاقدان بعيدين أحدهما من الآخر، بأن يكون الرجل في بلد بعيد عن البلد الذي يكون فيه ولي المرأة، ويريد الرجل مباشرة العقد بنفسه، ولا يريد التوكيل لأحد في مباشرته.

ويشتمل هذا المطلب على فرعين:

الفرع الأول: حكم إجراء الزواج عن طريق الهاتف مكالمة

ويمكن أن يعرف حكم إجراء عقد الزواج عن طريق الهاتف، من خلال بيان الشهادة في عقد الزواج هل هي شرط أم لا؟ فإن لم تشترط فالعقد جائز، وإن كانت مشروطة، يمكن أن يعرف حكمها من خلال النظر إلى الفرق بين عقد الزواج بين العاقدين الحاضرين وبين عقد الزواج عن طريق الهاتف، ثمّ النظر إلى مدى تأثير الفرق في صحة الزواج.

والفرق بين الحالتين هو أنه في الحالة الأولى يشاهد الشاهدان العاقدين، وفي الحالة الثانية لا يشاهد الشاهدان إلا أحد العاقدين، وتأثير هذا الفرق في صحة عقد الزواج يرجع إلى كون المشاهدة هل هي شرط لصحة العقد أم لا؟ وهذا شبيه بمسألة صحة شهادة الأعمى وعدمها في عقد الزواج؛ إذ الأعمى لا يرى العاقدين وإنما يشهد العقد اعتماداً على سماع كلام العاقدين.

ويمكن بحث ذلك في مسألتين:

المسألة الأولى: حكم الشهادة في عقد الزواج:

اتفق العلماء^(٢) . رحمهم الله تعالى . على بطلان الزواج الذي يتمّ بغير شهود ولا إعلان، قال ابن تيمية . رحمه الله تعالى .: ((نكاح السرّ الذي يتواصلون بكتمانه ولا يشهدون عليه أحداً باطل عند عامّة العلماء، وهو من جنس السفاح))^(٣).

واتفق العلماء . رحمهم الله تعالى . على صحة الزواج الذي شهد عليه رجلان فصاعداً، وتمّ الإعلان عنه، قال ابن تيمية . رحمه الله تعالى .: ((إذا اجتمع الإشهاد والإعلان فهذا الذي لا نزاع في صحته))^(٤).

واختلف الفقهاء . رحمهم الله تعالى . في أصل شهادة عقد الزواج إلى قولين:

وسبب الاختلاف يرجع إلى أمرين:

(١) كشف القناع: ٥/٥.

(٢) ينظر: المجموع تكملة المطيعي: ٢٩٧/١٧، والمغني: ٧/٧.

(٣) مجموع الفتاوى: ١٥٨/٣٣.

(٤) المصدر السابق: ١٣٠/٣٢.

الأول: هل المقصود من الشهادة في الزواج حكم شرعي يجب امتثاله والعمل به، أو هو توثيق وسد ذريعة الاختلاف؟ فمن قال إنها حكم شرعي، قال إن الشهادة شرط في صحة عقد النكاح، ومن قال: إنها توثيق لم يشترط الشهادة في عقد الزواج، كالرهن والكفالة كما لا تشترط في البيوع^(١).

الثاني: الاختلاف في تصحيح أحاديث اشتراط الشهادة في عقد النكاح، فمن صححها أو بعضها قال باشتراط الشهادة، ومن رأى عدم صحتها قال بخلاف ذلك.

القول الأول: إن الشهادة شرط لصحة عقد الزواج، وبه قال عمر، وعلي، وعبد الله بن عباس. رضي الله عنهم^(٢)، وسعيد بن المسيب، وجابر بن زيد^(٣)، والحسن، والنخعي، وقتادة^(٤)، والأوزاعي، والثوري^(٥)، وأبو حنيفة^(٦)، والشافعي^(٧)، وأحمد. رحمهم الله تعالى. في القول المشهور^(٨)، وقال ابن رشد. رحمه الله تعالى: ((و كثير من الناس رأى هذا داخلاً في باب الإجماع وهو ضعيف))^(٩).

واستدلوا بـ:

١. روي عن عائشة. رضي الله عنها. أن رسول الله ﷺ قال: {لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل وما كان من نكاح على غير ذلك فهو باطل وإن تشاجروا فالسلطان ولي من لا ولي له}^(١٠)، ففي هذا الحديث نص صريح على نفي صحة الزواج إلا بشاهدين كما أنه لا يصح إلا بولي.

٢. عن عائشة. رضي الله عنها. عن النبي ﷺ قال: {لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل}^(١١)، وهذا دليل ظاهر على وجوب الشاهدين في عقد الزواج.

(١) ينظر: بداية المجتهد: ١٣/٢.

(٢) ينظر: البيان: ٢٢١/٩.

(٣) هو أبو الشعثاء، جابر بن زيد الأزدي، (٢١ - ٩٣ هـ) من أهل البصرة. تابعي ثقة فقيه. كان عالماً بالفتيا، قيل إنه كان إياضياً. ينظر: تهذيب التهذيب: ٣٤/٢، والأعلام للزركلي: ٤/٢٦١.

(٤) هو قتادة بن دعامة بن قنادة السدوسي (٦١ - ١١٨ هـ). من أهل البصرة. ولد ضريباً. أحد المفسرين والحفاظ للحديث. وكان رأساً في العربية، ومفردات اللغة وأيام العرب، والنسب. كان يرى القدر. وقد يدلّس في الحديث. مات بواسط في الطاعون. ينظر: تذكرة الحفاظ: ١/١٢٤، ١٢٢، ومعجم المؤلفين: ٢/٦٥٦.

(٥) ينظر: الحاوي الكبير: ٥٧/٩، و المغني: ٧/٧.

(٦) ينظر: حاشية ابن عابدين: ٦٧/٧، والمبسوط للرخسي: ٣٠/٥.

(٧) ينظر: الحاوي الكبير: ٥٧/٩، والبيان: ٢٢١/٩.

(٨) ينظر: المغني: ٥٧/٧ و ٧، والإتصاف: ١٢٠/٨.

(٩) بداية المجتهد: ١٣/٢.

(١٠) أخرجه الدارقطني في سننه: ٢٢٦/٣، رقم (٢٣)، و ابن حبان في صحيحه: ٣٨٦/٩، رقم (٤٠٧٥)، والبيهقي في السنن الكبرى: ١٢٥/٧، والهيثمي في موارد الظمان: ٣٠٥/١، رقم (١٢٤٧). قال أبو حاتم: (ولا يصح في ذكر الشاهدين غير هذا الخبر) ينظر: صحيح ابن حبان: ٣٨٦/٩، ونصب الرابطة: ١٦٧/٣.

(١١) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى: ١٢٥/٦، والدارقطني في سننه: ٢٢٥/٣، رقم (٢٤)، والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد: ١٥٧/١٢، قال ابن الترمذاني في الجوهر النقي ١٠٨/٧: (ثم إن عائشة الراوية للحديث خالفته، وأشار البيهقي إلى ضعف أسانيدها). وقال الهيثمي في مجمع الزوائد: ٢٨٦-٢٨٧/٤: (فيه عبد الله بن محرز وهو متروك). وقال ابن المنير في خلاصة البدر المنير ١٨٦/٢: (رواه أحمد عنه والدارقطني عنه - يعني عمران بن حصين - عن ابن مسعود مرفوعاً بإسناده لا يقوى).

واعترض: بأنه لا يثبت في اشتراط الشهادة حديث يتعين القول به والمصير إليه، وقد ضعّف عدد من الأئمة هذه الأحاديث عامة، ومن أقوالهم:

أ. قال الإمام أحمد . رحمه الله تعالى .: ((لم يثبت عن النبي ﷺ في الشاهدين شيء))^(١).

ب. وقال ابن المنذر . رحمه الله تعالى . : ((لا يثبت في الشاهدين في النكاح خبر))^(٢).

ت. وقال الزيلعي . رحمه الله تعالى .: ((والأحاديث كلها مدخولة))^(٣).

ث. وقال ابن تيمية . رحمه الله تعالى .: ((وليس في اشتراط الشهادة في النكاح حديث ثابت، لا في الصحاح ولا في السنن ولا في المساند))^(٤).

٣. إن اشتراط الشهادة في النكاح أكد من اشتراطها في البيع؛ لأن النكاح يتعلق به حق غير المتعاقدين، وهو الولد؛ لئلا يجده أبوه فيضيع نسبه بخلاف البيع^(٥).

٤. أن في اشتراط الشهادة في عقد النكاح احتياطاً للأبضاع، وصيانة للأكحة عن الجود^(٦).

وأجيب: بأنه قد صحّ بعض أحاديث اشتراط الشهادة في عقد الزواج، ومن ذلك ما قاله ابن حبان: ((ولا يصحّ في ذكر الشاهدين غير هذا الخبر))^(٧).

القول الثاني: الشهادة ليست شرطاً في صحة عقد الزواج: روي عن ابن الزبير، وفعله ابن عمر . رضي الله عنهما .، وقال به: الحسن بن علي، وابن الزبير، وسالم وحمزة ابنا عبد الله بن عمر، وعبد الله بن إدريس^(٨)، وعبد الرحمن بن مهدي^(٩)، ويزيد بن هارون^(١٠)،

(١) شرح الزركشي على مختصر الخرقى: تأليف: شمس الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله الزركشي المصري الحنبلي (ت ٧٧٢هـ)، (قدم له ووضع حواشيه: عبد المنعم خليل إبراهيم) دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م/٢/٣٢٢.

(٢) المغني: ٧/٧.

(٣) نصب الراية: ١٦٧/٣.

(٤) مجموع الفتاوى: ٣٥/٣٢.

(٥) ينظر: الحاوي الكبير: ٥٧/٩، والمغني: ٧/٧، وكشاف القناع: ٦٥/٥.

(٦) ينظر: الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع: تأليف: شمس الدين محمد بن أحمد الخطيب الشربيني (ت ٩٧٧هـ)، (تحقيق: مكتب البحوث والدراسات - دار الفكر)، دار الفكر - بيروت، ١٤١٥هـ: ٤٠٨/٢.

(٧) صحيح ابن حبان: ٣٨٦/٩.

(٨) هو عبد الله بن إدريس الاودي الكوفي (١٢٠ - ١٩٢ هـ)، من أعلام حفاظ الحديث، وكان عالماً فاضلاً. ينظر: تهذيب التهذيب: ١٢٦/٥، ١٢٨، والأعلام: ١٨٢/٨.

(٩) هو عبد الرحمن بن مهدي: هو عبد الرحمن بن مهدي بن حسان العنبري اللؤلؤي، أبو سعيد البصري (١٣٥ - ١٩٨ هـ)، من كبار حفاظ الحديث، مولده ووفاته في البصرة. قال الشافعي: لا أعرف له نظيراً في الدنيا، له تصانيف في الحديث. ينظر: حلية الأولياء: ٣/٩، ومعجم المؤلفين: ١٢٤/٢.

(١٠) هو يزيد بن هارون: هو يزيد بن هارون بن زاذان، أبو خالد (١١٨ - ٢٠٦ هـ)، السلمي بالولاء. أصله من بخارى، مولده ووفاته بواسط. من حفاظ الحديث الثقات، كان واسع العلم بالدين. ينظر: تذكرة الحفاظ: ١/٣١٧. ٣٢٠، وتهذيب التهذيب: ٣٢١/١١، والأعلام: ٤/١٨.

والعنبري^(١)، وأبو ثور^(٢)، و الليث^(٣)، وابن المنذر^(٤)، والزهرى^(٥)،^(٦)، وبه قال مالك^(٧)، و أحمد في رواية^(٨)، وداود الظاهري^(٩)، . رحمهم الله تعالى ..واستدلوا ب :

١ . قال الله تعالى: ﴿فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾^(١٠).

وجه الدلالة: أن الله تعالى لم يذكر الشهادة، فيبقى النص على الإطلاق والعموم ولا تشترط الشهادة^(١١).

واعترض: بأن المقصود بها ما يستباح من المنكوحات، ولم ترد في صفات النكاح^(١٢).

٢ . وقال الله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾^(١٣).

وجه الدلالة: أن الزواج عقد من العقود فلم يكن الإشهاد شرطاً فيه كسائر العقود^(١٤)

٣ . عن أنس بن مالك . رضي الله عنه قال: {اشترى رسول الله ﷺ جارية بسبعة أرؤس^(١٥)، فقال الناس: ما ندري

(١) هو عبيد الله بن الحسن بن حصين العنبري (١٠٥ - ١٦٧ هـ) . من سادات أهل البصرة علماً وفقهاً . ولي قضاءها وكان ثقة محموداً . ينظر: تهذيب التهذيب: ٧/٧، والأعلام للزركلي: ١٩ / ٩ .

(٢) هو إبراهيم بن خالد بن أبي اليمان (١٧٠ - ٢٤٠ هـ) وأبو ثور لقبه . أصله من بني كلب . من أهل بغداد . فقيه من أصحاب الإمام الشافعي . له كتب منها: كتاب ذكر فيه اختلاف مالك والشافعي . ينظر: تهذيب التهذيب: ١ / ١٠٢، و تذكرة الحفاظ: ٢ / ٥١٢ . ٥١٣ . والأعلام للزركلي: ١ / ٧٥ .

(٣) هو أبو الحارث الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي بالولاء، (٩٤ - ١٧٥ هـ) . إمام أهل مصر في عصره حديثاً وفقهاً . أصله من خراسان . ومولده في قلقشندة ، ووفاته بالفسطاط . قال الشافعي: الليث أفة من مالك، إلا أن أصحابه لم يقوموا به . ينظر: وفيات الأعيان: ٤ / ١٢٧ . ١٢٩، و تذكرة الحفاظ: ١ / ٢٢٤ . ٢٢٦، والأعلام للزركلي: ١١ / ٣٨٥ .

(٤) ينظر: المغني: ٧/٧، والبيان: ٩ / ٢٢١ .

(٥) هو محمد بن مسلم بن عبد الله بن شهاب الزهري، القرشي (٥٨ - ١٢٤ هـ) . تابعي من كبار الحفاظ والفقهاء مدني سكن الشام . هو أول من دون الأحاديث النبوية . ودون معها فقه الصحابة . ينظر: تهذيب التهذيب: ٩ / ٣٩٩ . ٣٩٥، و تذكرة الحفاظ: ١ / ١٠٨ . ١١٣، والأعلام للزركلي: ١٥ / ٢٢١ . ٢٢٢ .

(٦) مختصر اختلاف العلماء: تأليف: أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي (ت ٣٢١هـ)، (تحقيق : د. عبد الله نذير أحمد)، دار البشائر الإسلامية - بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٧ هـ: ٢ / ٢٥١ .

(٧) ينظر: الذخيرة: ٤ / ٣٩٩، والجامع لأحكام القرآن: ٣ / ٧٩ . وقال القرطبي، فيه: ((وأما الشهادة على النكاح فليست بركن عند مالك وأصحابه ويكفي من ذلك شهرته والإعلان به وخرج عن أن يكون نكاح سر)) .

(٨) ينظر: المغني: ٧ / ٧ .

(٩) ينظر: الحاوي الكبير: ٩ / ٥٧، والبيان: ٩ / ٢٢١ .

(١٠) سورة النساء، من الآية: ٣ .

(١١) ينظر: الحاوي الكبير: ٩ / ٥٧ .

(١٢) ينظر: المصدر نفسه .

(١٣) سورة المائدة، من الآية: ١ .

(١٤) ينظر: الإشراف على نكت مسائل الخلاف، تأليف: القاضي أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي المالكي (ت

٤٢٢هـ)، (تحقيق وتخريج وتقديم: الحبيب بن طاهر)، دار ابن حزم . بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ . ١٩٩٩ م / ٢ / ٦٩١ . ٦٩٢ .

(١٥) وقوله اشتراها بسبعة أرؤس، أي: أعطاه بدلها سبعة أنفس تطيباً لقلبها . وأرؤس جمع رأس وهو من كل شيء أعلاه ، و سيد القوم، و رأس الشهر والسنة أول يوم منهما، و يقال: عنده رأس من الغنم فرد منها . ينظر: شرح صحيح مسلم: ٩ / ٢٢٠، والمعجم

أتزوجها رسول الله . صلى الله عليه وسلم . أم جعلها أم ولد؟ فلما أراد أن يركب حجبها فعلموا أنه تزوجها^(١).
وجه الدلالة: أنهم لم يستدلوا على تزويجها إلا بالحجاب، مما دل على عدم اشتراط الإشهاد في عقد النكاح^(٢).

واعترض: بأن نكاح النبي ﷺ بغير ولي ولا شهود من خصائصه في النكاح فلا يلحق به غيره^(٣).

٤. ما روى عباد بن سنان . رضي الله عنه . عن أبيه عن جده ، أن رسول الله ﷺ قال: {ألا أنكحك أميمة بنت ربيعة بن الحارث}، قال: بلى، قال: {قد أنكحتها ولم يشهد}^(٤).

واعترض: بأن في تزويج النبي ﷺ أمينة بنت ربيعة ، حضر العقد شهود لم يقل لهم اشهدوا، إذ يبعد أن يخلو مجلس رسول الله ﷺ في حال بروزه من حضور نفسين فصاعداً، وإذا حضر العقد شاهدان بقصد أو اتفاق صح العقد بهما وإن لم يقل لهما اشهدا، فلم يكن في الخبر دليل؛ لأن قول الراوي: ولم يشهد، أي لم يقل لمن حضر اشهدوا^(٥).

٥. قياس النكاح على البيع في عدم اشتراط الإشهاد فيها بجامع أن كلاً منها عقد معاوضة^(٦).

٦. كل شخص لا يحتاج إليه في الإيجاب والقبول، لم يكن حضوره شرطاً في انعقاد النكاح كالزوجة وسائر الأجانب فكذلك الشهود^(٧).

الترجيح:

الذي يبدو ترجيحه هو القول الأول ومفاده اشتراط الشهادة في عقد الزواج، وذلك لما يأتي:

١. إن أحاديث اشتراط الشهادة كثيرة، وقد رويت بطرق مختلفة وأسانيد متعددة؛ وفي مجموعها صالحة للاحتجاج بها، فأقل ما يقال في شهادة عقد الزواج أنها ثابتة بأحاديث حسنة^(٨).
 ٢. إن من المقرر عند الفقهاء . رحمهم الله تعالى . أن الأصل في الأبضاع الحرمة، فإذا تعارض دليلان أحدهما موجب للحل والآخر موجب للحرمة رجح الموجب للحرمة للأصل^(٩).
- هذا، ولو أخذنا القول الثاني القائل بأن الشهادة ليست شرطاً في صحة عقد الزواج، فلا يوجد إشكال في إجراء عقد الزواج عن طريق الهاتف؛ إذ لا يحتاج العقد إلى الشهود، والعاقدان يسمع أحدهما الآخر.

(١) والحديث بطوله أخرجه مسلم في صحيحه: ١٠٤٥/٢، كتاب (النكاح) باب (فضيلة إعتاقه أمة ثم يتزوجها) رقم (١٣٦٥).

(٢) ينظر: المغني: ٧/٧.

(٣) ينظر: المصدر نفسه، والمبدع: ٤٩/٧.

(٤) أخرجه الإمام مالك في المدونة الكبرى: ١٩٣/٤.

(٥) ينظر: الحاوي الكبير: ٥٧/٩.

(٦) ينظر: المبدع: ٤٩/٧، والإشراف، للقاضي عبد الوهاب: ٦٩٢/٢.

(٧) ينظر: الإشراف: للقاضي عبد الوهاب: ٦٩٢/٢.

(٨) ينظر: الإمام بأحاديث الأحكام ، تأليف: أبو الفتح تقي الدين محمد بن أبي الحسن على بن وهب بن مطيع بن أبي الطاعة

القشيري المصري ، (تحقيق وتخريج: حسين إسماعيل الجمل) دار المعراج الدولية - دار ابن حزم - الرياض - بيروت ، الطبعة الثانية، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م: ٢٦٨/١، و نصب الراية: ١٦٩/٣.

(٩) ينظر: الأشباه والنظائر للسيوطي: ص ٦١.

المسألة الثانية: حكم شهادة الأعمى:

شاهد النكاح لا يخلو إما أن يكون مبصراً أو أعمى، فإن كان الشاهدان مبصرين فإن الزواج ينعقد بشهادتهما ولا نعم في ذلك خلافاً بين الفقهاء^(١). رحمهم الله تعالى ..

واختلف الفقهاء . رحمهم الله تعالى . في صحة شهادة الأعمى في عقد الزواج إلى قولين:

القول الأول: تصح شهادة الأعمى في عقد الزواج، وبه قال: ابن عباس . رضي الله عنهما . ومن التابعين قال به: الحسن البصري، وابن سيرين، وعطاء، والشعبي، والزهرى،... وهو قول الليث، و مالك، والبخاري . والإمام أحمد^(٢)، ووجه للشافعية^(٣)، وقول ابن حزم الظاهري^(٤). رحمهم الله تعالى . واستدلوا ب:

١. قول الله تعالى: ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾^(٥).

وجه الدلالة: أن الآية تدل على أن الأعمى رجل عدل مقبول الرواية، فقبلت شهادته كالبصير^(٦).

٢. أمر الله تعالى بقبول البيّنة ولم يشترط أعمى من مبصر^(٧)، قال الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾^(٨).

٣. إنَّ السمع أحد الحواس التي يحصل بها اليقين، وقد يكون المشهود عليه من ألفه الأعمى وكثرت صحبته له وعرف صوته يقيناً، فيجب أن تقبل شهادته فيما تيقنه كالبصير، ولا سبيل إلى إنكار حصول اليقين في بعض الأحوال^(٩).

القول الثاني: لا تصح شهادة الأعمى في عقد الزواج. روي ذلك عن علي بن أبي طالب . رضي الله عنه

^(١٠)، وهو مذهب الحنفية^(١١)، والصحيح في مذهب الشافعية^(١٢).

واستدلوا ب:

١. إنَّ الأقوال لا تثبت فيها الشهادة إلاّ بالمعاينة كالسماح، والأعمى لا يقدر على التمييز بين المدعي والمدعى عليه^(١٣).

(١) ينظر: بدائع الصنائع: ٢/٢٥٥، والذخيرة: ١٠/١٦٤، والمجموع تكملة المطيعي: ١٧/٢٩٩، والمغني: ٧/٨.

(٢) ينظر: المبدع: ٧/٤٧، وكشاف القناع: ٥/٦٦.

(٣) ينظر: الأم: ٧/٤٦، والوسيط: ٧/٣٧١، والعزیز شرح الوجيز، المعروف بالشرح الكبير، للإمام أبي القاسم عبد الكريم بن محمد بن

عبد الكريم الرافعي القزويني الشافعي (ت ٦٢٣هـ)، (تحقيق وتعليق: الشيخ علي محمد معوض . الشيخ عادل أحمد الموجود) دار

الكتب العلمية . بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ . ١٩٩٧م ٧/٥١٨.

(٤) ينظر: المحلى: ٩/٤٣٣.

(٥) سورة البقرة، من الآية: ٢٨٢.

(٦) ينظر: المغني: ١٠/١٨٤، ١٨٥.

(٧) ينظر: المحلى: ٩/٤٣٤.

(٨) سورة مريم، من الآية: ٦٤.

(٩) ينظر: المغني: ١٠/١٨٥.

(١٠) ينظر: المحلى: ٩/٤٣٣.

(١١) ينظر: بدائع الصنائع: ٦/٢٦٨.

(١٢) ينظر: روضة الطالبين: ٧/٤٥، ومغني المحتاج: ٣/١٤٤.

(١٣) ينظر: نهاية المحتاج: ٦/٢١٨.

واعترض: بأن الأعمى يقدر على التمييز، لأنه يشترط أن يكون الأعمى الذي يشهد أن يتيقن الصوت ويعرف صاحبه يقيناً^(١).

٢. إن الأصوات تشتبه، فلا يحصل، فلم يجز أن يشهد بها كالخط^(٢).

واعترض: بأن الشبهة التي لا تقوم على دليل لا يلتفت إليها، فكما أن الأصوات تشتبه فالصور كذلك، وهذا يؤدي إلى رد كثير من الشهادات^(٣).

الترجيح:

والذي يبدو ترجيحه هو القول الأول والقاضي بصحة عقد الزواج بشهادة الأعمى، وذلك لما يأتي:
أ. عدم ورود النهي للأعمى عن الشهادة مع توافر أسباب البيان في زمن النبي ﷺ، ولا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة.

ب. وقد قبل الناس في عهد النبي ﷺ وبعده كلام أمهات المؤمنين من خلف الحجاب، فحالهن كحال الأعمى في الاعتماد على السماع فقط^(٤).

ت. لعدم وجود ما يمنع صحة شهادته إذا عرف صوت المتعاقدين وسمع ما يدل على نسبة الصوت لصاحبه كذكر اسم المتكلم وغيره.

وعلى القول بصحة شهادة الأعمى يصح إجراء عقد الزواج عن طريق الهاتف بشرطين:
الأول: أن يسمع الشاهدان كلام العاقدين بأن يستعمل الهاتف الذي يسمع منه كلام الطرفين، أو يفتح السماع الخارجية^(٥).

الثاني: أن يعرف الشاهدان صوت العاقدين وشخصيتهما قبل العقد، ويقول كل من العاقدين للشاهدين اشهدا ما أقول، ويسمع ذلك الشاهدان^(٦).

ويقول الدكتور بدران أبو العينين: ((والزواج بالهاتف والتليفون جائز، وتعتبر المحادثة مجلس العقد ما دام الكلام من المتعاقدين في شأن الزواج، فإذا انتقلا من حديث الزواج إلى حديث في موضوع آخر انتهى مجلس العقد ويبطل الإيجاب))^(٧).

ويرى المجمع الفقهي الإسلامي منع إجراء عقد الزواج عن طريق الهاتف وغيره من وسائل الاتصالات الحديثة^(٨). ولعل الفتوى جاء من الاحتياط في الزواج، وخوفاً من التلبس واختلاط الأصوات، وعدم وجود جهاز الهاتف الناقل للصوت والصورة آنذاك.

(١) ينظر: المغني: ١٠/١٨٥.

(٢) ينظر: المصدر السابق: ١٠/١٨٤.

(٣) ينظر: المحلى: ٩/٤٣٤.

(٤) ينظر: المصدر نفسه.

(٥) ينظر: أحكام السماع والاستماع، للدكتور محمد معين الدين بصري، دار الفضيلة. الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٥ هـ. ٢٠٠٤ م: ص ٢٠٠، وحكم إجراء العقود بوسائل الاتصال الحديثة: للدكتور محمد عقلة: ص ١١٣.

(٦) ينظر: أحكام السماع والاستماع: ص ٢٠٠.

(٧) أحكام الزواج والطلاق في الإسلام، للدكتور بدران أبو العينين، دار التأليف. مصر، الطبعة الثانية، ١٩٦١ م: ص ٤١.

(٨) ينظر: الفقه الإسلامي وأدلته: ٧/٥١٧٤. ٥١٧٥.

كما يرى الدكتور محمد مصطفى شلبي عدم صحة الزواج عن طريق الهاتف، وعمدته في هذا أمران: الأول: أنّ عقد الزواج عبر الهاتف لا يسمع الشاهدان إلاّ كلام أحد العاقدين. الثاني: صعوبة تأكد الشاهدين من شخصية العاقدين لإمكانية تقليد الصوت^(١). ويمكن أن يجاب عن هذين الأمرين بما يأتي:

١. بأنه يوجد الآن الهاتف الذي يمكن أن يسمع منه كلام المتحدثين.
٢. إذا ذكر العاقدان اسمهما قبل التلفظ بالإيجاب والقبول ويعرف الشاهدان شخصية العاقدين قبل العقد، كأن يلتقيا بهما قبل ذلك، فيزول الإشكال في هذا الأمر، ويصح العقد. والله تعالى أعلم^(٢).

الفرع الثاني: حكم إجراء عقد الزواج عن طريق الهاتف كتابة

وهذه المسألة شبيهة بمسألة إجراء عقد الزواج مكتوبة، ومندرجة تحتها.

أولاً: حكم إجراء عقد الزواج مكتوبة بين حاضرين:

لا يوجد خلاف يذكر بين الفقهاء - رحمهم الله تعالى - في حكم إجراء عقد الزواج مكتوبة بين حاضرين، ولقد قال بعدم صحة عقد الزواج بطريق المكتوبة بين حاضرين: كل من الحنفية، والمالكية، والشافعية في المذهب، والحنابلة في صحيح المذهب^(٣). واستدلوا بـ:

١. إنّ الكتابة أسلوب كناية، و الزواج لا ينعقد بأساليب الكناية^(٤).
٢. إنّ الشهادة شرط لصحة الزواج، ولا اطلاع للشهود على نية العاقدين بالكتابة، فلم يصح التعاقد بها^(٥).
٣. إنّ القادر على النطق لا ضرورة تدعوه للكتابة، و الزواج عقد عظيم الخطر^(٦) فيحتاج له ما لا يحتاط لغيره لتعلقه بالأبضاع، والكتابة أسلوب محتمل فلا يصح عقد الزواج بها؛ للاستغناء عنها بالنطق^(٧).

ثانياً: حكم إجراء عقد الزواج مكتوبة بين غائبين:

اختلف الفقهاء. رحمهم الله تعالى. في إجراء عقد الزواج مكتوبة بين غائبين إلى قولين:

القول الأول: عدم صحة عقد الزواج مكتوبة بين غائبين. وبه قال: المالكية، والشافعية، والحنابلة^(٨).

(١) أحكام الأسرة في الإسلام، تأليف الأستاذ الدكتور محمد مصطفى شلبي، الدار الجامعية. بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٣هـ. ص: ١٠٧.

(٢) ينظر: أحكام السماع والاستماع: ص ٢٠١.

(٣) ينظر: البحر الرائق: ٣/٩٠، وحاشية ابن عابدين: ٣/١٢، والشرح الصغير: ٢/٣٥٠، وروضة الطالبين: ٧/٣٧، ومغني المحتاج: ٣/١٤١، والمحرم في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل: تأليف: عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن تيمية الحراني (ت ٦٥٢هـ)، مكتبة المعارف - الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٠٤ هـ: ٢/١٥، والإنصاف: ٨/٥٠، وكشاف القناع: ٥/٣٩.

(٤) ينظر: روضة الطالبين: ٧/٣٧، ومغني المحتاج: ٣/١٤١.

(٥) ينظر: المجموع ٩/١٥٩.

(٦) ينظر: المبسوط للسرخسي: ٥/١٦.

(٧) ينظر: كشاف القناع ٥/٣٩.

(٨) ينظر: الشرح الصغير: ٢/٣٥٠، وروضة الطالبين: ٧/٣٧، قال النووي - رحمه الله تعالى - فيه: ((إذا كتب النكاح إلى غائب أو حاضر لم يصح، وقيل: يصح في الغائب وليس بشيء؛ لأنه كناية ولا ينعقد بالكنايات))، والإنصاف: ٨/٥٠، وكشاف القناع: ٥/٣٩. وقال البهوتي - رحمه الله تعالى - فيه: ((ولا يصح النكاح من القادر على النطق بإشارة ولا كتابة للاستغناء عنها)).

واستدلوا ب :

١. إنّ عقد الزواج عظيم الخطر، جليل القدر، والشيء إذا عظم قدره شدد فيه، واحتيط له ما لا يحتاط لغيره، لذا فلا ينعقد الزواج بالكتابة بين غائبين^(١).
 ٢. إنّ الكتابة كناية، والعقود التي تحتاج إلى قبول كالبيع والإجارة والزواج لا تتعقد بالكناية^(٢).
 ٣. إنّ اتصال القبول بالإيجاب شرط، وفي الكتابة بين غائبين يتأخر القبول عن الإيجاب^(٣).
- القول الثاني:** صحة عقد الزواج مكاتبة بين غائبين. وبهذا قال الحنفية^(٤).

واستدلوا ب :

١. أنه جاء في الأثر أن النبي ﷺ {كتب إلى النجاشي يخطب أم حبيبة رضي الله عنها . فزوجها النجاشي منه}^(٥)، وكان هو وليها بالسلطة^(٦).
٢. أن رسول الله ﷺ كان مأموراً بتبليغ الرسالة بقوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾^(٧)، وقد بلغ تارة بالكتاب وتارة باللسان، وكان ذلك تبليغاً تاماً، فإنه كتب إلى ملوك الآفاق يدعوهم إلى الدين. فكذلك في عقد النكاح الكتاب بمنزلة الخطاب^(٨).
٣. إنّ الكتاب ممن بعد كالخطاب ممن دني؛ فإن الكتاب له حروف ومفهوم يؤدي عن معنى معلوم، فهو بمنزلة الخطاب من الحاضر^(٩).

الترجيح:

الذي يبدو ترجيحه هو القول الثاني لقوة أدلته . والله تعالى أعلم ..
وبناءً على ما تقدم ينعقد الزواج عن طريق الرسائل في الهاتف المحمول، الحاوية للإيجاب والقبول من طرفي العاقدين، وذلك بالكيفية الآتية:
يقول الدكتور عبد الكريم زيدان: ((ويبدو لي أنّ المرأة المخطوبة إذا وصلها كتاب الخاطب فقرأته على الشهود، وقالت أمامهم إنها قبلت الزواج منه... ثم أخبرت الخاطب بما تمّ من جهتها...))

(١) ينظر: المبسوط للسرخسي: ١٦/٥.

(٢) ينظر: الحاوي الكبير: ١٥٤/٩، والأشباه والنظائر للسيوطي: ص ٣٠٨.

(٣) ينظر: الأشباه والنظائر للسيوطي: ص ٣٠٨.

(٤) ينظر: بدائع الصنائع: ٢٣١/٢، والفتاوى الهندية: ٢٧٠/١. وجاء فيه: (كما ينعقد بالعبارة ينعقد بالإشارة من الأخرس إن كانت إشارته معلومة... ولا ينعقد بالكتابة من الحاضرين فلو كتب تزوّجتك فكتبت قبلت لم ينعقد).

(٥) أخرجه الإمام أحمد في المسند: ٤٢٧/٦، رقم (٢٧٤٤٨)، وأبو داود في سننه: ٢٢٩/٢، كتاب (النكاح)، باب (في الولي)، رقم (٢٠٨٦)، والحاكم في المستدرک: ١٩٨/٢، رقم (٢٧٤١)، وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، والنسائي في سننه: ٣١٥/٣، كتاب (النكاح)، باب (التزويج على أربع مائة درهم)، والبيهقي في السنن الكبرى: ٢٣٢/٧، كتاب (النكاح)، باب (لا وقت في الصداق كثر أو قل). ينظر: البدر المنير: ٧٣٠/٦ . ٧٣١.

(٦) ينظر : المبسوط ١٥/٥-١٦.

(٧) سورة المائدة، من الآية: ٦٧.

(٨) ينظر: المبسوط للسرخسي: ١٦/٥.

(٩) ينظر: المصدر نفسه، وبدائع الصنائع: ٢٣١/٢، ١٣٨/٥.

ولكن لو لم تفعل هذا وإتّما أخبرته كتابة بأنها قبلت الزواج منه، فإنّ هذا القبول المكتوب منها لا ينعقد به النكاح؛ لعدم سماع الشهود لإيجاب الخاطب وقبول المخطوبة. وعلى الخاطب حين وصول كتابة المخطوبة إليه بقبولها الزواج منه أن يحضر الشهود ويخبرهم بإيجابه، ويقرأ عليهم كتاب قبول المخطوبة، وبهذا يكون الشهود قد سمعوا الإيجاب والقبول من طرفي النكاح، وبالتالي ينعقد صحيحاً))^(١).

ولكن لا بد من الاحتياط والتثبت في عقد الزواج بين غائبين والتأكد من صحة الكتابة من المرسل والمرسل إليه.

وفي هذا التفصيل عمل بالأدلة الدالة على جواز إجراء عقد الزواج بين غائبين بالكتابة، وعمل بقاعدة (إذا ضاق الأمر اتسع)^(٢). والله تعالى أعلم.

المطلب الثاني: حكم أخذ إذن المرأة في الزواج عن طريق الهاتف

من الواضح أنّ إذن المرأة في الزواج معتبر في الجملة، ومن الأهمية بمكان؛ لأنها تبذل نفسها لمن أذنت له. والأصل فيه حديث أبي هريرة . رضي الله عنه . أن رسول الله ﷺ قال: {لا تنكح الأيم حتى تستأمر، ولا تنكح البكر حتى تستأذن}، قالوا: وكيف إذن؟ قال: {أن تسكت}^(٣).

والاستئثار طلب الأمر، فالمعنى: لا يعقد عليها حتى يطلب الأمر منها، لذا يحتاج الولي إلى صريح إذن الثيب في العقد، فإذا صرحت بعدم رضاها لا يجوز للولي ولو كان أباً تزويجها بالإجماع^(٤)، وإذن البكر بخلاف ذلك، فالإذن دائر بين القول والسكوت، وإنما جعل السكوت إذناً في حق البكر؛ لأنها قد تستحي أن تقصح عن رضاها^(٥).

هذا في البكر الكبيرة، أما الصغيرة فقد قال ابن عبد البر رحمه الله تعالى: ((أجمع العلماء على أن للأب أن يزوج ابنته الصغيرة ولا يشاورها لتزويج رسول الله ﷺ عائشة . رضي الله عنها . وهي بنت ست سنين))^(٦).

(١) المفصل في أحكام المرأة والبيت المسلم في الشريعة الإسلامية، للأستاذ الدكتور: عبد الكريم زيدان، مؤسسة الرسالة . بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ . ١٩٩٣ م ٩١/٦ . وينظر: المبسوط للسرخسي: ١٦/٥، وشرح فتح القدير: ١٩٧/٣ . ١٩٨ .

(٢) ينظر: الأشباه والنظائر للسيوطي: ص ٨٣، و القواعد الفقهية، جمع وإعداد: عزت عبيد الدعاس، دار الترمذي . دمشق . بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩ هـ . ١٩٨٩ م: ص ٤٢ .

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه: ١٩٧٤/٥، كتاب (النكاح)، باب (لا ينكح الأب وغيره البكر والثيب إلا برضاها)، رقم (٤٨٤٣)، ومسلم في صحيحه: ١٠٣٦/٢، كتاب (النكاح)، باب (استئذان الثيب في النكاح بالنطق والبكر بالسكوت)، رقم (١٤١٩).

(٤) ينظر: الإجماع لابن المنذر: ص ٧٤، والبيان: ١٨١ / ٩، وهذا في الثيب البالغ، أما الثيب الصغيرة فقد اختلف العلماء في إجبارها على قولين، القول الأول: تجبر، وهو مذهب الحنفية والمالكية ورواية في مذهب الإمام أحمد، والقول الثاني: لا يجوز إجبارها، وهو مذهب الشافعية والحنابلة. ينظر: اللباب في شرح الكتاب، تأليف: عبد الغني بن طالب بن حمادة بن إبراهيم الغنيمي الدمشقي الحنفي (ت ١٢٩٨ هـ)، المكتبة العلمية . بيروت: ١٠/٣، والإشراف على نكت مسائل الخلاف: ٦٩٨/٢، وروضة الطالبين: ٥٤/٧، والمحرر: ١٦/٢، والمغني: ٣٣/٧ . ٣٥ .

(٥) فتح الباري: ١٩٢/٩، والإشراف على نكت مسائل الخلاف: ٦٩٥/٢ .

(٦) التمهيد: ٩٨/١٩ .

وقال ابن المنذر . رحمه الله تعالى .: ((وأجمعوا أن نكاح الأب ابنته الصغيرة البكر جائز إذا زوجها من كفاء))^(١).

واختلف الفقهاء . رحمهم الله تعالى . في إجبار الأب ابنته البكر البالغ على الزواج إلى قولين:

القول الأول: لا يجوز للأب إجبار ابنته على الزواج . وإليه ذهب الحنفية، ورواية عن الإمام أحمد^(٢)، وقال

به: الأوزاعي، والثوري، وطاووس^(٣)، وابن المنذر^(٤).

قال ابن القيم . رحمه الله تعالى .: ((لا تجبر البكر البالغ على النكاح ولا تزوج إلا برضاها وهذا قول جمهور

السلف، ومذهب أبي حنيفة، وأحمد في أحد الروايات عنه، وهو القول الذي ندين الله به، ولا نعتقد سواه، وهو الموافق

لحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمره ونهيه، وقواعد شريعته ومصالح أمته))^(٥).

واستدلوا بـ :

١ . ما روي عن أبي هريرة . رضي الله عنه . أن رسول الله ﷺ قال: {لا تتكح الأيم حتى تستأمر، ولا تتكح

البكر حتى تستأذن}، قالوا: وكيف إذن؟ قال: {أن تسكت}^(٦).

وجه الدلالة: الحديث يدل على أن البكر البالغ لا تجبر إذا امتعت، إذ لا معنى لاستئذان من لا تدري ما

الإذن، ومن يستوي سكوتها وسخطها. وهي الصغيرة^(٧).

٢ . ما روي عن ابن عباس . رضي الله عنهما .: {أن بكراً أنت النبي ﷺ فذكرت أن أباهما زوجها وهي كارهة

فخيرها النبي ﷺ}^(٨).

(١) الإجماع: ص ٣٩، وينظر: شرح السنة: تأليف: الحسين بن مسعود البغوي (ت ٥١٦هـ)، (تحقيق: شعيب الأرنؤوط - محمد

زهير الشاويش)، المكتب الإسلامي - دمشق - بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م: ٣٧/٩.

(٢) ينظر: البناية في شرح الهداية: ٥٨٤/٤، والمغني: ٣١/٧.

(٣) هو أبو عبد الرحمن طاوس بن كيسان الخولاني الهمداني بالولاء (٣٣ - ١٠٦ هـ) . أصله من الفرس ، ولد ونشأ في اليمن . من

كبار التابعين في الفقه ورواية الحديث. كان ذا جرأة على وعظ الخلفاء والملوك . توفي حاجاً بالمزدلفة أو منى . ينظر: تهذيب

التهذيب: ٥ / ٨، ووفيات الأعيان: ٥٠٩/٢ .

(٤) ينظر: شرح السنة: ٣١/٩، و المغني: ٣١/٧.

(٥) زاد المعاد: ٩٦/٥.

(٦) تقدم تخريجه: ص ١٣٠.

(٧) ينظر: فتح الباري: ٩٢٣/٩.

(٨) أخرجه أحمد في المسند: ٢٧٣/١، رقم (٢٤٦٩)، وأبو داود في سننه: ٢٣٢/٢، كتاب (النكاح)، باب (في البكر يزوجه أبوها ولا

يستأمرها)، رقم (٢٠٩٦)، وابن ماجة في سننه: ٦٠٣/١، كتاب (النكاح)، باب (من زوج ابنته وهي كارهة)، رقم (١٨٧٥)،

والدارقطني في سننه: ٢٣٤/٣، رقم (٥٦). قال البغوي: ((وهذا حديث مرسل لا تقوم به حجة، رواه بعضهم عن عكرمة عن ابن

عباس متصلاً ولا يصح))، شرح السنة: ٣٤/٩. وصححه ابن الترمذاني في الجوهر النقي: ١١٧/٧.

القول الثاني: يجوز للأب إجبار ابنته البكر الكبيرة على الزواج. وإليه ذهب المالكية، والشافعية، وهو الصحيح في مذهب الحنابلة^(١)، وبه قال: ابن أبي ليلى^(٢)، وإسحاق^(٣). رحمهما الله تعالى^(٤).
واستدلوا بحديث ابن عباس . رضي الله عنهما . قال: قال رسول الله ﷺ: {الثيب أحق بنفسها من وليها، والبكر تستأذن وإذنها سكوتها}^(٥).

وجه الدلالة: إن النبي ﷺ قسم النساء قسمين: ثيبات وأبكاراً، ثم خص الثيب بأنها أحق من وليها، فدل مفهوم ذلك على أنّ ولي البكر أحق بها من نفسها^(٦).

الترجيح:

الذي يبدو ترجيحه هو القول الأول القاضي بأنّ البكر البالغ لا يجوز إجبارها على الزواج، لأنه بعد النظر إلى الأدلة تبين أن أصحاب القول الأول استدلوا بالمنطوق، والثاني بالمفهوم، ومن الواضح أن المنطوق مقدم على المفهوم، ولو سلم بالمفهوم فليس بحجة على إجبار كل بكر؛ لأن المفهوم لا عموم له^(٧).

ويبدو مما تقدم أنه إذا استأذن الولي موليته في الزواج عن طريق الهاتف فلا بد من نطق الثيب، ويكفي صمت البكر، مع الاهتمام بسلامة جهاز الاتصال، إذ ربما تكلمت البكر برفض ولم يتبين صوتها، فيظنها ساكنة. وربما كانت هذه الطريقة أبين في معرفة رضا المرأة، لأن الحياء يشدد مع المقابلة، أما عن طريق الهاتف فقد تتجرؤ البكر على النطق، ومن المعلوم أن نطقها أكد من سكوتها^(٨).

ومع ذلك متى أمكن الاطلاع على إذنها مقابلة كان أولى وأحوط، ولا سيما في هذه المسألة التي يحتاط فيها مالا يحتاط في غيرها .

وإذا كتبت المرأة إذنها برسالة عن طريق الهاتف وأرسلته إلى هاتف وليها فلا مانع من صحة ذلك الإذن، وذلك لأن المقصود معرفة رضاها، وهذه من وسائل ذلك، ولأنّ الكتاب كالخطاب، والخطاب أولى وأكد حتى في حق البكر. - والله تعالى أعلم -.

(١) ينظر: القوانين الفقهية: ص ١٣٣، وروضة الطالبين: ٥٤/٧، والإقناع للشريبي: ٤١٥/٢، والإنصاف: ٥٤/٨، والمغني: ٣١/٧.
(٢) هو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى يسار (٧٤ - ١٤٨ هـ). أنصاري كوفي. فقيه من أصحاب الرأي. ولي القضاء ٣٣ سنة لبني أمية، ثم لبني العباس، مات بالكوفة. ينظر: الطبقات الكبير: ٤٧٨/٨، والوافي بالوفيات: ١٦٤ / ٣. ١٦٥. والأعلام للزركلي: ١٨٩/٦.

(٣) هو أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي التميمي المروزي (١٦١ - ٢٣٨ هـ)، عالم خراسان في عصره. طاف البلاد لجمع الحديث. كان فقيهاً ومحدثاً وحافظاً ومتصفاً بالصدق والورع والزهد، استوطن نيسابور وتوفي بها. من مصنفاته: (المسند).
ينظر: تهذيب التهذيب: ١ / ١٩٠. ١٩٢، ومعجم المؤلفين: ٣٣٩/١، والأعلام للزركلي: ٣٩٩/٢. ٤٠٠.

(٤) ينظر: شرح السنة: ٣١/٩.

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه: ١٠٣٧/٢، كتاب (النكاح)، باب (استئذان الثيب في النكاح بالنطق والبكر بالسكوت) رقم (١٤٢١).

(٦) ينظر: شرح السنة: ٣٣/٩.

(٧) ينظر: زاد المعاد: ٩٨/٥.

(٨) ينظر: المغني: ٣٥/٧، وزاد المعاد: ١٠٠/٥.

المبحث الثاني أحكام الهاتف المتعلقة بالوليمة

ويحتوي على تمهيد ومطلبين:

التمهيد: تعريف الوليمة:

أولاً: الوليمة لغة:

الوليمة في اللغة: مشتقة من الولم وهو الجمع، لأن الزوجين يجتمعان، ومنه أولم الرجل إذا اجتمع عقله وخلقه. كما سُمي القيد في الرجل ولماً؛ لأنه يجمع الرجلين. والوليمة: اسم لطعام العرس والإملاك^(١)، وقيل: هي كل طعام صنع لعرس وغيره أو كل طعام يتخذ لجمع^(٢).

ثانياً: الوليمة شرعاً:

لا يختلف قول الفقهاء . رحمهم الله تعالى . في تعريف الوليمة عن قول أهل اللغة، وعلى سبيل المثال: قال ابن قدامة . رحمه الله تعالى . في تعريفها: ((الوليمة اسم للطعام في العرس خاصة لا يقع هذا الاسم على غيره... وقال بعض الفقهاء من أصحابنا وغيرهم: إن الوليمة تقع على كل طعام لسرور حادث إلا أن استعمالها في طعام العرس أكثر))^(٣) . وتخصيص الوليمة بطعام العرس أولى من تعميمها؛ لأنه يتفق مع قول أهل اللغة، وقولهم أقوى ؛ لأن اللغويين أعلم الناس بلسان العرب وأساليبها^(٤).

المطلب الأول: حكم إجابة الدعوة إلى الوليمة

لا خلاف بين أهل العلم في أن الوليمة سنة في العرس^(٥)، وأمّا الإجابة إليها، فمع أن ابن عبد البر، حكى الإجماع على وجوبها^(٦)، وكذا القاضي عياض^(٧)، والنووي . رحمهم الله تعالى .^(٨)، إلا أنه يوجد خلاف بين الفقهاء . رحمهم الله تعالى . في حكمها، ولهم في ذلك ثلاثة أقوال:

(١) ينظر: تاج العروس: ٦١/٣٤ . ٦٢ . مادة (ولم).

(٢) ينظر: لسان العرب: ٦٤٣/١٢، والمصباح المنير: ٦٧٢/٢، والمعجم الوسيط: ١٠٥٧/٢، مادة (ولم).

(٣) المغني: ٢١٢/٧.

(٤) ينظر: المجموع، التكملة: بقلم محمد نجيب المطيعي، مكتبة الإرشاد . جدة . المملكة العربية السعودية: ٧٦/١٨، والمغني: ٢١٢/٧، ونيل الأوطار: ٣٢١/٦ . ٣٢٢ .

(٥) قاله ابن قدامة في المغني: ٢١٢/٧.

(٦) ينظر: الإجماع لابن عبد البر (أبو عمرو يوسف بن عبد الله بن عبد البر)، جمع وترتيب: فؤاد بن عبد العزيز الشلهوب . عبد الوهاب بن ظافر الشهري، دار القاسم . الرياض: ص ٢٥٥.

(٧) هو أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض السبتي، (٤٩٦ - ٥٤٤ هـ) . أصله من الأندلس ثم انتقل آخر أجداده إلى مدينة فاس ، ثم من فاس إلى سبتة . أحد عظماء المالكية . كان إماماً حافظاً محدثاً فقيهاً متبحراً . من تصانيفه: (التنبيهات المستنبطة في شرح مشكلات المدونة) في فروع الفقه المالكي، و(إكمال المعلم في شرح صحيح مسلم) . ينظر: شجرة النور الزكية: ص ١٤٠، والأعلام للزركلي: ٣٧٤/١٠.

(٨) ينظر: شرح مسلم للنووي: ٢٣٤ / ٩، وسبل السلام: ١٥٥/٣ . وذكر ابن قدامة وابن حجر العسقلاني، الخلاف في حكم إجابة دعوة الوليمة . ينظر: المغني: ٢١٢/٧، وفتح الباري: ٢٤٧/٩.

القول الأول: إجابة دعوة الوليمة واجبة. وإليه ذهب الحنفية في قول، و مذهب المالكي، والشافعية، والحنابلة، والظاهرية^(١).

واستدلوا بـ:

١. حديث ابن عمر. رضي الله عنهما . عن رسول الله ﷺ . قال: { إذا دعى أحدكم إلى الوليمة فليجب }^(٢).
- وجه الدلالة:** في الحديث الأمر بإجابة الدعوة إلى الوليمة، ومعلوم عند علماء الأصول أنّ الأمر يفيد الوجوب ما لم ترد قرينة صارفة، ولا وجود لهذه القرينة ههنا^(٣).
- قال العسقلاني . رحمه الله تعالى :: ((والذي يظهر أن اللام في الدعوة للعهد من الوليمة المذكورة أولاً، وقد تقدم أن الوليمة إذا أطلقت حملت على طعام العرس، بخلاف سائر الولائم فإنها تقيد))^(٤).
- واعترض: بأنه قد جاء في بعض الآثار [إذا دعى أحدكم إلى وليمة عرس فليجب]^(٥).
٢. وعن أبي هريرة . رضي الله عنه . أنه كان يقول: { شر الطعام طعام الوليمة يدعى لها الأغنياء ويترك الفقراء، ومن لم يجب فقد عصى الله ورسوله }^(٦).
- وجه الدلالة:** في هذا النص دليل على وجوب إجابة الدعوة إلى الوليمة؛ لأن العصيان لا يطلق إلا على ترك الواجب^(٧).
- وقال ابن قدامة . رحمه الله تعالى . : ((ومعنى قوله: شر الطعام طعام الوليمة ، أي طعام الوليمة التي يدعى إليها الأغنياء ويترك الفقراء، ولم يرد أن كل وليمة طعامها شر الطعام فإنه لو أراد ذلك لما أمر بها ولا نذب إليها ولا أمر بالإجابة إليها ولا فعلها، ولأن الإجابة تجب بالدعوة فكل من دعى فقد وجبت عليه الإجابة))^(٨).

(١) ينظر: حاشية ابن عابدين: ٣٤٧/٦. الشرح الكبير: ٣٣٧/٢. التنبيه في الفقه الشافعي، تأليف: أبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروز أبادي الشيرازي (ت ٤٧٦هـ)، (تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر)، عالم الكتب - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣ هـ:ص ١٦٨. الانصاف: ٣١٨/٨، وكشاف القناع: ١٦٦/٥. المحلى: ٤٥٠/٩.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه: ١٩٨٤/٥، كتاب (النكاح)، باب (حق إجابة الوليمة والدعوة...) رقم (٤٨٧٨) بلفظ: { فليأتها }، ومسلم في صحيحه: ١٠٥٢/٢، كتاب (النكاح)، باب (الأمر بإجابة الداعي إلى دعوة) رقم (١٤٢٩).

(٣) ينظر: شرح مسلم: ٢٣٣/٩، ونيل الأوطار: ٣٢٦/٦. والتبصرة في أصول الفقه: ٢٦/١.

(٤) فتح الباري: ٢٤٥/٩.

(٥) الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم، تأليف: محمد بن فتوح الحميدي (ت ٤٨٨هـ)، (تحقيق: د. علي حسين البواب)، دار ابن حزم - بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م: ١٧٩/٢. وينظر: شرح النووي على صحيح مسلم: ٢٣٤/٩، والمحلى: ٤٥١/٤.

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه موقوفاً: ١٩٨٥/٥، كتاب (النكاح)، باب (من ترك الدعوة فقد عصى الله ورسوله) رقم (٤٨٨٢)، ومسلم في صحيحه مرفوعاً: ١٠٥٥/٢، كتاب (النكاح)، باب (الأمر بإجابة الداعي إلى دعوة) رقم (١٤٣٢). وينظر: كلام ابن حجر العسقلاني عن وقفه ورفعته في فتح الباري: ٢٤٤/٩.

(٧) ينظر: فتح الباري: ٢٤٥/٩، وشرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، تأليف: محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني (ت ١١٢٢هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ: ٢١٠/٣.

(٨) المغني: ٢١٣/٧.

القول الثاني: إجابة دعوة الوليمة فرض كفاية. وبه قال بعض الشافعية، ورواية في المذهب الحنبلي^(١).

واستدلوا بـ :

١. أنّ المقصود من الوليمة ظهورها وانتشارها ليقع الفرق فيها بين النكاح والسفاح، فإذا وجد المقصود بمن حضر سقط وجوبها عن تأخر^(٢).

٢. ولأنّ إجابة دعوة الوليمة إكرام وموالة، فهي كردّ السلام^(٣).

القول الثالث: إجابة دعوة الوليمة مستحبة. وهو رأي للحنفية، والشافعية، والحنابلة، واختاره شيخ الإسلام ابن

تيمية . رحمه الله تعالى^(٤).

واستدلوا: بأنها تقتضي أكل طعام وتملك مال، ولا يلزم أحد أن يمتلك مالاً بغير اختياره، والخبر محمول على

تأكد الاستحباب^(٥).

الترجيح:

الذي يبدو ترجيحه هو قول الجمهور من الصحابة والتابعين^(٦) القائل بوجوب إجابة دعوة الوليمة على المدعو،

عند توفر الشروط^(٧)، وذلك لقوة النصوص وكثرتها التي استدلو بها، فإنها تدل صراحة على وجوب إجابة دعوة

الوليمة . والله تعالى أعلم .

(١) ينظر: التنبية في الفقه الشافعي: ص ١٦٦، ومغني المحتاج: ٣/٢٤٥، والانصاف: ٨/٣١٨، والمبدع: ٧/١٨٠.

(٢) ينظر: الحاوي الكبير: ٩/٥٥٨، ومغني المحتاج: ٣/٢٤٥.

(٣) ينظر: الانصاف: ٨/٣١٨، والمبدع: ٧/١٨٠.

(٤) ينظر: حاشية ابن عابدين: ٦/٣٤٧، ومغني المحتاج: ٣/٢٤٥، والإنصاف: ٨/٣١٨.

(٥) ينظر: مغني المحتاج: ٣/٢٤٥.

(٦) ينظر: المحلى: ٩/٤٥١، ونقل القاضي عياض اتفاق العلماء على وجوب الاجابة في وليمة العرس . ينظر: شرح النووي على

صحيح مسلم: ٩/٢٣٤.

(٧) اشترط الفقهاء القائلون بوجوب إجابة الوليمة شروطاً، منها: ما يعتبر في مكان الدعوة، مثل أن لا يكون في الدعوة من يتأذى به

المدعو أو عدو له، وأن لا يكون هناك منكر، وأن لا يكون بمكان الدعوة صورة محرمة، وأن لا يوجد كلب، وأن لا توجد نساء

يشرفن على المدعويين، و أن لا يكون بمكان الدعوة اختلاط النساء بالرجال. ومنها: ما يعتبر في الداعي، مثل كون الداعي مطلق

التصرف، و كون الداعي مسلماً، و أن لا يكون الداعي فاسقاً، و أن لا يكون غالب مال الداعي من حرام، و أن لا يكون الداعي

طالباً للمباهاة، و أن لا يكون الداعي قد خص بالدعوة الأغنياء. ومنها: ما يعتبر في المدعو، مثل العقل والبلوغ والحرية والإسلام

و أن لا يوجد عذر معتبر شرعاً و أن لا يسبق الداعي غيره. ومنها: ما يعتبر في الوليمة نفسها، مثل: كون الوليمة في اليوم

الأول، وأن تكون الوليمة بعد الدخول. على اتفاق في بعض هذه الشروط، واختلاف في بعضها الآخر. ينظر: الفتاوى

الهندية: ٥/٣٤٣، وحاشية الدسوقي: ٢/٣٣٨، والقوانين الفقهية: ص ١٣١، ومغني المحتاج: ٣/٢٤٦. ٢٤٧، و شرح النووي على

صحيح مسلم: ٩/٢٣٤، ومطالب أولي النهى: ٥/٢٣٢. ٢٣٤، ونيل الأوطار: ٦/٣٢٧، والموسوعة الفقهية الكويتية: ٤٥/٢٣٨. ٢٥٠.

المطلب الثاني: حكم إجابة الدعوة إلى الوليمة عن طريق الهاتف

والغرض من هذا المطلب بيان حكم المدعو إلى الوليمة عن طريق الهاتف، إما باتصال أو رسالة. ويحتوي على فرعين:

الفرع الأول: حكم إجابة الدعوة إلى الوليمة عن طريق المكالمة هاتفياً

وهذا الحكم واضح، لأنّ الدعوة عن طريق الهاتف مكالمة مثل المقابلة وجهاً لوجه، وقد ذكرنا حكمها واختلاف الفقهاء فيها، لذا نكتفي بها ولا نطيل فيها الكلام.

الفرع الثاني: حكم إجابة الدعوة إلى الوليمة مكاتبة عن طريق الهاتف

لقد أكدّ الفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة على أن إجابة الدعوة إلى وليمة الزواج إنما تجب إذا عين الداعي المدعو، وفيما يأتي ذكر أقوال بعضهم:

١. قال خليل المالكي^(١) - رحمه الله تعالى - ((وتجب إجابة من عين، يعني أنّ الإجابة تجب يوماً واحداً على من دعى معيئاً))^(٢)، ونص عليه مالك . رحمه الله تعالى . لما سئل عن صاحب وليمة يقول لرجل: اذهب فانظر من لقيت فادعه فيدعو الرجل، أهو في سعة من ترك الإجابة ؟ فقال : ((أرجو ألا يكون على هذا بأس أن لا يأتيه ، لأنه لا يعرفه بعينه ، ولم يتعمده))^(٣).
 ٢. وقال الشافعي . رحمه الله تعالى . في الإجابة على مثل هذا السؤال: ((بل أستحب له أن لا يجيب ، لأنه لم يعينه))^(٤).
 ٣. وقال ابن قدامة . رحمه الله تعالى :: ((وإنما تجب الإجابة على من عيّن بالدعوة بأن يدعو رجلاً بعينه أو جماعة معينين))^(٥).
- وكيفية التعيين تكون بقول صاحب العرس أو وكيله لمعين: تأتي وقت كذا، أو أسألك الحضور، أو أحب أن تحضر، أو تجملني بالحضور، لا أن يقول: احضر إن شئت، إلا لقرينة أو استعطاف مع رغبته في حضوره^(٦).
- أمّا الدعوة بالمكاتبة فيها احتمال عدم القصد وإرادة التعيين، وهذا يؤثر على حكمها، من حيث الوجوب والاستحباب والجواز. وذلك أن الداعي بالرسالة ربما أمسك بهاتفه ، ثم صار يستعمل الإرسال على شكل (نسخ

(١) هو خليل بن إسحاق بن موسى، ضياء الدين، الجندي (ت ٧٧٦ هـ). فقيه مالكي محقق . كان يلبس زي الجندي. تعلم في القاهرة، وولي الإفتاء على مذهب مالك . جاور بمكة . وتوفي بالطاعون. من مصنفاته: (المختصر) وهو عمدة المالكية في الفقه وعليه تدور غالب شروحاتهم، و (شرح جامع الأمهات) . ينظر: الديباج المذهب: ص ١١٥، والأعلام للزركلي: ٣٤٠/٥. ٣٤١.

(٢) مواهب الجليل: ٢/٤.

(٣) المصدر السابق: ٣/٤.

(٤) البيان: ٩ / ٤٨٤.

(٥) المغني: ٧/٢١٣.

(٦) ينظر: الموسوعة الفقهية الكويتية: ٤٥/٢٣٥.

عديدة) ونحوها ، ولا يبالي بمن وقعت عليه يده ، فربما وقع الإرسال على من يبغضه أصلاً ، أو على من لا يمكن الإرسال إليه كهاتف منزل ، ونحوه .

وربما وكّل رجلاً آخر وقال: أرسل إلى كل اسم موجود في هاتفي، ولا شك أنه سيرسل إلى من لا يقصد إجابته .

وإذا عرفت عدم قصده كأن ينمى إليك أن المرسل غير صاحب الوليمة، فهذا كما سبق من كلام الأئمة أنه عدم تعيين؛ فلا تجب الإجابة حينئذ .

وكذلك إذا علمت أنه قد وكّل من يرسل بهاتفه إلى كل اسم فيه، فهذا عدم تعيين وقصد؛ فلا تشرع الإجابة حينئذ .

أما إذا أرسل إلى عموم من في هاتفه بضغطة واحدة، فإن كانوا محصورين فلعله من التعيين، وإن كانوا غير محصورين فهذه دعوة الجفلى ^(١) فلا تستحب الإجابة، قال ابن قدامة . رحمه الله تعالى .: فإن دعا الجفلى بأن يقول: يا أيها الناس أجيئوا إلى الوليمة، أو يقول الرسول: أمرت أن أدعو كل من لقيت أو من شئت - لم تجب الإجابة ولم تستحب، وتجاوز الإجابة بهذا لدخوله في عموم الدعاء ^(٢).

ومع ذلك فليعلم باختلاف حال المدعويين قريباً وبعداً؛ فدعوة الصديق لصديقه، أو القريب لقريبه برسالة الهاتف لا شك أنها تعيين، وتجب الإجابة.

وللعرف نصيب كبير في تقدير القصد وعدمه . والله تعالى أعلم .

(١) الجفلى: الدعوة العامة للوليمة من غير تخصيص. ينظر: لسان العرب: ١١/١١٤، والمعجم الوسيط: ١/١٢٧.

(٢) ينظر: البيان: ٩/٤٨٣، والمعني: ٧/٢١٣.

المبحث الثالث أحكام الهاتف المتعلقة بالطلاق والرجعة

المطلب الأول: حكم إيقاع الطلاق^(١) عن طريق الهاتف

ويشتمل على تمهيد وفرعين:

التمهيد: تعريف الطلاق.

أولاً: الطلاق لغة:

الطلاق في لغة العرب: اسم مصدر مأخوذ من الإطلاق، وهو الإرسال والترك، تقول: أطلقت الأسير إذا حللت قيده وأرسلته وتركته، وطلق البلاد: إذا تركها، والطلاق تخلية سبيل المرأة، يقال: طلقت المرأة من زوجها طلاقاً، إذا تحللت من قيد الزواج وخرجت من عصمته^(٢)، جاء في لسان العرب: ((وطلاق النساء لمعنيين: أحدهما حل عقدة النكاح، والآخر بمعنى التخلية والإرسال))^(٣). ورجل مطلق ومطلق أي: كثير الطلاق للنساء^(٤).

ثانياً: الطلاق شرعاً:

تنوعت عبارات الفقهاء، وتعددت تعريفاتهم للطلاق في اصطلاح الشرع، وقد اخترنا التعريف الجامع المانع منها وهو الذي عرّفه الحصكفي . رحمه الله تعالى . بقوله: هو ((رفع قيد النكاح في الحال . بالبائن . أو المأل . بالرجعي . بلفظ مخصوص))^(٥). واللفظ مخصوص: هو الصريح كلفظ الطلاق، والكناية كلفظ البائن والحرام والإطلاق ونحوها^(٦).

و سبب الاختيار أنّ معناه متفق عليه بين أهل العلم^(٧).

(١) ملاحظة: لقد اكتفينا بدراسة الطلاق والرجعة، ولم نتطرق إلى الخلع والظهار؛ لأنهما من توابع الطلاق . فيحصلان مكاملة مثل الطلاق عن طريق الهاتف. كأن يقول الرجل لزوجته عبر الهاتف: خالعتك بألف دينار مثلاً، وقبلت الزوجة فقد حصل الخلع، أو قال لها: أنت عليّ كظهر أمي فقد حصل الظهار وحرمت عليه . ؛ ولأنّ النادر ما يوجد هذان الأمران عن طريق الهاتف، ومن جهة أخرى تركنا ذكرهما مفصلاً خشية الإعادة، والتطويل الغير الملائم بهذا البحث، ينظر: الدر المختار: ٤٤٣/٣، ٤٤٦، ٤٦٨، والقوانين الفقهية: ص ١٦٠، وكفاية الطالب: ١١١/٢، ١١٢، ومغني المحتاج: ٢٦٢/٣، ٢٦٨، ٢٦٩، والمغني: ٢٥٠/٧ وما بعدها.

(٢) ينظر: لسان العرب: ٢٢٦ / ١٠، ومعجم الوسيط: ٥٦٣/٢، مادة (طلق).

(٣) لسان العرب: ٢٢٧ / ١٠، مادة (طلق).

(٤) ينظر: العين، تأليف: الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ)، (تحقيق: د مهدي المخزومي . د إبراهيم السامرائي)، دار ومكتبة الهلال: ١٠١/٥، مادة (طلق).

(٥) الدر المختار، تأليف: محمد بن علي بن محمد علاء الدين الحصكفي (ت ١٠٨٨ هـ). دار الفكر . بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٨٦ هـ: ٢٢٦/٣ . ٢٢٧ .

(٦) ينظر: الفقه الإسلامي وأدلته: ٦٨٧٣/٩.

(٧) ينظر: البهجة في شرح التحفة: ٥٣٦/١، والبيان: ٦٥/١٠، والمغني: ٢٧٧/٧، والروض المربع: ١٤٣/٣، و التوقيف على مهمات التعاريف، تأليف: محمد عبد الرؤوف المناوي (ت ١٠٣١هـ)، (تحقيق: د. محمد رضوان الداية)، دار الفكر المعاصر . بيروت ، دار الفكر - دمشق ، الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ: ص ٤٨٤ ، وأنييس الفقهاء: ص ١٥٥.

جاء في كتب الفقه الإسلامي عدد من الوسائل التي يعبر بها عن الطلاق، مثل التلفظ بالطلاق، والطلاق بالفعل، والطلاق بالإشارة، والطلاق بإرسال الرسول، والطلاق بالكتابة، ولكن ما يوجد في الهاتف ويتعلق به من هذه الوسائل، وسيلتان اثنتان هما: التلفظ بالطلاق، والكتابة، وعلى هذا نذكر حكمهما في فرعين:

الفرع الأول: حكم إيقاع الطلاق مكاملة عن طريق الهاتف

اتفق أهل العلم^(١) على وقوع الطلاق بالتلفظ به، فإذا أتى بصريح الطلاق وقع نواه أو لم ينوه، عن أبي هريرة . رضي الله عنه . قال: قال رسول الله ﷺ: {ثلاث جِدْهَنٌ جد و هزلهَنٌ جدّ: النكاح، والطلاق، والرجعة}^(٢)، ولا فرق في ذلك بين التلفظ بالطلاق وجهاً لوجه، أو عن طريق الهاتف؛ لأنّ الاتصال الهاتفي كالكلام المباشر في إجراء العقود وفسخها، والطلاق فسخ للعقد، ولأنّ الطلاق لا يتوقف على حضور الزوجة، ولا رضاها، ولا علمها، كما لا يتوقف على الإشهاد^(٣). ((ويبقى أن تتأكد الزوجة من أنّ الذي خاطبها هو زوجها، وليس هناك تزوير، لأنّه ينبغي على ذلك اعتداد الزوجة واحتسابها لبداية العدة من وقت صدور الطلاق الذي خاطبها به الزوج))^(٤). ويجري في الهاتف ما يجري في الطلاق بدون هاتف من صريح وكناية وتعليق شروط ونحو ذلك.

الفرع الثاني: حكم إيقاع الطلاق مكاتبه عن طريق الهاتف المحمول

ويراد به كتابة الزوج طلاق زوجته عن طريق الهاتف المحمول، وهذه المسألة تتدرج تحت الطلاق بطريق الكتابة.

قال الفقهاء . رحمهم الله تعالى . بوقوع الطلاق عن طريق الكتابة في الجملة، ولكن اختلفوا في أنّ الكتابة هل كناية تحتاج إلى النية، أو يقع الطلاق بمجرد الكتابة، ولا يتوقف على النية ؟ وذلك على قولين:

(١) ينظر: حاشية ابن عابدين: ٢٤٧/٣، وحاشية الدسوقي: ٣٧٨/٢، ومغني المحتاج: ٢٨٠/٣، والمغني: ٢٩٤/٧، والإجماع لابن المنذر: ص ٨٠، ومراتب الإجماع: ص ٧١.

(٢) أخرجه أبو داود في سننه: ٢٥٩/٢، كتاب (الطلاق) باب (في الطلاق على الهزل) رقم (٢١٩٤)، والترمذي في سننه: ٤٩٠/٣، كتاب (الطلاق واللعان) باب (ما جاء في الجدّ والهزل في الطلاق) رقم (١١٨٤)، وقال: هذا حديث حسن غريب، والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم، وابن ماجه في سننه: ٦٥٨/١، كتاب (الطلاق) باب (من طلق أو نكح أو راجع لآعباً) رقم (٢٠٣٩)، والحاكم في المستدرک: ٢١٦/٢، وقال: حديث صحيح الإسناد، والدارقطني في سننه: ٢٥٦/٣، باب (المهر) رقم (٤٥)، وقال ابن الملقن: وصحيح كما قاله الحاكم. ينظر: البدر المنير: ٨١/٨ . ٨٢.

(٣) قال الجصاص: ولا يشك أحد في وقوع الطلاق بغير بيعة. ينظر: أحكام القرآن للجصاص: ٣٥١/٥.

(٤) الأحكام الفقهية للتعاملات الالكترونية: ص ٢٣٦.

القول الأول: يقع الطلاق بمجرد الكتابة ، ولا يتوقف على النية. وهو قول الشعبي والنخعي والزهري^(١)، وبه قال الحنفية . إذا كانت الكتابة مرسومة^(٢) . ، ووجه عند الشافعية^(٣)، ورواية عند الحنابلة^(٤).

قال الكاساني . رحمه الله تعالى .: ((التَّكْلَمُ بِالطَّلَاقِ لَيْسَ بِشَرَطٍ فَيَقَعُ بِالطَّلَاقِ بِالْكِتَابَةِ الْمُسْتَبِينَةِ ... لِأَنَّ الْكِتَابَةَ الْمُسْتَبِينَةَ تَقُومُ مَقَامَ اللَّفْظِ))^(٥).

وقال البهوتي . رحمه الله تعالى .: ((ومن كتب صريح طلاق امرأته بما يبين وقع وإن لم ينوه لأنها، أي الكتابة صريحة فيه، أي الطلاق لأنها حروف يفهم منها المعنى فإذا أتى فيها بالطلاق وفهم منها وقع كاللفظ ولقيام الكتابة مقام قول الكاتب لأنه - صلى الله عليه وسلم - أمر بتبليغ الرسالة وكان في حق البعض بالقول وفي حق آخرين بالكتابة إلى ملوك الأطراف))^(٦).

واستدلوا بما روي عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال : {إن الله تجاوز عن أمتي ما حدثت به أنفسها ما لم تعمل أو تتكلم }^(٧).

وجه الدلالة: أن من كتب الطلاق طلقت امرأته لأنه عزم بقلبه وعمل بكتابته، وعلى هذا فالكتابة عمل يؤخذ به^(٨).

واعترض: قال ابن قدامة - رحمه الله تعالى - : ((والخبر إنما يدل على مؤاخذته بما نواه عند العمل به أو الكلام، وهذا لم ينو طلاق، فلا يؤخذ به))^(٩).

القول الثاني: إنَّ الكتابة بالطلاق كناية، لذا لا يقع الطلاق بمجرد الكتابة بل لا بد من نية الطلاق .

(١) ينظر: المغني: ٣٧٤/٧.

(٢) قال ابن عابدين . رحمه الله تعالى .: ((الكتابة على نوعين: مرسومة وغير مرسومة، ونعني بالمرسومة أن يكون مصدراً ومعنوياً مثل ما يكتب إلى الغائب. وغير المرسومة أن لا يكون مصدراً ومعنوياً وهو على وجهين: مستبينة وغير مستبينة. فالمستبينة ما يكتب على الصحيفة والحائط والأرض على وجه يمكن فهمه وقراءته. وغير المستبينة ما يكتب على الهواء والماء وشيء لا يمكن فهمه وقراءته ففي غير المستبينة لا يقع الطلاق وإن نوى. وإن كانت مستبينة لكنها غير مرسومة إن نوى الطلاق يقع وإلا لا. وإن كانت مرسومة يقع الطلاق نوى أو لم ينو. حاشية ابن عابدين: ٢٤٦/٣.

(٣) ينظر: البيان: ١٠ / ١٠٤، وروضة الطالبين: ٤٠/٨.

(٤) ينظر: الإنصاف: ٣٦/١١، والمغني: ٣٧٤/٧.

(٥) بدائع الصنائع: ٣ / ١٠٠ .

(٦) شرح منتهى الإرادات: ٨٦/٣.

(٧) أخرجه البخاري في صحيحه: ٢٠٢٠/٥، كتاب (الطلاق)، باب (الطلاق في الإغلاق والكره والسكران والمجنون ...) رقم (٤٩٦٨)، ومسلم في صحيحه: ١١٦/١، كتاب (الإيمان)، باب (تجاوز الله عن حديث النفس والخواطر ...)، رقم (١٢٧)، متفق عليه ، واللفظ للبخاري.

(٨) ينظر: فتح الباري: ٣٩٤/٩، والمغني: ٣٧٤/٧.

(٩) المغني: ٣٧٤/٧.

وإليه ذهب المالكية^(١)، و الشافعية في صحيح المذهب^(٢)، ورواية عن أحمد . رحمه الله تعالى -^(٣)، وذهب الحنفية . إلى أنّ الكتابة إذا كانت مستبينة غير مرسومة . لا يقع الطلاق بها إلا بنية^(٤).
واستدلوا بأن الكتابة محتملة إيقاع الطلاق وغيره ، فقد يقصد بها تجويد خط، وإرادة غم الأهل، والحكاية، فكانت كناية، ولا بد في الكناية من نية^(٥)، أو قرينة^(٦).

الترجيح :

الذي يبدو ترجيحه هو القول الثاني، لأنّ دليل القول الأول ليس نصاً في الموضوع، ولما ورد على دليل القول الأول من المناقشة، وعلى هذا إن كتب إلى زوجته بالطلاق وهو يريد إيقاع الطلاق وقع، وإن لم يرد الطلاق ولم ينوه لم يقع، فتعتبر الكتابة كناية تقتقر إلى النية. والله تعالى أعلم .

المطلب الثاني: حكم الرجعة عن طريق الهاتف

ويشتمل على تمهيد وفرعين:

التمهيد: تعريف الرجعة.

أولاً: الرجعة لغة:

الرجعة بالفتح: المرة من الرجوع، وهو: نقيض الذهاب، والرجعة مأخوذة من الفعل رَجَعَ يَرْجِعُ رجَعاً ورجوعاً، وهو بمعنى العود. ويقال: رجعت عن الشيء وإليه، ورجعت الكلام وغيره أي رددته، ومنه قول الله تعالى: ﴿ فَإِن رَّجَعَكَ اللَّهُ إِلَى طَائِفَةٍ مِّنْهُمْ ﴾^(٧).

والرجعة: عود المطلق إلى مطلقته، والرجعي: نسبة إلى الرجعي، والطلاق الرجعي ما يجوز معه للزوج رد زوجته إلى عصمته من غير استئناف عقد^(٨).

(١) ينظر: منح الجليل: ٩١/٤. وفيه: (تحصيل القول في هذه المسألة أنه إذا كتب طلاق زوجته فلا يخلو من أحد ثلاثة أحوال أحدها: أن يكتبه مجعاً عليه. والثاني: أن يكتبه على أن يستخير فيه فإن رأى أن ينفذه أنفذه، وإن رأى أن لا ينفذه لم ينفذه. والثالث: أن لا تكون له نية. فأما إذا كتبه مجعاً على الطلاق أو لم تكن له نية فقد وجب عليه الطلاق. وأما إذا كتبه مستخيراً في إنفاذه فذلك له ما لم يخرج من يده... ويحلف على نيته فإن أخرجه من يده عازماً على الطلاق أو لم تكن له نية وجب عليه بخروجه من يده وصلها أو لم يصلها).

(٢) ينظر: البيان: ١٠ / ١٠٤، وروضة الطالبين: ٤٠/٨. ونهاية المحتاج: ٤٣٦/٦. وفيه: (ولو كتب ناطق أو أخرس طلاقاً ولم ينوه فلعغو؛ إذ لا لفظ ولا نية، وإن نواه ومثله كل عقد وحل وغيرهما ما عدا النكاح ولم يتلفظ بما كتبه فالأظهر وقوعه لإفادتها حينئذ، وإن تلفظ به ولم ينوه عند التلفظ ولا الكتابة وقال: إنما قصدت قراءة المكتوب فقط صدق بيمينه)

(٣) ينظر: الإنصاف: ٣٦/١١، والمغني: ٣٧٤/٧.

(٤) ينظر: بدائع الصنائع: ٣/ ١٠٩، وحاشية ابن عابدين: ٢٤٦/٣.

(٥) ينظر: بدائع الصنائع: ٣/ ١٠٩، والبيان: ١٠ / ٩٣، والمغني: ٣٧٤/٧.

(٦) ينظر: بداية المجتهد: ٥٧/٢، والكافي: ١٧٠ / ٣.

(٧) سورة التوبة، من الآية: ٨٣.

(٨) ينظر: لسان العرب: ١١٤/٨. ١١٥. والمصباح المنير: ٢٢٠/١، والمعجم الوسيط: ٣٣١/١، مادة (رجع).

ثانياً: الرجعة شرعاً:

أما في الاصطلاح الشرعي، فقد وردت للرجعة تعريفات عديدة تتباين نسبياً بين مذهب وآخر كما هو واضح فيما يأتي:

١. عرّفها ابن عابدين الحنفي . رحمه الله تعالى . بقوله: ((هي استدامة الملك القائم بلا عوض في العدة . من طلاق رجعي .))^(١).

٢. وعرّفها الدردير المالكي . رحمه الله تعالى . بقوله: هي ((عود الزوجة المطلقة . طلاقاً رجعياً . للعصمة من غير تجديد عقد))^(٢).

٣. و عرّفها الشرييني الشافعي . رحمه الله تعالى . بقوله: هي ((رد المرأة إلى النكاح من طلاق غير بائن في العدة على وجه مخصوص))^(٣).

٤. و عرّفها البهوتي الحنبلي . رحمه الله تعالى . بقوله: هي ((إعادة مطلقة غير بائن إلى ما كانت عليه بغير عقد))^(٤).

ويستحسن ذكر بعض ما اتفق عليه الفقهاء . رحمهم الله تعالى . بخصوص رجعة المرأة، لإثراء الموضوع الذي تتم معالجته.

. اتفق الفقهاء . رحمهم الله تعالى . على أن الزوج يملك رجعة الزوجة في الطلاق الرجعي ما دامت في العدة^(٥).

. واتفقوا على عدم انتقال الرجعة إلى ولي، ولا صداق، ولا عوض، ولا رضا المرأة، ولا علمها^(٦).

. واتفقوا على استحباب الإشهاد على الرجعة^(٧).

. واتفقوا على أن القول تحصل به الرجعة^(٨).

هذا، وقد ذكرت كتب الفقه الإسلامي عدداً من الوسائل التي تحصل بها الرجعة، مثل القول، والفعل، والنية، والوطء، والكتابة، على اتفاق في بعض هذه المسائل، واختلاف في بعضها الآخر.

لكن ما يوجد في الهاتف ويتعلق به من هذه الوسائل، وسيلتان اثنتان هما: التلفظ بالرجعة، وكتابتها عن طريق

الهاتف، وعلى هذا نتناول حكمهما في فرعين:

(١) حاشية ابن عابدين: ٣/٣٩٧. ٣٩٨.

(٢) الشرح الكبير: ٢/٤١٥.

(٣) مغني المحتاج: ٣/٣٣٥.

(٤) كشف القناع: ٥/٣٤١.

(٥) ينظر: الإجماع لابن المنذر: ص ٨٩، و بداية المجتهد: ٢/٦٣.

(٦) ينظر: المغني: ٧/٤٠٠، مراتب الإجماع لابن حزم: ص ٧٥.

(٧) ينظر: الإشراف على مذاهب العلماء: ٥/٣٧٨، والإجماع لابن المنذر: ص ٨٩.

(٨) ينظر: بداية المجتهد: ٢/٦٣، والمغني: ٧/٤٠٤.

الفرع الأول: حكم حصول الرجعة مكاملة عن طريق الهاتف

لقد ذكرنا اتفاق الفقهاء . رحمهم الله تعالى . على أن للزوج إرجاع مطلقته الرجعية ما دامت في العدة، ولا يشترط فيها ولي، ولا صداق، ولا عوض، ولا رضا المرأة، ولا علمها .

فعلى هذا لا شك أن اتصال الزوج بالهاتف وإخبارها . الزوجة المطلقة بالطلاق الرجعي . بالرجعة حاصل بلا ريب ^(١). ويبقى: هل الإشهاد على الرجعة واجب أم لا ؟

اتفق الفقهاء . رحمهم الله تعالى . على استحباب الإشهاد^(٢)، ولكن اختلفوا في وجوب الإشهاد على الرجعة، إلى قولين:

القول الأول: عدم وجوب الإشهاد على الرجعة. وبه قال الحنفية^(٣)، والمالكية في المشهور^(٤)، والقول الجديد للشافعي^(٥)، ورواية لأحمد . رحمهم الله تعالى^(٦).

واستدلوا بـ :

١ . قال الله تعالى: ﴿ وَأَشْهَدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ ﴾ ^(٧).

وجه الدلالة: والآية محمولة على النَّدب بدليل أن الله عزَّ وجلَّ أمر بالإشهاد بعد الأمر بشيئين: الإمساك والمفارقة، فلو كان الإِشهاد واجباً في الرجعة، مندوباً في المفارقة للزم استعمال اللَّفْظ الواحد في حقيقته ومجازه وهو ممنوع^(٨).

٢ . حديث ابن عمر . رضي الله عنهما . حين طَلَّق زوجته لغير سنة، فقال له رسول الله ﷺ لمره فليراجعها^(٩).

وجه الدلالة: من الواضح أن النبي ﷺ لم يشترط الإِشهاد ولو كان واجباً لأمره.

٣ . قال الشوكاني . رحمه الله تعالى . ((ومن الأدلَّة على عدم الوجوب أنه قد وقع الإجماع على عدم وجوب الإِشهاد في الطَّلاق))^(١٠).

(١) ينظر: بدائع الصنائع: ١٨١/٣، والقوانين الفقهية: ص ١٥٥، والمهذب: ١٠٣/٢، ومغني المحتاج: ٣٣٧/٣، والمغني: ٤٠٣/٧، وكشاف القناع: ٣٤٢/٥ . ٣٤٣.

(٢) ينظر: الإجماع لابن المنذر: ص ٨٩.

(٣) ينظر: البحر الرائق: ٥٥/٤، وبدائع الصنائع: ١٨١/٣، وحاشية ابن عابدين: ٤٠١/٣ . وجاء فيه: (وندب الإِشهاد، احترازاً عن التجاحد وعن الوقوع في مواقع التهم لأن الناس عرفوه مطلقاً فيتهم بالقعود معها وإن لم يشهد صح).

(٤) ينظر: القوانين الفقهية: ص ١٥٥، وجاء فيه: (والإِشهاد على الرجعة مستحب في مشهور المذهب)، و بداية المجتهد: ٦٣/٢.

(٥) ينظر: الأم: ٢٤٥/٥، والمهذب: ١٠٣/٢، ومغني المحتاج: ٣٣٦/٣، وجاء فيه: (والجديد وعبر في الروضة بالأظهر أنه لا يشترط في الرجعة الإِشهاد).

(٦) ينظر: كشاف القناع: ٣٤٣/٥، والإنصاف: ١٥٢/٩، و المغني: ٤٠٣/٧، وجاء فيه: (فأما الشهادة ففيها روايتان إحداها تجب ... والرواية الثانية لا تجب الشهادة وهي اختيار أبي بكر).

(٧) سورة الطلاق، من الآية: ٢.

(٨) البحر الرائق: ٥٥/٤، وينظر: أحكام القرآن للجصاص: ٣٥٠/٥، وتفسير آيات الأحكام من القرآن للصابوني: ٤٧٢/٢ . ٤٧٣.

(٩) أخرجه البخاري في صحيحه: ٢٠٢٠/٥، كتاب (الطلاق)، رقم (٤٩٥٣)، ومسلم في صحيحه: ١٠٩٣/٢، كتاب (الطلاق)، باب (تحريم طلاق الحائض بغير رضاها....)، رقم (١٤٧١)، متفق عليه .

(١٠) نيل الأوطار: ٤٣/٧.

٤. إنَّ سبب نذب الإِشهاد على الرجعة هو معارضة القياس لظاهر النص القرآني الذي يقتضي الوجوب، وتشبيهه حق الرجعة بسائر الحقوق المالية التي يقبضها الإنسان، التي لا يجب فيها الإِشهاد، فكان الجمع بين القياس والآية حمل الآية على النذب^(١).

٥. إنَّ الرجعة استدامة للنكاح، والإِشهاد ليس بشرط في استدامة النكاح^(٢).

القول الثاني: وجوب الإِشهاد على الرجعة . وهو رأي للإمام مالك، وللشافعية، ورواية للحنابلة، وهو مذهب الظاهرية^(٣).

واستدلوا بـ:

١. قول الله تعالى: ﴿ فَإِذَا بَلَغَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهِدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ ﴾^(٤).

وجه الدلالة: فقد فرق الله عز وجل بين المراجعة والطلاق والإِشهاد فلا يجوز إفراد بعض ذلك عن بعض وكان من طلق ولم يشهد ذوي عدل أو راجع ولم يشهد ذوي عدل متعدياً لحدود الله تعالى^(٥)، كما أنَّ الأمر يفيد الوجوب^(٦).

واعترض: الأمر في الآية للنذب بدليل أنه قرن الرجعة بالمفارقة في قوله تعالى {فأمسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف} ثم أمر بالإِشهاد على كل منهما بلفظ واحد وهو قوله تعالى {وأشهدوا ذوي عدل منكم}، وقد ثبت إرادة النذب به بالنسبة إلى المفارقة فلزم إرادته أيضاً بالنسبة إلى المراجعة فيكون النذب المراد به شاملاً لهما^(٧).

٢. ما روي عن عمران بن حصين . رضي الله عنه . أنه سئل عن الرجل يطلق امرأته ثم يقع بها ولم يشهد على طلاقها ولا على رجعتها، فقال: طلقت لغير سنة وراجعت لغير سنة، اشهد على طلاقها وعلى رجعتها^(٨).

واعترض: بأنَّ هذا قول صحابي، فلا يحتج به لأنه معارض بما هو أقوى منه دلالة^(٩).

٣. أنه استباحة بضع مقصود فكانت الشهادة فيه شرطاً كالنكاح^(١٠).

(١) ينظر: بداية المجتهد: ٦٣/٢، ٦٤.

(٢) ينظر: المبسوط للسرخسي: ١٩/٦.

(٣) ينظر: المدونة الكبرى: ٣٢٤/٥، والبيان: ١٠ / ٢٤٩، وروضة الطالبين: ٢١٦/٨، والمغني: ٤٠٣/٧، و كشف القناع: ٣٤٣/٥، والمحلى: ٢٥١/١٠.

(٤) سورة الطلاق، من الآية: ٢.

(٥) ينظر: المحلى: ٢٥١/١٠.

(٦) ينظر: البيان: ١٠ / ٢٤٩، و المغني: ٤٠٣/٧.

(٧) ينظر: شرح فتح القدير: ١٦٢/٤.

(٨) أخرجه ابن ماجه في سننه: ٦٥٢/١، باب (الرجعة)، رقم (٢٠٢٥)، ينظر: نيل الأوطار: ٤٣/٧، وبلوغ المرام: ٤١/٣، وقال الحافظ فيه: موقوف ولكن سنده صحيح.

(٩) ينظر: إعلام الموقعين عن رب العالمين، تأليف: محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ)، (دراسة وتحقيق: طه عبد الرؤوف سعد)، مكتبة الكليات الأزهرية . القاهرة، ١٣٨٨هـ . ١٩٦٨م: ١٦٦/٤.

(١٠) ينظر: البيان: ١٠ / ٢٤٩.

واعترض: إن كانت استباحة بضع مقصود من جهة، في مقابل ذلك إنها استدامة للنكاح، لأن الله تعالى سمى الزوج بعلًا بعد الطلاق الرجعي، وهذا دليل على بقاء الزوجية واستدامتها، حيث قال تعالى: ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ﴾^(١).

الترجيح:

والذي يبدو ترجيحه هو رأي الجمهور القائلين بندب الإشهاد على الرجعة؛ لقوة أدلتهم، ولأن الآيات جاءت مطلقة عن لفظ الإشهاد مثل قوله تعالى: ﴿فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرَخُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾^(٢)، وقوله: ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ﴾^(٣)، كما أن القول بندب الإشهاد على الرجعة توفيق بين النص والقياس، ولأن الرجعة لا تنفقر إلى قبول فلم تنفقر إلى شهادة كسائر حقوق الزوج، ولأن ما لا يشترط فيه الولي لا يشترط فيه الإشهاد كالبيع، وعند ذلك يحمل الأمر على الاستحباب^(٤).

وأيضاً واو العطف في الآية ﴿وَأَشْهَدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾^(٥)، تدل على أن الإشهاد يندب الأخذ به في الرجعة والمفارقة، حيث ذكر الإشهاد عقيب الفرقة وهو لم يكن شرطاً في صحتها، كذلك الرجعة^(٦).
وبناء على ما تقدم تحصل الرجعة عن طريق الهاتف، بأن يتصل الزوج بالزوجة المطلقة بالطلاق الرجعي عبر الهاتف ويخبرها بالرجعة، ويندب حضور شاهدين لدي الزوج أثناء الإتصال.

الفرع الثاني: حكم حصول الرجعة كتابة عن طريق الهاتف المحمول

أولاً: الرجعة بالفعل:

تصح الرجعة بالقول بلا خلاف بين أهل العلم^(٧)، واختلفوا في حصول الرجعة بالفعل، إلى قولين^(٨):
القول الأول: ذهب الشافعية، والحنابلة في رواية، والظاهرية^(٩)، إلى عدم حصول الرجعة بالفعل.
واستدلوا بـ:

- أ. إن الرجعة استباحة بضع مقصود بالقول فلا تصح بالفعل كالنكاح^(١٠).
- ب. لم يأت بأن الجماع. وهو فعل. رجعة قرآن ولا سنة، ولا خلاف في أن الرجعة بالكلام رجعة، فلا يكون رجعة إلا بما صح أنه رجعة^(١١).

(١) سورة البقرة، من الآية: ٢٢٨.

(٢) سورة البقرة، من الآية: ٢٣١.

(٣) سورة البقرة، من الآية: ٢٢٨.

(٤) ينظر: المغني: ٤٠٣/٧.

(٥) سورة الطلاق، من الآية: ٢.

(٦) ينظر: أحكام القرآن للجصاص: ٣٥٠/٥، الرجعة في الفقه الإسلامي، رسالة ماجستير أعده: زيد مصطفى رزق ريان، نابلس - فلسطين، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م: ص ٤١.

(٧) ينظر: المغني: ٤٠٤/٧.

(٨) ينظر: المغني: ٤٠٤/٧، وسبل السلام: ١٨٢/٣.

(٩) ينظر: الأم: ٢٤٤/٥، والمهذب: ١٠٣/٢، ومغني المحتاج: ٣٣٧/٣، والإنصاف: ١٥٢/٩، والمغني: ٤٠٣/٧، والمحلّى: ٢٥٢/١٠.

(١٠) ينظر: المهذب: ١٠٣/٢.

(١١) ينظر: المحلى: ٢٥٢/١٠.

القول الثاني: ذهب الحنفية، والمالكية، والحنابلة في رواية^(١)، إلى حصول الرجعة بالفعل.

واستدلوا بـ:

أ. سميت الرجعة إمساكاً في قول الله عز وجل: ﴿فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾^(٢). والإمساك حقيقة يكون بالفعل^(٣).

ب. إن هذه الأفعال . اللمس والقبلة والنظر إلى الفرج بشهوة . تختص بالملك الموجب للحل كالوطء، فتكون مباشرته دليل استبقاء الملك ، كما في ثبوت حرمة المصاهرة جعلت هذه الأفعال بمنزلة الوطء فكذلك في حكم الرجعة^(٤).

الترجيح :

الذي يبدو ترجيحه هو رأي القائلين بحصول الرجعة بالفعل، وذلك لقوة الأدلة . والله تعالى أعلم .
والفقهاء - رحمهم الله تعالى- ذكروا أفعالاً: كالجماع ، والقبلة ، واللمس ، والخلوة ، والنظر إلى الفرج^(٥)، ولم يذكروا الكتابة في سياق الأفعال التي يحصل بها الرجعة فيما اطلعت عليه، مع كون الكتابة فعلاً، بل اكتفوا بذكرها في الزواج والطلاق كما تقدم آنفاً، ولم يسيروا إليها في باب الرجعة.

ثانياً: الرجعة والكناية^(٦):

اختلف الفقهاء - رحمهم الله تعالى . في ألفاظ الرجعة غير الصريحة، وهي الكنايات:
قال الكاساني . رحمه الله تعالى .: ((ولو قال لها نكحتك أو تزوجتك كان رجعة في ظاهر الرواية، وروي عن أبي حنيفة أنه لا يكون رجعة))^(٧).

وقال الدردير . رحمه الله تعالى .: ((القول الصريح كرجعت زوجتي لعصمتي، وارتجعتها، وراجعتها، ورددتها لنكاحي، و المحتمل نحو أمسكتها، إذ يحتمل أمسكتها تعديباً. أو نية فقط على الأظهر ... لا تصح الرجعة بقول محتمل للرجعة وغيرها بلا نية، كأعدت الحل ورفعت التحريم فالأول يحتمل لي ولغيري. والثاني يحتمل عني وعن غيري))^(٨).

(١) ينظر: بدائع الصنائع: ٣/١٨٣، والمبسوط للسرخسي: ٦/٢١، ومواهب الجليل: ٤/١٠٢، والشرح الكبير: ٢/٤١٧، وبلغة السالك: ٢/٣٩٤، وجاء فيه: (حاصل الفقه أن الفعل مع النية تحصل به الرجعة، وكذا القول مع النية سواء كان القول صريحاً أو محتملاً. وأما الفعل وحده أو القول المحتمل وحده فلا تحصل بهما رجعة أصلاً. والقول الصريح وحده تحصل به الرجعة في الظاهر لا الباطن وأما النية وحدها فإن كانت بمعنى القصد فلا تحصل بها رجعة اتفاقاً، وإن كانت بمعنى الكلام النفسي فقيل: تحصل بها الرجعة في الباطن لا الظاهر. وقيل: لا تحصل بها مطلقاً)، والإنصاف: ٩/١٥٢، والمغني: ٧/٤٠٣.

(٢) سورة الطلاق، من الآية: ٢.

(٣) ينظر: بدائع الصنائع: ٣/١٨٢.

(٤) ينظر: المبسوط للسرخسي: ٦/٢١.

(٥) ينظر: المصدر السابق: ٦/٢١ . ٢٢، والمغني: ٧/٤٠٤.

(٦) الكناية : لفظ لا يكون مكتشف المعنى ولا بين المراد، بحيث لا يعرف المقصود منه إلا بالتفسير أو القرينة، وهي تستعمل مقابل الصريح وهو: كل لفظ ظاهر المراد ظهوراً تاماً حقيقة أم مجازاً، والفرق بينهما باختصار أن الصريح لا يحتاج إلى نية وقرينة لوضوحه، أما الكناية فتحتاج إليهما لعدم كشف معناها. ينظر: أصول الفقه في نسجه الجديد: ص ٣٢٥ . ٣٢٦.

(٧) بدائع الصنائع: ٣/١٨٣.

(٨) الشرح الكبير، للدردير: ٢/٤١٦ . ٤١٧.

وقال الشيرازي (١). رحمه الله تعالى :: (وإن قال أمسكتك ففيه وجهان: أحدهما يصح... والثاني: أنه لا يصح... وإن قال تزوجتك أو نكحتك ففيه وجهان: أحدهما يصح... والثاني: لا يصح... وإن قال: راجعتك للمحبة، وقال أردت به مراجعتك لمحبتني لك صح)) (٢).

وكتب الدكتور محمد الزحيلي: ((وتصح الرجعة بالكناية مع النية، كقوله: تزوجتك، أو نكحتك، أو قال: اخترت رجعتك، أو أعدت الحل، أو رفعت التحريم، والكتابة كناية)) (٣).

ثالثاً: الرجعة بالكتابة:

قال النووي. رحمه الله تعالى . : ((تصح الكتابة مع القدرة على النطق)) (٤).

وقال الدمياطي (٥). رحمه الله تعالى :: ((ويقوم مقام اللفظ الكتابة مع النية)) (٦).

وبناءً على ما تقدم، إن أخذنا البند الأول وهو الرجعة بالفعل، فالكتابة فعل من الأفعال .

و إن أخذنا البند الثاني وهو الرجعة بالكناية، فالكتابة كناية ، فتعطي حكم الكناية، وتجري في الرجعة بالكتابة اختلاف الفقهاء في الرجعة بالكناية، مثل اختلافهم في وقوع الطلاق بطريق الكتابة هل كناية تحتاج إلى النية، أو يقع الطلاق بمجرد الكتابة، ولا يتوقف على النية، وقد تكلمنا عليه سابقاً.

و إن أخذنا البند الثالث فالرجعة بالكتابة صحيحة، وإن قدر المرتجع على التكلم، بأن يكتب (راجعتك) مثلاً، ثم يقوم بإرساله إلى زوجته عن طريق الهاتف، ولأنّ هذه العملية لا يمكن أن تتمّ والزوج المرتجع غير قاصد أو غافل عما يفعل، لا نحتاج إلى قيد النية مع الكتابة، لكونها موجودة ، وهذا ما أفتى به الإمام الجليل النووي، وكلامه أصل في المسألة يبنى عليه . والله تعالى أعلم.

(١) هو إبراهيم بن علي بن يوسف، أبو إسحاق، جمال الدين الشيرازي (٣٩٣ - ٤٦٧ هـ). ولد بفيروز آباد بفارس نشأ ببغداد وتوفي بها. فقيه شافعي. كان مناظراً فصيحاً ورعاً متواضعاً. انتهت إليه رئاسة المذهب. من تصانيفه: (المهذب)، و (التبصرة). ينظر:

طبقات الشافعية الكبرى: ٤/ ٢١٥، وشذرات الذهب: ٣/ ٣٤٩ ، ومعجم المؤلفين: ١/ ٤٨

(٢) المهذب: ١٠٣/٢.

(٣) المعتمد في الفقه الشافعي: ٤/ ١٨٥.

(٤) روضة الطالبين: ٨/ ٢١٦.

(٥) هو أبو بكر عثمان بن السيد محمد شطا الدمياطي الشافعي البكري (ت بعد ١٣٠٢ هـ)، فقيه متصوف مصري استقر بمكة. له مصنفات، منها (إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين)، و (كفاية الأتقياء). ينظر: معجم المؤلفين: ٢/ ٣٦٩ ، والأعلام للزركلي: ٨١/٩ .

(٦) إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين لشرح قرّة العين بمهمات الدين، تأليف: أبي بكر ابن السيد محمد شطا الدمياطي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت: ٤/ ٢٨ .

المبحث الرابع حكم الهاتف حكم النفقة عن طريق الهاتف

ويشتمل على تمهيد ومطلبين:

التمهيد: تعريف النفقة:

أولاً: النفقة لغة:

النفقة في اللغة: ما ينفقه الإنسان من الأموال وغيرها، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾^(١). وهي مشتقة إما من النفوق، يقال: نفقت الدابة نفوقاً أي ماتت، وإما من النَّفَاق، وهو الرواج، يقال: نفقت البضاعة نفاقاً أي راجت ورغب فيها، ويقال: نفقت المرأة أي كثر خطابها^(٢).

والمراد بالنفقة هنا: ما يفرض للزوجة على زوجها من مال للطعام والكساء والسكنى والحضانة ونحوه^(٣).

ثانياً: النفقة اصطلاحاً:

عرفت النفقة في الاصطلاح بتعريفات متعددة، منها:

١. عرّفها ابن عابدين . رحمه الله تعالى . بقوله: هي ((الطعام والكسوة والسكنى))^(٤).
٢. وعرّفها الخرخشي^(٥) . رحمه الله تعالى . بقوله: ((ما به قوام معتاد حال الآدمي دون سرف))^(٦).
٣. وقال الشربيني . رحمه الله تعالى .: ((والحقوق الواجبة بالزوجية سبعة الطعام والإدام والكسوة وآلة التنظيف ومتاع البيت والسكنى وخدام إن كانت ممن تخدم))^(٧).
٤. و عرّفها البهوتي . رحمه الله تعالى . بقوله: ((كفاية من يمونه خبزاً وأدماً وكسوة ومسكناً وتوابعها))^(٨).

(١) سورة البقرة، من الآية: ١٩٥.

(٢) ينظر: لسان العرب: ٣٥٨/١٠، والمصباح المنير: ٦١٨/٢، مادة (نفق).

(٣) ينظر: المعجم الوسيط: ٩٤٢/٢، مادة (نفق).

(٤) حاشية ابن عابدين: ٤٦٢/٢.

(٥) هو محمد بن عبد الله الخرخشي المالكي (١٠١٠ - ١١٠١ هـ). أول من تولى مشيخة الأزهر. أقام بالقاهرة وتوفي بها. كان فقيهاً

فاضلاً . من تصانيفه : (الشرح الكبير على متن خليل)، و(الفرائد السنوية شرح المقدمة السنوية). ينظر: سلك الدرر: ٦٢/٤،

ومعجم المؤلفين: ٤٣١ / ٣.

(٦) شرح مختصر خليل: ١٨٣/٤.

(٧) مغني المحتاج: ٤٢٦/٣. وقال الشرقاوي النفقة هي ((طعام مقدر لزوجة وخدامها وعلى زوج ولغيرهما من أصل وفرع و رقيق

وحيوان وما يفييه)). ينظر: من لا تجب لهم النفقة في الفقه الإسلامي، رسالة ماجستير أعده: أحمد محمد نمر أبو عرجة، كلية

الشريعة والقانون . الجامعة الإسلامية . غزة، ١٤٣٠ هـ . ٢٠٠٩م: ص ٤، نقلا عن حاشية الشرقاوي على التحرير، تأليف: الشيخ

عبد الله ابن حجازي ابن ابراهيم الشافعي الشهير بالشرقاوي (ت١٢٢٦هـ)، دار المعرفة . بيروت: ٣٤٥/٢.

(٨) كشاف القناع: ٤٦٠/٥، وشرح منتهى الإرادات: ٢٢٥/٣.

المطلب الأول: حكم نفقة الزوجة

اتفق الفقهاء^(١). رحمهم الله تعالى. على أنه يجب على الزوج نفقة زوجته، وفي هذا يقول ابن قدامة. رحمه الله تعالى. مبيناً الأدلة على وجوب الإنفاق على الزوجة: ((نفقة الزوجة واجبة بالكتاب والسنة والإجماع :

أما الكتاب: فقول الله تعالى: ﴿ لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَاءً آتَاهَا ۗ ﴾^(٢)، ومعنى قدر عليه أي: ضيق عليه ...

وأما السنة: فما روى جابر. رضي الله عنه. أن رسول الله ﷺ خطب الناس فقال: {اتقوا الله في النساء فإنهن عوان عندكم أخذتموهن بأمانة الله واستحللتم فروجهن بكلمة الله ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف}{^(٣)...
وأما الإجماع: فاتفق أهل العلم على وجوب نفقات الزوجات على أزواجهن إذا كانوا بالغين إلا الناشز (منهن))^(٤).

وقال ابن رشد. رحمه الله تعالى. : ((واتفقوا على أن من حقوق الزوجة على الزوج النفقة والكسوة))^(٥).

المطلب الثاني: أنواع النفقة ومقارها

النفقة الواجبة هي ما لا غنى للمرأة عنه^(٦)، ويدخل في ذلك بلا خلاف بين الفقهاء. رحمهم الله تعالى. الطعام، والشراب، واللباس، والمسكن، والفرش، ومواد التنظيف وأدواتها، والزينة^(٧).
والأدوات التي تحتاجها لهذه الأمور^(٨).

وليست نفقة الزوجة مقصورة على هذه الأمور، بل لها توابع ذكرها الفقهاء، ومنها: خادم الزوجة ونفقته، والطيب، وأدوات الزينة، والأدوية، وأجرة الطبيب الذي يعالجها، ولكنها ليست محل اتفاق بين الفقهاء. رحمهم الله تعالى ..

وبعد ما نقل الدكتور عبد الكريم زيدان آراء الفقهاء حول هذه التوابع، رجّح ما يأتي^(٩):

(١) ينظر: الإجماع لابن المنذر: ص ٧٩.

(٢) سورة الطلاق، من الآية: ٧.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه: ٨٩٠/٢، كتاب (الحج)، باب (حجة النبي صلى الله عليه وسلم)، رقم (٦٧٥٨)، وأبو داود في سننه: ١٨٥/٢، باب (صفة حجة النبي صلى الله عليه وسلم)، رقم (١٩٠٥)، والترمذي في سننه: ٤٦٧/٣، كتاب (الرضاع)، باب (ما جاء في حق المرأة على زوجها)، رقم (١١٦٣)، وقال: حديث حسن صحيح.

(٤) المغني: ١٥٦/٨.

(٥) بداية المجتهد: ٤٠/٢.

(٦) ينظر: المغني: ١٥٦/٨.

(٧) ينظر: المبسوط للسرخسي: ١٨١/٥، ومواهب الجليل: ١٨٢/٤ وما بعدها، والبيان: ١١/ ١٨٥، وفتح الباري: ٩/ ٥٠٠، وكشاف القناع: ٤٦٨/٥، والمغني: ١٥٩/٨.

(٨) ينظر: أحكام الزواج في الكتاب والسنة: ص ٢٨٠.

(٩) ينظر: المفصل في أحكام المرأة والبيت المسلم: ١٨٢/٧ وما بعدها.

١. إذا كانت الزوجة ممن لا تخدم نفسها ؛ لكونها من ذوات الأقدار، أو لا يليق بها خدمة نفسها، أو كانت مريضة، ففي هذه الأحوال يجب على الزوج إعدامها أن يهيئ لها خادماً، وإن لم يكن مثلها ممن يخدم فلا يجب على الزوج ذلك^(١).

٢. اعتبار الأدوية وأجرة الطبيب من توابع النفقة للزوجة على زوجها، فكما أن نفقة الطعام تعتبر سبباً لحفظ المرأة من الهلاك جوعاً، فكذلك الأدوية وأجرة الطبيب تعتبر سبباً لإدامة الحياة فأشبهت نفقة الطعام.

٣. أما ما تحتاجه المرأة لتنظيف بدنها وشعرها وثيابها، فهذا ما يلحق بنفقة الزوجة وبه قال الفقهاء، ولكن يجب أن يكون في حدود المأذون فيه شرعاً من جهة الاقتصاد فيه وعدم الإسراف. وبالنسبة لمواد الزينة، فجمهور الفقهاء لا يرونها من حق المرأة على زوجها، والمالكية يقولون: بوجوبها على الزوج إذا تضررت الزوجة بتركها، وهذا ما نرجحه.

٤. وأما الطيب فمنه ما يلحق بمواد التنظيف إذا أريد به إزالة الرائحة الكريهة من بدن المرأة، وبالتالي يعتبر من توابع النفقة للزوجة على زوجها. ومن الطيب ما يراد للترين، فيلحق بالزينة، ولها على زوجها ما تنزين به ولكن حسب المعروف والمعتاد عند نساء بلدها، وبشرط أن يكون هذا المعتاد في حدود الشرع، وحسب يسار الزوج وقدرته المالية^(٢).

وأما مقدار النفقة فهي معتبرة بكفاية الزوجة عند الحنفية^(٣)، والمالكية^(٤)، والحنابلة^(٥)، وقال الشافعية إنها مقدرة^(٦)، وقال الأزرعي . رحمه الله تعالى . منهم: ((لا أعرف لإمامنا رضي الله تعالى عنه سلفاً في التقدير بالأمداد، ولولا الأدب لقلت: الصواب أنها بالمعروف تأسيماً وإتباعاً))^(٧).

المطلب الثالث: شمول النفقة الواجبة للهاتف

ونعني بهذا شمول هذه النفقة للهاتف من حيث إدخال الهاتف الثابت للمنزل ، وتوفير الهاتف المحمول في يد من وجبت النفقة له، وشراء البطاقات (الكارتات).

لقد ثبت سابقاً في الزكاة أن الهاتف (المحمول وغير المحمول) أصبح في هذا العصر من الحاجات اللازمة والضرورية للإنسان، لذلك بات من المترتبات اللازمة شراء البطاقات.

وعلى هذا يجب على الزوج توفير الهاتف الثابت في بيته لأهله، ومن ثم يلزم شراء البطاقات ما لم تصل إلى درجة لا تتناسب حال الزوج، أو الزوجة.

(١) ينظر: بدائع الصنائع: ٢٤/٤، والقوانين الفقهية: ص ١٤٧، وروضة الطالبين: ٤٤/٩، والمغني: ١٦٠/٨، والمحلى: ٩٠/١٠.

(٢) ينظر: الفتاوى الهندية: ١/٥٤٩، والتاج والإكليل: ١٨٢/٤، ومغني المحتاج: ٣/٤٣٠.٤٣١، وكشاف القناع: ٥/٤٦٣.

(٣) ينظر: بدائع الصنائع: ٢٣/٤.

(٤) ينظر: القوانين الفقهية: ص ١٤٧.

(٥) ينظر: المغني: ١٥٧/٨.

(٦) ينظر: المهذب: ١٦١/٢، و روضة الطالبين: ٤٠/٩. أي : مقدرة بالأمداد على الزوج الموسر مدان، والمتوسط مد ونصف، والفقير مد كل يوم.

(٧) مغني المحتاج: ٤٢٦/٣. وللمزيد ينظر: الموسوعة الفقهية الكويتية: ٣٩/٤١ . ٤١، والمفصل في أحكام المرأة والبيت المسلم: ١٨٩/٧ . ١٩٤.

والسبب في عدم وجوبه على الزوج الفقير هو عدم قدرته على ذلك، ولأنه ليس من الضرورات، إلا إذا كانت زوجته من الموسرين وهو متوسط، فيمكن القول بوجوبه على الزوج عند الحنفية على أحد القولين عندهم، والمالكية، والحنابلة؛ لأنهم يعتبرون بحال الزوجين، دون الشافعية، والقول الآخر للحنفية^(١) إذ يعتبرون بحال الزوج فقط . ويمكن تخريج هذه المسألة على ما يأتي:

- ١ . وجوب توفير المسكن، والهاتف الثابت من تمام المسكن، ولا سيما مع يسر الحال وفي الوقت الحاضر .
 - ٢ . مما يجب للزوجة على الزوج توفير الخادم . كما سبق . إذا كان مثلها لا تخدم نفسها أو احتاجت إليه، بل أوجب المالكية أكثر من خادم، إذا كانت تُخدم في بيت أبيها بأكثر من خادم^(٢)، ومن الواضح أنّ الهاتف الثابت ليس بأقل من ذلك .
 - ٣ . وجوب أدوات الزينة والنظافة، كالدهن، والمشط، والصابون، وأجرة قيمة ذلك، كالتي تغسل شعرها وتسرحه وتظفره، لأن ذلك من حوائجها المعتادة^(٣)، والهاتف الثابت أهم بكثير من بعض ذلك .
- أما الهاتف المحمول فعلى الزوج الموسر شراءه وتوفير البطاقات لزوجته الموسرة؛ لأن ذلك مما يليق بحالها، ما لم تصل إلى درجة لا تناسب حاله.
- وأما الزوج المعسر فلا يلزمه الهاتف المحمول لزوجته؛ لأنه ليس من الضروريات، كما أنه ليس في مقدوره، والله تعالى لا يكلف الإنسان إلاّ وسعه، . والله تعالى أعلم ..

(١) ينظر: بدائع الصنائع: ٤/٢٤، والقوانين الفقهية: ص ١٤٧، والبيان: ١١/٢٠٣، والكافي: ٣/٣٦٢.

(٢) ينظر: بداية المجتهد: ٢/٤٠، والقوانين الفقهية: ص ١٤٧.

(٣) ينظر: الروض المربع: ٣/٢٢٦.

الفصل الرابع

أحكام الهاتف المتعلقة بالحدود والجنايات والقضاء والإثبات والإفتاء

ويحتوي على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: أحكام الهاتف المتعلقة بالحدود.

المبحث الثاني: أحكام الهاتف المتعلقة بالجنايات.

المبحث الثالث: أحكام الهاتف المتعلقة بالقضاء، الإثبات، والإفتاء.

المبحث الأول أحكام الهاتف المتعلقة بالحدود

تمهيد: تعريف الحدود

أولاً: الحد لغة:

الحدّ: جمعه حدود، وهو المنع^(١)، ومنه قيل: للبواب حداداً؛ لأنه يمنع الناس عن الدخول^(٢)، وقيل للحاجز بين الشيئين حدّاً؛ لأنه يمنع من اختلاط أحدهما بالآخر^(٣).

ومنه حدود الأرض، و الدار، أي: نهايتها؛ لمنعها ملك الغير عن الدخول فيها، أو خروج بعضها إليه، ويسمي اللفظ الجامع المانع حدّاً؛ لأنه يجمع معنى الشيء، ويمنع دخول غيره فيه^(٤).

وسميت العقوبات حدوداً؛ لأنها تمنع المحدود من العود إلى ما كان ارتكبه من تلك المعاصي التي حدّ من اجلها غالباً، وتمنع غيره من الوقوع فيها^(٥)، وكما يطلق الحد على عقوبات المعاصي، فقد يطلق أيضاً على المعصية نفسها^(٦)، ومنه قول الله تعالى: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرُبُوهَا﴾^(٧). فالحدّ على كثرة اطلاقاته لا يخرج عن معناه الأصلي الذي وضع له وهو (المنع).

ثانياً: الحد اصطلاحاً:

تكاد تتفق كلمة أهل الاصطلاح على أنّ تعريف الحدّ اصطلاحاً:

هو ((عقوبة مقدرة شرعاً لأجل حق الله تعالى))^(٨).

وخرج بقيد المقدر في التعريف غير المقدر وهو ما عرف باسم : التعزيرات^(٩).

وبقيد شرعاً خرج العقوبات المقدرة في القوانين الوضعية.

وخرج بقيد لأجل حق الله تعالى، ما كان حقاً للعباد، وهو القصاص في النفس أو الطرف.

والعقوبات المقدرة شرعاً لحق الله تعالى ست، وهي: حدّ الرّدة، وحدّ الحراية، وحدّ الزّنى، وحدّ القذف، وحدّ

السرقه، وحدّ شرب المسكر، والذي يتعلّق بالهاتف منها، حدّان، وهما: حدّ القذف، وحدّ السرقة، وعلى هذا ندرسهما فقط، وذلك في مطلبين.

(١) نظر: لسان العرب: ٣/١٤٠، ومختار الصحاح: ص ٥٣، و المعجم الوسيط: ١/١٦٠، مادة (حدد).

(٢) ينظر: تاج العروس: ٨/٨ مادة (حدد).

(٣) ينظر: مفردات ألفاظ القرآن للأصفهاني: ص ٢٢١.

(٤) ينظر: حاشية ابن عابدين: ٣/٤، والتعريفات للجرجاني: ص ١١٢.

(٥) ينظر: المعونة على مذهب أهل المدينة، للقاضي أبي محمد عبد الوهاب علي بن نصر المالكي (ت ٤٢٢هـ)، (تحقيق: محمد

حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي)، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ. ١٩٩٨م: ٣٠٥/٢، والحاوي

الكبير: ١٣/١٨٥، ومغني المحتاج: ٤/١٥٥، وكشاف القناع: ٦/٧٧.

(٦) ينظر: المعتمد في الفقه الشافعي: ٥/١٤٥.

(٧) سورة البقرة، من الآية: ١٨٧.

(٨) ينظر: بدائع الصنائع: ٣٣/٧، و الثمر الداني في تقريب المعاني شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني، تأليف: صالح عبد السميع

الآبي الأزهرى، المكتبة الثقافية - بيروت: ص ٥٦٨، ومغني المحتاج: ٤/١٥٥، والمبدع: ٩/٤٣.

(٩) وهو شرعاً: التأديب على ذنب لا حد فيه ولا كفارة، كالتزوير، وشهادة الزور، والضرب بغير حق، ونشوز المرأة ومنع الزوج حقها

مع القدرة. ينظر: مغني المحتاج: ٤/١٩١، وكشاف القناع: ٦/١٢١.

المطلب الأول: حكم القذف عن طريق الهاتف

الفرع الأول: تعريف القذف

أولاً: القذف لغة:

هو من قَذَفَ يَقْذِفُ وهو الرمي، والتقاذف: الترامي، و قذف الشيء قذفاً، أي: رمى به بقوة، ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَٰمُ الْغُيُوبِ﴾^(١) أي: يأتي بالحق ويرمي بالحق^(٢)، والقذف: السب، وهي القذيفة، والقذف بالحجارة: الرمي بها، وقذف المحصنة أي رماها بالزنا^(٣)، فأصله الرمي، ثم استعمل في الرمي بالزنا حتى غلب عليه^(٤).

ثانياً: القذف اصطلاحاً:

لقد عرّف الفقهاء القذف بتعريفات متعددة ومتقاربة لكنها غير متطابقة من كل وجه، وهذه بعض تعريفات القذف عند المذاهب الفقهية الأربعة:

- عرف الحنفية القذف بأنه: ((الرمي بزنا أو لواط أو نفي نسب))^(٥).
- وعرفه المالكية بأنه: ((الرمي بوطء حرام في قبل أو دبر أو نفي من النسب للأب))^(٦).
- وعرفه الشافعية بأنه: ((الرمي بالزنا في معرض التعبير))^(٧).
- وعرفه الحنابلة بأنه: ((الرمي بزنا أو بلواط أو شهادة عليه به ولم تكمل البيّنة))^(٨).

الفرع الثاني: حكم القذف

يُعدّ حدّ القذف من الحدود المشروعة في الإسلام لصيانة العرض والنسب، لذلك فقد حرم الإسلام القذف سواء أكان مدعيه صادقاً أم كاذباً، فإن كان القاذف كاذباً في ادعائه كان قذفه بهتاناً وظلماً عظيماً، وأما إن كان صادقاً فإنّ القذف حينئذ يعدّ كشفاً للأسرار، وهتكاً للأعراض، وانتهاكاً لحرّمات الله التي أمر بستره لئلا تذيع الفاحشة وتشيع الفساد في المجتمع^(٩).

قال الله تعالى في بيان تحريم القذف: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لَعُنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾^(١٠).

(١) سورة سبأ، الآية: ٤٨.

(٢) ينظر: لسان العرب: ٢٧٦/٩ - ٢٧٧، والقاموس المحيط: ١١٢٣/٢، والمعجم الوسيط: ٧٢١/٢، مادة (قذف).

(٣) ينظر: لسان العرب: ٢٧٧/٩، ومختار الصحاح: ص ٢٢٠، مادة (قذف).

(٤) ينظر: لسان العرب: ٢٧٧/٩.

(٥) بدائع الصنائع: ٤٠/٧، و حاشية ابن عابدين: ٤٣/٤، والبحر الرائق: ٣١/٥.

(٦) القوانين الفقهية: ص ٢٣٤، و ينظر: مواهب الجليل: ٢٩٨/٦، بداية المجتهد: ٣٣٠/٢.

(٧) مغني المحتاج: ١٥٥/٤، وحاشية قليوبي: ١٨٥/٤.

(٨) المبدع: ٨٣/٩، والمغني: ٧٦/٩.

(٩) ينظر: المعتمد في الفقه الشافعي: ١٧٢/٥، والفقه المنهجي: ٤٢٧/٣.

(١٠) سورة النور، الآية: ٢٣.

وقال النبي ﷺ . مبيناً كون القذف من الكبائر . : {اجتنبوا السبع الموبقات}، قالوا يا رسول الله وما هن؟ قال: {الشرك بالله والسحر وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق وأكل الربا وأكل مال اليتيم والتولي يوم الزحف وقذف المحصنات المؤمنات الغافلات} (١).

وأجمع أهل العلم على تحريمه، وترتب العقوبة على فاعله عند توفر شروطه وأركانها (٢). والقذف على ثلاثة أضرب: صريح، وكناية، وتعريض، فاللفظ الذي يقصد به القذف: إن لم يحتمل غيره فصريح، وإلا فإن فهم منه القذف بوضعه فكناية، وإلا فتعريض، والقذف بصريح الزنا يوجب الحد بشروطه (٣). وأما الكناية: إذا أنكر القذف صدق بيمينه، وعليه التعزير للإيذاء (٤).

وأما التعريض بالقذف: فقد اختلف الفقهاء. رحمه الله تعالى. في وجوب الحد به على قولين: القول الأول: لأبي حنيفة، والشافعي، وأحمد في رواية، أنه لا يحد، ولكنه يعزر عند الحنفية. رحمهم الله تعالى. (٥).

واستدلوا بـ :

١. ما روى أبو هريرة. رضي الله عنه. أن رسول الله ﷺ جاءه أعرابي فقال يا رسول الله إن امرأتي ولدت غلاماً أسود. فقال: {هل لك من إبل} قال: نعم. قال: {ما ألوانها}. قال: حُمْر. قال: {هل فيها من أورك}. قال: نعم. قال: {فأنتى كان ذلك}. قال: أراه عرق نزعته. قال: {فلعل ابنك هذا نزعته} (٦). وجه الدلالة: أن النبي يعرض بنفيه فلم يلزمه بذلك حد ولا غيره (٧).

(١) أخرجه البخاري في صحيحه: ٢٥١١/٦، كتاب (الوصايا)، باب (إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً إنما يأكلون في بطونهم ناراً وسيصلون سعيراً)، رقم (٢٦١٥)، ومسلم في صحيحه: ٩٢/١، كتاب (الأيمان)، باب (تحريم الكبائر)، رقم (٨٩).

(٢) ينظر: المغني: ٧٦/٩، ومراتب الإجماع لابن حزم: ص ١٣٤.

(٣) وشروط وجوب حد القذف عند الحنفية، هي: البلوغ، والعقل، و عدم إثباته ما قذف به بأربعة شهود، أن يكون القاذف ملتزماً بأحكام الشريعة، لا الحربي، وعالمًا بالتحريم، الاختيار أو الطوعية، فلا يحد المكره بالقذف، ألا يأذن المقذوف للقاذف بالقذف بالزنا، وأن يكون المقذوف محصناً، و معلوماً، وألا يكون القاذف أباً للمقذوف، ولا جده وإن علا، ولا أمه ولا جدته وإن علت. ينظر: بدائع الصنائع: ٤٠/٧ . ٤٦، وعند المالكية: وهي ثمانية منها ستة في المقذوف وهي الإسلام والحرية والعقل والبلوغ والعفاف عما رمي به من الزنى وأن تكون معه آلة الزنى فلا يكون حصوراً ولا مجبواً قد جب قبل بلوغه، واثنان في القاذف وهما: العقل والبلوغ سواء كان حراً أو عبداً مسلماً أو كافراً. ينظر: القوانين الفقهية: ص ٢٣٤، وعند الشافعية شرائطه ثمانية: ثلاثة في القاذف: أن يكون بالغاً عاقلاً وأن لا يكون والد المقذوف، وخمسة في المقذوف أن يكون مسلماً بالغاً عاقلاً حراً عفيفاً، ينظر: المهذب: ٢٧٢/٢ . ٢٧٣، وكفاية الأخيار: ص ٤٧٨ . ٤٧٩، وعند الحنابلة: أن يكون القاذف مكلفاً، مختاراً حراً محصناً، ومطالبة المقذوف لأنه حق له، وألا يأتي القاذف ببينة. ينظر: المبدع: ٨٣/٩ . ٨٤، ٨٦.

(٤) ينظر: حاشية ابن عابدين: ٤٨٤/٣، وحاشية الدسوقي: ٣٢٥/٤، ومغني المحتاج: ٣٦٨/٣، وكشاف القناع: ١٠٩/٦.

(٥) ينظر: حاشية ابن عابدين: ٤٨٤/٣، وروضة الطالبين: ٣١٢/٨ - ٣١٣، والمغني: ٨١/٩.

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه: ٢٥١١/٦، كتاب (المحاريب)، باب (ما جاء في التعريض)، رقم (٦٤٥٥)، ومسلم في صحيحه: ١١٣٧/٢، كتاب (اللعان)، رقم (١٥٠٠).

(٧) ينظر: المغني: ٨١/٩.

واعترض: بأنه ليس في الحديث ما يدل على القذف لا صريحاً ولا كناية، وإنما أخبر النبي ﷺ بالواقع مستفتياً عن حكم هذا الولد أيسئلحقه مع مخالفة لونه للونه ام ينفيه، فأفتاه النبي ﷺ وقرب للأعرابي الحكم بالشبه الذي ذكره ليكون أذعن لقبوله وانشرح الصدر له^(١).

٢. أن الله تعالى قد فرّق بين التعريض بالخطبة والتصريح بها، فأباح التعريض في العدة، وحرّم التصريح، فكذلك في القذف، ولأن كل كلام يحتمل معنيين لم يكن قذفاً كقوله: يا فاسق^(٢).

واعترض: من قبل صاحب الفتوح: ((بأن التعريض بالخطبة جائز؛ لأن النكاح لا يكون إلا بين اثنين، فإذا صرح بالخطبة وقع عليه الجواب بالإيجاب أو الوعد، فمنع، وإذا عرض فأفهم أن المرأة من حاجته لم يحتج إلى جواب، والتعريض بالقذف يقع من الواحد، ولا يفتقر إلى جواب، فهو قاذف من غير أن يخفيه عن أحد فقام مقام الصريح))^(٣).

٣. ويعزر عند الحنفية؛ لأنّ الحد سقط للشبهة، وقد ألحق الشين^(٤) بالمخاطب؛ لأن المعنى بل أنت زان^(٥).

واعترض: بأنه متى ما ثبت أنه القذف، فلا جزاء له إلا الحد، لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾^(٦).

القول الثاني: للإمام مالك وهو أنّ المعرّض يحدّ إذا كان غير أب، إن فهم القذف بتعريضه بالقرائن، كخصام بينهم، وأحمد في رواية. رحمهما الله تعالى. ، وقيل إنّه رجع عنها^(٧).
واستدلوا ب:

١. ما روى مالك. رحمه الله تعالى. أنّ رجلين استنبا في زمان عمر بن الخطاب فقال أحدهما للآخر: والله ما أبي بزاني ولا أمي بزانية، فاستشار في ذلك عمر بن الخطاب، فقال قائل: مدح أباه وأمّه، وقال آخرون: قد كان لأبيه وأمّه مدح غير هذا، نرى ان تجلده الحدّ، فجلده عمر الحدّ ثمانين^(٨).

وجه الدلالة: أنّ عمر. رضي الله عنه. رأى التعريض كالقذف فحدّ المعرّض.

واعترض: أنّ من رأى الحدّ فيه يقول هذا فعل عمر بحضرة الصحابة. رضي الله عنهم. ، وهذا لا متعلّق لهم به؛ لأنّه قد صحّ الخلاف في ذلك عن الصحابة. رضي الله عنهم. نصاً^(٩).

٢. أنّ موضوع الحد في القذف إنما هو لإزالة المعرّة التي أوقعها القاذف بالمقذوف فإذا حصلت المعرّة

(١) ينظر: اعلام الموقعين: ٣/١٥٤. ١٥٥.

(٢) ينظر: المغني: ٨١/٩.

(٣) فتح الباري: ١٢/١٧٥.

(٤) الشين: العيب و القبح و خلاف الزين. المعجم الوسيط: ١/٥٠٤.

(٥) ينظر: حاشية ابن عابدين: ٨٠/٤.

(٦) سورة النور، الآية: ٤.

(٧) ينظر: القوانين الفقهية: ص ٢٣٤، و شرح الزرقاني: ٤/١٨٧، والمغني: ٨١/٩.

(٨) أخرجه مالك في الموطأ: ٢/٨٢٩. أخرجه مالك في الموطأ: ٢/٨٢٩، كتاب (الحدود)، رقم (١٥١٥)، وأخرجه الدارقطني في

سننه: ٣/٢٠٩، كتاب (الحدود والديات)، رقم (٣٧٦)، والبيهقي في سنن الكبرى: ٨/٢٥٢، كتاب (الحدود)، باب (الحد في

التعريض) رقم (١٦٩٢٤).

(٩) ينظر: المحلى: ١١/٢٧٨.

بالتعرض وجب أن يكون قذفاً كال تصريح والمعول على الفهم وقد قال تعالى مخبرا عن شعيب ﴿ إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ ﴾ (١) أي السفية الضال فعرضوا له بالسب بكلام ظاهر المدح (٢).

الترجيح:

الذي يبدو ترجيحه هو القول الثاني؛ لأنّ الحد بالتعريض متأثر عن الصحابة . رضي الله عنهم أجمعين . كما فعل السلف أيضاً (٣)، وهم الأدرى بمصالح الأمة بعد رسول الله ﷺ، ولقوة تعليقات القول الثاني.

الفرع الثالث: حصول القذف عن طريق الهاتف

كما يتم القذف مواجهة وكتابة، كذلك يحصل عن طريق الهاتف سواء كان مكالمة أو مكاتبة بإرسال الرسالة إلى الشخص المقذوف، إلا أنه يحتاج إلى إثبات أكثر، لاحتمال كون القاذف المتصل غير صاحب الهاتف، وكون المرسل برسالة القذف غير صاحب الهاتف المحمول، وليس الرقم دليلاً عليه، لاحتمال استعمال غيره إياه، وهذا وارد وممكن، فإذا ثبتت البينة، أو الإقرار على حصول القذف من المتصل، أو المرسل فقد ثبت عليه الحد (٤).

أمّا إذا أنكر المدعى عليه ذلك، ولا بينة، ففي استحلاف منكر القذف (المدعى عليه) خلاف بين الفقهاء في قولين:

القول الأول: يستحلف المدعى عليه. وبه قال المالكية، والشافعية، وأحمد . رحمه الله تعالى . في رواية (٥).

واستدلوا بـ:

١. ما روي عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ قال : {..... ولكن اليمين على المدعى عليه} (٦).

وجه الدلالة: لا يقبل قول الإنسان فيما يدعيه بمجرد دعواه، بل يحتاج إلى بينة، أو تصديق المدعى عليه فإن طلب يمين المدعى عليه فله ذلك (٧).

٢. أنه حق لأدعي فيستحلف فيه ، كالدين (٨).

القول الثاني: لا يستحلف المدعى عليه. وبه قال الحنفية، وأحمد . رحمه الله تعالى . في رواية (٩).

واستدلوا بأنه حد فلا يستحلف فيه كالزنا والسرقه (١٠).

(١) سورة هود، من الآية: ٨٧.

(٢) تفسير القرطبي: ١٧٣/١٢.

(٣) ينظر: اعلام الموقعين: ١٥٦/٣، والمطلى: ٢٧٦/١١ . ٢٧٧.

(٤) ينظر: الأحكام الفقهية للتعاملات الالكترونية: ص ٣١٣.

(٥) ينظر: أحكام القرآن لابن العربي: ٣ / ٣٤٤، والبيان: ١٢ / ٤١٧، والمغني: ٩ / ٩٠.

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه: ٤/١٦٥٦، كتاب (التفسير) باب (إن الذين يشتركون بعهد الله) رقم (٤٢٧٧)، ومسلم في صحيحه: ٣/١٣٣٦،

كتاب (الأفضية)، باب (اليمين على المدعى عليه)، رقم (١٧١١) .

(٧) شرح النووي على صحيح مسلم: ٣/١٢.

(٨) ينظر: المغني: ٩/٩٠.

(٩) ينظر: بدائع الصنائع: ٥٢/٧، والمغني: ٩/٩٠.

(١٠) ينظر: المغني: ٩/٩٠.

قال الكاساني . رحمه الله تعالى .^(١) إن منشأ الخلاف: إنما هو في حد القذف، هل هو حق للمقذوف ؟ أو حق لله تعالى ؟ فمن قال: إنه حق لله تعالى لم يحلّف المدعى عليه، وهم الحنفية، والحنابلة في رواية. ومن قال: هو حق للعبد قال: بتحليف المدعى عليه ، وهم الجمهور^(٢) .
وقيل: يحلف، فإن نكل عزّر جمعاً بين حق الله الذي يدرأ بالشبهة، وبين حق العبد^(٣) .

الترجيح:

والذي يبدو ترجيحه . والله أعلم . هو القول الأول لما دلّ عليه الحديث، ولأنه من حق الإنسان . ولكن إن منع المدعى عليه عن اليمين لم يرق عليه الحد؛ لأن الحد يدرأ بالشبهات، فلا يقضى فيه بالنكول كسائر الحدود^(٤) .

المطلب الثاني: حكم سرقة الهاتف

ويحتوي على تمهيد وفرعان:

تمهيد: في تعريف السرقة:

أولاً: السرقة لغة:

السَّرِقَة، هي: أخذ المال خفية، ومنه استراق السمع والنظر، أي: سمع أو نظر مستخفياً^(٥)، قال تعالى: ﴿إِلَّا مَنِ اسْتَرَقَ السَّمْعَ فَاتَّبَعَهُ، شِهَابٌ مُبِينٌ﴾^(٦). والسارق هو: من جاء مستتراً إلى حرز فأخذ مالا لغيره، أما الأخذ على سبيل المجاهرة فهو مغالبة، أو نهبية، أو خلسة أو غصباً لا سرقة^(٧).

ثانياً: السرقة اصطلاحاً:

لا يختلف التعريف الاصطلاحي عن التعريف اللغوي كثيراً، إلا أنّ بعض الفقهاء زاد في التعريف بعض القيود التي في الحقيقة شروط للقطع، دون مطلق السرقة.

وهذه بعض تعريفات السرقة المذكورة عند المذاهب الفقهية الأربعة:

- عرفها الحنفية بأنها: ((أخذ مكلف مال الغير على وجه الخفية بطريق الظلم ، ابتداء وانتهاء))^(٨).
- وعرفها المالكية بأنها: ((هي أخذ مكلف حراً، لا يعقل لصغره، أو مالا محترماً لغيره، نصاباً أخرجه من حرزه بقصد واحد خفية لا شبهة له فيه))^(٩).
- وعرفها الشافعية بأنها: ((هي أخذ مال الغير على وجه الخفية وإخراجه من حرزه))^(١٠).

(١) ينظر: بدائع الصنائع: ٥٢/٧.

(٢) ينظر: الحاوي الكبير: ٢٥٨/١٣.

(٣) ينظر: بدائع الصنائع: ٥٢/٧.

(٤) ينظر: المغني: ٩٠/٩.

(٥) ينظر: لسان العرب: ١٠/١٥٥، و المعجم الوسيط: ٤٢٧/١ . ٤٢٨، مادة (سرق).

(٦) سورة الحجر، الآية: ١٨.

(٧) ينظر: لسان العرب: ١٠/١٥٥، والقاموس المحيط: ص ١١٥٣، و المعجم الوسيط: ٤٢٨/١، مادة (سرق).

(٨) المبسوط للرخسي: ١٣٣/٩، ومجمع الأنهر: ٣٧٨/٢.

(٩) حاشية الخرخشي: ٩١/٨، وبلغه السالك: ٤/٢٤٦، ومواهب الجليل: ٦/٣٠٥ . ٣٠٦.

(١٠) مغني المحتاج: ٤/١٥٨، وكفاية الأختار: ص ٤٨٣.

▪ وعرفها الحنابلة بأنها: ((هي أخذ المال، على وجه الخفية أو الاستتار^(١)، من مالكة أو نائبه))^(٢). والمختار هو الجمع بين التعاريف على الوجه الآتي: هي أخذ المال من مالكة خفية بغير حق. فيخرج الغاصب والمنتهب، ومن أخذ ماله من غيره، ومن أخذ المال من مالكة بحق كالمدين المماطل.

الفرع الأول: شروط السرقة الخاصة بالمسروق

لقد عني الفقهاء . رحمهم الله تعالى . بوضع شروط للسرقة، بحيث لو اجتمعت لوجب إقامة الحد فيه وهو قطع اليد، وقسموها إلى أقسام، فهناك شروط خاصة بالسارق، و شروط خاصة بالمسروق، و شروط خاصة بالمسروق منه.

والذي يهم في هذا الموضوع بيان الشروط الخاصة بالمسروق، نظراً لاتصاله بالبحث اتصالاً وثيقاً. ثم بيان حكم سرقة الهاتف ولواحقه.

الشروط الأول: أن يكون المسروق مالاً:

اتفق الفقهاء . رحمهم الله تعالى . في اشتراط كون المسروق مالاً^(٣)، لكن اختلفوا في إيجاب الحد في سرقة المال التافه على قولين:

القول الأول: يجب القطع في سرقة الشيء التافه، إذا بلغ الشيء المسروق نصاباً. وبه قال المالكية، والشافعية، والحنابلة^(٤). واستدلوا بما روته أم المؤمنين عائشة . رضي الله عنها . أن النبي ﷺ قال: { لا تقطع يد السارق إلا في ربع دينار فصاعداً }^(٥).

وجه الدلالة: يدل منطوق الحديث على قطع يد السارق إذا سرق مقدار نصاب، وكذا إذا زاد عليه، ومفهوم الحديث يدل على أنه لا قطع دون ذلك^(٦).

القول الثاني: عدم القطع في سرقة الشيء التافه. وبه قال الحنفية^(٧).

واستدلوا بما روته أم المؤمنين عائشة . رضي الله عنها . أنها قالت: [لم تكن اليد تقطع على عهد رسول الله ﷺ في الشيء التافه]^(٨).

وجه الدلالة: يدل الحديث على أنه لا قطع إلا فيما له أهمية من المال، والتافه لا حاجة إلى شرع يزجر عنه^(٩).

(١) المغني: ٩٣/٩.

(٢) الروض المربع: ٣٢٤/٣.

(٣) ينظر: مراتب الإجماع: ص ١٣٥، وبدائع الصنائع: ٦٧/٧، وبداية المجتهد: ٣٣٧/٢، والبيان: ٤٤٠/١٢، والمغني: ٩٦/٩.

(٤) ينظر: القوانين الفقهية: ص ٢٣٦، والبيان: ٤٤٠/١٢، وكشاف القناع: ١٢٩/٦.

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه: ١٣١٢/٣، كتاب (الحدود)، باب (حد السرقة ونصابها)، رقم (١٦٨٤).

(٦) ينظر: فتح الباري: ١٠٥/١٢.

(٧) ينظر: بدائع الصنائع: ٦٧/٧.

(٨) أخرجه ابن أبي شيبه في مصنفه: ٤٧٦/٥، والبيهقي في سنن الكبرى: ٢٥٥/٨، وضعفه الزيلعي في نصب الراية: ٣٦٠/٣.

(٩) ينظر: شرح فتح القدير: ٣٦٥/٥.

الترجيح:

والذي يبدو ترجيحه هو القول الأول القائل بوجوب القطع في سرقة الشيء التافه إذا بلغ نصاباً؛ لصحة ما استدلوا به، وضعف دليل القول الثاني، وعلى فرض صحته فليس المراد بالتافه: الشيء الحقيق، بل المراد ما دون النصاب. والله تعالى أعلم.

الشرط الثاني: أن يكون المسروق محرراً^(١).

الحرز لغة: الموضع الحصين الذي لا يوصل إليه، أو المكان الذي يحفظ فيه المال^(٢). والحرز في اصطلاح الفقهاء . رحمهم الله تعالى . : هو ما لا يعدّ صاحبه مضيعاً^(٣). قال ابن قدامة . رحمه الله تعالى .: ((والحرز ما عُدَّ حرزاً في العرف، فإنه لما ثبت اعتباره في الشرع من غير جهته، فيرجع إليه، كما رجعنا إليه في معرفة القبض، والفرقة في البيع، وأشباه ذلك))^(٤). اتفق الفقهاء . رحمهم الله تعالى . على وجوب قطع اليد على من سرق مالا نصاباً في الحرز، وفي هذا قال ابن المنذر . رحمه الله تعالى .: ((وأجمعوا أن القطع يجب على من سرق ما يجب فيه القطع من الحرز))^(٥). وقال ابن العربي . رحمه الله تعالى .: ((والأمة متفقة على اعتبار الحرز في القطع في السرقة))^(٦). وقال ابن رشد . رحمه الله تعالى .: ((واتفقوا على أن كل من سُمي مُخرِجاً للشيء من حرزه وجب عليه القطع))^(٧).

الشرط الثالث: أن يبلغ المسروق نصاباً^(٨).

فالمراد بالنصاب: الحد الأدنى الذي لو سرق أقلّ منه لم يقطع، وإذا سرقه أو أكثر منه قطع^(٩). لقد أجمع الفقهاء . رحمهم الله تعالى . ((على اعتبار النصاب وإنما جرى الاختلاف بينهم في التقدير واختلافهم في التقدير إجماع منهم على أن أصل النصاب شرط))^(١٠). ومع أن أهل العلم يشترطون للقطع في السرقة بلوغ المسروق نصاباً، لكنهم اختلفوا في مقدار هذا النصاب إلى أقوال، حتى أوصلها البعض إلى عشرين قولاً ونذكر أشهرها

(١) ينظر: البناية في شرح الهداية: ٦/٣٨٩، و شرح مختصر خليل للخرشي: ٨/٩٥، والبيان: ١٢/ ٤٤٣، وشرح منتهى الإرادات: ٣/٣٨١، وسبل السلام: ٤/٢٥.

(٢) ينظر: لسان العرب: ٥/٣٣٣، والمعجم الوسيط: ١/١٦٦، والمصباح المنير: ١/١٢٩، مادة (حرز).

(٣) ينظر: البناية في شرح الهداية: ٦/٤١٢، و شرح مختصر خليل للخرشي: ٨/٩٧، وكفاية الأخيار: ص ٤٨٥.

(٤) المغني: ٩/٩٨.

(٥) الإجماع: ص ١١٠.

(٦) أحكام القرآن: ٢/١١١.

(٧) بداية المجتهد: ٢/٣٣٧.

(٨) ينظر: البناية في شرح الهداية: ٦/٣٧٩، و شرح مختصر خليل للخرشي: ٨/٩٧، والبيان: ١٢/ ٤٣٦، وكشاف القناع: ٦/١٣١، وتفسير القرآن العظيم: ٢/٥٦، وشرح صحيح مسلم للنووي: ١١/١٨١. ١٨٢.

(٩) ينظر: المغني: ٩/٩٤، و نصاب السرقة ومقاديمه المعاصرة، للدكتور فهد بن عبد الرحمن المشعل، مجلة العدل، العدد (٣٦) شوال ١٤٢٨ هـ: ص ٨٤-١١٨.

(١٠) بدائع الصنائع: ٧/٧٧، والإجماع لابن المنذر: ص ١١٠.

القول الأول: أن نصاب القطع في السرقة عشرة دراهم فما فوقها، وهذا مذهب الحنفية^(١).

واستدلوا بما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه قال: قال رسول الله ﷺ: { لا قطع فيما دون عشرة دراهم }^(٢).

وجه الدلالة: يدل الحديث صراحة أنه لا قطع فيما هو أقلّ من عشرة دراهم، فدل على أنّ هذا القدر هو النصاب^(٣).

واعترض: بأنّ الحديث ضعيف، كما أنه منسوخ بأحاديث ربع الدينار، وأنه زيد في تغليظ الحد، قال ابن حجر العسقلاني: ((وهذه الرواية لو ثبتت لكانت نصاباً في تحديد النصاب إلا أن حجاج بن أرطاة ضعيف، ومدلس، حتى ولو ثبتت روايته لم تكن مخالفة لرواية الزهري بل يجمع بينهما بأنه كان أولاً لا قطع فيما دون العشرة، ثم شرع القطع في الثلاثة فما فوقها))^(٤).

القول الثاني: أن نصاب السرقة الموجب للقطع ربع دينار أو ثلاثة دراهم، ويقوم غير الذهب والفضة فإن وصلت قيمته ثلاثة دراهم قطع، وهذا مذهب المالكية، ورواية في مذهب الحنبلي^(٥).

واستدلوا بما روته أم المؤمنين عائشة . رضي الله عنها . أنّ النبي ﷺ قال: { لا تقطع يد السارق إلا في ربع دينار فصاعداً }^(٦).

وجه الدلالة: دلّ الحديث دلالة صريحة على أنّ يد السارق تقطع في ربع دينار فما فوقه، ولا تقطع فيما دونه^(٧).

واعترض: إنه تعارضه الأحاديث التي فيها القطع فيما دون العشرة، وهذا يبيحه، وخبر الحظر أولى من خبر الإباحة^(٨).

القول الثالث: أن نصاب السرقة الموجب للقطع ربع دينار، أو ما يثمنه من غير الذهب، وهذا مذهب الشافعية^(٩).

واستدلوا بما روى ابن عمر . رضي الله عنهم . { أنّ رسول الله ﷺ قطع في مجن ثمنه ثلاثة دراهم }، وفي لفظ { قيمته ثلاثة دراهم }^(١٠).

(١) ينظر: المبسوط للسرخسي: ١٣٧/٩، وبدائع الصنائع: ٧٧/٧.

(٢) أخرجه أحمد في المسند: ٢٠٤/٢، رقم (٦٩٠٠)، وأورده الزيلعي في نصب الراية: ٣٥٩/٣، والهيتمي في مجمع الزوائد: ٢٧٣/٦، وقال: رواه أحمد، وفيه نصر بن باب، ضعفه الجمهور.

(٣) ينظر: بدائع الصنائع: ٧٧/٧.

(٤) فتح الباري: ١٠٣/١٢.

(٥) ينظر: الذخيرة: ١٤٣/١٢، والمبدع: ١٢٠/٩.

(٦) تقدم تخريجه: ص ١٥٤.

(٧) ينظر: فتح الباري: ١٠٣/١٢، وشرح مسلم للنووي: ١١٠/١١.

(٨) عمدة القارئ: ٢٨٠/٢٣.

(٩) ينظر: الأم: ١٤٧/٦، وروضة الطالبين: ١١٠/١٠.

(١٠) أخرجه البخاري في صحيحه: ٢٤٩٣/٦، كتاب (الحدود) باب (قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : { وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا } رقم (٦٤١١)، ومسلم في صحيحه: ١٣١٣/٣، كتاب (الحدود) باب (حدّ السرقة ونصابها) رقم (١٦٤٨).

و بما روته أم المؤمنين عائشة . رضي الله عنها . أنّ النبي ﷺ قال: { لا تقطع يد السارق إلا في ربع دينار فصاعداً }^(١).

وجه الدلالة: أن الحديث صريح في الحصر في هذا القدر من الذهب، قال العسقلاني . رحمه الله تعالى .: ((فكان اعتبار ربع دينار أقوى من وجهين: أحدهما أنه صريح في الحصر حيث ورد بلفظ لا تقطع اليد إلا في ربع دينار فصاعداً، وسائر الأخبار الصحيحة الواردة حكاية فعل لا عموم فيها. والثاني: أن المعول عليه في القيمة الذهب؛ لأنه الأصل في جواهر الأرض كلها))^(٢).

وقال النووي . رحمه الله تعالى .: ((والصحيح ما قاله الشافعي . رحمه الله تعالى . وموافقوه لأن النبي ﷺ صرح ببيان النصاب في هذه الأحاديث من لفظه، وأنه ربع دينار، وأما باقي التقديرات فمردودة لا أصل لها، مع مخالفتها لصريح هذه الأحاديث))^(٣).

القول الرابع: أنّ نصاب السرقة ثلاثة دراهم، أو ربع دينار، أو عرض قيمته كأحدهما، وهذا مذهب الحنابلة^(٤).

واستدلوا بالحديثين السابقين فقد بينا أنّ النصاب هو ربع دينار من الذهب، أو ثلاثة دراهم من الفضة، وأنّ كلاً منهما أصل مستقل بنفسه، والعروض تابعة لهما، فإذا بلغ العرض قيمة أحدهما وجب القطع^(٥).

الترجيح:

والذي يبدو ترجيحه هو القول الثالث؛ لأن هذا القول مبني على حديث قوليّ صريح وصحيح، وما عداه من الأحاديث إما ضعيف أو غير صريح في تحديد النصاب، لاحتمال كونه حكاية فعل وواقعة لا تنفي الزيادة ولا النقصان . والله تعالى أعلم .

الفرع الثاني: حكم سرقة الهاتف وكيفيةها

وسرقة الهاتف تشمل سرقة الجهاز، وسرقة البطاقات (الكراتات)، وسرقة المنفعة أي: الحديث بالهاتف سرقة بدون علم صاحبه، وعلى هذا نذكر حكمها فيما يلي:

أولاً: سرقة جهاز الهاتف .

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: تعد سرقة جهاز الهاتف موجبة للقطع من حيث ماليته:

قال الكاساني . رحمه الله تعالى .: ((أن يكون مالاً مطلقاً لا قصور في ماليته ، ولا شبهة ، وهو أن يكون مما يتموله الناس ويعدونه مالاً))^(٦).

(١) تقدم تخريجه: ص ١٥٤ .

(٢) فتح الباري: ١٠٦/١٢ .

(٣) شرح صحيح مسلم للنووي: ١١/١٨٢ .

(٤) ينظر: الكافي: ٤/١٧٥، وكشاف القناع: ٦/١٣١ .

(٥) ينظر: الممتع في شرح المقنع، تأليف: زين الدين المنجي بن عثمان التتوخي الحنبلي (ت ٦٩٥هـ)، (دراسة وتحقيق: د. عبد الملك

بن عبد الله بن دهيش)، ٥/٧٢٢ . ٧٢٣، وشرح الزركشي: ٣/١٢١ . ١٢٢ .

(٦) بدائع الصنائع: ٧/٦٧ .

وقال ابن رشد . رحمه الله تعالى : ((وأما جنس المسروق ، فإن العلماء اتفقوا على أن كل متملك غير ناطق يجوز بيعه وأخذ العوض منه))^(١) . وقال العمراني . رحمه الله تعالى : ((ويجب القطع بسرقة كل ما يتمول))^(٢) .
وقال ابن قدامة . رحمه الله تعالى : ((الشرط الرابع : أن يكون المسروق مما يتمول عادة ، لأن القطع شرع لصيانة الأموال ؛ فلا يجب في غيرها))^(٣) .

وجهاز الهاتف المحمول كذلك في المالية، وعلى ما سبق يجب قطع يد سارق جهاز الهاتف، لكن يشترط في الجهاز المسروق بلوغه قدر نصاب السرقة لقطع اليد^(٤) .

المسألة الثانية : حرز الهاتف المحمول . وهنا أمور :

الأمر الأول : الأخذ من جيب الرجل وحقيبة المرأة .

الذي يبدو أن الجيب فما فوقه في صفة الحفظ حرز للهاتف المحمول، لأن هذا موضعه فيما اعتاده الناس وتعارفوا عليه، والحقيبة أشد حرزاً من الجيب ، لأنها مصرورة بخلاف الجيب، وأخذ المال من الجيب على وجه الاختفاء سرقة، فكيف إذا كان هذا حرزه !؟

روى عن الفقهاء . رحمهم الله تعالى . من أهل المدينة أنهم كانوا يقولون : [على الطَّرَّارِ القطع]^(٥) . والطرار : هو الذي يشق ثوب الرجل ويسل ما فيه^(٦) ، والذي يطر الجيب أي : يختلسه، ويبطه أي : يشقه^(٧) .

قال النووي . رحمه الله تعالى : ((لو أدخل يده في جيب إنسان أو كمه ، وأخذ المال ، أو طر جيبه أو كمه ، وأخذ المال قطع ، لأنه محرز به ، وسواء ربطه من داخل الكم أم من خارجه ، أم لم يربطه))^(٨) .

وقال ابن قدامة . رحمه الله تعالى : ((الطرار يقطع إذا كان يطر سراً، وإن اختلس لم يقطع))^(٩) .

وقال الكاساني . رحمه الله تعالى : ((أَنَّ الطَّرَّ لا يخلو : إمَّا أن يكون بالقطع وإمَّا أن يكون بحلِّ الرِّباط، والدِّراهم لا تخلو : إمَّا إن كانت مصرورةً على ظاهر الكمِّ، وإمَّا إن كانت مصرورةً في باطنه، فإن كان الطَّرَّ بالقطع والدِّراهم مصرورةً على ظاهر الكمِّ لم يقطع؛ لأنَّ الحرز هو الكمِّ والدِّراهم بعد القطع تقع على ظاهر الكمِّ فلم يوجد الأخذ من الحرز، وإن كانت مصرورةً في داخل الكمِّ يقطع؛ لأنها بعد القطع تقع في داخل الكمِّ، فكان الطَّرَّ أخذًا من الحرز وهو الكمِّ فيقطع))^(١٠) .

وروي عن أبي يوسف . رحمه الله تعالى . أنه يقطع على كل حال، لأنه محرز إما بالكم ، أو بصاحبه^(١١) .

(١) بداية المجتهد: ٣٣٧/٢ .

(٢) البيان: ٤٤٠/١٢ .

(٣) الكافي: ١٧٦/٤ .

(٤) ينظر : موسوعة الفقه الإسلامي المعاصر للدكتور عبد الحليم عويس: ٤١٤/٣ .

(٥) أخرجه البيهقي في سنن الكبرى: ٢٦٩/٨، كتاب (السرقة)، باب (الطرار يقطع)، رقم (١٧٠١٤) .

(٦) ينظر : المعجم الوسيط: ٥٥٤/٢ .

(٧) ينظر : المطلع على أبواب المقنع، تأليف: أبو عبد الله محمد بن أبي الفتح البعلبي الحنبلي (ت ٧٠٩هـ)، (تحقيق : محمد بشير الأدلبي)، المكتب الإسلامي - بيروت، ١٤٠١ - ١٩٨١ هـ: ص ٣٧٥ .

(٨) روضة الطالبين: ١٢٣/١٠ .

(٩) الكافي: ١٨٣/٤ .

(١٠) بدائع الصنائع: ٧٦/٧ .

(١١) ينظر : الهداية شرح البداية: ١٢٥/٢ .

الأمر الثاني : الأخذ من السيارة .

بعض الناس يترك الهاتف المحمول داخل سيارته عمداً أو نسياناً، وهو الغالب، فيعتمد بعض الخاطئين كسر زجاج السيارة أو فتح بابها بحيلة لأخذ الهاتف.

ويبدو مما سبق أن بقاءه في السيارة أشد حرزاً من الجيب بشرط كونها مقفلة محكمة الإقفال، وحكم هذا كالسابق إذا بلغ جهاز الهاتف قدر نصاب السرقة.

الأمر الثالث : الخطف من اليد.

وقد ظهر ذلك كثيراً فيأتي السارق إلى قرب صاحب الهاتف المحمول مع الاستعداد للهرب إما راجلاً وإما ركباً، فينتزع الهاتف من يده ويخطفه بسرعة.

والذي يبدو . والله تعالى أعلم . أنه مختلس، لا سارق. والمختلس: هو من يختطف الشيء بسرعة على غفلة^(١).

وفي هذا يقول العمراني . رحمه الله تعالى .: ((والمختلس من يأخذ الشيء عياناً، مثل أن يمد يده إلى مندبل إنسان، فيأخذه من رأسه))^(٢).

فعن جابر . رضي الله عنه . عن النبي ﷺ قال: { ليس على خائن ، ولا منتهب^(٣) ، ولا مختلس قطع }^(٤).

ونقل ابن المنذر^(٥) . رحمه الله تعالى . الإجماع على عدم قطع المختلس، لكن يستحق التعزير في ذلك بلا شك^(٦).

ثانياً: سرقة بطاقة الاتصال (الكارتات) .

عرفنا فيما تقدم اشتراط كون المسروق مالا يتموله الناس عادة، ويجوز بيعه، والمتأمل يجد أن بطاقة الاتصال (الكارتات) ليست كذلك، وبالتالي لا يجب فيها القطع، لكن يستحقه التعزير ، وذلك لما يأتي:

١ . أن هذه البطاقات ليست مالا، بل إنها بديلة عن قيمة خاصة بالشركة، والدليل على بطلان القول القائل أن قيمة البطاقة (الكارت) بالدنانير، هو أنك لا تستطيع أن تشتري بهذه البطاقة (الكارت) أشياء أخرى بمعنى أن البطاقة (الكارت) إن كانت نقداً حقيقة لاستطعت أن تذهب إلى أي محل تجاري وتشتري منه أي سلعة بقيمة البطاقة (٥) أو (١٠) دولار وتعطيه البطاقة، أو إلى محطة الوقود وتملأ سيارتك بالوقود وتعطيه بطاقة التعبئة، وبهذا ثبتت أن البطاقة ليست مالا، بل إنها لا يحل بيعها إلا من الشركة أو بإذنها، فهي مجرد وسيلة مؤقتة لاستخدام صاحبها الرقم الممنوح له من شركة الاتصالات.

(١) ينظر: لسان العرب: ٦/٦٦، والمصباح المنير: ١/١٧٧، مادة (خلس).

(٢) البيان: ١٢/٤٣٣.

(٣) نهب الشيء نهياً أي: أخذه قهراً، والمنتهب هو: من يأخذ الشيء بقوة وقهراً. ينظر: المعجم الوسيط: ٢/٩٥٦.

(٤) أخرجه أبو داود في سننه: ٤/١٣٨، كتاب (الحدود) باب (القطع في الخلسة والخيانة) رقم (٤٣٩٣)، والترمذي في سننه: ٤/٥٢، كتاب (الحدود) باب (ما جاء في الخائن والمختلس والمنتهب) رقم (١٤٤٨)، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح، والعمل عليه عند أهل العلم، والنسائي في سننه (المجتبى): ٨/٨٨، كتاب (قطع السارق) باب (مالا قطع فيه) رقم (٤٩٧٥)، وابن ماجه في سننه: ٢/٨٦٤، كتاب (الحدود) باب (الخائن والمنتهب والمختلس) رقم (٢٥٩١)، وصححه الألباني في صحيح سنن الترمذي: ٢/١٣٤.

(٥) ينظر: الإجماع لابن المنذر: ص ١١٠.

(٦) ينظر: موسوعة الفقه الإسلامي المعاصر للدكتور عبد الحلیم عويس: ٣/٤٤٧ وما بعدها.

٢. أنه لا يمكن الانتفاع بها إلا برقم سري، ولو حصل عليه الآخذ لها فإنه يمكن إيقاف انتفاعه بها مباشرة عن طريق الشركة.

ثالثاً: سرقة المنفعة في الهاتف.

والمراد بسرقة المنفعة في الهاتف، التكلم به بدون علم صاحبه، وقد ظهر هذا كثيراً، حيث يأخذ الشخص الهاتف ويتحدث به بدون أخذ الإذن من صاحبه، وبدون دراية صاحب. ومثل القيام بعمليات إجراء مكالمات مجانية، تهرباً من تكاليف الاتصال الهاتفية فالجاني هو السارق، والمجنى عليه هو المشترك أو الشركة. فهل يعتبر المنفعة مالاً؟ وهل يجب القطع على من يقوم بهذه العملية؟
لقد اختلف الفقهاء . رحمهم الله تعالى . في مالية المنفعة، فبعضهم يراها مالاً، وبعضهم لا يراها مالاً ، إلى قولين:

القول الأول: المنفعة ليست مالاً. وإليه ذهب الحنفية، جاء في التلويح ((والتحقق أن المنفعة ملك لا مال لأن الملك ما من شأنه أن يتصرف فيه بوصف الاختصاص والمال ما من شأنه أن يدخر للانتفاع به وقت الحاجة والنقوم يستلزم المالية عند أبي حنيفة . رحمه الله تعالى . والملكية عند الشافعي . رحمه الله تعالى))^(١).
والظاهر من عباراتهم أن إطلاق المال على المنفعة هو من قبيل المجاز، ويعنون بإطلاق المال على المنفعة أن لها وجوداً يمكن أن يكون ثمناً كما في الإجارة، قال ابن عابدين عند تعريفه المال: ((مقابلة شيء بشيء مالاً أولاً)) وعقب في الحاشية على ذلك بقوله: ((وظاهر التعريف شمول الإجارة لأن المنفعة شيء باعتبار الشرع أنها موجودة حتى صح الاعتياض عنها بالمال وكذا باعتبار اللغة))^(٢).
واستدلوا بـ:

١. ما روي أنّ عمر وعلي . رضي الله عنهما. قد حكما في الرجل الذي وطئ أمة غيره بوجوب قيمة ولد المغرور وحرية، وردّ الجارية مع عقرها على المالك، ولم يحكما بوجوب أجر منافع الجارية والأولاد مع علمهما أنّ المستحقّ يطلب جميع حقّه، وأنّ المغرور كان يستخدمها مع أولادها ، ولو كان ذلك واجباً له لما سكتا عن بيانه لوجوبه^(٣).

وجه الدلالة: أنّ المنافع لو كانت أموالاً لألزم عمر وعلي . رضي الله عنهما. الرجل المغرور بتعويض مالك الجارية منافع جاريته وأولادها، فلما لم يفعل ذلك دلّ على أنّ بعض المنافع لا يقابلها شيء من العوض فإنّ هي ليست بمال^(٤).

٢. أنّ المنافع لا تعتبر من التلّث في حقّ المريض حتى جاز له إعادة جميع ماله، ولو كانت المنافع مالاً لما جاز إلا من التلّث^(٥).

(١) شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه، تأليف: سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (ت٧٩٢)، (تحقيق: زكريا عميرات)، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م: ٣٢١/١.

(٢) حاشية ابن عابدين: ٥٠١/٤.

(٣) ينظر: تبين الحقائق: ٥/٢٣٤.

(٤) ينظر: سرقة المنفعة، رسالة ماجستير، أعده زيد محمد الكبرى، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية . الرياض، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م: ص ٣٣، نقلاً من : ضمان المنافع: ص ٢٥٢.

(٥) ينظر: تبين الحقائق: ٥/٢٣٥.

هذا، وللحنفية استثناءات في عدم مالية المنفعة، كما في عقود الإجارة، وضمان منافع المغصوب^(١).

القول الثاني: المنفعة تعتبر مالاً. واليه ذهب المالكية، والشافعية، والحنابلة^(٢). واستدلوا بـ:

١. أن المهر مال، وقد صحت أن المنفعة تكون مهراً، فإن نبي الله موسى تزوج بنت نبي الله شعيب . عليهما الصلاة والسلام . على إجارة نفسه مقابل هذا الزواج، والإجارة نوع من المنفعة، قال تعالى: ﴿ قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ بِكَ وَإِنِّي خَائِفٌ مِّنْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْ تُجِزِيَني بِمَا أَنَا مِنَ الْغَائِبِينَ ﴾^(٣). وفي السنة النبوية أن النبي ﷺ تزوج أحد أصحابه على تعليمه القرآن الكريم^(٤)، ومعنى هذا أنه جعل تعليمه المرأة القرآن . وهو منفعة . مهراً، مما يدل على أن المنفعة مال.

٢. أن الشرع اعتبر المنافع بمنزلة الأعيان، بل إن المنافع هي الغرض الأظهر من جميع الأموال^(٥).

الترجيح:

والذي يبدو ترجيحه هو ما ذهب إليه الجمهور نظراً لما عضدوا به رأيهم واستدلوا به من المنقول خصوصاً فيما دلّ على جعل تعليم القرآن (وهو منفعة) مهراً، والمهر مال . والله تعالى أعلم .

حكم سرقة المنفعة:

سرقة المنفعة في الفقه الإسلامي كغيرها من السرقات تنطوي تحت أحد أمرين:

الأول: سرقة توافرت فيها شروط السرقة من خفية، ونقل للمسروق، ونصاب، وحرز، وملكية الغير، وحرمة، وعدم وجود ضرورة ولا حاجة، وهذه السرقة يجب فيها الحد.

الثاني: سرقة اخلت شرط من شروطها السابقة وهذه يجب فيها التعزير^(٦).

فإن جمهور الفقهاء . رحمهم الله تعالى . يمنعون من إقامة الحد إذا لم تتوفر شروط السرقة، ويوجبون التعزير، لا باعتبار أن السارق شرع في السرقة، بل باعتباره مرتكباً لمعصية تستوجب التعزير^(٧).

وقياساً على ما تقدم، يعتبر سرقة منفعة الهاتف كغيرها من السرقات، فإن توافرت فيها جميع شروط السرقة المذكورة آنفاً، يجب فيها الحد، وإن فقد شرط من شروطها السابقة يجب فيها التعزير.

(١) ينظر: تبين الحقائق: ٢٣٥/٥.

(٢) ينظر: حاشية الدسوقي: ٤٥٤/٣، وروضة الطالبين: ١٣/٥ . ١٤، والمغني: ١٧٥/٥.

(٣) سورة القصص، الآية: ٢٧.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه: ١٩٧٣/٥، كتاب (النكاح)، باب (السلطان ولي ...)، رقم (٤٨٤٢).

(٥) ينظر: قواعد الأحكام في مصالح الأنام، تأليف: أبي محمد عز الدين السلمي (ت ٦٦٠هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت: ١٥٥/١.

(٦) ينظر: سرقة المنفعة: ص ٧٣.

(٧) ينظر: المبسوط للسرخسي: ١٢٧/٩، والأحكام السلطانية للماوردي: ص ٢٦٦.

المبحث الثاني أحكام الهاتف المتعلقة بالجنايات

تمهيد: تعريف الجنايات

أولاً: الجناية لغة:

الجناية جمعها جنائيات، وهي في لغة العرب: مصدر جنى يجني: أي أذنب، ويقال: جنى على نفسه، أي: أساء إليها، وجنى على قومه، أي: أذنب ذنباً يؤخذ به، والجناية: الذنب، والجرم، وما يفعله الإنسان مما يوجب عليه العقاب أو القصاص في الدنيا والآخرة، وتطلق الجناية على التعدي على البدن، أو المال، أو العرض^(١).

ثانياً: الجناية اصطلاحاً:

للجناية في الشرع معنيان: عام وخاص:

أما المعنى الأول: فالجناية: هي كل فعل محظور يتضمن ضرراً على النفس أو المال أو غيرها^(٢).
وأما المعنى الثاني: فهو اصطلاح خاص للفقهاء . رحمهم الله تعالى .: وهي التعدي على البدن بما يوجب قصاصاً، أو مالا^(٣).
ومما سبق ظهر أنّ الجناية بالمعنى الخاص، في اصطلاح الفقهاء أخص مما في اللغة، فهي التعدي على البدن خاصة.

المطلب الأول: ضمان الجناية المترتبة على تشغيل الهاتف المحمول فيما يحظر في تشغيله

يجري التنبيه في بعض الأماكن على ضرورة إغلاق الهاتف المحمول والتحذير من اشتغاله، كغرف العناية المركزة بالمستشفيات، والطائرات، وبعض السيارات الناقلة للركاب، وذلك من أجل الوقاية من الضرر المخوف بسبب الهاتف.

فما الحكم فيما لو لم يغلق الهاتف، وأدى عدم إغلاقه إلى ضررٍ ما؟
لا يخلو الأمر:

إما أن يكون جاهلاً بلزوم الإغلاق، أو غير جاهل ولكنه ناسٍ، أولاً يكون جاهلاً، ولا ناسياً، بل غير مبالٍ بذلك، إما لعدم تصديقه بإمكان الضرر، وإما تعمداً في الإضرار .

فالأول الجاهل بلزوم الإغلاق، والثاني وهو الناسي لزوم الإغلاق: فعليهما الضمان لأنهما تسببا في ضرر على آدمي، وحقوق الأدميين مضمونة شرعاً في كل حال: لا تسقط بالجهل ولا بالنسيان^(٤)، ولكن الإثم عنهما مرفوع فقط؛ لقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾^(٥).

(١) ينظر: لسان العرب: ١٤/١٥٤، والمعجم الوسيط: ١/٤١١، والمصباح المنير: ١/١١٢، مادة (جنى).

(٢) ينظر: التعريفات للجرجاني: ص ١٠٧.

(٣) ينظر: حاشية ابن عابدين: ٥/٣٣٩، والمغني: ٨/٢٠٧، والموسوعة الفقهية الكويتية: ١٦/٥٨، والفقه الإسلامي وأدلته: ٧/٥٦١١.

(٤) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ٣/٤٣٢، والأشباه والنظائر للسيوطي: ص ١٩٢، والمغني: ٧/٥٦.

(٥) سورة البقرة، من الآية: ٢٨٦.

ولما روى أبو ذر الغفاري . رضي الله عنه . قال: قال رسول الله ﷺ: {إن الله تجاوز عن أمتي الخطأ والنسيان ، وما استكروها عليه} (١).

والعلة في رفع الإثم عن الناسي والمخطئ _ والله أعلم _ أن الأمر مرتب على المقاصد والنيات، والناسي والمخطئ لا قصد لهما فلا إثم عليهما، وأما رفع الأحكام عنهما فليس مراداً من هذه النصوص (٢).
وأما الثالث: وهو عدم المصدق بذلك، فضمامه لا شك فيه، لأنه من باب أولى بالنسبة للسابقين.
فإن قيل: إنه فعل شيئاً يجوز له فعله، والجواز الشرعي ينافي الضمان؛ فلا ضمان عليه.
قلنا: إنما جاز له ذلك في ظنه ، ولا عبرة بالظن البين خطؤه (٣).
وأما الرابع: وهو المصدق بذلك المتعمد الضرر، فهذا الفعل يعد جنائية عمد أو شبه عمد بلا شك، فعليه الإثم، والضمان، والقصاص في العمد (٤).

المطلب الثاني: ضمان الجنائية المترتب على استعمال الهاتف المحمول أثناء قيادة السيارة

إن سائق السيارة مسؤول عن كل ما يلحقه بسيارته من إتلاف، وضامن لكل ما ينشأ عنها من ضرر؛ والسيارة كالألة في يد السائق تتحرك بإرادته، وكل ما ينشأ عنها فإن السائق مسؤول عنه جزائياً وشرعياً (٥).
وعلى هذا لا تجوز. شرعاً . المكالمة بالهاتف للسائق أثناء القيادة ، سواء أكانت المكالمة صادرةً، أو واردةً، أو الرسالة . وهي أشد وأعظم خطراً؛ لانصراف البصر إلى الحروف، وإلى الشاشة غالباً . إذا كانت سبباً في الانشغال فيما يجب فيه الانتباه، لأن ذلك قد يؤدي إلى حوادث ونحوها، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ (٦).
وقال النبي ﷺ: { لا ضرر ولا ضرار } (٧).

أما بالنسبة للضمان فلو حصل بسبب استعماله الهاتف تلفاً فهو يضمن؛ لأنه مفروض في الاهتمام بالقيادة، فله حكم الخطأ، وقد نص الله تعالى على ثبوت الدية، والكفارة في الخطأ، فقال الله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا﴾ (٨).

-
- (١) أخرجه ابن ماجه في سننه: ٦٥٩/١، كتاب (النكاح) باب (طلاق المكره والناسي) رقم (٢٠٤٣)، والبيهقي في سنن الكبرى: ٨٤/٦، وحسنه النووي في الأربعين: ص ٣٤ .
(٢) ينظر: جامع العلوم والحكم: ص ٣٧٥ .
(٣) ينظر: الأشباه والنظائر للسيوطي: ص ١٥٧ .
(٤) ينظر: بدائع الصنائع: ٢٣٣/٧ . ٢٣٤، والقوانين الفقهية: ص ٢٢٦، وروضة الطالبين: ١٢٤/٩، ١٣٣ . ١٣٤، والمغني: ٢٠٧/٨ .
(٥) ينظر: مسؤولية سائق السيارة في ضوء الفقه الإسلامي، للدكتور عبد عزيز عمر الخطيب، بحث منشور في مجلة العدل . الرياض، العدد (٣١) رجب ١٤٢٧ هـ: ص ١٧١ .
(٦) سورة البقرة، من الآية: ١٩٥ .
(٧) أخرجه مالك في الموطأ: ٧٤٥/٢، والدار قطني في سننه: ٧٧/٣، وابن ماجه في سننه: ٧٨٤/٢، كتاب (الأحكام)، باب (من بنى في حقه ما يضر بجاره)، رقم (٢٣٤٠ و ٢٣٤١)، وصححه الحاكم في المستدرک: ٢/ ٦٦ . وحسنه النووي في شرح الأربعين النووية: ص ٢٧، وقال: (له طرق يقوي بعضها بعضاً)، وقال ابن رجب: (وهو كما قال)، ثم ذكر عن ابن الصلاح قوله: (وقد تقبله جماهير أهل العلم واحتجوا به): جامع العلوم والحكم: ١/ ٣٠٤، وصححه الألباني في صحيح سنن ابن ماجه: ٢٥٨/٢ .
(٨) سورة النساء، من الآية: ٩٢ .

ولكنه يضمن إن كان متعدياً، كأن ينشغل بمكالمة هاتفية فيشرد ذهنه، كما لو جاوز الإشارة الحمراء، أو سار في طريق معاكس، أو أسرع في مكان مزدحم يتطلب الهدوء، ففي كل ذلك يضمن ما تتلفه سيارته بلا ريب؛ لتعديه قواعد المرور، والمباشر ضامن بكل حال، فكيف إذا كان متعدياً، فإنه يضمن بالأولى، كما قالت بذلك القاعدة الفقهية (المباشر ضامن وإن لم يتعمد)^(١).

وقد صدر عن مجمع الفقه الإسلامي قراره ذو الرقم : ٨٥/٢/٧٥ المتضمن أن المجلس نظر إلى تقادم حوادث السير فقرر ما يأتي:

الالتزام بتلك الأنظمة التي لا تخالف أحكام الشريعة الإسلامية واجب شرعاً؛ لأنه من طاعة ولي الأمر فيما ينظمه من إجراءات بناء على دليل المصالح المرسله. وينبغي أن تشتمل هذه الأنظمة على الأحكام الشرعية التي لم تطبق في هذا المجال بما تقتضيه المصلحة أيضاً من سنّ الأنظمة الزاجرة بأنواعها، ومنها التعزير المالي، لمن يخالف تلك التعليمات المنظمة للمرور، لردع من يعرض أمن الناس للخطر في الطرقات والأسواق من أصحاب المركبات ووسائل النقل الأخرى أخذاً بأحكام الحسبة المقررة. والسائق مسؤول عما يحدثه بالخير من أضرار، سواء في البدن أم المال إذا تحققت عناصرها من خطأ وضرر^(٢).

المطلب الثالث : ضمان ضرر الأذن المترتب على سماع الهاتف

لقد ثبت طبيياً ضرر الهاتف المحمول على الأذن، مما قد يؤدي إلى ضعف في الأذن، وربما يؤدي إلى فقدان السمع بالكلية^(٣).

وبعد معرفة ثبوت ضرر الهاتف على الأذن، هل يثبت ضمان على ذلك؟ وإذا ثبت فمن الضامن له؟ نتكلم عن ذلك في فرعين:

الفرع الأول: ضمان دية فقد حاسة السمع بالكلية أو نقصها

أولاً: ضمان دية فقد حاسة السمع بالكلية:

لا خلاف بين الفقهاء . رحمهم الله تعالى . في الجملة على أن في فقد حاسة السمع الدية التامة الكاملة^(٤). قال ابن المنذر . رحمه الله تعالى .: ((وأجمع أكثر أهل العلم على أن في السمع الدية))^(٥). وقال ابن رشد . رحمه الله تعالى .: ((وأما الجمهور من العلماء فلا خلاف عندهم أن في ذهاب السمع الدية))^(٦).

(١) شرح القواعد الفقهية، تأليف: أحمد بن الشيخ محمد الزرقا (ت ١٣٥٧هـ)، (تحقيق: صححه وعلق عليه مصطفى أحمد الزرقا)، دار القلم - دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م : ص ٤٥٣، وينظر: مجلة الأحكام العدلية: ١/٨٢.

(٢) ينظر: قرار رقم: ٨٥/٢/٧٥، التي صدر من مجلس مجمع الفقه الإسلامي، المنعقد في دورة مؤتمره الثامن ببندر سري بجاون، بروناي دار السلام من ١ إلى ٧ محرم ١٤١٤هـ الموافق ٢١ - ٢٧ يونيو ١٩٩٣م: الفقه الإسلامي وأدلته: ٧/٥٢١٥ . ٥٢١٦.

(٣) ينظر: كلام د. الدوسري حول ثبوت ضرر الهاتف على الأذن في التمهيد: ص ١٠، وينظر أيضاً موقع: www.islamweb.net/ver2/fatwa/showfatwa

(٤) ينظر: الهداية شرح البداية: ٤/١٨٠، والقوانين الفقهية: ص ٢٣٠، والمهذب: ٢/٢٠١، والكافي: ٤/١٠٠.

(٥) الإجماع لابن المنذر: ص ١١٧.

(٦) بداية المجتهد: ٢/٣١٦.

وقال ابن قدامة . رحمه الله تعالى .: ((وأجمع أهل العلم على وجوب الدية في الجملة ... كل من أتلّف إنساناً أو أجزاءً منه بمباشرة ، أو سبب فعلية ديته))^(١) .
واستدلوا بـ:

- ١ . ما روي عن معاذ بن جبل . رضي الله عنه . عن النبي ﷺ قال: { وفي السمع مائة من الإبل }^(٢) .
- ٢ . ما روي عن أبي المهلب عم أبي قلابة . رضي الله عنهما . قال: رمى رجلاً بحجر في رأسه، فذهب سمعه، ولسانه، وعقله، وذكره فلم يقرب النساء، ففقد في عمر . رضي الله عنه . بأربع ديات^(٣) .

ثانياً: ضمان دية نقص حاسة السمع والضرر بها:

اختلف الفقهاء . رحمهم الله تعالى . في نقص حاسة السمع هل يقدر النقص ثم يقدر بحسابه من الدية أم أنّ فيه الحكومة^(٤)؟ إلى ثلاثة أقوال:

القول الأول: تجب في نقص السمع حكومة مطلقاً . و به قال الحنفية .

قال الكاساني . رحمه الله تعالى .: ((فالأصل فيه أنّ ما لا قصاص فيه من الجنايات على ما دون النفس وليس له أرش مقدّر ففيه الحكومة))^(٥) .

القول الثاني: تجب الدية بقدر ما نقص من السمع مطلقاً . و به قال المالكية .

قال ابن جزى^(٦) . رحمه الله تعالى .: ((وتجب الدية كاملة في إزالة العقل وفي إزالة السمع وفي إزالة البصر وفي إزالة الشم وفي إزالة النطق وفي إزالة الصوت وفي إزالة الذوق وفي إزالة قوة الجماع وفي إزالة القدرة على القيام والجلوس فإن أزال بعض هذه المنافع فعليه بحساب ما نقص))^(٧) .

القول الثالث: تجب الدية بقدر ما نقص من السمع إن علم وإلاّ فحكومة . و به قال الشافعية، والحنابلة .

قال الشيرازي . رحمه الله تعالى .: ((وإن نقص السمع وجب أرش ما نقص فإن عرف القدر الذي نقص بأن كان يسمع الصوت من مسافة فصار لا يسمع إلا من بعضها وجب فيه من الدية بقسطه وإن لم يعرف القدر بأن ثقلت أذنه وساء سمعه وجبت الحكومة))^(٨) .

(١) الشرح الكبير: تأليف: عبد الرحمن بن محمد ابن قدامة المقدسي (ت: ٦٨٢ هـ)، مصدر الكتاب . موقع: يعسوب: ٤٨١/٩ .

(٢) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى: ٨٥/٨، كتاب (الديات)، باب (السمع)، رقم (١٦٠٠٣) . قال الألباني: حديث ضعيف، ينظر: إرواء الغليل: ٣٢١/٧ .

(٣) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى: ٨٦/٨، كتاب (الديات)، باب (ذهاب العقل من الجناية)، رقم (١٦٠٠٧)، وابن أبي شيبة في مصنفه: ٣٥٩/٥، كتاب (الديات)، باب (إذا ذهب سمعه وبصره) رقم (٢٦٨٩٢)، وعبد الرزاق في مصنفه: ١١/١٠، باب (من أصيب من أطرافه)، رقم (١٨١٨٣) . قال الألباني: حسن . إرواء الغليل: ٣٢٢/٧ . وينظر: الكافي في فقه إمام أحمد: ١٠٠/٤ .

(٤) الحكومة: هي تعويض عن الجناية التي لا يجب فيها قصاص ولا دية ولا جزء من دية مقدرة، والحاكم يقدرها بمقدار النقص والضرر والإتلاف، وسمي بها لاستقرارها بحكم الحاكم، وهو القاضي . ينظر: المعتمد في الفقه الشافعي: ٣٢٣/٥ .

(٥) بدائع الصنائع: ٣٢٣/٧ .

(٦) هو أبو القاسم محمد بن أحمد بن جزى الكلبي المالكي، (٦٩٣ - ٧٤١ هـ) . من أهل غرناطة بالأندلس . فقيه وأصولي مالكي له مؤلفات، منها : (القوانين الفقهية في تلخيص مذهب المالكية) ، و (تقريب الوصول إلى علم الأصول) . ينظر: الديباج المذهب: ٢٩٥/١، وشجرة النور الزكية: ص ٢١٣ .

(٧) القوانين الفقهية: ص ٢٣٠ .

(٨) المهذب: ٢٠٢/٢ .

وقال ابن قدامة . رحمه الله تعالى .: ((وإن قل السمع أو ساء ففيه حكومة وإن نقص سمع إحدى الأذنين سدت العليلة وأطلقت الصحيحة وأمر الرجل يصيح من موضع يسمعه ويعمل كما عمل في نقص البصر من إحدى العينين ويؤخذ من الدية بقدر نقصه))^(١).

الترجيح:

والذي يظهر هو أنه إذا عرف مقدار نقص السمع فله قدره من الدية، وإن ضرر السمع والنقص غير منضبط ففي هذه الحالة تقدر بالحكومة . والله تعالى أعلم .

ولكن في العصر الحاضر توصل العلم إلى إيجاد مقاييس لقياس السمع، فيعرف بالضبط مقدار السمع، والنقص الذي حصل به، وبالتالي يقدر النقص ويعطي من الدية بقدره، فإن نقص نصف السمع فيقدر نصف الدية^(٢).

الفرع الثاني: ضمان ضرر الأذن بسبب الهاتف

والذي يظهر . والله تعالى أعلم . أنه لا ضمان ولا دية على بائع الهاتف ولا صانعه إذا ألحق الضرر بأذن المشتري أو المستخدم، وذلك لما يأتي :

أولاً: أن البائع أو الصانع فعل شيئاً يجوز له فعله، جاء في القواعد الفقهية : ((الجواز الشرعي ينافي الضمان))^(٣). كما أن المتسبب بما يجوز له فعله لا ضمان عليه^(٤).

ثانياً: أنه لم يقصد الإلتلاف لأي شخص، ولا ضمان بدون القصد كما قال المالكية^(٥).

ثالثاً: أنه قد استفاض وتواتر عند الناس عامة ثبوت ضرره على السمع، وفي هذا استغناء عن بيان ضرره من قبل البائع أو الصانع، وحتى من لم يعلم بذلك فلا حق له لأن ضرر الهاتف تدريجي غير مباشر فبمجرد إحساسه بذلك سيتضح له ضرره، إما بكشف طبي ، أو سؤال الناس العالمين بذلك، وباستطاعته الابتعاد عنه في بداية الأمر .

رابعاً: أن الضرر إنما حصل بسبب سوء الاستعمال، مثل كثرة الكلام به، أما قليله فلا يضر، أو عدم اتخاذ

السبل الوقائية، وإلا السبل الوقائية موجودة، ففي وسعه اتخاذها، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تُزْرُ وَازِرَةٌ وَزَرَ أُخْرَى﴾^(٦).

(١) الكافي: ٤/١٠٠.

(٢) ينظر: تفصيل ذلك في: دية الحواس الخمس في الفقه الإسلامي، للدكتور عبد الله محمد عبد الرحمن الجمعة، بحث منشور في مجلة العدل . الرياض، العدد (٤٠) شوال ١٤٢٩ هـ: ص ٦٥ . ٧١، والدية في الشريعة الإسلامية: للدكتور أحمد فتحي يهنسي، دار الشروق . القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤٠٩ هـ . ١٩٨٨م: ص ١١٨ . ١١٩، والجناية على الأطراف في الفقه الإسلامي: للدكتور نجم عبد الله إبراهيم العيساوي، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث . دبي، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ . ٢٠٠٢م: ص ٢٠٩ . ٣١٤.

(٣) شرح القواعد الفقهية: ص ٤٤٩.

(٤) ينظر: مواهب الجليل: ٢٤١/٦، والبيان: ١١/٤٥٦، والإنصاف: ٣٤/١٠.

(٥) ينظر: مواهب الجليل: ٢٤٠/٦.

(٦) سورة الأنعام، من الآية: ١٦٤، والإسراء، من الآية: ١٥، وفاطر، من الآية: ١٨، والزمر، من الآية: ٧.

المطلب الرابع: التجسس عن طريق الهاتف

يقصد بالتجسس في اللغة: تتبع الأخبار والتفتيش عن بواطن الأمور، ومنه سمي الجاسوس؛ لأنه يتتبع الأخبار ويفحص عن بواطن الأمور، وأكثر ما يقال التجسس في الشر، وهو البحث عن عورات وزلات لإيقاع الغير في العنت^(١). وهو المقصود هنا.

ولا يخرج معناه الاصطلاحي عما ذكر في معناه اللغوي^(٢).

ونتكلم على التجسس هنا في فرعين:

الفرع الأول: حكم التجسس وعقوبة الجاسوس

أولاً: حكم التجسس على الآخرين:

التجسس قد يكون حراماً، وهو الأكثر، وقد يكون واجباً، وقد يكون مباحاً.

والتجسس الحرام مثل التجسس على المسلمين ظاهري الصلاح، قال الله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَجْتَبُوا كَثِيرًا

مِنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَجَسَّسُوا﴾^(٣). فنهى الله تعالى عن التجسس، بل أمر بالستر، حتى على أهل المعاصي ما لم يجترأ العاصي على الله تعالى بالإصرار على معصيته^(٤).

وقال القرطبي . رحمه الله تعالى .: ((ومعنى الآية : خذوا ما ظهر ولا تتبعوا عورات المسلمين أي لا يبحث

أحدكم عن عيب أخيه حتى يطلع عليه بعد أن ستره الله . تعالى .))^(٥).

وقد أكد النبي ﷺ هذا المعنى بقوله: {إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث، ولا تحسسوا ولا تجسسوا ولا

تتاجسوا ولا تحاسدوا ولا تباغضوا ولا تدابروا وكونوا عباد الله إخواناً}^(٦).

ويكون التجسس أعظم تحريماً إذا كان لصالح العدو الكافر، لما يترتب على ذلك وهن على الإسلام وأهله

وقتل أو سبي أو نهب أو شيء من ذلك، فهذا ممن سعى في الأرض فساداً وأهلك الحرث والنسل، فیتعين قتله وحق

عليه العذاب^(٧). كما يحرم أن يتجسس عامة المسلمين على بعضهم يحرم كذلك أن يتجسس الراعي على رعيته،

بدليل ما رواه معاوية . رضي الله عنه . أنه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول: {إِنَّكَ إِنْ اتَّبَعْتَ عورات الناس

أفسدتهم أو كدت أن تفسدهم}^(٨).

(١) ينظر: لسان العرب: ٣٨/٦، مادة (جسس)، والمصباح المنير: ١/١٠١، والمعجم الوسيط: ١/١٢٢، مادة (جس).

(٢) ينظر: فتح الباري: ١٠/٤٨٢.

(٣) سورة الحجرات، من الآية: ١٢.

(٤) ينظر: أحكام القرآن، للجصاص: ٥/٢٨٩.

(٥) الجامع لأحكام القرآن: ١٦/٣٣٣.

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه: ٥/١٩٧٦، كتاب (النكاح) باب (لا يخطب على خطبة أخيه حتى ينكح أو يدع) رقم (٤٨٤٩)،

ومسلم في صحيحه: ٤/١٩٨٥، كتاب (البر والصلة والآداب) باب (تحريم الظن والتجسس والتنافس والتجاش ونحوها) رقم

(٢٥٦٣)، واللفظ للبخاري.

(٧) ينظر: الكبائر، تأليف: محمد بن عثمان الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، دار الندوة الجديدة . بيروت: ص ٢٣٦.

(٨) أخرجه أبو داود في سننه: ٤/٢٧٢، كتاب (الأدب) باب (في النهي عن التجسس) رقم (٤٨٨٨)، وابن حبان في

صحيحه: ١٣/٧٢، رقم (٥٧٦٠)، والبيهقي في سنن الكبرى: ٨/٣٣٣، باب (ما جاء في النهي عن التجسس) رقم (١٧٤٠١)،

وصححه النووي وقال: رواه أبو داود بإسناد صحيح. ينظر: رياض الصالحين: ص ٢٩٠.

أما التجسس الواجب فهو ما يكون طريقاً إلى إنقاذ نفس من الهلاك، كأن يخبر ثقة بأن فلاناً خلا بشخص ليقتله ظلماً، أو بامرأة ليزني بها، فيشرع في هذه الصورة التجسس والبحث عن ذلك حذراً من فوات استدراكه^(١)، أو التجسس على اللصوص وقطاع الطريق بأن يطلبوا في مظانهم ويعان عليهم؛ حتى يقتلوا أو ينفوا من الأرض بالهرب، لإراحة الناس من شرهم، ووجه وجوب التجسس في هذه الأمثلة أن ذلك من ضمن وسيلة النهي عن المنكر^(٢). وأما التجسس المباح فهو التجسس على الكفار في الحرب لمعرفة عددهم وعتادهم، والدليل على ذلك ما فعله رسول الله ﷺ حين أرسل حذيفة . رضي الله عنه . إلى معسكر الكفار يوم غزوة الأحزاب^(٣).

ثانياً: عقوبة الجاسوس:

اهتم الإسلام بصيانة أسرار المسلمين، لذلك أوجب العقوبة على كل من يجعل نفسه جاسوساً على المسلمين، سواء كان حريباً، أو ذمياً، أو مستأماً، أو كان مسلماً . إلا في حالات استثنائية .. ولكل نوع حكم خاص، وعلى هذا نتناول عقوبات الجاسوس الحربي، و الجاسوس الذمي، والجاسوس المستأمن، و الجاسوس المسلم، فيما يأتي:

١ . عقوبة الجاسوس الحربي:

لا خلاف بين أهل العلم على أن عقوبة الجاسوس الحربي القتل^(٤)، وحكى النووي . رحمه الله تعالى . اتفاق الفقهاء على قتله^(٥) . والدليل على ذلك حديث سلمة بن الأكوع . رضي الله عنه . حين قال: أتى النبي ﷺ عين من المشركين وهو في سفر، فجلس عند أصحابه يتحدث، ثم انفتل، فقال النبي ﷺ: { اطلبوه واقتلوه فقتله فنقله سلبه }^(٦).

٢ . عقوبة الجاسوس الذمي:

اختلف الفقهاء في عقوبة الجاسوس الذمي الذي يتجسس لصالح الأعداء إلى ثلاثة أقوال:

القول الأول: ينقض عهده ويخرج من ذمته ويخير الإمام بين القتل والصلب والاسترقاق . وبه قال المالكية، وبعض الشافعية، وبعض الحنابلة، وأبو يوسف . رحمه الله تعالى .^(٨).

(١) ينظر: فتح الباري: ٤٨٢/١٠ .

(٢) ينظر: تبصرة الحكام في أصول الأفضية ومناهج الأحكام، تأليف: برهان الدين أبي الوفاء إبراهيم ابن الإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن فرحون اليعمرى (ت: ٧٩٩ هـ)، (حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه وكتب حواشيه: الشيخ جمال مرعشلي) دار الكتب العلمية . بيروت، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م: ١٤٩/٢، وأحكام السماع والاستماع: ص ٣٥٣ .

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه: ٣/١٤١٤، كتاب (الجهاد والسير) باب (غزوة الأحزاب) رقم (١٧٨٨) .

(٤) ينظر: السير الكبير، تأليف: محمد بن الحسن الشيباني (ت: ١٨٩ هـ)، (تحقيق: د. صلاح الدين المنجد) معهد المخطوطات . القاهرة: ٢٠٠٥/٥، ومواهب الجليل: ٣/٣٥٧، وعمدة القارئ: ١٤/٢٩٧، ونيل الأوطار: ٨/١٥٥ .

(٥) ينظر: شرح مسلم: ٦٧/١٢، وفتح الباري: ٦/١٦٩ .

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه: ٣/١١١٠، كتاب (الجهاد والسير) باب (الحربي إذا دخل دار الإسلام بغير أمان) رقم (٢٨٨٦) .

(٧) الذمي: الذمة في اللغة: الأمان والعهد، وعند الفقهاء: معنى يصير الإنسان به أهلاً لوجوب الحق له أو عليه، وأهل الذمة: المعاهدون من أهل الكتاب و من جرى مجراهم ، و الذمي: المعاهد الذي أعطى عهداً يأمن به على ماله و عرضه و دينه . ينظر: المعجم الوسيط: ١/٣١٥ .

(٨) ينظر: الخراج، للفاضي أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم (ت: ١٨٢ هـ) ، دار المعرفة . بيروت، ١٣٩٩ هـ . ١٩٧٩ م: ص ١٨٩ . ١٩٠ ، والجامع لأحكام القرآن: ١٨/٥٣، ومنح الجليل: ٣/١٦٣، وشرح صحيح مسلم: ١٢/٦٧، وشرح منتهى الإرادات: ١/٦٧٠، وأحكام أهل الذمة، تأليف: أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي (ت: ٧٥١ هـ)، (تحقيق: يوسف أحمد البكري - شاکر توفيق العاروري)، رمادى للنشر. الدمام ، دار ابن حزم . بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ . ١٩٩٧ م: ٣/١٣٧٢، وعمدة القارئ: ١٤/٢٩٧، ونيل الأوطار: ٨/١٥٥ .

واستدلوا بحديث فرات بن حيّان . رضي الله عنه . أنّ رسول الله ﷺ أمر بقتله، وكان عينا لأبي سفيان، وكان حليفاً لرجل من الأنصار، فمّر بحلقة من الأنصار فقال: إني مسلم، فقال رجل من الأنصار: يا رسول الله إنه يقول إني مسلم، فقال رسول الله ﷺ: {إِنَّ مِنْكُمْ رَجَالًا نَكَلُهُمْ إِلَى إِيْمَانِهِمْ مِنْهُمْ فِرَاتُ بْنُ حَيَّانَ} (١).

فالحديث يدل على جواز قتل الجاسوس الذمي، لأنّ النبي حين عرف أمره أمر بقتله، من أجل جاسوسيته، ولولا أنه أقلع عن عمله المشين، وأعلن أنه مسلم لكان مصيره القتل (٢).

القول الثاني: إنّ الجاسوس الذمي لا يقتل ولا ينتقض عهده بالتجسس، إلاّ أن يكون شرط عليه ذلك، وبه قال: أكثر الشافعية، وقول لابن قدامة من الحنابلة (٣).

واستدلوا بـ:

أ. ما روي أن نصرانياً استكره امرأة مسلمة على الزنا فرفع إلى أبي عبيدة ابن الجراح فقال: ما على هذا صالحناكم وضرب عنقه (٤).

ب. أنّ عقوبة هذه الأفعال تستوفى عليه من غير شرط، فوجب أن يكون لشرطها تأثير ولا تأثير إلا على نقض العهد (٥).

القول الثالث: إنّ الجاسوس الذمي لا يقتل ولا ينتقض عهده بالتجسس، سواء شرط عليه ذلك أم لا، ولكنه يوجع عقوبة في كلا الحالتين، وبه قال الحنفية . إلاّ أبا يوسف فإنه قال: يقتل . ، وبه قال الغزالي من الشافعية (٦).

واستدلوا بقصة حاطب بن أبي بلتعة . رضي الله عنه . التالي، عن عليّ . رضي الله عنه . قال: بعثني رسول الله ﷺ أنا والزبير والمقداد بن الأسود قال: انطلقوا حتى تأتوا روضة خاخ (٧) فإن بها طعينة (٨) ومعها كتاب فخذوه منها فانطلقنا تعادى بنا خيلنا، حتى انتهينا إلى الروضة فإذا نحن بالطعينة، فقلنا: أخرجي الكتاب. فقالت: ما معي من كتاب. فقلنا: لتخرجن الكتاب أو لنلقين الثياب. فأخرجته من عقاصها، فأتينا به رسول الله ﷺ فإذا فيه: من حاطب بن أبي بلتعة إلى أناس من المشركين من أهل مكة يخبرهم ببعض أمر رسول الله ﷺ ، فقال رسول الله ﷺ: {يا حاطب ما هذا؟!} قال: يا رسول الله لا تعجل عليّ، إني كنت امرأً ملصقاً في قريش ولم أكن من أنفسها، وكان من معك من المهاجرين لهم قرابات بمكة يحمون بها أهلهم، وأمّوالهم، فأحببت إذ فاتني ذلك من النسب فيهم أن أتخذ عندهم يداً يحمون بها قرابتي، وما فعلت كفراً ولا ارتداداً ولا رضا بالكفر بعد الإسلام. فقال رسول الله ﷺ: {لقد صدقكم} قال عمر: يا رسول الله دعني أضرب عنق هذا المنافق، قال: {إنه قد شهد بدراً وما يدريك لعل الله أن

(١) أخرجه أبو داود في سننه ٤٨/٣، كتاب (الجهاد) باب (في الجاسوس الذمي) رقم (٢٦٥٢)، وينظر: مجمع الزوائد للهيثمى: ٣٨٠/٩، وقال: رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح غير حارثة بن مضرب وهو ثقة.

(٢) ينظر: عون المعبود: ٢٢٦/٧، و الجامع لأحكام القرآن: ٥٣/١٨.

(٣) ينظر: المهذب: ٢٥٧/٢، وروضة الطالبين: ٣٢٩/١٠، وإعانة الطالبين: ٢٠٨/٤، والإنصاف: ٢٥٢/٤، وأحكام أهل النمة: ١٣٧٠/٣.

(٤) أخرجه عبد الرزاق في المصنف: ٦ / ١١٥ - ١١٦، وينظر: التلخيص الحبير: ١٢٩/٤، والمهذب: ٢٥٧/٢، والمغني: ٢٨٣/٩.

(٥) ينظر: المهذب: ٢٥٧/٢، وكفاية الأخيار: ص ٥١٢.

(٦) ينظر: السير الكبير: ٢٠٤٢/٥، وحاشية ابن عابدين: ١٦٩/٤، وروضة الطالبين: ٣٢٩/١٠، وتكملة المجموع: ٣٤٢/١٩.

(٧) روضة خاخ: مكان بين مكة ومدينة.

(٨) طعينة: المرأة في اليهودج، وقيل للمرأة طعينة؛ لأنها تظعن مع الزوج حيثما ظعن أو لأنها تحمل على الراحلة إذا سارت. ينظر:

النهاية في غريب الحديث والأثر: ١٥٧/٣.

يكون قد اطلع على أهل بدر فقال اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم^(١)، وفيه نزل قوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ ءَوِيَاءَ﴾^(٢). وقد سماه الله مؤمناً مع تجسسه على المسلمين، وكما أنّ فعله لم يكن ناقضاً لإيمانه، فكذلك إذا فعله الذمي لم يكن ناقضاً لأمانه^(٣).

الترجيح:

والذي يبدو ترجيحه هو أن عقوبة الجاسوس الذمي القتل، لانتقاض عهده، ولأنه أصبح حربياً، فيقتل لأمر الرسول بقتل الجاسوس الكافر الحربي في حديث سلمة بن الأكوع. رضي الله عنه. المتقدم، والله تعالى أعلم.

٣. عقوبة الجاسوس المستأمن^(٤):

بين الفقهاء. رحمهم الله تعالى. أنّ المستأمن لو دخل دار الإسلام بأمان لمدة محدودة وكان قد شرط عليه عدم القيام بالتجسس على عورات المسلمين، أو الدلالة على عوراتهم بالكتابة أو غيرها فإنه ينتقض عهده بذلك بالاتفاق^(٥)، وذلك ((لأن المعلق بالشرط يكون معدوماً قبل وجود الشرط، فقد علق أمانه ها هنا بشرط ألا يكون عيناً، فإذا ظهر أنه عين كان حربياً لا أمان له فلا بأس بقتله، وإن رأى الإمام أن يصلبه حتى يعتبر به غيره فلا بأس بذلك، وإن رأى أن يجعله فيئاً فلا بأس به))^(٦).

أمّا لو دخل المستأمن دار الإسلام بأمان لمدة محددة، ولم يشترط عليه عدم القيام بالتجسس، فقد اختلف الفقهاء في ذلك إلى قولين:

القول الأول: لا ينتقض أمان المستأمن، ومن ثمّ تكون عقوبته تعزيراً بالحبس ونحوه، وبه قال الحنفية والشافعية^(٧).

القول الثاني: إنّ الجاسوس المستأمن ينتقض عهده فيعاقب بالقتل، إلاّ إذا رأى الإمام غير ذلك مثل الاسترقاق، وبه قال المالكية، والحنابلة^(٨).

الترجيح:

والذي يبدو ترجيحه. والله أعلم. هو ما ذهب إليه المالكية والحنابلة وبعض الحنفية، وذلك لما يأتي:

أ. إنّ أمان المستأمن ليس بأقوى من أمان الذمي، وقد رجحت القول بقتل الجاسوس الذمي.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه: ٣/١٠٩٥، كتاب (الجهاد والسير) باب (الجاسوس) رقم (٢٨٤٥)، مسلم في صحيحه: ٤/١٩٤١، كتاب (الفضائل) باب (من فضائل أهل بدر) رقم (٢٤٩٤).

(٢) سورة الممتحنة، من الآية: ١.

(٣) ينظر: المبسوط للسرخسي: ١٠/٨٦.

(٤) المستأمن: الاستئمان في اللغة: طلب الأمان، يقال: استأمن فلاناً أي طلب منه الأمان، واستأمن إليه: دخل في أمانه، والمستأمن بكسر الميم هو: الطالب للأمان، ويصح بالفتح، أي: صار آمناً. وفي الاصطلاح: دخول دار الغير (أي إقليمه) بأمان، مسلماً كان الداخل أو حربياً. ينظر: مختار الصحاح: ص ١١، و المصباح المنير: ١/٢٥، مادة (أمن)، وموسوعة الفقهية الكويتية: ٣/١٦١، وأحكام أهل الذمة: ٢/٨٧٤.

(٥) ينظر: فتح الباري: ٦/١٦٩، وعون المعبود: ٧/٢٢٦، و شرح مسلم: ١٢/٦٧، وعمدة القارئ: ١٤/٢٩٧، ونيل الأوطار: ٨/١٥٥.

(٦) شرح السير الكبير: ٥/٢٠٤٢.

(٧) ينظر: شرح السير الكبير: ٥/٢٠٤٣، والمبسوط للسرخسي: ١٠/٨٦، والأم: ٤/١٨٨، وروضة الطالبين: ١٠/٣٢٩،

(٨) ينظر: مواهب الجليل: ٣/٣٥٧، وأحكام أهل الذمة: ٣/١٣٦٠.

- ب. إنَّ القول بعدم القتل يشجع الكفار على دخول بلاد الإسلام ليتمكنوا من التجسس علينا .
 ت. أن فرض عقوبة شديدة من هذا القبيل على هؤلاء يكون زجراً لغيرهم، فيعلمون أن للمسلمين قوة وهيبة .
 ث. وكذلك إنَّ التهاون مع أمثال هؤلاء يؤدي إلى ضياع حقوق المسلمين، وهيبتهم أمام الأعداء^(١).

٤. عقوبة الجاسوس المسلم:

اختلف الفقهاء في عقوبة الجاسوس المسلم إلى ثلاثة أقوال:

القول الأول: يقتل الجاسوس المسلم، وبه قال الإمام مالك . رحمه الله تعالى . ، وأحد الوجهين في مذهب الحنابلة^(٢). واستدلوا باستئذان عمر على قتل حاطب . رضي الله عنهما . ، لما بعث يخبر أهل مكة بالخبر ولم يقل رسول الله ﷺ : لا يحل قتله إنه مسلم، بل قال: وما يدريك لعل الله قد اطلع على أهل بدر فقال اعملوا ما شئتم، فأجاب بأن فيه مانعاً من قتله وهو شهود بدر، لا كونه مسلماً فقط^(٣)، فالجاسوس المسلم يقتل لأن النبي ﷺ علل عدم قتل حاطب بعله منتفية في غيره، ولو كان الإسلام مانعاً من قتله لم يعلل بأخص منه؛ لأن الحكم إذا علل بالأعم كان الأخص عديم التأثير^(٤).

القول الثاني: يقتل الجاسوس المسلم في حال تكرار التجسس، واتخاذة عادة به، وبه قال: عبد الملك من المالكية^(٥). واستدلوا بقصة حاطب . رضي الله عنه . لأن حاطباً أخذ في أول فعله، ولم يتكرر منه التجسس فلم يقتل لهذا السبب^(٦).

القول الثالث: لا يقتل الجاسوس المسلم وإنما يعزره الإمام بما يراه: من ضرب أو حبس أو غير ذلك من العقوبات التعزيرية، وبه قال الحنفية، والشافعية، وظاهر مذهب الحنابلة، وبعض المالكية^(٧).

واستدلوا بما رواه فرات بن حيان . رضي الله عنه . أن رسول الله ﷺ أمر بقتله، وكان عيناً لأبي سفيان، وكان حليفاً لرجل من الأنصار، فمرّ بحلقة من الأنصار فقال: إني مسلم، فقال رجل من الأنصار: يا رسول الله إنه يقول إني مسلم، فقال رسول الله ﷺ: { إن منكم رجالاً نكلهم إلى إيمانهم منهم فرات بن حيان }^(٨).

والحديث دليل على عدم جواز قتل المسلم إذا تجسس لصالح الأعداء، فقد رفع عنه النبي ﷺ القتل بعد ما أعلن إسلامه . كما استدلوا بقصة حاطب . رضي الله عنه . المتقدم، فإن النبي ﷺ حكم بعدم قتله وهذا الحكم عام لا يختص بحاطب إلا بدليل، وحيث لا دليل على التخصيص، فإن الحكم يبقى عاماً لا مخصص له^(٩).

(١) ينظر: التجسس وأحكامه في الشريعة الإسلامية، تأليف: محمد رakan الدغمي، دار السلام، الطبعة الثانية، ١٩٨٥م : ص ١٥٥ .
١٧٩.

(٢) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ٥٣/١٨، ومواهب الجليل: ٣/٣٥٧، والخرشي على مختصر الخليل: ٣/١١٩، و شرح صحيح مسلم: ٦٧/١٢، وعمدة القارئ: ١٤/٢٩٧، وزاد المعاد: ٣/٤٢٣.

(٣) ينظر: زاد المعاد: ٣/٤٢٢.

(٤) ينظر: المصدر السابق: ٣/١١٥.

(٥) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ٥٣/١٨، وتبصرة الحكام: ٢/١٥٤، و شرح مسلم: ٦٧/١٢، وعمدة القارئ: ١٤/٢٩٧.

(٦) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ٥٣/١٨.

(٧) ينظر: شرح السير الكبير: ٥/ ٢٠٤٠، والخراج: ص ١٩٠، والأم: ٤/١٦٦، والمهذب: ٢/٢٤٢، وتبصرة الحكام: ٢/١٥٤، وزاد المعاد: ٣/٤٢٣، و شرح مسلم: ٦٧/١٢، وعمدة القارئ: ١٤/٢٩٧.

(٨) تقدم تخريجه: ص ١٧٠.

(٩) ينظر: الأم: ٤/١٥٠.

وأيضاً الجاسوس إذا تجسس على عورات المسلمين، لم يكن بذلك كافراً إذا كان فعله لغرض دنيوي واعتقاده على ذلك سليم، كما فعل حاطب حين قصد بذلك اتخاذ اليد ولم ينو الردة عن الدين^(١).

والمختار في المسألة . والله تعالى أعلم . هو القول بعدم وجوب قتل الجاسوس المسلم، وأن الأمر يرجع إلى الحاكم بما يراه مناسباً وملائماً لهذه الجريمة، فإن رأى الحاكم أن عمله هذا يضر بالمسلمين ضرراً فادحاً، ويضر بمصالح العامة، خاصة في هذا العصر الذي أصبح فيه للجاسوس خطورة عظيمة لسرعة نقل الأخبار، وإفساد الخطط، ودقة النقل وسرعة التحليل بالآلات الالكترونية، والتي منها الهاتف، فله أن يأمر بقتله تعزيراً، وذلك حماية لأرواح المسلمين، وإن لم يكن ضرره بهذه المثابة فله أن يكتفي بما هو أخف من القتل كالجلد والسجن على حسب جرمه حتى يتوب. وسبب هذا الاختيار، عدم وجود نص صريح من القرآن الكريم والسنة النبوية في وجوب قتل الجاسوس المسلم، وحديث حاطب و استئذان عمر . رضي الله عنهما . على قتله إنما يدل على جواز قتل الجاسوس المسلم دون وجوبه، و يستفاد القول بقتل الجاسوس المسلم الذي يضر بالمسلمين ضرراً فادحاً، ويضر بمصالح العامة، من قاعدة شرعية من وجود حماية الضروريات الخمس^(٢).

الفرع الثاني: حكم التجسس عن طريق الهاتف والتصنت على الهواتف

لقد ظهر كثيراً استخدام هذا الجهاز لدى بعض الناس لأغراض شريفة، ومنها: التجسس به على الآخرين، وذلك من طريق تسجيل كلامهم أو تصويرهم، وهم على غير دراية بهذا؛ إما لأنه غير معروف لديهم، أو لثقتهم به إذ لا يتوقعون منه هذا العمل الشر .

وحكم التجسس عن طريق الهاتف هو حكم التجسس بكل تفاصيله الذي ذكر في الفرع السابق، وعلى هذا لا نطيل الكلام ونكتفي بما تقدم.

أما التصنت فهو التسمع، يقال: أنصت إِنْصَاتاً أي: استمع، ونصت له أي: سكت مستمعاً، و الإنصات: هو السكوت والاستماع للحديث، والتصنت أعم من التجسس؛ لأن التصنت يكون سراً وعلانية^(٣).

والمقصود بالتصنت على الهواتف ((هو محاولة التقاط ما يتحدث الناس به عن طريق الهاتف بآلة من الآلات العصرية، وعدة ما يكون ذلك في غير معرفة المتكلم. وهذا طريق من طرق تجسس الناس على أعدائهم لمعرفة مكالماتهم، ومن ثم معرفة برامجهم وأمكنة وجودهم.

والتصنت على الهواتف يتضمن معنى تسمع حديث قوم أو التجسس عليهم، فيكون حكم هذه المسألة هو حكم التجسس بكل تفاصيله، أو يكون حكمه حكم التسمع إلى حديث قوم وهم له كارهون، لأنَّ العادة أن الناس لا يريدون أن يطلع على مكالماتهم أحد، والذي يتصنت على هواتف الناس بهذا المعنى يدخل تحت الوعيد في قول النبي ﷺ: {من استمع إلى حديث قوم وهم له كارهون صبَّ في أذنه الآنك^(٤)}^(٥). ونعوذ بالله من أليم عذابه^(٦).

(١) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ٥٢/١٨.

(٢) ينظر: التجسس وأحكامه في الشريعة الإسلامية: ص ١٦١ . ١٦٣، وأحكام السماع والاستماع: ص ٣٥٤ . ٣٥٥، والموسوعة الفقهية الكويتية: ١٠/١٦٢ . ١٦٦، والفقه الإسلامي وأدلته: ٧/٥٥٩٤ . ٥٥٩٥.

(٣) ينظر: لسان العرب: ٢/٩٩، والمعجم الوسيط: ٢/٩٢٥، والمصباح المنير: ٢/٦٠٧، مادة (نصت).

(٤) الآنك: بمد الهمزة وضم النون، هو: الرصاص الأبيض، أو الأسود، أو الخاص. ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر: ١/٧٧.

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه: ٦/٢٥٨١، كتاب (التعبير) باب (من كذب في حلمه) رقم (٦٦٣٥).

(٦) أحكام السماع والاستماع: ص ٣٥٧.

وأيضاً فإنَّ ((من مبادئ الإسلام أنَّ للناس حرياتهم وحرمااتهم وكراماتهم التي لا يجوز أن تنتهك، ففي المجتمع الإسلامي الرفيع الكريم يعيش الناس آمنين على أنفسهم وعلى بيوتهم، وآمنين على أسرهم وعوراتهم. والتصنت على الهواتف وهو من صور التجسس على الآخرين يهدم هذا المبدأ، ويجعل الناس في خوف على حرمااتهم وأسرارهم، وقد يؤدي هذا العمل إلى إيقاع الفتن بين الناس، وعلى هذا حرم هذا العمل، وينطبق على فاعله الأحاديث التي وردت في الوعيد على من تتبع عورات الآخرين))^(١).

ومن هذه الأحاديث ما روي عن أبي برزة الأسلمي . رضي الله عنه . قال: قال رسول الله ﷺ: { يا معشر من آمن بلسانه ولم يدخل الإيمان قلبه، لا تغتابوا المسلمين، ولا تتبعوا عوراتهم، فإنه من اتبع عوراتهم، يتبع الله عورته، ومن يتبع الله عورته يفضحه في بيته }^(٢).

المطلب الخامس: الإرهاب عن طريق الهاتف

يقصد بالإرهاب في اللغة: تخويف الآخر وترويعه، كما يراد به إدخال الرعب والفرع في نفس الآخر، ومن مواده، الرهبة، والاسترهاب، والرهب، وتعني الخوف، والفرع^(٣).

وفي الاصطلاح: فقد قام المجمع الفقهي الإسلامي بتعريف الإرهاب على أنه: ((العدوان الذي يمارسه أفراد أو جماعات أو دول بغياً على الإنسان في دينه، ودمه، وعقله، وماله، وعرضه، ويشمل صنوف التخويف والأذى والتهديد والقتل بغير حق، وما يتصل بصور الحراية وإخافة السبيل وقطع الطريق، وكل فعل من أفعال العنف أو التهديد، يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس، أو ترويعهم بإيذائهم، أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم أو أحوالهم للخطر، ومن صنوفه إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق والأماكن العامة أو الخاصة، أو تعريض أحد الموارد الوطنية، أو الطبيعية للخطر فكل هذا من صور الفساد في الأرض التي نهى الله سبحانه وتعالى المسلمين عنها، قال تعالى: ﴿وَلَا تَبِعُوا فُتْسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ﴾^(٤))).^(٥)

فالإرهاب هو: القيام بالأعمال المؤدية إلى القتل والتخويف والخطف والتخريب والسلب والترويع بغير سبب مشروع.

إنَّ الإرهاب وفق تعريف المجمع الفقهي الإسلامي يشمل جميع أشكال التخويف والترويع، سواء أكان ذلك من خلال الاعتداء عليه اعتداءً حسيًا بإزهاق روحه، أو إتلاف ماله، أو هتك عرضه، أم كان اعتداءً معنويًا غير ملموس متمثلاً فيما يمكن تسميته بالاعتداء الاعتباري على الآخر كالقذف والشتم والسب، وإلصاق أبشع التهم، وغير ذلك، كالذي يجري بالهاتف .

(١) أحكام السماع والاستماع: ص ٣٥٧.

(٢) أخرجه الإمام أحمد في المسند: ٤/٤٢٠، رقم (١٩٧٩١)، وأبو داود في سننه: ٤/٢٧٠، كتاب (الأدب) باب (في الغيبة) رقم (٤٨٨٠)، قال الألباني: حسن صحيح. ينظر: سنن أبي داود بتعليق الألباني: ٤/٤٢١.

(٣) ينظر: لسان العرب: ٤٣٦/١، والمصباح المنير: ١/٢٤١، والمعجم الوسيط: ١/٣٧٦، مادة (رهب) .

(٤) سورة القصص، من الآية: ٧٧.

(٥) صدر هذا التعريف من المجمع في دورته السادسة عشرة - بمكة المكرمة، من ٢١ - ٢٦/١٠/١٤٢٢ هـ الموافق ٥-

و قرّر بأنّ الإرهاب تخويفٌ وترويعٌ من أجل البغي والعدوان والإفساد في الأرض ، وبناء على هذا ، فإنّ الإرهاب حرامٌ إذ لا تقرّه الشرائع السماويّة، وذلك لأنّ كلّاً من البغي والعدوان والإفساد محرّمٌ تحريماً قاطعاً بمقتضى النصوص الشرعية القطعيّة من الكتاب والسنة.

ومن تلك النصوص: قول الله تعالى: ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِّنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ جِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ (١).

ولا توجد في أي قانون بشري عقوبة بهذه الشدة نظراً لخطورة هذا الاعتداء، الذي يعد في الشريعة الإسلامية حرباً ضد حدود الله، وضد خلقه.

حكم الإرهاب عن طريق الهاتف

لقد تعددت وسائل العنف والإرهاب، واختلفت مظاهره وأشكاله وفق مستجدات الوسائل المستحدثة، ومن ضمنها الهاتف الذي وظف للاعتداء على الآخرين والاستيلاء على أموالهم.

والمراد بالإرهاب عن طريق الهاتف هنا، هو ظهور جماعات إرهابية، وعصابات لا إنسانية ، تقوم بأعمال الخطف والقتل والاعتداء على الأشخاص ووسائل النقل والأموال، مثلاً: يأخذون ويختطفون شخصاً، ثمّ يتصلون عن طريق الهاتف بعائلته، ويهددونهم بقتل المختطف إن لم يحضروا مبلغاً هائلاً من المال، في المكان الموصوف، كما يطلبون منهم عدم كشف السرّ والمكان، وإلاّ سيعرضون للقتل، وربما يقتلونه مباشرة، وفي بعض الحالات بدل فكّ أسره، بعد أخذ المال يقتلونه.

ولون آخر من الإرهاب عن طريق الهاتف، الاتصال بشخص غنيّ ليقبل له :اعد لنا هذا المبلغ من المال، وإلاّ سنفعل بك كذا وكذا، أو الاتصال بعالم أو طبيب أو صحفي مثلاً يهددونهم بالقتل أو الضرب أو هتك العرض وغير ذلك، وفي ذلك تخويف وترويع للمتصل به، وتخويف الآخرين أمر فيه إيذاء الغير وإضراره، ولذلك حرّمت الشريعة الإسلامية الإيذاء، وزجرت عن فعله في كثير من الآيات والأحاديث، منها: قول الله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغْيٍ مَا أَكْتَسَبُوا فَقَدِ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا ﴾ (٢). و عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال حدثنا أصحاب محمد ﷺ أنّهم كانوا يسيرون مع النبي ﷺ فنام رجل منهم فانطلق بعضهم إلى حبلٍ معه فأخذه ففرغ فقال رسول الله ﷺ: { لا يحلّ لمسلم أن يروّع مسلماً } (٣).

وقال رسول الله ﷺ: { من أشار إلى أخيه بحديدة، فإنّ الملائكة تلغنه حتى يدعه، وإن كان أخاه لأبيه وأمه } (٤).

(١) سورة المائدة، الآية: ٣٣.

(٢) سورة الأحزاب، الآية: ٥٨.

(٣) أخرجه أبو داود في سننه: ٣٠١/٤، كتاب (الأدب) باب (من يأخذ الشيء على المزاح) رقم (٥٠٠٤)، قال الألباني: حسن صحيح.

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه: ٢٠٢٠/٤، كتاب (البر والصلة والأداب) باب (النهي عن الإشارة بالسلاح إلى مسلم) رقم (٢٦١٦).

أما بالنسبة لحكم جناية الإرهاب، فهو إن كان قتلاً بأن يختطف الإرهابي شخصاً ويقتله، فحكمه القتل قصاصاً، قال الله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُنِبَ عَلَيْكُمْ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحَرْبِ بِالْحَرْبِ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأَنْثَىٰ بِالْأُنْثَىٰ﴾ (١).

لكن حكم جناية الإرهاب التخويفي عن طريق الهاتف يتطلب بيان حكم الحالات الآتية (٢):

الحالة الأولى: الإرهاب (التخويف) الذي يترتب عليه هلاك النفس:

ويكون بتهديد شخص لآخر فيؤدي إلى موت الشخص المهتدّ خوفاً، وعليه هل يعد هذا من قتل العمد أو شبه العمد أو الخطأ، فقد اختلف فيه الفقهاء على أقوال:

القول الأول: يعد القتل شبه العمد موجبا للدية، وبه قال الحنفية في قول بشرط أن يكون الفعل فجأة، وقول للشافعية بشرط تعمد الفعل، والحنابلة (٣).

واستدلوا بأن القتل بالتخويف يعد قتل بوسيلة لا تقتل غالباً، والقتل بما لا يقتل غالباً يعتبر شبه عمد عندهم (٤).

القول الثاني: إنه قتل عمد موجب للقصاص، وبه قال المالكية إن وجدت العداوة بينهما، وقول للشافعية في الصبي (٥).

واستدل الشافعية بأن التأثير بهذه الوسيلة على الصبي غالب، لذا وجب القصاص في حقه، وعلل المالكية وجوب القصاص لظهور القصد والعمد (٦).

القول الثالث: يعد القتل خطأ موجب للدية على العاقلة، وبه قال المالكية إن انتقت العداوة بينهما، وقول للشافعية إن انتفى العمد في الفعل، وكذا اشترط الحنابلة (٧).

واستدلوا بأن الفعل بدون القصد يعتبر خطأ، والخطأ موجب للدية على العاقلة (٨).

الترجيح:

والذي يظهر في المسألة هو أن القتل بالإرهاب قد يكون قتل عمد موجب للقتل، كمن يهرب مصاباً بالقلب وما شابه ذلك متعمداً عالماً بالأثر المترتب على ترهيبه. والله تعالى أعلم.

(١) سورة البقرة، من الآية: ١٧٨.

(٢) ينظر: لتفصيل أكثر حول حكم الإرهاب: جرائم التخويف في الفقه الإسلامي، رسالة ماجستير أعدها: كفاية فهمي علوان، الجامعة الإسلامية - غزة، ١٤٣٠ هـ. ٢٠٠٩ م ص ٨١ وما بعدها، والعمليات الإرهابية وموقف الشريعة الإسلامية منها، رسالة ماجستير أعدها: منصور سلطان السبيعي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. الرياض، ١٤٢٧ هـ. ٢٠٠٦ م: ص ٦٧ وما بعدها، والتحريض على الجريمة الإرهابية بين الشريعة والقانون، رسالة ماجستير أعدها: عبد الله بن سعود الموسى، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. الرياض، ١٤٢٧ هـ. ٢٠٠٦ م، و وظيفة القضاء في التعامل مع الإرهاب، للدكتور ناصر بن إبراهيم المحميد، بحث منشور في مجلة العدل. الرياض، العدد (٢٢) ربيع الآخر ١٤٢٥ هـ: ص ٢٢ وما بعدها.

(٣) ينظر: بدائع الصنائع: ٢٣٥/٧، والمهذب: ١٩٢/٢، والمغني: ٣٣٧/٨.

(٤) ينظر: بدائع الصنائع: ٢٣٣/٧، و نهاية المحتاج: ٣٤٨/٧. ٣٥٠، والروض المربع: ٢٥٣/٣، والمغني: ٢١٣/٨.

(٥) ينظر: الخرشي على مختصر خليل: ٩/٨، و روضة الطالبين: ٣١٣/٩، نهاية المحتاج: ٣٤٨/٧. ٣٥٠.

(٦) ينظر: نهاية المحتاج: ٣٤٨/٧. ٣٥٠، و الخرشي على مختصر خليل: ٩/٨.

(٧) ينظر: الخرشي على مختصر خليل: ٩/٨، ومغني المحتاج: ٤/٤، والروض المربع: ٢٥٧/٣.

(٨) ينظر: مغني المحتاج: ٤/٤، والخرشي على مختصر خليل: ٩/٨، والروض المربع: ٢٥٧/٣.

و قد يكون القتل بالإرهاب قتل شبه عمد موجب للدية، كمن يرهب شخصاً قاصداً ذلك دون أن يقصد أثره المؤدي إلى الهلاك ونحوه.

و قد يكون القتل بالإرهاب واقع بطريق الخطأ وعدم القصد أو العدوان، كمن يصدر منه فجأة صوتاً قوياً فيخاف الغير فيموت، أو فعل ذلك مازحاً، فالفاعل مسئول عن فعله مادام قد أدى فعله إلى للموت.

الحالة الثانية: الإرهاب (التخويف) الذي يترتب عليه هلاك ما دون النفس:

ويكون ذلك عن طريق اتصال شخص بامرأة حامل وصاح عليها فجأة، أو خوفها بالضرب أو القتل، أو طلبها ذو سلطان، أو نقل إليها خبراً مفزعاً، فأسقطت جنينها نتيجة لذلك، وقد اتفق الفقهاء بوجوب الضمان على من أفرعها وأرهبها^(١).

واستدلوا بأثر: روي أن امرأة ذكرت عند عمر . رضي الله عنه . بسوء فبعث إليها، فقالت: يا ويلها مالها ولعمر؟. فبينما هي في الطريق إذ فرغت فضربها الطلق فألقت ولداً، فصاح الصبي صيحيتين ثم مات. فاستشار عمر . رضي الله عنه . أصحاب النبي ﷺ فقال عثمان وعبد الرحمن . رضي الله عنهما .: أن ليس عليك شيء إنما أنت وال مؤدب، وصمت علي . رضي الله عنه . ، فأقبل عليه عمر فقال: ما تقول يا أبا الحسن ؟ فقال: إن كانوا قالوا برأيهم فقد أخطأ رأيهم، وإن قالوا في هোক فلم ينصحوا لك، إن دينه عليك لأنك أفرعتها فألقته. فقال عمر: أقسمت عليك لا تبرح حتى تقسمها على قومك . قوم عمر . ، ولم ينكر عثمان وعبد الرحمن ذلك فدَلَّ على أنهما رجعا إلى قوله وصار إجماعاً^(٢).

الحالة الثالثة: الإرهاب (التخويف) الذي يترتب عليه هتك العرض:

كمن أرهبت امرأة متعمداً فاضطربت من الخوف حتى تكشفت عورتها، ففي هذه الحالة تعد معصية نهى عنها الشارع، ولما لم يورد بصددها حدّ معين، وجبت فيها عقوبة التعزير التي يقدرها القاضي بما يراه مصلحة، لأنّ ترتب عقوبة التعزير على من كشف عورة امرأة مقصد من مقاصد الشريعة الإسلامية^(٣).

الحالة الرابعة: الإرهاب (التخويف) الذي يترتب عليه إتلاف المال:

وذلك كمن يتصل بشخص ويخوفه بأن يهدده بالقتل أو الضرب، أو ينقل إليه خبراً مفزعاً، ومن شدة الخوف اضطرب حتى ترك ماله، فتعرض ماله للتلف أو الضياع، أو كمن يرهب شخصاً وفي يده غرض ثمين فينكسر من خوفه ويسقط على الأرض، وما شابه ذلك، وفي هذه الحال على المخوف الضمان؛ لأنّ القاعدة الفقهية تقول: (من تسبب في تلف مال الغير ضمنه)^(٤)، ولأنّ حفظ المال من المقاصد الشرعية^(٥).

(١) ينظر: حاشية ابن عابدين ٥٨٨/٦، والخرشي على مختصر خليل: ٩/٨، و روضة الطالبين: ٣١٣/٩، والإنصاف: ٥٣/١٠ . ٥٤ . والمغني: ٣٣٨/٨.

(٢) أخرجه عبد الرزاق في المصنف: ٩ / ٤٥٨ . ٤٥٩، باب(من أفرعه السلطان)، وينظر: إرواء الغليل للألباني: ٣٠١/٧، وقال لم أره.

(٣) ينظر: علم المقاصد الشرعية، للدكتور نور الدين بن مختار الخادمي، مكتبة العبيكان . الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ . ٢٠٠١ م: ص ٨٣ . ٨٤.

(٤) ينظر: بدائع الصنائع: ١٦٣/٦، والأشباه والنظائر للسبكي: ص ٢٩٧، وإجابة السائل شرح بغية الأمل، تأليف: محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني (ت: ١١٨٢ هـ)، (تحقيق: القاضي حسين بن أحمد السياغي . الدكتور حسن محمد مقبولي الأهدل)، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٦ م: ص ١٢٣، و نظرية الضمان، تأليف: الدكتور وهبة الزحيلي، دار الفكر، الطبعة الثانية، ١٤٢٤ هـ . ٢٠٠٣ م: ص ٧٧ . ٧٨.

(٥) ينظر: الموافقات: ٤٨/٣، وعلم المقاصد الشرعية: ص ٨٤.

المبحث الثالث

أحكام الهاتف المتعلقة بالقضاء والشهادة واليمين والافتاء

تمهيد: تعريف القضاء

أولاً: القضاء لغة:

جاء القضاء في اللغة: بمعنى الحكم، والحكم يأتي بمعنى: العلم والفقه والقضاء بالعدل، والقضاء في اللغة على وجوه مرجعها إلى انقطاع الشيء وتماهه، ومن معانيها: الخلق والصنع والأمر والأداء والإبلاغ والعهد والوصية والإتمام^(١).

القضاء: فصل الأمر قولاً كان ذلك أو فعلاً، وكل واحد منهما على وجهين: إلهي، وبشري.

فمن القول الإلهي، قوله تعالى: ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ﴾^(٢)، أي: أمر بذلك،... ومن الفعل الإلهي، قوله تعالى: ﴿ وَاللَّهُ يَقْضِي بِالْحَقِّ ﴾^(٣). ومن القول البشري، نحو: قضى الحاكم بكذا، فإن حكم الحاكم يكون بالقول. ومن الفعل البشري، قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا قَضَيْتُمْ مَنَاسِكَكُمْ ﴾^(٤)،... وكل قول مقطوع به من قولك: هو كذا أو ليس بكذا يقال له: قضية^(٥).

والقاضي: القاطع للأمر المحكم لها، و من يقضي بين الناس بحكم الشرع، ومن تعينه الدولة للنظر في الخصومات والدعاوى و إصدار الأحكام التي يراها طبقاً للقانون ومقره الرسمي إحدى دور القضاء^(٦).

ثانياً: القضاء اصطلاحاً:

عُرف القضاء في الاصطلاح بتعريفات متعددة، ومنها:

١. عند الحنفية، هو: ((فصل الخصومات، وقطع المنازعات))^(٧).
٢. وذهب المالكية إلى أنه: ((الإخبار عن حكم شرعي على سبيل الإلزام))^(٨).
٣. وعرفه الشافعية ب ((فصل الخصومة بين خصمين فأكثر بحكم الله تعالى))^(٩).
٤. وهو عند الحنابلة: ((تبين الحكم الشرعي والإلزام به وفصل الخصومات))^(١٠).

(١) ينظر: لسان العرب: ١٥/١٨٦، ومختار الصحاح: ص ٢٢٦، مادة (قضى).

(٢) سورة الإسراء، من الآية: ٢٣.

(٣) سورة غافر، من الآية: ٢٠.

(٤) سورة البقرة، من الآية: ٢٠٠.

(٥) ينظر: مفردات ألفاظ القرآن: ص ٦٧٤. ٦٧٦، مادة (قضى).

(٦) ينظر: المعجم الوسيط: ٢/٧٤٣.

(٧) حاشية ابن عابدين: ٥/٣٥٢.

(٨) حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني، تأليف: علي الصعيدي العدوي المالكي (ت: ١١٨٩هـ)، (تحقيق: يوسف الشيخ

محمد البقاعي)، دار الفكر - بيروت، ١٤١٢هـ: ٢/٤٣٩.

(٩) مغني المحتاج: ٤/٣٧٢.

(١٠) الروض المربع: ٣/٣٨٢.

المطلب الأول: خطاب القاضي إلى القاضي عن طريق الهاتف

ونعني بخطاب القاضي إلى القاضي، تبليغ القاضي حكمه، أو ما حصل عنده ممّا هو دونه، كسماع الدعوى، واستدعاء المدعى عليه وجوابه، وسماع البيّنة، وغير ذلك من عمل القضاة، لقاض آخر لأجل أن يتمّه^(١)، وهذا التبليغ يكون بالكتاب وبغيره، مثل الكلام والرّسل الذين تقوم الحجة بشهاداتهم، ويتحقق الكلام مواجهة، وعن طريق الأجهزة المعنية بنقل الكلام، ومنها: الهاتف.

وبحثنا في هذا المطلب، هو بيان مشروعية استخدام الهاتف لهذا التبليغ، وحكم خطاب القاضي إلى مثله بالكتاب وبالكلام، وذلك في ثلاثة فروع:

الفرع الأول: أصل مشروعية استخدام الهاتف في مخاطبات القضاة

من الواضح الذي لا مرية فيه أنّ عموم قول الله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلّٰهِ﴾^(٢)، وقوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوٰى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْاِثْمِ وَالْعُدْوٰنِ﴾^(٣)، متناول لمخاطبات القضاة التي يقصد بها إقامة العدل وأداء الحقوق إلى مستحقيها، بأي وسيلة كانت تلك المخاطبات^(٤).

كما أنّ الأصل الذي يقاس عليه في هذا الباب، هو استخدام نبي الله سليمان عليه الصلاة والسلام للهدد في إيصال كتابه إلى سبأ الذي قصّه الله تعالى علينا في كتابه، إذ قال: ﴿أَذْهَبَ بِكَيْبِي هَكَذَا فَالْقَهَّ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّى عَنْهُمْ فَانظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ﴾^(٥)، فإنّ الرأي الراجح: أنّ شرع من قبلنا. إذا لم يخالفه شرع لنا وثبت بشرعنا. شرع لنا^(٦).

و كما علّم الله تعالى نبيّه سليمان عليه الصلاة والسلام منطق الطير، فكذلك علّمنا. بفضله وكرمه. منطق هذه الأجهزة، فنحن نستخدمها كما كان سليمان عليه الصلاة والسلام يستخدم منطق الطير.

ومن المعلوم أنّ هذه المخترعات والآلات والأجهزة لم تكن موجودة في عصر النبوة ولا الصحابة ولا التابعين، وإنما وجدت في العصور المتأخرة، نتيجة لحاجة الناس، وتطور التكنولوجيا، ولقد دخلت في شؤون حياتهم وأثرت فيها حتى أصبحت من الحاجات التي لا غنى عنها، وصارت أمراً واقعاً لا يمكن رفضه، إذاً، فخير ما تستخدم فيه إقامة العدل وأداء الحقوق وإيصالها إلى مستحقيها^(٧).

(١) ينظر: حاشية الدسوقي على الشرح الكبير: ١٥٩/٤.

(٢) سورة النساء، من الآية: ١٣٥.

(٣) سورة المائدة، من الآية: ٢.

(٤) ينظر: مخاطبات القضاة في الفقه الإسلامي، تأليف: محمد الحسن ولد الدّو، دار الأندلس الخضراء. جدة: ص ٥٠.

(٥) سورة النمل، الآية: ٢٨.

(٦) ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه، تأليف: بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي (ت: ٧٩٤هـ)، (ضبط نصوصه

وخرج أحاديثه وعلق عليه: د. محمد محمد تامر)، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م: ٣٤٦/٤.

وما بعدها، والبرهان في أصول الفقه، تأليف: عبد الملك بن عبد الله بن يوسف أبو المعالي الجويني (ت: ٤٧٨هـ)، (تحقيق: د.

عبد العظيم محمود الديب)، الوفاء - المنصورة - مصر، الطبعة الرابعة، ١٤١٨هـ: ٣٣٠/١ وما بعدها.

(٧) ينظر: مخاطبات القضاة في الفقه الإسلامي: ص ٥٠. ٥٢.

الفرع الثاني: تكليم القاضي للقاضي بالهاتف

لقد شاع تخاطب القضاة عن طريق الهاتف بالإخبار بالأحكام الشرعية، والإجراءات النظامية، وأحوال الشهود، ووقائع النزاع، وغير ذلك.

ولم أجد من الفقهاء الذين عاصروا هذا الجهاز أحداً تكلم على حجية مخاطبات القضاة عن طريقه صراحة، غير أنّ الشيخ محمد بخيت المطيعي، وهو كتب على التلغراف^(١)، ذكر أن الخبر عن طريق التلغراف وغيرها من الأجهزة قد يكون متواتراً، وذلك عند ورود عدد كبير من الرسائل وتعدد المصادر حتى يبلغ المخبرون برؤية الهلال حد التواتر، فيفيد القطع وعلم اليقين، وقد يكون مستقيماً ومشهوراً فيفيد غلبة الظن التي تقرب من اليقين، وذلك بأن تعددت مصادره ولم يبلغ حدّ التواتر قال: ((وفي هاتين الحالتين لا شبهة في وجوب العمل بالخبر بأي واسطة من تلك الوسائط كان نقله على كل من وصل إليه وعلمه، لا فرق بين القاضي وغيره، ومتى علم به القاضي وجب عليه إعلانة للناس ليصوموا، كما يجب على الراوي نقل الحديث وروايته ليعمل به غيره))^(٢).

ومن الواضح أن كلامه لا ينسجم مع ما نحن فيه من مخاطبة القضاة بالحكم وغيره، إلاّ استثناساً. وكذلك (عبد القادر بن بدران)، وقد فرّق بين الهاتف والتلغراف وقال: ((وأما التلغراف فإنه مباين للتلغراف من حيث إنّ الأول كالكلام مشافهة، والثاني إنّما هو بمنزلة الرسالة، بل هو عينها، غاية الأمر أنه سماع كلام من شخص مستور بحجاب البعد))^(٣).

ثمّ قال بعد كلام طويل: ((تقدم الكلام على جواز العمل بالتلغراف والتلفون وما أشبههما مما هو مخبأ في ضمائر الكون مما عسى الزمان أن يظهره، إذا غلب على الظن صدق الخبر بهما سواء كان في المعاملات أو العبادات))^(٤).

وظهر مما سبق أنّ مخاطبات القضاة دخلت في عموم كلامه، وإن لم يصرح بخصوصها. وقد سبق نقل قرار المجمع الفقهي . التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي . فيما يتعلق بحكم إجراء العقود عن طريق الوسائل الاتصالية الحديثة، وذكر ضمنها: الهاتف^(٥).

وبناءً على ما تقدم، إذا اتصل قاض بمحل ولايته بقاضٍ آخر بمحل ولايته لإنهاء حكم في قضية ما ، فإن هذه المكالمة معتبرة، فيجب على القاضي المخاطب إمضاء الحكم ، لأنه أبلغ من الشهادة والكتاب^(٦)، إلا أنه ينبغي أن يتحرى ويتأكد من أن المتصل هو القاضي نفسه .

وتكمن هنا مشكلة متمثلة في أنّ: ((القاضي إذا خاطبه قاض عن طريق الهاتف، وتحقق معرفته، فإنّ عمله بما خاطبه به يدخل في قضائه بعلمه، وفيه الخلاف . عند الفقهاء . ويمكن التخلص من هذه المشكلة باستعمال زرّ

(١) التلغراف، هو: جهاز نقل الرسائل من مكان إلى آخر بعيد، بواسطة إشارات خاصة. ينظر: المعجم الوسيط: ١/٥١.

(٢) إرشاد أهل الملة إلى إثبات الأهلة، تأليف: محمد بخيت المطيعي المصري الحنفي(ت: ١٣٥٤هـ)، مطبعة كردستان العلمية . مصر، ١٣٢٩هـ: ص ٢٣٤.

(٣) مخاطبات القضاة في الفقه الإسلامي: ص ٣٤٥ ، نقلاً من العقود الياقوتية في جيد الأسئلة الكويتية: ص ٢٧١.

(٤) المصدر السابق: ص ٢٧٣.

(٥) ينظر: ص ٨٦ من هذا البحث.

(٦) ينظر: المبسوط للسرخسي: ١٦ / ٩٥، وروضة الطالبين: ١١ / ١٨٤.

مكبر الصوت في الجهاز دون رفع السماعه حتى يسمعه مع القاضي عدلان ((^(١))، كما يمكن التخلص منها بفتح السماعه الخارجيه ليسمعه بالإضافة إلى القاضي شخصان عدلان. ويمكن تخريج حكم مخاطبات القضاة عن طريق الهاتف على شهادة الأعمى، على ما سمعه من الأصوات من غير الرؤية، وهي مسألة خلافية لدى أهل العلم ، وفيما مضى ذكرنا الخلاف وقلنا إنَّ الراجح : هو قبول شهادة الأعمى^(٢)، والله تعالى أعلم.

الفرع الثالث: خطاب القاضي إلى القاضي بالكتابة عن طريق الهاتف المحمول

لقد ثبت مشروعية كتاب القاضي إلى القاضي بالكتاب والسنة والإجماع. فمن الكتاب، قول الله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾^(٣)، ولا شك في أنّ كتاب القاضي إلى القاضي، وقبوله من التعاون على البر والتقوى فيما بين القضاة أنفسهم، وفيما بينهم وبين الخصوم والشهود أيضاً. ومن السنة النبوية، كتاب رسول الله ﷺ إلى الضحاک بن سفيان . رضي الله عنه . أن يورث امرأة أشيم الضبابي . رضي الله عنه . من دية زوجها^(٤). وهذا من خطاب القاضي إلى القاضي مع تفاوت الدرجات، فالرسول ﷺ هو القاضي الأعلى والضحاك قاض من قضاته لتوجيهه هذا الخطاب إليه وهو واليه على بني كلاب^(٥). قال ابن العربي . رحمه الله تعالى .: ((في هذا الحديث من العلم أنّ كتاب الرجل إلى الرجل كالسمع منه في وجوب العمل به وصحة الرواية ... وقد كانت كتب النبي تسير في الآفاق فيلزم العمل بها كما لو سمعوا منه))^(٦). وقد أجمع الفقهاء . رحمهم الله تعالى . على العمل بكتاب القاضي إلى القاضي، واشتهر ذلك في عصر الصحابة والتابعين، ولم ينقل عن أحد منهم الإنكار^(٧)، كما أن حاجة الناس إلى قبول ذلك داعية ، فإن الإنسان قد لا يقدر على أن يجمع بين شهوده والمدعى عليه، بأن كان في بلدين فجوز إعانة على إيصال الحقوق لمستحقيها ، وكذلك من له حق في غير بلده، ولا يمكنه إثباته والمطالبة به إلا بكتاب القاضي فوجب قبوله^(٨).

(١) مخاطبات القضاة في الفقه الإسلامي: ص ٣٤٦.

(٢) ينظر: ص ١٢٦ من هذا البحث، لمعرفة تفاصيل المسألة.

(٣) سورة المائدة، من الآية: ٢.

(٤) أخرجه مالك في الموطأ: ٨٦٦/٢، رقم (1556)، وأحمد في المسند: ٤٥٢/٣، وأبو داود في سننه: 129/٣، كتاب (الفرائض)، باب (في المرأة ترث من دية زوجها) رقم (٢٩٢٧)، والترمذي في سننه: ٢٧/٤، كتاب (الديات)، باب (ما جاء في المرأة هل ترث من دية زوجها) رقم (١٤١٥)، وقال: حسن صحيح، وابن ماجه في سننه: ٨٨٣/٢، كتاب (الديات)، باب (الميراث من الدية) رقم (٢٦٤٢).

(٥) ينظر: الإصابة في تمييز الصحابة، تأليف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي (ت: ٨٥٢هـ)، (تحقيق: علي محمد البجاوي)، دار الجيل - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م: ٤٧٧/٣.

(٦) عارضة الأحوذى بشرح صحيح الترمذي، للإمام الحافظ أبي بكر بن العربي المالكي (ت: ٥٤٣هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤١٠هـ: ١٨٥/٦.

(٧) ينظر: الإجماع لابن المنذر: ص ٦٢، و مراتب الإجماع: ص ٥١.

(٨) ينظر: شرح فتح القدير: ٢٨٦/٧، والمغني: ١٠/١٢٦.

قال ابن قدامة . رحمه الله تعالى .: ((والكتاب على ضربين: أحدهما أن يكتب بما حكم به، وذلك مثل أن يحكم على رجل بحق فيغيب قبل إيفائه، أو يدعي حقا على غائب ويقيم به بينة ويسأل الحاكم الحكم عليه فيحكم عليه ويسأله أن يكتب له كتاباً يحمله إلى قاضي البلد الذي فيه الغائب فيكتب له إليه، أو تقوم البينة على حاضر فيهرب قبل الحكم ، فيسأل صاحب الحق الحاكم الحكم عليه وأن يكتب له كتاباً بحكمه، فيلزم الحاكم إجابته إلى الكتابة، ويلزم المكتوب إليه قبوله ، سواء كانت بينهما مسافة بعيدة أو قريبة...))

الضرب الثاني: أن يكتب بعلمه بشهادة شاهدين عنده بحق لفلان مثل أن تقوم البينة عنده بحق لرجل على آخر ولم يحكم به فيسأله صاحب الحق أن يكتب له كتاباً بما حصل عنده فإنه يكتب له أيضاً^(١) . مع وجود خلاف في المسافة القصيرة. بناءً على ما سبق، يمكن تخريج حكم رسالة قاض بالهاتف المحمول إلى قاض آخر، على كتاب قاض إلى قاض آخر، وإذا اشترطنا شهادة شاهدي عدل كما هو مذهب جمهور فقهاء المذاهب الأربعة - رحمهم الله تعالى .^(٢)، وأرسل القاضي رسالة بالهاتف المحمول بعد إعلام، أو إطلاع شاهدي عدل عليها ، ثم ذهب إلى القاضي المكتوب إليه، وشهدا أن هذه الرسالة الواصلة هي من القاضي فلان، وشهدا أنهما قد اطلعا عليها، أو سمعاها منه ، فحينئذ لها حكم كتاب القاضي إلى القاضي^(٣)، والله تعالى أعلم .

ولكنّ القضاء في العصر الحاضر لا يقبل الأمور إلا بالأختام والتوقيعات ونحوها، فعدم قبوله مثل هذا أولى، وما ذكرنا فيما لو لم يحتج القضاء إلى التحري والدقة في واقعة^(٤).

وعلى كل حال ففي مسألة كتاب القاضي إلى القاضي تفصيلات وتفرعات كثيرة ليس هذا محل ذكرها^(٥).

المطلب الثاني: حكم الشهادة واليمين عن طريق الهاتف

و يحتوي هذا المطلب على مسألتين:

المسألة الأولى: حكم الشهادة عن طريق الهاتف

الفرع الأول: حكم الشهادة عن طريق الهاتف مكاملة:

ويراد به: أن يتصل شاهد بقاضٍ ويقول: إني أشهد على هذه القضية . المعهودة . .

(١) المغني: ١٢٦/١٠. ١٢٧.

(٢) ينظر: شرح فتح القدير: ٢٨٦/٧، والمبسوط للسرخسي: ٩٥ / ١٦، و مواهب الجليل: ١٤٣ / ٦، وتبصرة الحكام: ٣٩/٢، والبيان: ١٣ / ١١١، وفتح الباري: ١٤٥/١٣، والمبدع: ١٠٦/١٠، والمغني: ١٢٩/١٠، و القضاء ونظامه في الكتاب والسنة، تأليف: الدكتور عبد الرحمن إبراهيم عبد العزيز المحيضي، جامعة أم القرى . مكة المكرمة، ١٤٠٩ هـ. ١٩٨٩م: ص٤٠٣ وما بعدها.

(٣) ينظر: الإجماع لابن المنذر: ص٦٢.

(٤) ينظر: مخاطبات القضاة في الفقه الإسلامي: ص٢٦٣ وما بعدها.

(٥) ينظر: لمزيد الاطلاع على الموضوع: مخاطبات القضاة في الفقه الإسلامي: ص٨١ وما بعدها، لقد أجاد المؤلف وأفاد فجزاه الله تعالى خيراً.

و يمكن تخريج حكم هذه المسألة على مسألة : الشهادة على الشهادة^(١)، وهي جائزة بإجماع العلماء من حيث أصلها^(٢).

وذلك لأنه قد لا يستطيع الشاهد المقبول الشهادة أن يؤدي الشهادة بنفسه أمام القضاء، لسفر، أو مرض، أو عذر من الأعذار، فيشهد على شهادته شاهدين تتوفر فيهما الصفات التي تؤهلها للشهادة، ويطلب منهما تحملها والإدلاء بها أمام القضاء، فيقوم هذان الشاهدان مقامه، في نقل تلك الشهادة إلى مجلس القضاء بلفظها المخصوص في التحمل والأداء؛ لأن الحاجة تدعو إلى ذلك، ولكن اتفق الفقهاء . رحمهم الله تعالى . على أنه لا تقبل الشهادة على الشهادة إلا عند تعذر شهود الأصل، بأن كان بعيداً، أو مريضاً، أو غائباً، فالذي عليه الفقهاء أن يُشهدَ على شهادته، أو يكتب القاضي إلى القاضي في بلدة الشاهد^(٣).
ويشترط لقبول الشهادة على الشهادة ما يلي^(٤):

١. أن يأذن شاهد الأصل لشاهد الفرع؛ لأنها في معنى النيابة، ولا ينوب عنه إلا بإذن .
 ٢. أن تكون فيما يقبل فيه كتاب القاضي إلى القاضي، وهو حقوق الأدميين دون حقوق الله تعالى .
 ٣. أن تتعذر شهادة الأصلي بموت أو مرض أو غيبة مسافة قصر أو خوف من سلطان أو غيره .
 ٤. أن يستمر عذر شاهد الأصل إلى الحكم .
 ٥. دوام عدالة شاهد الأصل وشاهد الفرع إلى صدور الحكم .
 ٦. أن يعين شاهد الفرع شاهد الأصل الذي تحمل عنه الشهادة .
- وهي . الشهادة على الشهادة . تقبل في كل الحقوق سوى الحدود والقصاص لدرئها بالشبهات، كما هو مذهب الجمهور (الحنفية، والشافعية، والحنابلة)^(٥).

فعلى هذا: تصح شهادة الشاهد بالاتصال عن طريق الهاتف، لشدة الحاجة إليه؛ إذ شاهد الأصل قد يعجز عن أداء الشهادة لبعض العوارض، فلو لم تجز الشهادة على شهادته أدى إلى ضياع الحقوق، فوجب قبولها كشهادة الأصل، بشرط كونها في غير الحدود، والقصاص، وتعذر حضور المتصل، وهو الشاهد^(٦).
وليجتهد القاضي في تحري كون المتصل هو الشاهد نفسه، وفي سائر ما يشترط في شاهد الفرع.
ومن جهة أخرى للقاضي أن يبحث عن شخصين يعرفان المتكلم بالهاتف حق المعرفة ويشهدان أمامه أن هذا الصوت صوت فلان ابن فلان، قياساً على الشهادة على الشهادة في إمضاء الحكم القضائي الشرعي .

(١) ينظر: البحر الرائق: ٧/١٢٠، والمبسوط للرخسي: ١٣٨/١٦ . ١٣٩، والذخيرة: ١٠/٢٨٨، والمهذب: ٢/٣٣٧، وروضة الطالبين: ١١/٢٨٩، والمبدع: ١٠/٢٦٤، والمغني: ١٠/١٩٦.

(٢) ينظر: المغني: ١٠/١٩٦.

(٣) ينظر: الموسوعة الفقهية الكويتية: ٢٦/٢٣٨.

(٤) ينظر: الملخص الفقهي، تأليف: صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان، دار العاصمة . الرياض . المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ: ٢/٦٥٩ .

(٥) البحر الرائق: ٧/١٢٠، والمبسوط للرخسي: ١٣٨/١٦ . ١٣٩، والذخيرة: ١٠/٢٨٨، والمهذب: ٢/٣٣٧، وروضة الطالبين: ١١/٢٨٩، والمبدع: ١٠/٢٦٤، والمغني: ١٠/١٩٦.

(٦) ينظر: البحر الرائق: ٧/١٢٠، و الملخص الفقهي: ٢/٦٥٩.

الفرع: حكم الشهادة عن طريق الهاتف مكاتبه:

للفقهاء في ذلك مذهبين:

المذهب الأول: اشترط الحنفية، والشافعية، والحنابلة^(١): النطق بالشهادة، قال أحمد . رحمه الله تعالى . : لا تجوز شهادة الأخرس، قيل له: وإن كتبها، قال لا أدري^(٢). فإذا لم يقبل شهادة الأخرس كتابة، فكيف بغير الأخرس. المذهب الثاني: للمالكية: فهم لم يجزوا الاعتبار بالكتابة شاهداً، إلا أن يشهد شاهد أنه خط شاهد مات أو غاب ببعد فقد أجازوا شهادة الأخرس^(٣).

وقد ذكر في معني ذوي الإفهام : أن اشتراط الكلام للشاهد مذهب الحنابلة وفاقاً للأئمة الثلاثة^(٤). والذي يظهر أنه لا عبرة بالشهادة المكتوبة حتى يحضر الشاهد ويقراها، وإذا رأى عدل رسالة صاحب الهاتف المحمول حين الإرسال، ثم رآها هو بنفسه في هاتف المرسل إليه، أنها تجوز كما قرر ذلك المالكية، والله تعالى أعلم.

المسألة الثانية: حكم اليمين عن طريق الهاتف

وفيها فرعان:

الفرع الأول: حكم اليمين عن طريق الهاتف مكاملة:

وذلك: بأن يحلف المدعى عليه على عدم صحة ما اتهم به فيما لو عدت بينة المدعي، فهل يمينه حينئذ رافعة للقضية؟ أم يبقى له حكم الغائب^(٥)؟

أمّا بالنسبة للشق الأول: فما أطلعت على أي مسألة متعلقة أو قريبة أو شبيهة بموضوعنا في كتب الفقه، ولكن الذي يظهر هو أنّ اليمين مثل الشهادة لأنهما وسيلتان من وسائل الإثبات، ومن جهة أخرى مختلفان، حيث جازت النيابة في الشهادة، دون اليمين، لأنّ اليمين موكول فيها الأمر إلى شخص الحالف وذمته وضميره، فيقرر الحق المحلوف عليه بحسب صلتها إلى نفسه مراعيّاً رقابة الله تعالى، ولذلك لا يحلف الوكيل أو المحامي عن موكله، ولا يحلف الولي أو الوصي عن الصغير^(٦)، وبالتالي يمينه لا يرفع القضية ولكن تؤجلها إلى وقت حضوره.

(١) ينظر: بدائع الصنائع: ٦/٢٦٨، وروضة الطالبين: ١١/٢٤٥، وكشاف القناع: ٦ / ٥٢٨ .

(٢) ينظر: المغني: ١٠/١٨٥.

(٣) ينظر: مواهب الجليل: ٦/١٨٨، والتاج والإكليل: ٦ / ١٥٤.

(٤) ينظر: معني ذوي الإفهام عن الكتب الكثيرة في الأحكام، على مذهب الإمام المبجل أحمد بن حنبل، تأليف: جمال الدين يوسف بن الحسن بن عبد الهادي الدمشقي الحنبلي (ت: ٩٠٩هـ)، (اعتنى به: أبو محمد أشرف بن عبد المقصود)، مكتبة دار طبرية . الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ . ١٩٩٥م: ص ٥٠٣.

(٥) وللمزيد حول الحكم على الغائب في مجلس القضاء، ينظر: أحكام مقاضاة الغائب جنائياً في الفقه والنظام، رسالة ماجستير من إعداد: نبيل علي عبد الله زباني، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية . الرياض، ١٤٢٤هـ . ٢٠٠٣م: ص ٤٠ وما بعدها، وأحكام الغائب في مجلس القضاء، للشيخ سليمان بن يوسف الدويش، بحث منشور في مجلة العدل . الرياض، العدد (٥) محرم ١٤٢١هـ: ص ٤٤ وما بعدها.

(٦) ينظر: وسائل الإثبات في الشريعة الإسلامية، للدكتور محمد الزحيلي، مكتبة دار البيان . دمشق، الطبعة الشرعية، ١٤٢٨هـ .

وبالنسبة للشق الثاني: فالذي يظهر أنه لا يحكم على الغائب مادام الاتصال عليه وسماع يمينه ممكناً، وإن لم تكن كاليمين عند القاضي، لأن اليمين عنده لها غلظها وهيبتها، ولا سيما بعد تخوفه إياها ووعظه؛ فربما حلف في اتصاله على ما لا يستطيع الحلف عليه أثناء حضوره أمام القاضي في مجلسه.

الفرع الثاني: حكم اليمين عن طريق الهاتف مكاتبة:

أما اليمين فإن صاحب اليمين هو المدعى عليه غالباً، وحضوره لا بد منه حتى تثبت يمينه، ولعل اليمين هنا كاليمين بالاتصال بأنها تؤجل القضية فقط، بشرط: كونه معذوراً في عدم حضوره - والله تعالى أعلم ..

المطلب الثالث: حكم الإفتاء والاستفتاء عن طريق الهاتف

إن من نعم الله علينا في هذا العصر توفر وسائل الاتصالات؛ فقد يسر الله بها سبل الاتصال بالعلماء حينما كانوا، فقد كانوا في القديم يرحلون لطلب مسألة وفتوى شرعي، أما الآن فأينما كنت، وفي أي وقت شئت، إذا حصل عليك إشكال في أي موضوع تستطيع الاتصال بأحد العلماء المعتمدين العاملين، وسؤاله عما أشكل، والذي يهّم هنا هو بيان حكم الإفتاء، والاستفتاء، وتفسير الرؤيا عن طريق الهاتف، وذلك في ثلاثة فروع:

الفرع الأول: حكم الإفتاء والاستفتاء عن طريق الهاتف مكاملة

الاستفتاء واجب على من لا يعلم حكم الحادثة، لوجوب العمل حسب حكم الشرع، ولأنه إذا أقدم على العمل من غير علم فقد يرتكب الحرام، أو يترك في العبادة ما لا بد منه، قال الغزالي . رحمه الله تعالى :: العامي يجب عليه سؤال العلماء، لأن الإجماع منعقد على أن العامي مكلف بالأحكام، وتكليفه طلب رتبة الاجتهاد محال، لأنه يؤدي إلى انقطاع الحرث والنسل، وتعطل الحرف والصنائع، وإذا استحال هذا لم يبق إلا سؤال العلماء ووجوب إتباعهم^(١). وقال النووي . رحمه الله تعالى :: يجب على العامي الاستفتاء إذا نزلت به حادثة، فان لم يجد ببلده من يستفتيه وجب عليه الرحيل إلى من يفتيه، وان بعدت داره، وقد رحل خلائق من السلف في المسألة الواحدة الليلي والأيام^(٢). فإذا أراد المستفتي الاتصال بالمفتي مكاملة، فينبغي عليه أن يستفتي من يثق بعلمه وورعه^(٣).

وليتثبت أن هذا الرقم هو حقاً رقم هاتف العالم المراد استفتاؤه، وليتحر الأوقات المناسبة حين الاستفتاء، وليتأدب في الكلام معه، وليوجز فإن غيره بالانتظار، ولا يتصل عليه إلا في الهاتف المخصص للفتوى إن كان ثمّ ذلك، وليحذر من تسجيل المكاملة ونشرها بدون إذنه^(٤).

ولا يعتمد المستفتي الفتوى إذا حصل تقطع، وتذبذب حال الاتصال، فربما قيد المفتي فتواه بأمر ما، ونحو ذلك ولم يسمعه المستفتي، وعليه أن يجتنب كثرة السؤال، والسؤال عما لا ينفع في الدين، والسؤال عما لم يقع، وأن يسأل عن صعاب المسائل، وعن الحكمة في المسائل التعبدية، ويكره أن يبلغ بالسؤال حد التعمق والتكلف، وأن يسأل على سبيل التعنت والإفحام وطلب الغلبة في الخصام^(٥).

(١) ينظر: المستفتي: ٣٧٢/١.

(٢) ينظر: المجموع: ٥٤/١، والموافقات: ٤/٢٦١.

(٣) ينظر: روضة الطالبين: ١١/١٠٣.

(٤) ينظر: أدب الهاتف للشيخ بكر أبو زيد: ص ٢٤ . ٢٥.

(٥) ينظر: الموافقات للشاطبي: ٤ / ٣١٩ - ٣٢١، والآداب الشرعية والمنح المرعية، تأليف: الإمام أبي عبد الله محمد بن مفلح

المقدسي (ت: ٧٦٣هـ)، (تحقيق: شعيب الأرنؤوط . عمر القيام) مؤسسة الرسالة . بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٧هـ . ١٩٩٦م

: ٧٢/٢ وما بعدها.

أما المفتي فإن كان من المتأهلين للفتوى يتعين عليه الجواب، بشروط:

الأول: أن لا يوجد في الناحية غيره ممن يتمكن من الإجابة، فإن وجد عالم آخر يمكنه الإفتاء لم يتعين على الأول^(١)، بل له أن يحيل على الثاني، قال عبد الرحمن بن أبي ليلى: أدركت عشرين ومائة من الأنصار من أصحاب رسول الله ﷺ يسأل أحدهم عن المسألة، فيردها هذا إلى هذا، وهذا إلى هذا، حتى ترجع إلى الأول: وقيل: إذا لم يحضر الاستفتاء غيره تعين عليه الجواب^(٢).

الثاني: أن يكون المسئول عالماً بالحكم بالفعل، أو بالقوة القريبة من الفعل، وإلا لم يلزم تكليفه بالجواب، لما عليه من المشقة في تحصيله.

الثالث: أن لا يمنع من وجوب الجواب مانع، كأن تكون المسألة عن أمر غير واقع، أو عن أمر لا منفعة فيه للسائل، أو غير ذلك^(٣).

كما على المفتي أن يتبين من نص سؤال المستفتي، وحبذا لو أمر المستفتي بإعادة السؤال لإمكان خفاء بعض الكلمات المترتب على تقطع البث، ولا سيما عن طريق الهاتف المحمول.

ومما لا يستحسن للمفتي: أن يجيب المتصل على أي حال كان؛ فإن المتصل، ولا سيما عن طريق الهاتف المحمول لا يعلم بحال المفتي، فيتعجل المفتي بالإجابة، وربما كان في زحام أشغال، وصخب رجال، أو حال قيادته السيارة، ولا سيما في الطرق المزدهمة، فأين التمعن والتثبت في الفتوى؟! وقد كان حال السلف التأنى في الفتوى، وعدم التسرع فيها، وتهيئة النفس لها، واستجماع الذهن لذلك^(٤)، وما يضر المفتي لو قال: اتصل عليّ لاحقاً، أو اتصل بغيري لأنني الآن مشغول!

وليعلم المفتي عن ينوب في فتواه، وليوقن أنه مسئول غداً، وموقوف بين يدي الله تعالى، فحقيق بمن أقيم في هذا المنصب أن يعد له عدته وأن يتأهب له أهفته وأن يعلم قدر المقام الذي أقيم فيه^(٥)، وينصب أمام عينيه منزلة الفتوى في الشريعة الإسلامية، ومنها:

أ - أن الله تعالى أفتى عباده، وقال تعالى: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ﴾^(٦).

ب - أن النبي ﷺ كان يتولى هذا المنصب في حياته، وكان ذلك من مقتضى رسالته، وقد كلفه الله تعالى

بذلك حيث قال: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَنْفَكُرُونَ﴾^(٧)، فالمفتي خليفة النبي ﷺ. في أداء وظيفة البيان، وقد تولى هذه الخلافة بعد النبي ﷺ أصحابه الكرام، ثم أهل العلم بعدهم^(٨).

(١) ينظر: شرح منتهى الإرادات: ٤٥٨/٣.

(٢) ينظر: المجموع: ٤٥ / ١.

(٣) ينظر: الموافقات: ٤ / ٣١٣.

(٤) ينظر: جامع بيان العلم وفضله، تأليف: يوسف بن عبد البر النمري (ت: ٤٦٣هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٣٩٨هـ: ٢ / ١٦٣. ١٦٦، والمجموع: ٤٦/١، والموافقات: ٤/٢٥٨، والآداب الشرعية: ٥٨ / ٢ - ٦٣.

(٥) ينظر: إعلام الموقعين عن رب العالمين، تأليف: محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١هـ)، (دراسة وتحقيق: طه عبد الرؤوف سعد)، مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة، ١٣٨٨هـ. ١٩٦٨م: ١ / ١١.

(٦) سورة النساء، من الآية: ١٢٧.

(٧) سورة النحل، من الآية: ٤٤.

(٨) ينظر: موسوعة الفقهية الكويتية: ٢٣/٣٢.

الفرع الثاني: حكم الإفتاء والاستفتاء عن طريق الهاتف مكاتبة

تجوز الفتيا كتابية، فقد كان معروفاً عن السلف - رحمهم الله تعالى -^(١)، وعلى هذا الإفتاء عن طريق الهاتف جائز مكاتبة كما جاز مكاتمة، ولكن فيه خطورة من حيث إمكان التبديل والتغيير فيه، ونسبة ذلك إلى المفتي، ولذا ينبغي أن يتحرز في كتابته بحيث لا يمكن فيه الإضافة والتزوير .
ومما ينبغي التنبيه عليه هنا أن يحرص المستفتي على الدقة في العبارة، لأن الفتوى تختلف باختلاف السؤال .
كما عليه أن يؤكد على الرسالة هل جاءت بتمامها أم ناقصة.
وعلى كل حال فمتى أمكنت المواجهة أو المكاتمة فهي أولى من المكاتبة.
وليتحرر المستفتي أن الذي أفتاه بالرسالة هو الشيخ نفسه، وليس أحد طلابه، وعلى الشيخ بالمقابل ألا يسمح لأحد بالرد على المرسل غيره، لأن الناس قد أمّنوه على دينهم^(٢).
وعلى كل حال فترك الإفتاء بالهاتف المحمول مكاتبة أولى إن لم يتعين، نظراً لما يعترى رسائله من تقطيع، ونقص، وعدم وصولها للمستفتي.

الفرع الثالث: حكم تفسير الرؤيا عن طريق الهاتف

يبدو أنّ حكم تفسير الرؤيا مثل حكم الفتيا، فقد جاء في سورة يوسف ثلاث آيات تدل على كون تفسير الأحلام من الفتيا : قال الله تعالى:

﴿ قُضِيَ الْأَمْرُ الَّذِي فِيهِ تَسْتَفْتِيَانِ ﴾^(٣). وقال: ﴿ يَأْتِيهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي رُءْيَايَ إِن كُنْتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ ﴾^(٤).

وقال: ﴿ يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتِنَا فِي سَبْعِ بَقَرَاتٍ ﴾^(٥).

وعلى هذا يجوز تفسير الرؤيا عن طريق الهاتف.
ومما ينبغي التنبيه عليه، أنه لا بد للمفسر المعبر أن يتق الله تعالى، ولا يتلاعب بالتفسير، فما أمكن تفسيره بالهاتف فالحمد لله ، وإلا فليحذر القول على الله بلا علم.
هذا، ولا تقص الرؤيا على غير شفيق ولا ناصح ، ولا يحدث بها إلا عاقل محب، أو ناصح، لقوله تعالى:

﴿ قَالَ يَبْنَئُ لَا نَقْصُصُ رُءْيَاكَ عَلَيَّ إِخْوَتِكَ فَيَكِيدُوا لَكَ كَيْدًا ﴾^(٦)، ولقول النبي ﷺ: { لا تقص الرؤيا إلا على عالم أو ناصح }^(٧).

(١) ينظر: تفصيل ذلك في المجموع: ٤٧/١، ٥٠، و صفة الفتوى والمفتي والمستفتي، تأليف: أبو عبد الله أحمد بن حمدان النمري

الحراني (ت: ٦٩٥ هـ)، (تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني)، المكتب الإسلامي . بيروت، الطبعة الثالثة، ١٣٩٧ هـ: ص ٦٣.

(٢) ينظر: المجموع: ٤٨/١.

(٣) سورة يوسف، من الآية: ٤١.

(٤) سورة يوسف، من الآية: ٤٣.

(٥) سورة يوسف، من الآية: ٤٦.

(٦) سورة يوسف، من الآية: ٥.

(٧) أخرجه الترمذي في سننه: ٥٣٧/٤، كتاب (الرؤيا) باب (في تأويل الرؤيا ما يستحب منها وما يكره) رقم (٢٢٨٠)، وقال: حديث

وأن لا يقصها على من لا يحسن التأويل، وإذا رأى ما يكره فليتعوذ بالله من شرها ومن شر الشيطان، وليتقل ثلاثاً، ولا يحدث بها أحداً فإنها لا تضره، وسببه أنه ربما فسرها تفسيراً مكروهاً على ظاهر صورتها وكان ذلك محتملاً فوعدت كذلك بتقدير الله تعالى^(١)، وإذا رأى ما يحب فعليه أن يحمده، وأن يحدث بها، لما روي عن أبي قتادة . رضي الله عنه . كان يقول: كنت أرى الرؤيا تمرضني حتى سمعت النبي ﷺ يقول : {الرؤيا الحسنة من الله ، فإذا رأى أحدكم ما يحب فلا يحدث به إلا من يحب ، وإذا رأى ما يكره فليتعوذ بالله من شرها ومن شر الشيطان وليتقل ثلاثاً ، ولا يحدث بها أحداً فإنها لن تضره }^(٢).

(١) ينظر: شرح النووي: ١٨/١٥.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه: ٢٥٨٢/٦، كتاب (الرؤيا) باب (إذا رأى ما يكره فلا يخبر بها ولا يذكرها) رقم (٦٦٣٧).

الفصل الخامس

آداب استخدام الهاتف

ويشتمل على خمسة مباحث:

المبحث الأول: آداب الهاتف المتعلقة بالمتصل

المبحث الثاني: آداب الهاتف المتعلقة بالمستقبل

المبحث الثالث: آداب الهاتف المشتركة بين المتصل والمستقبل

المبحث الرابع: الأزملة والأمكنة التي لا يستعمل فيها الهاتف

المبحث الخامس: الآداب المتعلقة برسائل الهاتف.

التهويد

إن الإسلام دين يهتم بشؤون الإنسان الخاصة، كما يهتم بشؤونه العامة، ويتدخل في دقائق أموره الشخصية تهنئياً وتجميلاً، كما يهتم بأمور الإنسانية عموماً وشمولاً.

وإن نعم الله تعالى علينا وعلى الناس كثيرة، بحيث لا تعدّ، ولا تحصى، كما قال تعالى: ﴿ وَمَا يَكُم مِّن نِّعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ ﴿١﴾ ، وقوله تعالى: ﴿ وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا ﴿٢﴾ .

و من نعم الله تعالى على الناس في هذا العصر، نعمة الاتصالات، ومنها: الهاتف الثابت ، و الهاتف المحمول (الجوال) ، الذي قرّب الله به البعيد، ويسّر به العسير، ووقّر به الجهد والوقت والمال ، ورفع به مشقة الذهاب والإياب، والسفر، بل أصبح يكوّن دوراً مهماً في حياة الإنسان.

وهذه المخترعات و الآلات والأدوات وإن لم تكن موجودة في عصر الصحابة ولا التابعين، إلا أن النبي عليه الصلاة والسلام وضع السنن والآداب الصالحة لكل عصر وزمان، وهذا هو جمال ديننا وشريعتنا وسنة نبينا صلى الله عليه وسلم مما يصلح لكل زمان ومكان، ففيه قواعد عامة أرسّت للإنسانية أسس التواصل الاجتماعي، ووضعت قواعد الآداب فيما بين الناس عامة، سواء كان ذلك في الأحكام الفقهية المتعلقة بالصلاة والزكاة والصيام والحج، أو المعاملات المتعلقة بالربا والصرف والمزارة والمساقاة أو أحكام القضاء، أو الآداب الشرعية العامة كأداب عيادة المريض وآداب الزيارة وآداب السفر وآداب الاستئذان، وربما ترجع الأصول الشرعية في الحديث على الهاتف إلى جملة من هذه الآداب: وهي آداب السلام، آداب الحديث، آداب الاستئذان، هذه جملة من الآداب الشرعية تنطبق على حالات عديدة.

ومراعاة هذه الآداب تستوجب شكر هذه النعمة، لكن هناك أمور تنافي شكر هذه النعمة، وهناك ملحوظات يحسن التنبيه عليها، حتى تتم الفائدة المرجوة من هذه النعمة، ولكي لا تكون سبباً في جلب الضرر على أصحابها.

ولما كان تطبيق هذه الآداب مطلوباً من الطرفين: المتصل، والمستقبل، ومن جهة أخرى متعلقة بعضها

بالرسائل بين المرسل والمرسل إليه، نقسم الموضوع إلى خمسة مباحث:

المبحث الأول: آداب الهاتف المتعلقة بالمتصل.

المبحث الثاني: آداب الهاتف المتعلقة بالمستقبل.

المبحث الثالث: آداب الهاتف المشتركة بين المتصل والمستقبل.

المبحث الرابع: الأزمنة والأمكنة التي لا يستعمل فيها الهاتف.

المبحث الخامس: آداب الهاتف المتعلقة بالرسائل.

(١) سورة النحل، من الآية: ٥٣.

(٢) سورة إبراهيم، من الآية: ٣٤.

المبحث الأول

آداب الهاتف المتعلقة بالمتصل

وآداب الهاتف المطلوبة مراعاتها من قبل المستخدم (المتصل) كثيرة، منها: ما يتعلق بابتداء الاتصال، أو كيفية الحديث، أو بمكان المتصل، كالمسجد والخلاء، أو الوقت والزمان، أو الهاتف نفسه، وغير ذلك. و نذكر هذه الآداب في النقاط الآتية:

١. عدم استخدام هاتف الغير:

لا تستعمل هاتف غيرك، ((فقد يكون في الهاتف) الجوال أسرار، ومواضيع تخص صاحبه، لا يحب أن يطلع عليها غيره، فتقلب نظرك فيما يحتوي عليه جوال غيرك مما يؤذيه ويغضبه ويزعجه))^(١)؛ لأنه لا يجوز للمسلم أن يستعمل هاتف (جوال) غيره بغير إذنه، ولا ينبغي له أن يفتحه دون علمه، ولا أن ينظر في الأرقام المسجلة فيه، وإن أذن له باستعماله لم يجز له أن يقرأ الرسائل الصادرة والواردة، فذلك من التطفل والتجسس والخيانة. فإن أجانك حاجة، أو ضرورة، لأخذه، فلا بأس بعد التلطف باستئذانه، ولا تأخذ من الفقير، ولا من ضيق نفس^(٢).

٢. دقات الجرس:

المتصل مستأذن، يستأذن في الحديث مع صاحب الهاتف، و من أحكام الاستئذان: أن يناديه مرة ومرتين وثلاث مرات، أي: يترك الجرس يرن أول مرة.. المرة الثانية.. المرة الثالثة.. ثم يغلق، يقول النبي ﷺ: إذا استأذن أحدكم ثلاثاً فلم يؤذن له فليرجع^(٣)، لا أن يترك الجرس يرن مقدار خمس دقائق فيزعج ويؤذي المستقبل ومن حوله بل و من في البيت جميعاً، ربما صاحب الهاتف لا يريد أن يتحدث معك في هذا الوقت، لذلك استعمل الهاتف بلطف لا بعنف وإطالة، وانظر إلى أدب الصحابة رضي الله عنهم مع النبي ﷺ إذ كانوا يقرعون أبواب النبي ﷺ بالأظافر^(٤)، خوفاً من إيذاء النبي ﷺ وإزعاجه.

٣. التأكد من صحة الرقم:

إذا أردت الاتصال بالمستقبل، فعليك في بداية الأمر أن تتأكد من صحة رقم الشخص الذي تريد الاتصال به، ((حتى لا تقع في غلط، فتوقظ نائماً، أو تزعج مريضاً، أو تشغل غيرك عبثاً، فلا تتصل إلا بعد توفّر أمرين: رقم مكتوب أمام بصرك، أو متأكداً منه في ذاكرتك، ولا تضع إصبعك على رقم الهاتف إلا وتتبعه البصر، فإن حصل خطأ، فتلطف بالاعتذار، وقل: معذرة))^(٥).

(١) الضوابط الشرعية في استخدام الجوّالات، لأبي إبراهيم عبدالله بن أحمد بن مقبل الضبيبي، مكتبة الإمام الواعي . اليمن، صنعاء، دار عمر بن الخطاب . مصر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٩ هـ . ٢٠٠٨ م : ص ٣٣.

(٢) ينظر: آداب الهاتف الجوال بقلم: أبي عبد الله محمد حاج عيسى الجزائري، الثلاثاء، ١١ مارس ٢٠٠٨ ، www.manareldjair.com/index.php..

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه: ٢٣٥/٥، كتاب(الاستئذان) باب(التسليم والاستئذان ثلاثاً) رقم (٥٨٩١)، و مسلم في صحيحه: ١٦٩٦/٣، كتاب(الآداب) باب (الاستئذان) رقم (٢١٥٤).

(٤) أخرجه البخاري في الأدب المفرد: ص ٣٧١، كتاب(الاستئذان) باب(قرع الباب)، رقم (١٠٨٠)، قال الألباني: صحيح.

(٥) أدب الهاتف، للشيخ بكر بن عبدا لله أبو زيد، دار العاصمة، المملكة العربية السعودية . الرياض، الطبعة الثانية، ١٤١٨ هـ .

و عدم التأكد من صحة الرقم يؤدي إلى إلحاق الضرر بالآخرين، وقد نهى الله تعالى عن ذلك، حيث قال تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بغيرِ مَا كَتَبُوا فَقَدِ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا ﴾^(١). كما نهى الرسول ﷺ عنه بقوله: { لا ضرر ولا ضرار }^(٢).

٤. الحفاظ على تحية الإسلام:

بعد ما رفعت سماعة الهاتف، على الهاتف أن يبادر بتحية الإسلام ((السلام عليكم)) فهي شعار الإسلام، ومفتاح الأمان والسلام.

وبما أن من أسماء الله الحسنی السلام، ورسولنا هو نبي السلام، وقرآننا هو كتاب السلام، وإن مسعانا الى دار السلام، ورسالتنا هي رسالة السلام، يجب أن تكون تحيتنا السلام، حتى يعمننا ربنا بنعمة السلام^(٣). للأسف الشديد ((اعتاد بعض الناس أن تكون التحية بينهم كلمة (الو)، وأصل هذه الكلمة كلمة إنجليزية، معناها: (مرحباً)، فيقعون في هذا تقليداً للغرب. والبعض يجعلون التحية فيما بينهم هي السباب والشتام، والتلاعن، ولا يرتاحون إلا بمثل ذلك، وإذا انتهى من مكالمته ختمها بقوله: مع السلامة، أو باي، باي))^(٤)، وقد هجر كثير من الناس تحية الإسلام وعدلوا عنها إلى: (صباح الخير، صباح النور)، وهذا مخالف تماماً لما حثّ عليه الإسلام من الأمر بالسلام، والمحافظة عليه بدايةً، ونهايةً، قال الله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا وَتَسَلِّمُوا عَلَىٰ أَهْلِهَا ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾^(٥).

وإن من حق المسلم على المسلم السلام عليه، عن أبي هريرة . رضي الله عنه . أن رسول الله ﷺ قال: (حق المسلم على المسلم ست) قيل ما هن؟ يا رسول الله قال: { إذا لقيته فسلم عليه وإذا دعاك فأجبه وإذا استنصحك فانصح له وإذا عطس فحمد الله فشمته وإذا مرض فعده وإذا مات فاتبعه }^(٦).

وكما تبدأ المهاتفة بالسلام (تحية الإسلام) ، كذلك تختم بشعار الإسلام (السلام عليكم)، عن أبي هريرة . رضي الله عنه . عن النبي ﷺ قال: { إذا انتهى أحدكم إلى المجلس فليسلم فإن بدا له أن يجلس فليجلس ثم إن قام والقوم جلوس فليسلم فليست الأولى بأحق من الآخرة }^(٧).

(١) سورة الأحزاب، الآية: ٥٨.

(٢) أخرجه الإمام مالك في الموطأ برواية يحيى رقم (١٤٢٦) مرسلًا. ينظر: التمهيد، لابن عبد البر: ١٥٧/٢٠، وأخرجه أيضاً الإمام أحمد في المسند رقم (٢٨٦٧) مرفوعاً بسند ضعيف، و ابن ماجه في سننه: ٧٨٤/٢، كتاب (الأحكام)، باب (من بنى في حقه ما يضر جاره) رقم (٢٣٤١)، وبالجملة فالحديث صحيح بشواهد كثيرة. ينظر: مجمع الزوائد: ١١٠/٤، وكشف الخفا: ٣٦٥/٢، وإرواء الغليل للألباني: ٤٠٨/٣. ٤١٤.

(٣) ينظر: موسوعة أخلاق القرآن، للدكتور أحمد الشرباصي، دار الرائد العربي، بيروت. لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ. ١٩٨٧م: ٦/٦٥.

(٤) الضوابط الشرعية في استخدام الجوّالات: ص ١٠.

(٥) سورة النور، الآية: ٢٧.

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه: ٤١٨/١، كتاب (الجنائز) باب (الأمر باتباع الجنائز) رقم (١١٨٣)، و مسلم في صحيحه: ٤/١٧٠٥، كتاب (السلام) باب (من حقّ المسلم للمسلم ردّ السلام) رقم (٢١٦٢) ، واللفظ لمسلم.

(٧) أخرجه الإمام أحمد في المسند: ٢٣٠/٢، رقم (٩٦٦٢)، وأبو داود في سننه: ٧٧٤/٢، كتاب (الأدب) باب (في السلام إذا قام من المجلس)، رقم (٥٢٠٨)، وقال الألباني: حسن صحيح، و الترمذي في سننه: ٦٢/٥ ، باب (ما جاء في التسليم عند القيام وعند القعود) رقم (٢٧٠٦)، و النسائي في سنن الكبرى: ١٠٠/٦، باب (ما يقول إذا انتهى إلى قوم فجلس إليهم) رقم (١٠٢٠١)، و ابن حبان في صحيحه: ٢٤٧/٢، رقم (٤٩٤)،

٥. تعريف المتصل نفسه:

بعد ما يبدأ المتصل بالسلام . لأنه كالقارع للباب، يريد الإذن بالدخول . ينبغي أن يعرف نفسه بذكر اسمه أو لقبه إن كان مشهوراً به، حتى لا يظل المستقبل في حيرة ومع من يتكلم ومن يريد، يقول العلامة الشيخ بكر أبو زيد: ((إذا أجابك صاحب الهاتف (المتصل به) وقال: من المتكلم؟ فقل: فلان الفلاني، أو بما يعرف شخصك عنده. واحذر الجواب بما فيه تعمية مثل: أنا. أنا صديقه. أنا جاره وهكذا))^(١) .

جاء في الصحيحين عن جابر رضي الله عنه قال: استأذنت على النبي ﷺ فقال: {من هذا؟} فقلت: أنا، فقال النبي ﷺ: {أنا أنا}^(٢) وزاد أبو داود: {كأنه كرهه}^(٣) .

٦. النداء بأحبّ الأسماء:

أثناء مكالمتك مع أي شخص، ادعه بأحبّ أسمائه، وتكلم معه بأجمل الكلام، فإنّ المقابل يشعر بذلك، وتأخذ حيزاً من قلبه، و تكسب ود أخيك ، يقول النبي ﷺ: { ثلاث يصفين لك ود أخيك: تسلم عليه إذا لقيته، وتوسع له في المجلس، وتدعوه بأحب أسمائه إليه }^(٤) .

٧. عدم السكوت بعد رفع السّاعة:

ومن الآداب السيئة ، سكوت المتصل بعد رفع السّاعة وانتظاره حتى يتكلم المستقبل؛ لأن ذلك مخالف للأدب الإسلامي من وجوه:

منها: مخالفة السنة النبوية في بدء المستأذن، والقادم، بالسلام. فإن من آداب السلام في الإسلام: أن النازل يسلم على الصاعد، والواقف يسلم على القاعد، والماشي يسلم على القاعد، والواحد يسلم على الجماعة، كي لا يقول: يا أخي مررت بجانبه ولم يسلم علي! إذا كنتُ جالساً وأنت تمر ماشياً، فالمار أولى بالبدء بالسلام. ومنها: أن المتصل لما كان طالباً، فعليه المبادرة بالسلام والكلام.

٨. المحافظة على المال:

إن الله تعالى هو المالك المطلق للكون، أما ملكية الإنسان حتى للمال ليست إلا ملكية مؤقتة، ومقيدة . للتصرف فيه . بإذن الشرع، أو ملكية مجازية ليست حقيقية. والدليل على أن ملكية الإنسان للأشياء مؤقتة، وليس له التصرف فيها إلا بإذن شرعي، قول الله تعالى: ﴿أَوْلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَمًا فَهُمْ لَهَا

(١) أدب الهاتف:ص١٤ .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه:٢٣٠٦/٥، كتاب(الاستئذان) باب(إذا قال من ذا فقال أنا) رقم (٥٨٩٦)، ومسلم في صحيحه:٣/١٦٩٧، كتاب(الآداب) باب(كراهية قول المستأذن أنا إذا قيل من هذا)، رقم (٢١٥٥).

(٣) أخرجه أبو داود في سننه:٣٤٨/٤، كتاب(الأدب) باب(الرجل يستأذن بالدق) رقم(٥١٨٧).

(٤) أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط:٨/١٩٣، رقم(٨٣٦٩)، والحاكم في المستدرک على الصحيحين:٣/٤٨٥، رقم (٥٨١٥) وقال: أبو المطرف محمد بن أبي الوزير من ثقات البصريين وقدمائهم لا أعلم أنى علوت له في حديث غير هذا. وأخرجه أيضاً البغدادي في مكارم الأخلاق:١/١٠٠، رقم (٣١٦)، والهيثمي، في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد:٨/١٥٦، رقم (١٣٠٦٥). قال الهيثمي: فيه موسى بن عبد الملك بن عمير وهو ضعيف . وأخرجه أيضاً : البخاري في التاريخ الكبير:٧/٣٥٢، وابن أبي حاتم في العلل:٢/٢٦١، رقم (٢٢٧٩) وقال: قال أبي: هذا حديث منكر .

مَلِكُونَ ﴿^(١)﴾، فالآية تدل على أن الله تعالى أعطى الإنسان نعماً عظيمة، وأموالاً كثيرة، ومنها أن خلق للإنسان (النعم) ﴿^(٢)﴾ وجعله مالكا لها، وأذن له بالتصرف فيها ولكن في إطار محدد مشروع.

إذاً المال مال الله والإنسان مستأمن عليه، ومسئول عنه، ومحاسب عليه يوم القيامة، وصرفه لا يجوز إلا في وجوه شرعية. وعلى هذا يجب على المتصل ((أن يقتصد في كلامه، وأن يجتنب التطويل في المقدمات والسؤال عن الحال، وينبغي أن يحذر من كثرة الاتصالات بلا داع، وأن يحذر فضول الكلام في المهاتفة، فإن بعض الناس قد يمتد به الحديث ساعات وساعات)) ﴿^(٣)﴾.

فالتوسع في المكالمات، في غير حاجة لاستخدامها سوى القيل والقال، يعد من الإسراف، قال الله تعالى:

﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ ﴿^(٤)﴾.

أما استخدامها فيما يضر، فهذا من التبذير الذي نهى الله تعالى عنه أيضاً، قال تعالى: ﴿وَلَا تُبْذِرْ بَذِيرًا﴾ ﴿^(٥)﴾.

﴿إِنَّ الْمُبْذِرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيْطَانِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا﴾ ﴿^(٥)﴾.

ويقول العلامة الشيخ بكر أبو زيد: ((احذر فضول المهاتفة، حتى لا يصيبك سُعار الاتصال؛ فكم من مصاب به؛ فمن حين يرفع رأسه من نومته يدني مذكرته -نوته- ولا كالطفل يلتقم ثدي أمه، فيشغل نفسه وغيره عبر الهاتف من دار إلى دار، ومن مكتب إلى آخر يروّج عن نفسه، ويلقي بالأذى على غيره، وليس لنا مع هؤلاء حديثٌ إلا الدعاء بالعافية، وننصحهم بمعالجة وضعهم من هذا الفضول)) ﴿^(٦)﴾.

٩. المهاتفة مع المرأة:

إذا اتصلت بشخص، ورفعت السماعه من قبل امرأة، وكانت غير محرم، حاول أن تنتهي من المكالمة بأقصى وقت ممكن، كما عليك أن لا تستعمل كلمات غير شرعية، وابتعد عن تمطيط الكلام، وتحسينه، فكما يحرم على المرأة الخضوع في القول، وترقيقه، وتنغيمه، بالنبرة اللينة، يحرم على الرجل سماع صوتها بتلذذ، لأن الشيطان يدخل بينهما، ويدعوها إلى الفتنة، كما قال النبي ﷺ:

{ ألا لا يخلون رجل بامرأة فإن ثالثهما الشيطان } ﴿^(٧)﴾، في الحديث الشريف شيء دقيق جداً، وهو أن النبي

ﷺ ما قال : ما خلا فاسق بامرأة ، وما قال : ما خلا كافر بامرأة ، وما قال : ما خلا منحرف بامرأة ، وما قال :

(١) سورة يس، الآية: ٧١.

(٢) النعم: هي البقر والغنم والإبل. ينظر: مفردات ألفاظ القرآن، للعلامة الراغب الأصفهاني، المتوفى في حدود (٤٢٥هـ): تحقيق: صفوان عدنان داوودي. دار القلم. دمشق، دار الشامية. بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ. ١٩٩٧م: ص ٨١٥، مادة (نعم).

(٣) الجوال آداب و تنبيهات، محمد بن إبراهيم الحمد، مواقع إسلامية: ص ١.

(٤) سورة الأعراف، من الآية: ٣١.

(٥) سورة الإسراء، الآيتان: ٢٦، ٢٧.

(٦) أدب الهاتف: ص ٣٢، ٣٣.

(٧) أخرجه الإمام أحمد في المسند: ١/٢٢٢، رقم (١٩٣٤)، و الترمذي في سننه: ٣/٤٧٤، باب (ما جاء في كراهية الدخول على المغيبات) رقم (١١٧١)، وقال الترمذي: " حديث حسن صحيح غريب "، و النسائي في سنن الكبرى: ٥/٣٨٧، رقم (٩٢١٩)، و ابن حبان في صحيحه: ١٢/٣٩٩، رقم (٥٥٨٦)، و الطبراني في المعجم الأوسط: ٣/٢٠٤، رقم (٢٩٢٩)، والحاكم في المستدرک على الصحيحين: ١/١٩٧، رقم (٣٨٧) وأخرجه البيهقي في شعب الإيمان: ٧/٤٨٨، رقم (١١٠٨٥) و الهيثمي في مجمع الزوائد: ٥/٢٧٠، رقم (٩١٣١)، وقال الحاكم: " صحيح على شرط الشيخين " . ووافقه الذهبي. ينظر: إرواء الغليل للألباني: ٦/٢٣٠.

ما خلا مؤمن ، قال : ((لا يخلون رجل بامرأة)) . أي رجل خلا بامرأة كان الشيطان ثالثهما ، وأي امرأة كائنة من كانت إذا خلت برجل كان الشيطان ثالثهما ، لأن الإنسان يضعف أمام ضغط الشهوة إذا وجدت الخلوة ، وكذلك المرأة.

والمكالمة مع المرأة في الهاتف وإن لم يكون خلوة حقيقية، إلا أنها (شبه خلوة) .

١٠ . المهاتفة مع العالم المفتي:

من أدب المستفتي المتصل بالمفتي، أن يقول: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، لديّ سؤال، وهو...، وبعد الانتهاء من قراءة السؤال أو الأسئلة ، أن يقول : جزاكم الله خيراً، و السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وينبغي أن تكون مشاركة مؤدبة، خالية من تطويل بلا طائل، مع إعطاء الفرصة لسائلين آخرين .
لكن بعض الناس يؤذون المفتي، بكثرة الأسئلة، إما لأن يختبر فقه المفتي، فقد يكون المستفتي بحث المسألة، وحضرّ الجواب، ثم يأخذ في التعتت، والمحااجة، ليظهر عجز المفتي. أو لمعرفة انتماء المفتي، أو للإزعاج في أوقات غير مناسبة للاتصال، أو تسجيل المكالمة ونشرها بدون إذن المفتي فيهما^(١).

١١ . الهاتف وأهل البيت:

من الأمور المهمة عدم تمكين الهاتف لصغار السن والمراهقين، لما فيه من الخطر عليهما، وكذلك المرأة لا ترفع الهاتف، إذا كان في البيت رجل من أهلها، فالأولاد مسئولية الآباء والأمهات، والأهل مسئولية رب الأسرة، قال الله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا قُوا أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ عَلَيْهَا مَلَائِكَةٌ غِلَاطٌ شِدَادٌ لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴾^(٢) .

١٢ . الهاتف والمسألة:

إذا انتهى رسيدك في الهاتف (الموبايل) فلا تأخذ الهاتف من أحد، لأنه ربما يعطيك المقابل للحياء ، فيستحي أن يردك ، وهذا يعتبر (غصب الحياء) ، إلا في حالة الضرورة، أو عند علمك بأنه يحب ذلك، لكونه صديقاً لك، أو قريباً.

واحذر أيضاً صفة البخلاء الذين يريدون استغلال الآخرين، فيدق على إخوانه ليردوا عليه حفاظاً على رسيده، فإن ذلك من الأخلاق السيئة وخوارم المروءة^(٣).

والإسلام قد حذر من المسألة، واعتبرها من الصفات المخزية للمسلم، عن أبي أمامة قال: جلس نبي الله ﷺ يوماً في نفر من أصحابه فرفع نبي الله ﷺ يده فقال: {من يبايعني؟} ثلاث مرات فلم يقم إليه أحد إلا ثوبان فقال: بأبي أنت وأمي قد بايعناك مرة وأنا أبايعك الثانية فعلام أبايعك يا رسول الله؟ قال: {على أن لا تسألوا الناس شيئاً ولكم الجنة} فقال: يا رسول الله إن أنا بايعتك ولم أسأل الناس شيئاً فلي الجنة؟ قال: {نعم إن شاء الله} قال: لا والذي بعثك بالحق لا أسأل شيئاً ما بقيت في الدنيا^(٤) .

(١) ينظر: أدب الهاتف: ص ٢٤٠٢٤.

(٢) سورة التحريم، الآية: ٦.

(٣) ينظر: آداب الهاتف الجوال بقلم: أبي عبد الله محمد حاج عيسى الجزائري، الثلاثاء، ١١ مارس ٢٠٠٨ ، www.manareldjazair.com/index.php.

(٤) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير: ٨/٢٢٦ ، رقم (٧٨٩٢) ، والسيوطي في جامع الأحاديث: ٧/٤٠٧ ، رقم (٣٠) ، و الهيثمي في المجمع الزوائد: ٩٣/٣ ، وقال: فيه على بن يزيد ، وهو ضعيف . والهندي في كنز العمال: ٦/٢١٩ ، رقم (١٦٧٨٥).

المبحث الثاني آداب الهاتف المتعلقة بالمستقبل

كما يوجد آداب متعلقة بالمتصل، هناك آداب يجب أن تلاحظ من قبل المستقبل، مثل الابتسامة عند الإجابة، والإجابة بنفسه، والابتعاد عن قطع الحديث، وانتظار المتصل حتى ينتهي من كلامه، ونحو ذلك. وفيما يأتي نذكر هذه الآداب بشيء من التفصيل:

١. الابتسامة عند الإجابة:

حينما يرن الهاتف ابتسم وأنت تتلقى السماع، فإن محدثك على الطرف الآخر سيرى ابتسامتك من خلال نبرات صوتك. والابتسام من الفضائل التي يجب على المسلم أن يتحلى بها دائماً، وصاحب خلق العظيم ﷺ يقول: {تبسمك في وجه أخيك صدقة} ^(١).

٢. عدم الانشغال بغير الإجابة:

تجنب القيام بأي عمل أثناء إجابة المكالمات الهاتفية، ذلك أن القيام بالطباعة أو الكتابة أو القراءة أو غير ذلك، لا بد أن يزعج الطرف الآخر، والذي سوف يشعر بالتأكد بانشغال المستقبل عنه من لهجة الصوت. وعدم الانشغال بغير الإجابة يكسب ود أخيك المتصل، يقول ﷺ: {ثلاث يصفين لك ود أخيك: تسلم عليه إذا لقيت، وتوسع له في المجلس، وتدعوه بأحب أسمائه إليه} ^(٢).

٣. إجابة المستقبل بنفسه لا بغيره:

إذا اتصل بك شخص، فأجبه بنفسك، ولا تعط هاتفك لشخص يجيب بدلك، لأنه ربما لا يودّ المتصل أن يتكلم مع غيرك، لذا حاول ما أمكن أن ترد على هاتفك شخصياً، وأن تطلب مكالمتك مباشرة، فبذلك تضيء على المكالمات لمستك الشخصية، ويفهم المتصل أنك تهتم به كثيراً.

٤. معرفة نسب المتصل:

إن معرفة النسب من الضرورات الشرعية، حتى فيما بين الأصحاب والإخوان، والحيوان، والرفقاء، والمصلين في المساجد، لذا من الأدب أن يسأل المستقبل عن اسم المتصل، إن لم يكن لديه معروفاً، فإن ذلك يكشف عن أصله وفصله، وعن نشأته وتربيته، وعن أخلاقه، كما أن السؤال عن اسمه ونسبه يدل على ثبوت ودك لأخيك المتصل.

٥. عدم قطع الحديث:

من أدب المستقبل للإنصات للمتصل، حتى ينتهي من طرح ما لديه، لأنه صاحب الحاجة، وأيضاً عدم الدخول في تفاصيل عميقة لئلا يصبح ملولاً، ويتهرب الآخرون من الاتصال به، فإذا لا تقطع على أحد حديثه،

(١) أخرجه الترمذي في سننه: ٣٣٩/٤، كتاب (البر والصلة) باب (ما جاء في صنائع المعروف) رقم (١٩٥٦) وقال: حسن غريب. وابن حبان في صحيحه: ٢٢١/٢، رقم (٤٧٤)، والطبراني في المعجم الأوسط: ١٨٣/٨، رقم (٨٣٤٢)، والبيهقي في شعب الإيمان: ٢٢٠/٣، رقم (٣٣٧٦)، والهيثمي في مجمع الزوائد: ١٣٤/٣، وفي موارد الضمان: ٢٢٠/١، رقم (٨٦٤)، والسيوطي في جامع الصغير: ٤٩٨/١، رقم (٣٢٣١)، والهندي في كنز العمال: ١٧٥/٦، رقم (١٦٣٠٥).

(٢) سبق تخريجه في صفحة: ١٩٥.

بعض الناس يتصل، ربما يتصل ليسأل سؤالاً، وإذا بالمستقبل يقول: شكراً شكراً، وعليكم السلام، مع السلامة!! وهو لم يتم حديثه، فإذا لا تضع السماع ولا تقطع على من يتحدث معك حديثه حتى يكون هو الذي يقطع حديثه. وهذا قد جاء النص عليه في حديث هند بن أبي هالة في شمائل النبي ﷺ مما أخرجه الإمام الترمذي رحمه الله تعالى: {أن النبي ﷺ . كان لا يقطع على أحد حديثه حتى يجوز} (١) أي: يتم حديثه.

٦. انتهاء المكالمة:

من الآداب الإسلامية، إن من جاءك، فلا ترده ولا تنهي الحديث معه حتى ينهي هو حديثه؛ لأنه ربما ما زال في المقدمات، يمهد ويقدم، ما زال عنده بقية حديث، فلا تقطع الحديث على من اتصل بك حتى يختم هو حديثه، هذا ما نستقيده من أدب النبي ﷺ في المصافحة: { كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا اسْتَقْبَلَ الرَّجُلَ فَصَافَحَهُ لَا يَنْزِعُ يَدَهُ مِنْ يَدِهِ حَتَّى يَكُونَ الرَّجُلُ الَّذِي يَنْزِعُ، وَلَا يَصْرِفُ وَجْهَهُ عَن وَجْهِهِ حَتَّى يَكُونَ الرَّجُلُ الَّذِي يَصْرِفُهُ، وَلَمْ يَرِ مَقْدَمًا عَلَى رُكْبَتَيْهِ بَيْنَ يَدَيْ جَلِيسٍ لَهُ } (٢).

فالأدب أن المتصل ينهي الحديث أولاً؛ لأنه صاحب حاجة، ولأنه هو الذي اتصل، فإذا تمت حاجته يقول: لك، السلام عليكم، وتقول له: وعليكم السلام. هذه آداب اجتماعية يتعلمها الناس في بلاد الغرب، وهي عندنا لها أصول نبوية في سنة المصطفى ﷺ، وفي الآداب الاجتماعية.

٧. عدم فتح السماع الخارجية:

إذا كان المستقبل في مجلس، واتصل به أحد، من الأدب أن يأخذ الإذن من الجالسين، ثم يجيب، وذلك بدون فتح السماع الخارجية، لأنه يؤذيهم ويشوش عليهم أفكارهم، كما عليه أن لا يخرج إلى خارج المجلس، لأنه ربما يظنون به سوء ظن فيأثمون. ومن المعلوم أن المسلم لا يكون سبباً لوقوع الناس في المعصية. إلا إذا كان له عذر شرعي، فله الخروج بعد الإذن.

٨. إغلاق الهاتف أو وضعه على الصامت عند دخول المسجد:

من أراد المسجد، فعليه أن يغلق هاتفه، أو يضعه على الصامت، حتى لا يشوش على المصلين، ويذهب خشوعهم وإقبالهم على صلاتهم وتوجههم إلى ربهم، وإذا دخل المسجد ونسي إغلاقه، أو وضعه على الصامت فليبادر إلى إغلاقه أو إسكاته إذا اتصل أحد؛ لأن بعض الناس يدع هاتفه يرن، وربما كان بنغمات موسيقية مؤذية، فلا يُغلقه ولا يسكته؛ خوفاً من حدوث الحركة في الصلاة. وعليه أن يعلم أن تلك الحركة فضلاً عن كونه مصلحة للصلاة، مصلحة للمصلين عموماً أيضاً.

(١) أخرجه الترمذي في الشمائل المحمدية: ٢٩١/١، باب (ما جاء في خلق رسول الله صلى الله عليه وسلم) رقم (٣٥٢)، والطبراني في المعجم الكبير: ١٥٥/٢٢، رقم (٤١٤)، و البيهقي في شعب الإيمان: ١٥٤/٢، رقم (١٤٣٠)، والهيتمي في مجمع الزوائد: ٢٧٥/٨، و ابن سعد في الطبقات الكبرى: ٢٨٥/٨، وابن عساكر في تاريخ دمشق: ٣/٣٤٧، والهندي في كنز العمال: ٦٤/٧، رقم (١٨٥٣٥)، ينظر: جامع الأحاديث للسيوطي: ١٦٩/٣٨.

(٢) أخرجه الترمذي في سننه: ٦٥٤/٤، رقم (٢٤٩٠)، وقال حديث غريب ضعيف إلا جملة المصافحة فهي ثابتة، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى: ١٩٢/١٠، رقم (٢٠٥٧٩)، وفي شعب الإيمان: ٢٠٠/١، وابن أثير في جامع الأصول: ١١/٢٥٠، رقم (٨٨٢٣)، ينظر: فتح الباري: ٥٦/١١.

كما ينبغي علينا أن نعذر من نسي هاتفه (الموبايل) مفتوحاً، أو جهل كيف يتصرف إذا اتصل به وهو في الصلاة، لكن لا يجوز لنا تأخير النصيحة له وتعليمه وجوب المسارعة إلى إغلاقه، وإن كانت النعمة فيها موسيقى أخبرناه بأن تلك النعمة لا تليق بمقام المسجد وشعيرة الصلاة، كل ذلك بأسلوب لين لا إحراج فيه ولا تعنيف، وذلك اقتداء بالنبي ﷺ الذي أحسن معاملة الأعرابي الذي بال في المسجد^(١).

عن أبي هريرة . رضي الله عنه . قال: قام أعرابي فبال في المسجد، فتناوله الناس، فقال لهم النبي ﷺ: {دعوه، وأهريقوا على بوله سجلاً من ماء - أو ذنوباً من ماء- فإنما بعثتم ميسرين، ولم تبعثوا معسرين}^(٢).

(١) ينظر: الجوال آداب و تنبيهات: ٣. وآداب الهاتف الجوال بقلم: أبي عبد الله محمد حاج عيسى الجزائري، الثلاثاء، ١١ مارس

٢٠٠٨ ، www.manareldjazair.com/index.php..

(٢) البخاري في صحيحه: ١/٨٩ ، كتاب (الوضوء) باب (صب الماء على البول في المسجد) رقم (٢١٧). ومن غريب الحديث: (سجلاً) أي: صباً متصلاً.

المبحث الثالث

آداب الهاتف المشتركة بين المتصل والمستقبل

آداب استعمال الهاتف كثيرة، بعضها تجب على المتصل مراعاتها، ومراعاة البعض متعلقة بالمستقبل، وبجانبيهما توجد للهاتف آداب مشتركة بين المتصل والمستقبل على السواء.

ونذكر هذه الآداب المشتركة كما يأتي:

١. حمل الهاتف باليمين:

التيمن في ما كان من باب التكريم والتشريف من السنة النبوية، لذا على المتصل أو المستقبل إذا أراد حمل الهاتف، أو استعماله، أن يأخذه بيمينه، كما يجعل سماعة الهاتف تحت أذنه اليمنى.

عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: (كان رسول الله ﷺ يحب التيامن في تتعله، وترجله، وطهوره، وفي شأنه كله)^(١).

يقول النووي . رحمه الله تعالى .: في شرح الحديث ((هذه قاعدة مستمرة في الشرع وهي إنما كان من باب التكريم والتشريف كلبس الثوب والسراويل والخف ودخول المسجد والسواك والاكتحال وتقليم الأظفار وقص الشارب وترجيل الشعر وهو مشطه وبتف الإبط وحلق الرأس والسلام من الصلاة وغسل أعضاء الطهارة والخروج من الخلاء والأكل والشرب والمصافحة واستلام الحجر الأسود وغير ذلك مما هو في معناه يستحب التيامن فيه وأما ما كان بضده كدخول الخلاء والخروج من المسجد والامتخاط والاستنجاء وخلع الثوب والسراويل والخف وما أشبه ذلك فيستحب التياسر فيه وذلك لكرامة اليمين وشرفها))^(٢).

٢. عدم رفع الصوت فوق الحاجة:

من الآداب العامة في الحديث والكلام، (خفض الصوت) فعلى المتصل أو المستقبل مراعاة هذا الأدب أثناء الاتصال، بأن يكون صوته منخفضاً، مسموعاً، لا مزعجاً، ولا مخافتاً، بل يكون بين ذلك قواماً.

عليك الالتزام بهذا الأدب الجميل مع الناس، سواء كانوا فوقك، أو دونك، أو في درجتك، وفي هذا يقول الشيخ بكر أبو زيد: ((وفي هذا . خفض الصوت . أدب جم مع والديك، ومن في درجتها في القدر والمكانة، ومع ذي الشأن، ومع من دونك في السن أو القدر، تدخل عليه السرور، وأن له عندك منزلة، فتكسب الأصدقاء والمحبين))^(٣).

هذا الأدب من وصايا لقمان عليه السلام حين قال لابنه، كما يقصه القرآن: ﴿ وَأَقْصِدْ فِي مَشِيكَ وَأَغْضُضْ مِنْ

صَوْتِكَ إِنَّ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ ﴾^(٤).

(١) أخرجه البخاري في صحيحه: ٧٤/١، كتاب (الوضوء) باب (التيمن في الوضوء والغسل) رقم (١٦٦)، و مسلم في صحيحه

: ٢٢٦/١، كتاب (الطهارة) باب (التيمن في الطهور وغيره) رقم (٢٦٨).

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي، لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي: دار الكتاب العربي: بيروت - لبنان، ١٤٠٧ هـ -

١٩٨٧م: ١٢/١٨٠.

(٣) أدب الهاتف: ص ١٦.

(٤) سورة لقمان، الآية: ١٩.

قال ابن كثير . رحمه الله تعالى .: في تفسير قوله عز وجل ﴿ وَأَغْضَضَ مِنْ صَوْتِكَ ﴾ ((أي لا يتبالغ في الكلام، ولا ترفع صوتك فيما لا فائدة فيه، ولهذا قال تعالى: ﴿ إِنَّ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ ﴾ قال مجاهد . رحمه الله تعالى . وغير واحد: إن أقبح الأصوات لصوت الحمير، أي: غاية من رفع صوته أنه يُشبهه بالحمير في علوه ورفعه، ومع هذا هو بغيض إلى الله تعالى. وهذا التشبيه في هذا بالحمير يقتضي تحريمه وذمه غاية الذم؛ لأن رسول الله ﷺ قال: {العائد في هبته كالكلب يقيء ثم يعود في قيئه} ^(١) ، فتبين مما سبق أن المسلم لا يرفع صوته فوق الحاجة، ولا فيما لا فائدة فيه .

٣. التماس العذر:

إذا اتصلت بشخص ، وهو لم يرد عليك، راع أمرين:

١- أخي المسلم التمس للمستقبل العذر، ولا تغضب عليه، ولا تلحنَّ عليه إلحاحاً.

يقول: النبي ﷺ: {أقبلوا ذوي الهيئات عثرته^٢ إلا الحدود} ^(٣) .

ويقول جعفر بن محمد الصادق . رحمه الله تعالى .^٤: {التمس لأخيك سبعين عذراً} ^(٥) .

كما يستحسن بالمستقبل التماس العذر لمن لم يتكلم معه من أول مرة ، وترك الفرصة له ليعاود الاتصال به، وكذلك إذا وجد المتصل أقل حفاوة من المعتاد، فلا يؤثّر ذلك فيه فيجفوه، فلعلّ لديه اهتمامات أخرى هي أهم ^(٦) .

(١) تفسير القرآن العظيم، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي [٧٠٠ - ٧٧٤ هـ]: (تحقيق: سامي بن محمد سلامة)، دار طيبة، الطبعة الثانية، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م: ٣٣٨/٦ . والحديث أخرجه البخاري: ٥٤٢/٢، كتاب (الجمعة) باب (لا يحل لأحد أن يرجع في هبته وصدقته)، رقم (١٤١٩)، ومسلم: ١٢٣٩/٣، كتاب (الهبات) باب (تحريم الرجوع في الصدقة والهبة بعد القبض إلا ما وهبه لولده وإن سفل) رقم (١٦٢٠).

(٢) (عثراتهم) أي: زلاتهم.

(٣) أخرجه أبو داود في سننه: ١٣٣/٤، كتاب (الحدود) باب (في الحد يشفع فيه) رقم (٤٣٧٥) قال المنذري : فيه عبد الملك بن زيد : ضعيف، وقال النسائي : لا بأس به ووثقه ابن حبان فالحديث : حسن . راجع عون المعبود : ١٢ / ٣٩ ، وأخرجه الطبراني في المعجم الأوسط: ٢٧٧/٣، رقم(٣١٣٩)، وابن حبان في صحيحه: ٢٦٦/١، رقم(٩٤)، وأخرجه الشافعي في المسند: ٣٦٣/١، والبيهقي في سنن الكبرى: ١٦١/٨، رقم(١٦٤٢٣) واللفظ له من حديث عائشة أن رسول الله ﷺ قال: {أقبلوا ذوي الهيئات زلاتهم} ولفظ الشافعي {تجافوا لذوي الهيئات عن عثراتهم} . قال الشافعي: وسمعت من أهل العلم من يعرف هذا الحديث ينظر: البدر المنير: ٧٣٢/٨، ومجمع الزوائد للهيتمي: ٢٨٢/٦، وقال: رواه الطبراني عن محمد بن عاصم عن عبد الله بن محمد بن يزيد الرفاعي ولم أعرفهما ، وبقية رجاله رجال الصحيح ، وقال الألباني: الحديث صحيح بلفظ {أقبلوا ذوي الهيئات عثراتهم} ينظر: صحيح الأدب المفرد للألباني: ١٩١/١ .

(٤) هو جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (٨٠ - ١٤٨ هـ)، أبو عبد الله، الهاشمي، المدني، الملقب بالصادق، أمه أم فروة بنت القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق رضي الله عنه. كان من سادات أهل البيت فقهاً وعلمياً وفضلاً. ينظر: تهذيب التهذيب: ٨٨/٢، والأعلام للزركلي: ٣٢١/٤ . ٣٢٢ .

(٥) أخرجه الإمام البيهقي بسنده في شعب الإيمان: ٣٢٣/٦، رقم(٨٣٤٤) إلى جعفر بن محمد قال: إذا بلغك عن أخيك الشيء تنكره فالتمس له عذرا واحدا إلى سبعين عذرا، فإن أصبته، وإلا، قل لعل له عذرا لا أعرفه. وأخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق: ١٤٩/٢٢، بسنده إلى محمد بن سيرين من قوله أي من قول ابن سيرين ، ولفظه: قال ابن سيرين : إذا بلغك عن أخيك شيء فالتمس له عذرا، فإن لم تجد له عذرا فقل لعل له عذراً.

(٦) ينظر: أدب الهاتف: ص ١٩ .

٢- إذا لم يرد المستقبل، حاول أن لا تتكرر الاتصال أكثر من ثلاث مرات: بل يناديه مرة ومرتين وثلاث مرات، أي: يترك الجرس يرن أول مرة.. المرة الثانية.. المرة الثالثة.. ثم يغلق، لا أن يترك الجرس يرن مقدار خمس دقائق فيزعج من في البيت جميعاً، ربما صاحب الهاتف لا يريد أن يتحدث معك في هذا الوقت، لأنه إما أن يكون معذوراً، أو في مكان غير مناسب.

٤. المحافظة على اللسان:

إنّ اللسان من نعم الله العظيمة، ولطائف صنعه العجيبة، فإنه صغير حجمه، وكبير طاعته وجرمه، وخطره عظيم، وشره كبير، إذا لم يتق الله تعالى فيه، فعلى المتصل . وكذا المستقبل . أن لا يتكلم إلا في خير، ولا ينطق إلا في معروف.

عن أبي هريرة . رضي الله عنه . قال: قال رسول الله ﷺ: {من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذ جاره ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت} (١). فكل ما يخرج من فم الإنسان محسوب ومسجل عليه، فعليه الحذر من أن يقع في غيبة مسلم، أو كذب ونميمة عليه، كما على الإنسان الابتعاد عن السباب والشتم والفسوق والإجرام.

قال الله تعالى: ﴿ مَا يَلْفُظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ ﴾ (٢) أي: ما يتلفظ كلمة من خير أو شر، إلا وعنده ملك يرقب قوله ويكتبه، حاضر معه أين ما كان (٣).

٥. المحافظة على الوقت والزمان:

يقال : لكل مقام مقال، ولكل مقال مقدار، فعلى المتصل أن يراعي الوقت وقيمه، لأن الهاتف لا يكون إلا للضرورة، لا لقص السير وسرد الأخبار ومجرد السؤال عن الأحوال! كما يلاحظ حال المستقبل، فيبتعد عن الإملال، والإطالة، والإتقال.

عن عبد الله بن عباس . رضي الله عنهما . قال : قال النبي ﷺ: {نعمتان مغبون فيهما كثير من الناس الصحة والفراغ} (٤).

فينبغي للمسلم أثناء مكالمته أن يسلك سبيل الاختصار، والإيجاز، ولا يتوسع في الكلام كما هو الملاحظ، والمشاهد، إلا لحاجة، حرصاً على الوقت، الذي هو رأس مالك في هذه الدنيا، قال تعالى: ﴿ وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ خِلْفَةً لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَنْكُرَ أَوْ أَرَادَ شُكُورًا ﴾ (٥).

(١) أخرجه البخاري في صحيحه: ٥/٢٢٤٠، كتاب (الأدب) باب (من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذي جاره) رقم (٦٠١٨)، ومسلم في صحيحه: ٦٨/١، كتاب (الإيمان) باب (الحث على إكرام الجار والضيف ولزوم الصمت إلا عن الخير وكون ذلك كله من الإيمان) رقم (٤٧).

(٢) سورة ق، الآية: ١٨.

(٣) ينظر: صفوة التفاسير، للشيخ محمد علي الصابوني: دار الفكر: بيروت، لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤١٩ هـ . ١٩٩٨ م/٣/٢٢٧.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه: ٥/٢٣٥٧، كتاب (الرفائق) باب (ما جاء في الصحة والفراغ وان لا عيش إلا عيش الآخرة) رقم (٦٠٤٩).

(٥) سورة الفرقان، الآية: ٦٢.

ومن أسباب مضيعات الوقت في هذا الجهاز (الموبايل) ما يسمّى بالألعاب الأتاري، فيظل البعض مستغرقاً لكثير من الوقت، لاهياً، ساهياً عن ذكر الله، وهو في حالة انسجام مع هذه الألعاب الشيطانية، فجدير بالمسلم أن يحافظ على وقته، واستغلال دقائق حياته في طاعة الله تعالى^(١)، وقد أحسن الشاعر أحمد شوقي حين قال:

دقات قلب المرء قائمة له إن الحياة دقائق وثوان^(٢) .

٦. تنزيل الناس منازلهم:

من الأدب مراعاة حال المُستقبل ومنزلته، في العمر، والقدر، والمكانة، والقرباية، كما على المُستقبل أن يراعي الأدب في المكالمة حسب مقام المتكلم معك، ومنزلته في السنّ، لاسيما العالم العامل.

عن عائشة . رضي الله عنها . أن رسول الله ﷺ قال: {أنزلوا الناس منازلهم}^(٣).

وعن عبادة بن الصامت . رضي الله عنه . أن النبي ﷺ قال: {ليس منّا من لم يوقّر كبيرنا، ويرحم صغيرنا، ويعرف لعالمنا حقّه}^(٤) .

٧. الهاتف في السيارة:

من الخطأ البين، استعمال الهاتف (الموبايل) في السيارة أثناء السير، وهو يقود السيارة، سواء كان متصلاً أو مستقبلاً، لأنه ((ربّما يأخذ الحديث والانسجام مع المتحدث معه، فلا يتنبه إلى ما يعرض له أثناء طريقه، فتقع تلك الحوادث الجسام، فينبغي إقفال الجوّال أثناء قيادة السيارة، أو يسلمه لمن يجيب عنه))^(٥)،

قال تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾^(٦)،

وقال تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾^(٧).

٨. عدم الاشتغال بالهاتف في المجالس:

المسلم صاحب خلق كريم، وأدب رفيع، يحترم الآخرين ويقدر شأنهم، لذا لا يكون مشغول البال بالهاتف، ولا بقراءة برامج، ولا بألعابه، إذا كان في مجلس، خصوصاً في مجالس أهل العلم والفضل، حتى لا يؤذيه ولا يكسر

(١) الضوابط الشرعية في استخدام الجوّالات: ص ١٥.

(٢) ديوان أحمد شوقي، تأليف: أحمد شوقي، بدون ذكر سنة الطبع ومكانه: ص ٥٢٨.

(٣) أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه: ٦/١، و أبو داود في سننه: ٢٦١/٤، كتاب (الأب)، باب (تنزيل الناس منازلهم) رقم (٤٨٤٢). و البيهقي في الآداب: ٤٥/١، (باب في رحمة الصغير وتوقير الكبير) رقم (٣٩)، وأبو يعلى في مسنده: ٢٤٦/٨، رقم (٤٨٢٦)، وقد صححه الحاكم وغيره ينظر: كشف الخفاء ١/١٩٥. والسخاوي في فتح المغيبي: ١٧٠/٣، وقال: الحديث منقطع وقال أيضاً: هذا حديث حسن. ينظر: كنز العمال ٣/٢١١. وضعفه الشيخ محمد ناصر الدين الألباني في صحيح وضعيف سنن أبي داود: ٢/١.

(٤) أخرجه الإمام أحمد في المسند: ٣٢٣/٥، رقم (٢٢٨٠٧)، قال المنذري في الترغيب والترهيب: ٦٤/١: إسناده حسن. وأخرجه الترمذي في سننه: ٣٢٢/٤، كتاب (البر والصلة) باب (ما جاء في رحمة الصبيان)، وقال: حديث غريب. وأبو يعلى في مسنده: ٢٣٨/٧، رقم (٤٢٤١)، والحاكم في المستدرک: ٢١١/١، رقم (٤٢١) وقال مالك بن خیر الزیادی مصري ثقة وأبو قبيل تابعي كبير وقال: هذا حديث صحيح الإسناد. وأخرجه أيضاً: البخاري في التاريخ الكبير: ٣١٢/٧، رقم (١٣٢٩). قال الهيثمي في مجمع الزوائد: ١٢٧/١، رواه أحمد والطبراني في الكبير، وإسناده حسن: ١٢٧/١. وينظر: كشف الخفاء: ٢/٢٢٦. وكنز العمال: ٦٩/٣.

(٥) الضوابط الشرعية في استخدام الجوّالات: ص ٣٥.

(٦) سورة البقرة، من الآية: ١٩٥.

(٧) سورة النساء، من الآية: ٢٩.

قلوبهم، ((فبعض الناس لا يفتأ يقلب جواله (هاتفه)، ويستعرض نغماته وأجراسه، ويلعب في التسالي التي يحتويها الجوال إلى ذلك مما لا يليق بالعاقل، ومما يجعله عرضة للتندر، والاستهجان))^(١).

٩. الحذر من الأمراض القلبية التي يسببها الهاتف:

الأمراض القلبية كثيرة، منها: الفخر، والعجب، والكبر، والغرور، والتباهي، والرياء، والسمعة، وغيرها، وحاملوا الهاتف من أكثر ما يصاب بهذه الأمراض، نرى كثيراً، يبدل هاتفه بدون حاجة ومبرر، فما يحمله على شرائه وتبديله وحمله إلا الكبر والسمعة والفخر...

((خصوصاً ما يحصل عند كثير من أتباع الموضات، فما أن يظهر جوال (هاتف) جديد في السوق، إلا ويسارع إلى شرائه بأغلى الأثمان، مع وجود جواله السابق، وقد لا يكون يختلف عنه تماماً إلا في الشكل، أو بعض التطورات اليسيرة))^(٢)، في حين أنّ من صفات المسلم التواضع، وخفض الجناح للمسلمين، والبعد عن الكبر، قال تعالى: ﴿وَخُفِّضْ جَنَاحَكَ لِمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٣).

وهناك بعض الناس يستعملون الهاتف في المجالس ويتكلمون مع ذوي القدر والمكانة، أو الجاه والغنى، لإظهار العظمة، وبيان أنه إنسان مهم، إذ يوهم من حوله بأن فلاناً من أهل الفضل والمكانة يبحث عنه، ويتصل به.

يقول الشيخ بكر أبو زيد: ((في الجماعة أفراد يحملون همّ العظمة، وأن يحمدا بما لم يفعلوا))^(٤)، وفي أمثال هذا يقول النبي ﷺ: {المتشبع بما لم يعط كلابس ثوبي زور}^(٥).

(١) الجوال آداب و تنبيهات: ص ٨.

(٢) الضوابط الشرعية في استخدام الجوال: ص ٤٣.

(٣) سورة الشعراء، الآية: ٢١٥.

(٤) أدب الهاتف: ص ٣٥.

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه: ٢٠٠١/٥، كتاب (النكاح) باب (المتشبع بما لم ينل وما ينهى من افتخار الضرة) رقم (٤٩٢١)، ومسلم

في صحيحه: ١٦٨١/٣، كتاب (اللباس والزينة)، باب (النهي عن التزوير في اللباس وغيره والتشبع بما لم يعط) رقم (٢١٢٩).

المبحث الرابع

الأزمنة والأمكنة التي لا يستعمل فيها الهاتف

بعض الناس يتصلون في أي وقت شاء، دون أن يراعي الوقت المناسب، وأكثر الناس يعاني من هذا .. الإنسان يأكل ويتصل الناس به، و يتوضأ والناس يتصلون به، و يصلي والناس يتصلون به، و يؤانس أهله والناس يتصلون به، و يأكل مع أولاده ويلعب أولاده والناس يتصلون به، و ينام والناس يتصلون به، وكل واحد منهم يتصل يتوقع منك أن ترد عليه، لأن حاجته يظن أنها ضرورية، فإذا لم ترد عليه، يقول لك: يا أخي اتصلت بك أمس لم ترد علي!.. وهذا مخالف لقاعدة:(المشغول لا يشغل)^(١). فمن الأدب أثناء الحديث بالهاتف مراعاة التوقيت المناسب للمحادثات الهاتفية.

وهذه بعض الأزمنة والأمكنة التي من الأدب مراعاتها وعدم استعمال الهاتف فيها:

١. أوقات النوم:

على المتصل أن يختار الوقت المناسب لإجراء المكالمة مع الطرف الآخر، لأن هذا سيزيد من فرص قيام الطرف الآخر بالرد على مكالمته، فإن كان وقت نوم فلا يتصل إلا عند الضرورة، حتى لا يؤدي الناس، مثل: وقت النوم (بعد صلاة العشاء)، وقبل صلاة الفجر، إذ يكون الناس نياماً في فرشهم، ووقت القيلولة بعد الظهرية .

٢. أوقات الصلاة:

إن الله تعالى فرض الصلاة وحدد مواقيت إقامتها، قال تعالى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَّوْقُوتًا﴾^(٢)، فعلى المتصل مراعاة أوقات الصلاة، فلا يتصل فيها حتى لا يشوش على المصلي ويذهب خشوعه فيها.

٣. أثناء وجبات الطعام:

بعض الناس يتصل حسب هواه وشغله، ربما يتصل وقت وجبة الطعام، فهو أكل بنفسه، ولا يلاحظ الآخرين، كثيراً ما يتصل بالإنسان وهو يأكل الطعام و في فمه اللقمة، فلا يدري كيف يجيب، بل ربما يؤدي ذلك إلى أذى في جسمه، ويؤدي إلى إلحاق الضرر بالآخرين، في حين قال الرسول: ﴿لا ضرر ولا ضرار﴾^(٣).

٤. في المسجد:

المسجد بيت الله تعالى، وهو خير بقاع الأرض، وهو المكان الذي يلتقي فيه المسلمون لأداء الصلوات، وتعلم أمور الدين، وهو المكان الذي لا يصلح إلا للعبادة فيه، قال تعالى: ﴿وَأَنَّ الْمَسْجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾^(٤). ومن الأدب مع المسجد ألا يرفع الإنسان صوته فيه لا بقراءة القرآن ولا بغيره، وقد نهى النبي ﷺ عن نداء القارئ المسلم لأخيه المسلم { لا يجهر بعضكم على بعض بالقرآن }^(٥)، وإذا كان رفع الصوت بالقرآن منهيًا عنه، فكيف إذا رفع صوته بغير القرآن كحديث الدنيا بالهاتف أو غيره^(٦)، قال ابن عبد البر -رحمه الله تعالى:

(١) ينظر: الأشباه والنظائر، للسيوطي: ص ١٥١.

(٢) سورة النساء، من الآية: ١٠٣.

(٣) تقدم تخريجه: ص ١٩٠.

(٤) سورة الجن، الآية: ١٨.

(٥) أخرجه مالك في الموطأ: ١/ ٨٠، باب (العمل في القراءة)، رقم (١٧٧). والنسائي في السنن الكبرى: ٢/ ٢٦٤، كتاب (الاعتكاف)، رقم

(٣٣٦٠)، والطبراني في الأوسط: ٥/ ٤١، رقم (٤٦٢٠)، وصححه الألباني في صحيح وضعيف الجامع: ١/ ١٨١. وينظر: كشف الخفا ومزيل

الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على السنة الناس، تأليف: إسماعيل بن محمد الجراحي، دار إحياء التراث العربي - بيروت: ١٧٩/٢.

(٦) ينظر: سلسلة الآداب الإسلامية، للشيخ محمد صالح المنجد : http://www.islamweb.net : ١٠/١٩.

((وإذا نهى المسلم عن أذى المسلم في عمل البر وتلاوة القرآن، فإبذأوه في غير ذلك أشد تحريماً))^(١).

٥. في الخلاء:

من آداب دخول الخلاء الابتعاد عن الذكر والكلام، فيكرهان في حالة قضاء الحاجة سواء كان في الصحراء أو في البنين، وسواء في ذلك جميع الأذكار والكلام، إلا كلام الضرورة^(٢) فقد اتفق العلماء على ترك الكلام في الخلاء، وكراهة الكلام على قضاء الحاجة^(٣)، عن أبي سعيد. رضي الله عنه. قال: سمعت النبي ﷺ يقول: {لا يخرج الرجلان يضربان الغائط^(٤) كاشفين عن عورتيهما يتحدثان، فإن الله يمقت على ذلك}^(٥). وكذلك يستحسن للمستخدم ومن الأدب أن يغلق الهاتف كلياً، أو يجعله على وضع صامت، قبل دخول الخلاء.

٦. في مجلس العلم:

وكما يقبح استعمال الهاتف في المسجد، كذلك لا يلاءم استعماله في مجالس العلم، لأن ذلك يذهب هبة المجلس، ويقطع الفائدة على المتعلمين، ويؤذي من يلقي الدرس، ويزري بمن يستعمل الهاتف في تلك المجالس. وقد يغتفر الاتصال أو الرد إذا كان في الأمر ضرورة، أو حاجة يخشى فواتها، ويراعى في ذلك ترك التطويل. ويجمل ويستحسن بالمرء إذا أراد الاتصال وهو في مجلس علم، بل حتى في مجالس أخرى أن يستأنن ويخرج من المجلس^(٦).

٧. في السيارة:

تقع الركاب في مسؤولية السائق، وعلى السائق أن يوصلهم إلى المكان المطلوب بأمان وراحة بعيداً عما يثير قلقهم، ومن قلة المرءة رؤية بعض أصحاب السيارات استعمال الهاتف الجوال أثناء سوقهم السيارة، وقد يأخذهم الحديث فلا يتنبهون إلى ما يعرض لهم في الطريق، فتقع الحوادث الجسام، لذلك ينبغي إقفال الجوال أثناء قيادة السيارة، أو تسليمه لمن يجيب عنه^(٧)، قال تعالى: ﴿وَلَا تَلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾^(٨)، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾^(٩).

(١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: ٣١٩/٢٣.

(٢) ينظر: الآداب الإسلامية، موقع الإسلام، www.al-islam.com: ص: ١٨.

(٣) ينظر: المجموع: ١٠٧/٢.

(٤) ومعنى (يضربان الغائط) أي يأتيانه، يقال: يقال ضربت الأرض إذا أتيت الخلاء. المجموع: ١٠٧/٢.

(٥) أخرجه الإمام أحمد في المسند: ٣/٣٦، رقم (١١٣٢٨)، و أبو داود في سننه: ١/٤، كتاب (الطهارة) باب (كراهية الكلام عند الحاجة) رقم (١٥)، والنسائي في سنن الكبرى: ١/٧٠، رقم (٣١)، وابن ماجه في سننه: ١/١٢٣، رقم (٣٤٢)، والحاكم في المستدرک: ١/٢٥٩، رقم (٥٥٨)، والبيهقي في سنن الكبرى: ١/٩٩، رقم (٤٨٧)، قال الألباني في "السلسلة الضعيفة والموضوعة" ١١/٥٩: ضعيف الإسناد، والحديث وإن كان ضعيفاً، لكن من جهة المعنى: فإن أمور قضاء الحاجة منبئة على الستر، والكلام ينافي الستر، وكذلك أمور قضاء الحاجة أن الإنسان يقضي حاجته ثم يخرج وليس هذا مكان أحاديث، وكذلك فإن الكلام -أيضاً- ربما أدى إلى مسألة الإطالة، ثم إن هذا مكان قدر ومكان تأفف منه النفوس الطيبة، فكيف يجعل مكان حديث واستئناس ومبادلة بالكلام مع غيره؟ ينظر: سلسلة الآداب الإسلامية، محمد صالح المنجد: http://www.islamweb.net: ٢٠/١٥.

(٦) ينظر: الجوال آداب و تنبيهات، محمد بن إبراهيم الحمد، المكتبة الشاملة، الإصدار الخامس: ص: ٤.

(٧) الضوابط الشرعية في استخدام الجوال: ص: ٣٥.

(٨) سورة البقرة، من الآية: ١٩٥.

(٩) سورة النساء، من الآية: ٢٩.

المبحث الخامس الآداب المتعلقة برسائل الهاتف

الهاتف الجوال يشتمل على خدمات كثيرة، ومنها: خدمة الرسائل، والذي يليق بالمسلم أن يراعي الأدب في الرسائل، كما هو شأنه في سائر أموره، سواء تعلق بشخصيته أو غيره، فإذا أراد أن يرسل رسالة، يجب أن تكون جميلة معبرة، أو مبشرة، أو معزية، أو مسلية، أو تكون مشتملة على صلة رحم، أو نصيحة، أو ذكرى، أو موعظة، أو حكم، أو غير ذلك.

وبالإضافة إلى ذلك تعد الرسائل ((ثقافة جديدة على المجتمع، ويجب توظيفها توظيفاً صحيحاً وأن يوضع لها ضوابط وقوانين من قبل الجهات ذات العلاقة، وأن لا تترك بلا إشراف أو توجيه حتى لا يساء استخدامها، إضافة إلى ضرورة توعية الشباب بطريقة استغلالها الاستغلال الصحيح والنافع))^(١).

وفيما يأتي نذكر آداب الهاتف المتعلقة بالرسائل:

١. التأكد من صحة الرقم:

من الآداب التي تجب مراعاتها، التأكد من صحة الأرقام عند إرسال الرسالة، حتى لا تقع رسالتك في يد من لا تعنيه، ولئلا تزج المرسل إليه، بل ويساء الظن بالمرسل إن كانت الرسالة لا تناسب، ثم في النهاية تعتذر أنك لا تريد الإرسال له بل لغيره فحصل ذلك خطأً، فتخرج نفسك بذلك^(٢).

٢. البدء بسم الله والسلام:

يبدأ المسلم بسم الله في كل شيء ذي شأنٍ أو عملٍ مهمّ، تطبيقاً لما قال رسول الله ﷺ: {كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله فهو أقطع}^(٣).

فعلى المرسل قبل البدء بكتابة الرسالة أن يكتب: بسم الله الرحمن الرحيم، ثم: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، ثم يبدأ بكتابة الرسالة.

٣. التثبت في الرسالة:

المؤمن مأمور بالتثبت في الأنباء، والمعلومات، والتأكد من صحتها، فإذا كانت الرسالة مشتملة على خبر أو معلومة، فليتثبت من صحتها، فالمرسل لا بد أن يعلم أن رسالته تقع في أيدي، وتنتشر في الآفاق، فله غنمها وعليه غرمها.

(١) رسائل الجوال ثقافة جديدة أم انحطاط جديد، مقال ل: رضا فيصل، مجلة المستقبل الإسلامي، العدد ١٤٠، فبراير/٢٠٠٣م:ص ٦٨.

(٢) ينظر: آداب الهاتف الجوال بقلم: أبي عبد الله محمد حاج عيسى الجزائري، الثلاثاء، ١١ مارس ٢٠٠٨،

www.manareldjazair.com/index.php..

(٣) أخرجه الرهاوي في أربعينه من حديث أبي هريرة مرفوعاً {كل أمر ذي بال بسم الله الرحمن الرحيم}، وأخرج أبو داود: ٤/٢٦١، والنسائي: ٦/١٢٧، وابن ماجه: ١/٦١٠، والدارقطني: ١/٢٢٩، وابن حبان: ١/١٧٣، والبيهقي: ٣/٢٠٨، عن أبي هريرة مرفوعاً: ((كل كلام لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجزم))، وفي رواية: ((كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله فهو أقطع)) حسن ابن الصلاح وغيره، ينظر: مرعاة المفاتيح مشكاة المصابيح: ١/١، للعلامة ولي الدين محمد بن عبد الله الخطيب التبريزي، وأخرجه النووي في الأذكار: ١/٩٠، وقال: وهو حديث حسن، وقد روي موصولاً كما ذكرنا، وروي مرسلاً، ورواية الموصول جيدة الإسناد، وإذا روي الحديث موصولاً ومرسلاً فالحكم للاتصال عند جمهور العلماء لأنها زيادة ثقة، وهي مقبولة عند الجماهير. كما حسنه العظيم الأبادي، وصاحب عون المعبود، ينظر: عون المعبود شرح سنن أبي داود: ٢٦/٤٦٦، و قال الألباني: حديث: {كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم} فهو أبتى. رواه الخطيب، والحافظ عبد القادر الرهاوي، ضعيف، ينظر: إرواء الغليل: ١/٣٧.

وكذا يبتعد عن إرسال الرسائل المجهولة المصدر التي تحوي أخباراً لا يدري صدقها من كذبها ويطلب من الناس إذاعتها.

يقول ابن الجوزي . رحمه الله تعالى .(١): ((ما اعتمد أحد أمراً إذا همّ بشيء مثل التثبت، فإنه متى عمل بواقعة من غير تأمل للعواقب كان الغالب عليه الندم)) (٢).

والرسالة بدون التثبت فيها تؤدي إلى الكذب، وقد حذرنا النبي ﷺ من ذلك حيث يقول: {كفى بالمرء كذباً أن يحدث بكل ما سمع} (٣).

٤ . الحذر من الرسالة السيئة:

الرسالة السيئة: هي التي تشتمل على الكلمات البذيئة، والنكات السخيفة، والرسومات القبيحة، والصور الفاضحة، وعبارات الغرام، ولو مع الزوجة، فقد تقع الرسالة في يد غيرها، ولتضع المرأة ذلك بحسبانها إذا راسلت صاحبيتها أنه قد يطلع على رسائلها زوج صاحبيتها أو أخوها أو أبوها. وهذا العمل غير جائز شرعاً، لأنه يعتبر من فحش القول والكتابة، قال النبي ﷺ: { ليس المؤمن بالطعان ولا اللعان ولا الفاحش ولا البذي } (٤).

وكذلك العبارات التي تحتل معنيين: سيئ بعد التأمل سليم، وفي هذا يقول الماوردي . رحمه الله تعالى .(٥): ((ومما يجري مجرى فحش القول، وهجره في وجوب اجتنابه ولزوم تنكبه ما كان شنيع البديهة، مستنكر الظاهر، وإن كان عقب التأمل سليماً، وبعد الكشف والروية مستقيماً)) (٦).

٥ . مراعاة حال المرسل إليه:

ومما ينبغي مراعاته في الرسالة أن تكون ملائمة مع حال المرسل إليه ومكانته ((فقد تكون الرسالة ملائمة لشخص دون الآخر، وقد تكون صالحة لأن ترسل لكبير قدر أو سنّ، ولا تصلح أن ترسل إلى غيره، وقد تصلح لأن

(١) هو عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، أبو الفرج (٥٠٨ - ٥٩٧ هـ). نسبته إلى محلة الجوز بالبصرة. قرشي، حنبلي، علامة عصره في الفقه والتاريخ والحديث والأدب. اشتهر بوعظه المؤثر وكان الخليفة يحضر مجالسه، مكث في التصنيف. من تصانيفه: (تلبيس إبليس) و (الموضوعات). الذيل على طبقات الحنابلة: ١/٣٩٩ - ٤٢٣، والبداية والنهاية: ١٣ / ٢٨، وابن الجوزي : ص ١٧. ٥٥.

(٢) ينظر: صيد الخاطر، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي، مكتبة التوفيقية: ص ٣٢٣.

(٣) أخرجه البخاري في الأدب المفرد: ص ٣٠٥، باب المعارض، رقم (٨٨٤)، ومسلم في صحيحه: ١/١٠، باب (النهى عن الحديث بكل ما سمع)، رقم (٥).

(٤) أخرجه البخاري في الأدب المفرد: ص ١٢٢، باب (العياب) رقم (٣٣٢)، والترمذي في سننه: ٤/٣٥٠، كتاب (البر والصلة) باب (ما جاء في اللعنة) رقم (١٩٧٧) و قال: حديث حسن غريب، والبيهقي في السنن الكبرى: ١٠/١٩٣، رقم (٢٠٥٨٣)، والحاكم في المستدرک: ١/٥٧، رقم (٢٩)، وابن حبان في صحيحه: ١/٤٢١، رقم (١٩٢)، والطبراني في المعجم الكبير: ١٠/٢٠٧، رقم (١٠٤٨٣).

(٥) هو علي بن محمد بن حبيب الماوردي (٣٦٤ - ٤٥٠ هـ) نسبته إلى بيع ماء الورد. ولد بالبصرة وانتقل إلى بغداد. إمام في مذهب الشافعي، كان حافظاً له. وهو أول من لقب ب (أفضى القضاة). توفي في بغداد. من تصانيفه: (الحاوي) و (الأحكام السلطانية). ينظر: طبقات الشافعية: ١/٢٣٠. ٢٣٢، وشذرات الذهب: ٣/٢٥٨، ومعجم المؤلفين: ٢/٤٩٩.

(٦) أدب الدنيا والدين، للعلامة أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي الشافعي، (شرح وتعليق: محمد كريم راجح) دار اقرأ . بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٥ هـ. ١٩٨٥م: ص ٢٩٢.

ترسلها لمن يعرفك ويعرف مقاصدك، ولا يصلح أن ترسل لمن لا يعرف مقاصدك، فمراعاة تلك الأحوال أمر مطلوب^(١).

٦. عدم استعراض رسائل الآخرين:

ومما لا يستحسن للمسلم ولا يليق به، النظر في الهاتف عموماً، والرسائل خصوصاً، بدون الإذن أو معرفة رضا صاحبها، لأن ذلك كشف الستر، ومن التطفل المذموم، بل هو ضرب من ضروب الخيانة، وباب من أبواب سوء الظن، لأن الناظر في رسائل جوال غيره ربما رأى رسالة ففهمها على غير وجهها، أو ظن أنها أرسلت إلى امرأة يعاكسها وقد يكون صاحب الجوال أرسلها إلى زوجته.

وقد تكون الرسالة وردت إليه وهو لم يرض بها، فيسيء الناظر الظن في صاحبه وهو براء من ذلك. وينبغي للمرسل أن يحتاط لذلك، خصوصاً النساء؛ لأنه ربما استعرض الهاتف المحمول زوج صاحبته، أو أخوها، وربما كان مريض النفس، فكان ذلك سبباً فيما لا تحمد عقباه^(٢).

٧. عدم أذية المسلمين:

المسلم سليم اليد واللسان، لا يؤذي أخاه المسلم والأخت المسلمة لا بالقول ولا بالفعل، بل ولا أحداً من خلق الله تعالى إلاّ بالحق، لكن يوجد بعض الناس من مستخدمي الهاتف، يؤذي الناس بالمكالمة والمراسلة إليه. ((ولقد استخدم بعض الناس هذا الجهاز لمثل هذه الأغراض الشريرة، فمنهم من يتصل في ساعات متأخرة من الليل، كالساعة الواحدة، أو الثانية ليلاً، لإزعاج أهل المنزل. ومنهم من يستخدم أسلوباً آخر، وهو أسلوب المراسلة، والمغازلة، فيراسل بكلمات قبيحة فاضحة، ويرفقها بصورة خليعة لبعض النساء، وغير ذلك))^(٣)، أمثال شركات الاتصالات، حيث يرسلن الرسائل الكثيرة المزعجة، بالليل والنهار، بدون مراعاة حال المرسل إليه، مرة باسم المشاركة في اليانصيب، وأخرى باسم اختيار الغناء، وثالثة باسم السعادة نفسياً وطيباً، وغيرها.

وفي هذا إيذاء بين للناس، وهذا وعيد ربنا سبحانه لمن آذى المؤمنين والمؤمنات، حين يقول تعالى:

﴿ وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغَيْرِ مَا كَسَبُوا فَقَدِ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا ﴾^(٤).

وعن ابن عمر رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله: ليا معشر من أسلم بلسانه، ولم يدخل الإيمان في قلبه! لا تؤذوا المسلمين، ولا تعيروهم، ولا تتبعوا عوراتهم، فإنه من تتبع عورة أخيه المسلم، يتتبع الله عورته، ومن تتبعت الله عورته، يفضحه ولو في جوف رحله^(٥).

(١) ينظر: الجوال آداب و تنبيهات، محمد بن إبراهيم الحمد، المكتبة الشاملة، الإصدار الخامس، ص: ٧.

(٢) ينظر: المصدر نفسه.

(٣) الضوابط الشرعية في استخدام الجوال: ص ٣٢.

(٤) سورة الأحزاب، الآية: ٥٨.

(٥) أخرجه الترمذي في سننه: ٣٧٨/٤، كتاب (البر والصلة) باب (ما جاء في تعظيم المؤمن) رقم (٢٠٣٢) وقال: هذا حديث حسن غريب. و أخرجه ابن حبان في صحيحه: ٧٥/١٣، رقم (٥٧٦٣)، والطبراني في الكبير: ٢٠/٢، رقم (١١٥٥)، والأوسط: ٢٠٧/٣، رقم (٢٩٣٦) بنحوه وقال بدل: { لا تدموا المسلمين }، { لا تؤذوا المسلمين }، وقال الهيثمي: رجاله ثقات، ينظر: مجمع الزوائد: ٩٤/٨.

٨. الرد على رسالة غير لائقة:

على المسلم إذا وصلت إليه رسالة لا تليق أن يبادر في الإنكار على صاحبه، ولكن بالرفق واللين، يقول النبي ﷺ: {إن الله رفيق يحب الرفق ويعطي عليه ما لا يعطى على العنف} (١).

ففي هذا إقامة لشعيرة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وفيه تواصل بالحق، وتنبيه على الخطأ، وتعليم للجاهل إذا كان المرسل لا يفقه ما أرسل، يقول النبي صلى الله عليه و سلم: {إنّ الناس إذا رأوا المنكر، فلم يغيروه، أوشك الله عزّ وجلّ أن يعمهم بعقابه} (٢).

كما يحسن بالإنسان أن يبادر إلى مسح الرسالة السيئة؛ حتى يسلم من الحرج إذا ضاع هاتفه، أو نسيه في مكان ما، أو وقع في يد غيره (٣).

(١) أخرجه الإمام أحمد في المسند: ١/١١٢، رقم (٩٠٢)، والطبراني في المعجم الأوسط: ٤/٢٨٨، رقم (٣٦٨٢)، والبخاري في البحر الزخار: ٢/٣٢٣، وأبو يعلى في المسند: ١/٣٨٠، رقم (٤٩٠)، قال الألباني في صحيح الأدب المفرد: (صحيح)، قال الهيثمي: رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح، ينظر: مجمع الزوائد: ٣/٤٨٨.

(٢) أخرجه الإمام أحمد في المسند: ١/٥، رقم (١٦)، وأخرجه أيضاً: ابن أبي شيبة: ٧/٥٠٥، رقم (٣٧٥٨٣)، وأبو يعلى في مسنده: ١/١١٨، رقم (١٢٨)، والحميدي في المسند: ١/٣، رقم (٣)، وأبو داود في سننه: ٤/١٢٢، باب (في خير بن صائد)، رقم (٤٣٣٨)، والترمذي في سننه: ٤/٤٦٧، كتاب (الفتن) باب (ما جاء في نزول العذاب إذا لم يغير المنكر) رقم (٢١٦٨)، وقال: حديث صحيح، وابن ماجه في سننه: ٢/١٣٢٧، كتاب (الفتن) باب (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) رقم (٤٠٠٥)، والدارقطني في العلل: ١/٢٤٩، رقم (٤٧) وقال: رواه ثقافت، والبيهقي في سنن الكبرى: ١٠/٩١، رقم (١٩٩٧٨)، ينظر: جامع الأصول: ١/٣٣٠.

(٣) ينظر: الجوال آداب وتنبيهات: ص ٧. ٨.

الخاتمة

الخاتمة

- الحمد لله الذي يسر لي كتابة هذا البحث، وقد توصلت من خلاله إلى استنتاجات، أسجلها كالآتي:
١. شمول الفقه الإسلامي لكل ما يحتاجه الناس على الإطلاق، فما من حادثة إلا ولها حكم في الشريعة الإسلامية، وذلك في جميع الأعصار والأقطار والأحوال، لأن المعاني التي تضمنتها الشريعة تعم جميع الحوادث وتسعها إلى يوم القيامة، فقد رأينا ما من مسألة في الهاتف إلا ولها حكم في الفقه الإسلامي.
 ٢. أنّ حكم استخدام الهاتف الإباحة ما لم يستعمل في الأمور المحرمة.
 ٣. جواز تخزين القرآن في الهاتف المحمول، وأنه ليس له حكم المصحف ما لم يظهر شيء من القرآن على الشاشة، ويجوز مسه بغير طهارة لوجود الحائل.
 ٤. جواز الدخول بالهاتف المحمول في الخلاء ما لم يظهر على الشاشة شيء من القرآن الكريم فيحرم، وجواز التكليم به داخل الخلاء ما لم يكن بذكر الله فيكون مكروهاً، أو بالقرآن فيحرم. كما يحرم جعل آيات القرآن رنة للهاتف.
 ٥. كراهة الحركات الحاصلة في الصلاة بسبب ورود الاتصال، ما لم تكن لإطفاء النغمة فتجب لدفع الأذى، ومشروعية النعي والتعزية عن طريق الهاتف.
 ٦. جواز استعمال النغمات الموسيقية في تنبيه الاتصال أو عند الانتظار، ولكن يجب مراعاته ذلك في المساجد حتى لا يحصل التشويش على الناس. وأن الراجح جواز التصوير بنوعيه الفوتوغرافي والفيديو؛ لكن احتواء الهاتف على الصور الغرامية والخلاعية أمر محرم.
 ٧. وجوب الزكاة على من يتاجر بالهاتف مثل زكاة عروض التجارة، وكذلك على من يبيع البطاقات والكرتات، وجواز دفع الزكاة عن طريق الهاتف، ويعدُّ الهاتف من الحاجيات في العصر الحاضر؛ فيعطى من مال الزكاة ما يشتري به الهاتف لتسديد حوائجه.
 ٨. يعتبر الإخبار برؤية الهلال بوسيلة الهاتف بعد التحري من شخص المتصل، ولا بأس بالكلام بالهاتف للمعتكف.
 ٩. لا يعد الهاتف من الحوائج الأصلية في نفقة من يمون الحاج لقصر المدة، ولا يشترط توفر المحمول مع الحاج في حجه، ولا مانع من استخدام الهاتف في عبادات الحج بقدر الحاجة والضرورة.
 ١٠. الأصل جواز بيع الهاتف؛ لكن إذا علم البائع أنّ المشتري يستعمله في المحرم فلا يجوز أن يبيعه؛ لأنه إعانة على الإثم والعدوان، وينطبق ذلك على تأجير أو بيع المحل لمن يتاجر بمثل هذه الأجهزة التي قد تستخدم في المحرمات.
 ١١. أن بطاقة الهاتف ملك لشركة الاتصالات، فلا يجوز التصرف فيه بالبيع، يجوز استبدال الجهاز القديم بالجهاز الجديد ولا ربا بينهما، ويجوز استئجار الهاتف من صاحبه، وكذا يجوز بيع الرصيد بأكثر أو أقل من قيمته لأنه من قبيل بيع المنافع، ولا يجري فيه الربا لأنه ليس نقداً بنقد، وفي إجراء العقود عن طريق الهاتف اتصالاً وإرسالاً تفاصيل طويلة تراجع.
 ١٢. أنه تحرم المسابقات بصورتها الحالية عن طريق الهاتف إلا بضوابط سردناها في الرسالة، وأنه يحرم أيضاً اليانصيب عن طريقه؛ لأنه قمار بلا شك.
 ١٣. لو عزل الموكل الوكيل بطريقة رسالة الهاتف، ولم يعلم الوكيل إلا بعد التصرف فلا شيء على الوكيل، وتصح إعادة الهاتف للاتصال، أما الشريحة فهبة جائزة، ويجوز أخذ العوض مقابل هذه الهبة على خلاف في

مصير هذه الهبة وصحتها. وأما النقاط الهاتف الضال كغيره من الضوال، والتعريف بوسيلة الهاتف أحد وسائل التعريف، ولا يصح الاكتفاء به .

١٤. يجوز عقد الزواج عن طريق الهاتف، ويعتبر أخذ إذن المرأة عن طريق الهاتف مع وجوب التحري.
١٥. يقع الطلاق اتفاقاً باللفظ الصريح عن طريق الهاتف، وتعتبر الكتابة برسائل الهاتف كناية تفتقر إلى النية، وتحصل الرجعة بالقول عن طريقه لكن يندب الإشهاد عليها، وبالكتابة لأنها فعل كالجماع ، والقبلة ، واللمس وغيرها، والرجعة تحصل بالأفعال.
١٦. الدعوة إلى الوليمة عن طريق الهاتف معتبرة، وتجب على المدعو الإجابة ما لم يثبت كون المرسل غير صاحب الوليمة، أو لم يعينه برسالة الجوال، ويلزم الزوج توفير الهاتف لمن تلزمه النفقة عليه.
١٧. القذف معتبر عن طريق الهاتف مع مراعاة الإثبات، وينطبق حكم السرقة بشروطها على جهاز الاتصال، وأن من سرق منافع الهاتف مثل البطاقات (كارتات) يعزر ولا يقطع يده لأن المنافع ليست مالاً.
١٨. يضمن كل من أتلف بهاتفه المحمول أمراً يحظر تشغيله عنده، ولا ضمان يجب جراه ضرر الأذن بسبب الهاتف المحمول، واستعمال الهاتف أثناء القيادة ممنوع نظاماً ، وقد يعتريه أحوال، ومن ثبت خطؤه فعليه الضمان .
١٩. يحرم التجسس عن طريق الهاتف، كما لا يجوز تسجيل المكالمات، ولا الجهر بها إلا بإذن صاحبها، وأن القتل بالإرهاب قد يكون قتل عمد أو شبه عمد أو خطأ.
٢٠. خطاب القاضي إلى القاضي عن طريق الهاتف مشافهة أو مكاتبة معتبر بشروطه.
٢١. الشهادة عن طريق الهاتف مشافهة تخرج على مسألة الشهادة على الشهادة، وأما بالمكاتبة فلا تصح، واليمين عن طريق الهاتف مشافهة أو مكاتبة غير معتبرة.
٢٢. الإفتاء والاستفتاء عن طريق الهاتف مشافهة أو مكاتبة أمر جائز مشروع وليراع في ذلك ضوابط الإفتاء والاستفتاء.
٢٣. للهاتف آداب متعلقة بالمتصل والمستقبل أو كليهما وبالأزمة والأمانة وبالرسائل ينبغي مراعاتها كخفض الصوت، والتلطف في الكلام، و و و . وكذلك يتعلق به أخطاء ينبغي البعد عنها مثل استعمال هاتف الغير، ومقاطعة الحديث، والتفاخر بالهواتف وغيرها.

وصلّى الله وسلّم على نبينا محمد
وعلى آله وصحبه أجمعين
والحمد لله أولاً
وآخرأ

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

. بعد القرآن الكريم .

١. ابن الجوزي. تأليف: عبد العزيز سيد هاشم الغزولي، دار القلم . دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ . ٢٠٠٠ م.
٢. ابن تيمية حياته وعصره . آراؤه وفقهه، تأليف: محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي.
٣. الاتصالات السلوكية واللاسلكية في الوطن العربي: ميسر حمدون سليمان، بحث حول الاتصالات، طبعة مركز دراسات الوحدة العربية، عام (١٩٨٢م).
٤. الإتيان في علوم القرآن، تأليف: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت: ٩١١هـ)، (تحقيق: سعيد المنذوب)، دار الفكر. بيروت، الطبعة الأولى.
٥. إجابة السائل شرح بغية الآمل، تأليف: محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني (ت: ١١٨٢هـ) ، (تحقيق: القاضي حسين بن أحمد السياغي . الدكتور حسن محمد مقبولي الأهدل)، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٦ م.
٦. الإجماع، تأليف: أبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (ت: ٣١٨هـ)، (تحقيق: د. فؤاد عبد المنعم أحمد)، دار الدعوة - الإسكندرية، الطبعة الثالثة، ١٤٠٢ هـ .
٧. الإجماع، تأليف: أبي عمرو يوسف بن عبد الله بن عبد البر (ت: ٤٦٣هـ)، (جمع وترتيب: فؤاد بن عبد العزيز الشلهوب . عبد الوهاب بن ظافر الشهري)، دار القاسم . الرياض.
٨. إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، تأليف: تقي الدين أبي الفتح، المعروف بابن دقيق العيد (ت ٧٠٢هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت.
٩. أحكام الأسرة في الإسلام، تأليف: الأستاذ الدكتور محمد مصطفى شلبي، الدار الجامعية . بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٣هـ.
١٠. أحكام التصوير في الفقه الإسلامي، تأليف: محمد بن أحمد علي واصل، (إشراف: د. صالح بن عبد الله اللاحم)، دار الطيبة - الرياض، الطبعة الأولى: ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
١١. أحكام الزواج في ضوء الكتاب والسنة، تأليف: الدكتور عمر سليمان الأشقر، دار النفائس . عمان، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ . ١٩٩٧ م.
١٢. أحكام الزواج والطلاق في الإسلام، تأليف: الدكتور بدران أبو العينين، دار التأليف . مصر، الطبعة الثانية، ١٩٦١ م.
١٣. أحكام السماع والاستماع، تأليف: الدكتور محمد معين الدين بصري، دار الفضيلة . الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٥ هـ . ٢٠٠٤ م.
١٤. الأحكام الفقهية للتعاملات الالكترونية، تأليف: الدكتور عبد الرحمن بن عبد الله السند، دار الوراق - بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.
١٥. أحكام القرآن، تأليف: القاضي أبي بكر محمد بن عبد الله ابن العربي (ت: ٥٤٣هـ)، (تحقيق: محمد عبد القادر عطا)، دار الفكر - بيروت.
١٦. أحكام القرآن، تأليف: أبي بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص (ت: ٣٧٠هـ)، (تحقيق: محمد الصادق قمحاوي)، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ١٤٠٥ هـ .

١٧. أحكام المسابقات المعاصرة في الفقه الإسلامي، لأستاذ الدكتور محمد عثمان شبير، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، الدورة الرابعة عشرة، ٢٠٠٣/١/١١ - ٢٠٠٣/١/١٦، الدوحة - قطر.
١٨. أحكام أهل الذمة، تأليف: أبي عبد الله شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي (ت: ٧٥١هـ)، (تحقيق: يوسف أحمد البكري - شاعر توفيق العاروري)، رمادى للنشر. الدمام، دار ابن حزم. بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
١٩. الإحكام في أصول الأحكام، تأليف: علي بن أحمد بن حزم الأندلسي (ت: ٤٥٦هـ)، دار الحديث. القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.
٢٠. أحكام مقاضاة الغائب جنائياً في الفقه والنظام، رسالة ماجستير من إعداد: نبيل علي عبد الله زباني، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. الرياض، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
٢١. إحياء علوم الدين، تأليف: حجة الإسلام أبي حامد محمد بن محمد الطوسي الشافعي الغزالي (ت: ٥٠٥هـ)، (التحقيق والتصحيح: دار الوعي العربي - حلب)، دار صادر - بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.
٢٢. الاختيار لتعليل المختار، تأليف: عبد الله بن محمود بن مودود الموصلني الحنفي (ت: ٦٨٣هـ)، (تحقيق: عبد اللطيف محمد عبد الرحمن)، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
٢٣. آداب الزفاف في السنة المطهرة، تأليف: محمد ناصر الدين الألباني، ط/ دار السلام، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
٢٤. الآداب الشرعية والمنح المرعية، تأليف: الإمام أبي عبد الله محمد بن مفلح المقدسي (ت: ٧٦٣هـ)، (تحقيق: شعيب الأرنؤوط. عمر القيام) مؤسسة الرسالة. بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
٢٥. أدب الدنيا والدين، تأليف: أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي الشافعي (ت: ٤٥٠هـ)، (شرح وتعليق: محمد كريم راجح) دار إقرأ. بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
٢٦. الأدب المفرد: لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت: ٢٥٦هـ)، (تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي)، دار البشائر الإسلامية - بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م، الأحاديث مزيلة بأحكام الألباني.
٢٧. أدب الهاتف، للشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد، دار العاصمة. الرياض، الطبعة الثانية، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
٢٨. الأذكار المنتخب من كلام سيد الأبرار، تأليف: أبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ)، دار الكتب العربي. بيروت، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
٢٩. إرشاد الخلق إلى العمل بخير البرق، للشيخ محمد جمال الدين القاسمي، مطبعة المقتبس. دمشق، الطبعة الأولى، ١٣٢٩هـ.
٣٠. إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول، للإمام محمد بن علي الشوكاني (ت: ١٢٥٠هـ)، (تحقيق: محمد سعيد البديري)، دار الفكر. بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ - ١٦٦٢م.
٣١. إرشاد أهل الملة إلى إثبات الأهله، تأليف: محمد بخيت المطيعي المصري الحنفي (ت: ١٣٥٤هـ)، مطبعة كردستان العلمية. مصر، ١٣٢٩هـ.
٣٢. إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، دار المكتبة الإسلامية. بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ.
٣٣. أسنى المطالب في شرح روض الطالب، تأليف: الشيخ زكريا الأنصاري (ت: ٩٢٦هـ)، (تحقيق: د. محمد

- محمد تامر)، دار الكتب العلمية . بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٠ م.
٣٤. الأشباه والنظائر: للعلامة زين الدين بن إبراهيم المعروف بابن نجيم الحنفي (ت ٩٧٠هـ)، (تحقيق وتقديم: محمد مطيع الحافظ)، دار الفكر . دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٣ هـ . ١٩٨٣ م.
٣٥. الأشباه والنظائر، للإمام العلامة تاج الدين عبد الوهاب بن علي ابن عبد الكافي السبكي (ت ٧٧١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م.
٣٦. الأشباه والنظائر، للإمام عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣ هـ .
٣٧. الإشراف على نكت مسائل الخلاف، تأليف: القاضي أبي محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي المالكي (ت ٤٢٢هـ)، (تحقيق وتخريج وتقديم: الحبيب بن طاهر)، دار ابن حزم . بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ . ١٩٩٩ م.
٣٨. الإصابات في تمييز الصحابة، تأليف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي (ت: ٨٥٢هـ)، (تحقيق: علي محمد البجاوي)، دار الجيل - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.
٣٩. الإعلام بفوائد عمدة الأحكام، تأليف: أبي حفص عمر بن علي بن أحمد الأنصاري الشافعي المعروف بابن الملقن (٧٢٣ . ٨٠٤هـ)، (تقديم: صالح بن فوزان الفوزان . بكر بن عبدالله أبو زيد)، (تحقيق وتعليق: عبد العزيز بن أحمد المشيقح)، دار العاصمة . الرياض، الطبعة الأولى ، ١٤١٧ هـ . ١٩٩٧ م.
٤٠. إعلام الموقعين عن رب العالمين ، تأليف: أبي عبد الله شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي (ت ٧٦١هـ)، (تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد)، دار الجيل - بيروت - ١٩٧٣ م.
٤١. إعلام الموقعين عن رب العالمين، تأليف: محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ)، (دراسة وتحقيق: طه عبد الرؤوف سعد)، مكتبة الكليات الأزهرية . القاهرة، ١٣٨٨ هـ . ١٩٦٨ م.
٤٢. الأعلام، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، تأليف: خير الدين الزركلي ، دار العلم للملايين . بيروت، الطبعة الخامسة، ١٩٨٠ هـ.
٤٣. الاقتصاد الإسلامي والقضايا الفقهية المعاصرة ، للدكتور علي السالوس، دار الثقافة . قطر، الطبعة الأولى، ١٤١٦ هـ.
٤٤. الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع، تأليف: شمس الدين محمد بن أحمد الخطيب الشربيني (ت ٩٧٧هـ)، (تحقيق: مكتب البحوث والدراسات - دار الفكر)، دار الفكر - بيروت، ١٤١٥ هـ.
٤٥. الأم، تأليف: الإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤هـ)، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٣ هـ.
٤٦. الأنساب، تأليف: أبي سعيد عبد الكريم بن محمد ابن منصور التميمي السمعاني (ت ٥٦٢هـ)، (تحقيق: عبد الله عمر البارودي)، دار الفكر. بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٨ م.
٤٧. الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل ، لأبي الحسن علي بن سليمان المر داوي (ت ٨٨٥هـ)، (تحقيق : محمد حامد ألقفي) دار إحياء التراث العربي . بيروت.
٤٨. أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء، تأليف: قاسم بن عبد الله بن أمير علي القونوي (ت ٩٧٨هـ)، (تحقيق: د. أحمد بن عبد الرزاق الكبيسي) دار الوفاء - جدة ، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ.
٤٩. الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف ، تأليف: أبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري ،

- (تحقيق: د . أبو حماد صغير أحمد بن محمد حنيف)، دار طيبة - الرياض، الطبعة الأولى، ١٩٨٥ م .
٥٠. إيضاح الدلالات في سماع الآلات، تأليف: عبد الغني النابلسي الحنفي (ت ١١٤٣هـ)، (تحقيق: أحمد راتب حموش)، دار الفكر . دمشق، الطبعة الأولى: ١٤٠١هـ . ١٩٨١م .
٥١. البحر الرائق شرح كنز الدقائق، تأليف: زين الدين ابن نجيم الحنفي (ت ٩٧٠هـ)، دار المعرفة - بيروت، الطبعة الثانية.
٥٢. البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار، تأليف: أحمد بن يحيى بن المرتضى (ت ٨٤٠هـ)، (ضبط وتخرىج وتعليق: الدكتور محمد محمد تامر)، دار الكتب العلمية . بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ . ٢٠٠١م .
٥٣. البحر المحيط في أصول الفقه، تأليف: بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي (ت: ٧٩٤هـ)، (ضبط نصوصه وخرج أحاديثه وعلق عليه: د. محمد محمد تامر)، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م .
٥٤. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، تأليف: علاء الدين الكاساني (ت: ٥٨٧هـ)، دار الكتاب العربي . بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٢م .
٥٥. بداية المجتهد ونهاية المقتصد، تأليف: أبي الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن رشد القرطبي (ت ٥٩٥هـ)، دار الفكر . بيروت.
٥٦. البداية والنهاية، تأليف: أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي (ت ٧٧٤هـ)، مكتبة المعارف - بيروت.
٥٧. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، تأليف: العلامة محمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ)، دار المعرفة . بيروت.
٥٨. البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير: لابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (ت: ٨٠٤هـ)، (تحقيق: مصطفى أبو الغيط . عبد الله بن سليمان . ياسر بن كمال)، دار الهجرة . الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ . ٢٠٠٤م .
٥٩. البرهان في أصول الفقه، تأليف: عبد الملك بن عبد الله بن يوسف أبو المعالي الجويني (ت: ٤٧٨هـ)، (تحقيق: د . عبد العظيم محمود الديب)، الوفاء . المنصورة . مصر، الطبعة الرابعة، ١٤١٨هـ .
٦٠. البرهان في علوم القرآن، تأليف: محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي (ت: ٧٩٤هـ)، (تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم)، دار المعرفة . بيروت، ١٣٩١هـ .
٦١. بلغة السالك لأقرب المسالك، تأليف: أحمد الصاوي (ت ١٢٤١هـ)، (تحقيق: محمد عبد السلام شاهين)، دار الكتب العلمية . بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ . ١٩٩٥م .
٦٢. البناية في شرح الهداية، تأليف: أبي محمد محمود بن أحمد العيني (ت ٨٥٥هـ)، دار الفكر . بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١١هـ . ١٩٩٠م .
٦٣. البهجة في شرح التحفة، تأليف: أبي الحسن علي بن عبد السلام التسولي (ت: ١٢٥٨هـ) ، (ضبطه وصححه: محمد عبد القادر شاهين)، دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .

٦٤. بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، تأليف: أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الملك ابن القطان الفاسي (ت ٦٢٨هـ)، (تحقيق: د. الحسين آيت سعيد)، دار طيبة - الرياض - الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
٦٥. البيان في المذهب الإمام الشافعي، تأليف: أبي الحسين يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني الشافعي اليمني (ت ٥٥٨هـ)، (اعتنى به: قاسم محمد النوري)، دار المنهاج . بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ . ٢٠٠٠م.
٦٦. تاج العروس من جواهر القاموس، تأليف: محمد مرتضى الحسيني الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ)، (تحقيق: مجموعة من المحققين)، دار الهداية.
٦٧. التاج والإكليل لمختصر خليل، تأليف: أبي عبد الله محمد بن يوسف بن أبي القاسم العبدري (ت ٨٩٧هـ)، دار الفكر . بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٨ هـ .
٦٨. تاريخ بغداد، تأليف: أحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، دار الكتب العلمية . بيروت.
٦٩. التاريخ الكبير: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي (ت ٢٥٦هـ)، (تحقيق: السيد هاشم الندوي)، دار الفكر . بيروت.
٧٠. تبصرة الحكام في أصول الأفضية ومناهج الأحكام، تأليف: برهان الدين أبي الوفاء إبراهيم ابن الإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن فرحون اليعمري (ت: ٧٩٩ هـ)، (حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه وكتب حواشيه: الشيخ جمال مرعشلي) دار الكتب العلمية . بيروت، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .
٧١. التبصرة في أصول الفقه، تأليف: أبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروز آبادي الشيرازي (ت ٤٧٦هـ)، (تحقيق: د. محمد حسن هيتو)، دار الفكر - دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.
٧٢. التبيان في آداب حملة القرآن، لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ)، الوكالة العامة للتوزيع . دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
٧٣. تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ، للإمام فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي الحنفي (ت ٧٤٣هـ)، دار الكتب الإسلامي - القاهرة، ١٣١٣هـ.
٧٤. التجسس وأحكامه في الشريعة الإسلامية، تأليف: محمد راكان الدغمي، دار السلام، الطبعة الثانية، ١٩٨٥م.
٧٥. التحريض على الجريمة الإرهابية بين الشريعة والقانون، رسالة ماجستير أعدها: عبد الله بن سعود الموسى، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية . الرياض، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
٧٦. تحفة الفقهاء، تأليف: علاء الدين السمرقندي (ت: ٥٣٩هـ)، دار الكتب العلمية . بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.
٧٧. تذكرة الحفاظ، تأليف: أبي عبد الله شمس الدين محمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى .
٧٨. الترغيب والترهيب من الحديث الشريف: تأليف: أبي محمد عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (ت ٦٥٦هـ)، (تحقيق: إبراهيم شمس الدين)، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
٧٩. التسويق باستخدام الموبايل: تأليف: مات هاج، دار الفاروق للنشر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م.
٨٠. التعريفات، تأليف: علي بن محمد بن علي الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، (تحقيق: إبراهيم الأبياري)، دار الكتاب

- العربي - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ.
٨١. تغليق التعليق على صحيح البخاري ، للإمام أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، (تحقيق: سعيد عبد الرحمن موسى القزقي)المكتب الإسلامي . بيروت، دار عمار . عمان، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ.
٨٢. تفسير القرآن العظيم، تأليف: أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي (ت ٧٧٤ هـ)، (تحقيق: سامي بن محمد سلامة)، دار طيبة، الطبعة الثانية، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
٨٣. تفسير المنار، للشيخ محمد رشيد رضا، دار المنار . القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٦٦ هـ . ١٩٤٧ م.
٨٤. تفسير آيات الأحكام، تأليف: محمد علي السائيس، (صححه وعلق عليه: حسن السماحي سويدان)، (راجعته: محي الدين ديب مستو)، دار ابن كثير - دمشق - بيروت، دار القادري - دمشق - بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤٢٨ هـ . ٢٠٠٧ م.
٨٥. التقابض في الفقه الإسلامي وأثره على البيوع المعاصرة : تأليف: علاء الدين عبد الرزاق الجنكو، دار النفائس . الأردن . الطبعة الأولى، ١٤٢٣ هـ.
٨٦. تقريب التهذيب، تأليف: أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي (ت ٨٥٢هـ)، (تحقيق: محمد عوامة) دار الرشيد - سوريا ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
٨٧. التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، تأليف: أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ) دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ . ١٩٨٩ م.
٨٨. تليق الأفهام العلية بشرح القواعد الفقهية: تأليف: وليد بن راشد السعيدان، (اعتنى به: سالم بن ناصر القريني)، (راجعته وعلق عليه: فضيلة الشيخ : سلمان بن فهد العودة)، المصدر: موقع شبكة مشكاة الإسلامية: <http://www.almeshkat.net/>
٨٩. التلكس وكمبيوتر الاتصالات الدولية والآلية، أودارد جورج، دار الراتب الجامعية . بيروت، ١٩٨٧ م.
٩٠. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لابن عبد البر (ت ٤٦٣هـ)، (تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي . محمد عبد الكبير البكري)، مؤسسة القرطبة، موقع مكتبة المدينة الرقمية.
٩١. التوقيف على مهمات التعاريف، تأليف: محمد عبد الرؤوف المناوي (ت ١٠٣١هـ)، (تحقيق: د. محمد رضوان الداية)، دار الفكر المعاصر . بيروت ، دار الفكر - دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠ هـ.
٩٢. تهذيب التهذيب، تأليف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي (ت ٨٥٢هـ)، دار الفكر . بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤ هـ . ١٩٨٤ م.
٩٣. تيسير التحرير، للإمام محمد أمين المعروف بأمير شاه (ت ٩٧٢هـ)، دار الفكر، بيروت.
٩٤. تيسير العلام شرح عمدة الحكام، تأليف: عبدالله بن عبد الرحمن بن صالح آل بسام، (تحقيق: محمد صبحي بن حسن حلاق)، مكتبة الصحابة . الشارقة، مكتبة التابعين . القاهرة، الطبعة العاشرة، ١٤٢٦ هـ . ٢٠٠٦ م.
٩٥. تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان : تأليف: الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي ، (تحقيق : ابن عثيمين)، مؤسسة الرسالة - بيروت ، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
٩٦. جامع الأصول في أحاديث الرسول، تأليف: المبارك بن محمد ابن الأثير الجزري (ت ٥٤٤هـ)، بدون

ذكر الطبع ومكانه.

٩٧. جامع البيان عن تأويل آي القرآن: للإمام أبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ)، دار الفكر - بيروت، ١٤٠٥هـ.
٩٨. الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير: للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ)، دار الفكر - بيروت.
٩٩. جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم، تأليف: زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن شهاب الدين البغدادي (ت ٧٩٥هـ)، (تحقيق: شعيب الأرنؤوط - إبراهيم باجس)، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة السابعة، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
١٠٠. جامع بيان العلم وفضله جامع بيان العلم وفضله، تأليف: يوسف بن عبد البر النمري (ت: ٤٦٣هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٣٩٨هـ.
١٠١. الجامع لأحكام القرآن: تأليف: أبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت ٦٧١هـ)، دار الشعب - القاهرة.
١٠٢. جرائم التخويف في الفقه الإسلامي، رسالة ماجستير أعدها: كفاية فهمي علوان، الجامعة الإسلامية - غزة، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
١٠٣. الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم، تأليف: محمد بن فتوح الحميدي (ت ٤٨٨هـ)، (تحقيق: د. علي حسين البواب)، دار ابن حزم - بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
١٠٤. الجناية على الأطراف في الفقه الإسلامي: للدكتور نجم عبد الله إبراهيم العيساوي، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث - دبي، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
١٠٥. الجواب الشافي في إباحة التصوير الفوتوغرافي: للشيخ محمد نجيب المطيعي، مطبعة الخيرية - مصر، الطبعة الأولى.
١٠٦. الجواهر المضية في طبقات الحنفية، تأليف: أبي محمد عبد القادر بن أبي الوفاء محمد بن أبي الوفاء القرشي (ت ٧٧٥هـ)، مير محمد كتب خانه - كراتشي.
١٠٧. حاشية إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين لشرح قرة العين بمهمات الدين، تأليف: أبي بكر ابن السيد محمد شطا الدمياطي (ت بعد ١٣٠٢هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت.
١٠٨. حاشية البجيرمي على شرح منهج الطلاب (التجريد لنفع العبيد)، تأليف: سليمان بن عمر بن محمد البجيرمي (ت ١٢٢١هـ)، المكتبة الإسلامية - ديار بكر - تركيا.
١٠٩. حاشية الجمل: تأليف: الشيخ سليمان الجمل، على شرح المنهج (لزكريا الأنصاري)، دار الفكر - بيروت.
١١٠. حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، تأليف: محمد عرفه الدسوقي (ت ١٢٣٠هـ)، (تحقيق: محمد عيش)، دار الفكر - بيروت.
١١١. حاشية الشرواني على تحفة المحتاج بشرح المنهاج، تأليف: عبد الحميد الشرواني، دار الفكر - بيروت.
١١٢. حاشية الطحاوي على مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح، أحمد بن محمد بن إسماعيل الطحاوي الحنفي (ت ١٢٣١هـ)، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق - مصر، الطبعة الثالثة، ١٣١٨هـ.
١١٣. حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرياني، تأليف: علي الصعيدي العدوي المالكي (ت: ١١٨٩هـ)، (تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي)، دار الفكر - بيروت، ١٤١٢هـ.

١١٤. حاشية القليوبي على شرح جلال الدين المحلي على منهاج الطالبين، تأليف: شهاب الدين أحمد بن أحمد بن سلامة القليوبي (ت ١٠٦٩هـ)، (تحقيق : مكتب البحوث والدراسات)، دار الفكر . بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ . ١٩٩٨م .
١١٥. حاشية رد المختار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار، تأليف: الشيخ الإمام ابن عابدين (ت ١٢٥٢هـ)، دار الفكر - بيروت - ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م .
١١٦. الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي وهو شرح مختصر المزني، تأليف: علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري الشافعي (ت ٤٥٠هـ)، (تحقيق: الشيخ علي محمد معوض - الشيخ عادل أحمد عبد الموجود)، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م .
١١٧. حكم إجراء العقود بوسائل الاتصال الحديثة، الهاتف . البرقية . التلكس، في ضوء الشريعة والقانون: للدكتور محمد عقلة الإبراهيم، دار الضياء . عمان، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ . ١٩٨٦م .
١١٨. الحلال والحرام في الإسلام: للدكتور يوسف القرضاوي، مكتبة وهبة . القاهرة، الطبعة السابعة عشرة، ١٤٠٨هـ . ١٩٨٨م .
١١٩. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، تأليف: أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني (ت ٤٣٠هـ) ، دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٥هـ .
١٢٠. الخراج، تأليف: القاضي أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم (ت: ١٨٢هـ)، دار المعرفة . بيروت، ١٣٩٩هـ . ١٩٧٩م .
١٢١. خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، تأليف: محمد أمين بن فضل الله بن محب الله بن محمد المحبي (١١١١هـ) ، دار صادر. بيروت.
١٢٢. الدر المختار شرح تنوير الأبصار، تأليف: محمد بن علي بن محمد علاء الدين الحصكفي (ت ١٠٨٨هـ) . دار الفكر - بيروت ، الطبعة الثانية، ١٣٨٦هـ .
١٢٣. درر الحكام شرح غرر الأحكام، تأليف: محمد بن فراموز الشهير بمنلا خسرو (ت: ٨٨٥هـ)، بدون ذكر الطبعة ومكانها وسنتها.
١٢٤. درر الحكام شرح مجلة الأحكام، تأليف: علي حيدر، (تحقيق وتعريب: المحامي فهمي الحسيني)، دار الكتب العلمية - بيروت.
١٢٥. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تأليف: الحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، (تحقيق: محمد عبد المعيد ضان)، مجلس دائرة المعارف العثمانية . صيدر آباد . الهند، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ . ١٩٧٢م .
١٢٦. الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، تأليف: إبراهيم بن علي بن محمد بن فرحون اليعمرى المالكي (ت ٧٩٩هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت.
١٢٧. الدية في الشريعة الإسلامية: للدكتور أحمد فتحي يهنسي، دار الشروق . القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤٠٩هـ . ١٩٨٨م .
١٢٨. الذخيرة، تأليف: شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي (ت ٦٨٤هـ)، (تحقيق: محمد حجي) دار الغرب . بيروت، ١٩٩٤م .
١٢٩. الذيل على طبقات الحنابلة، تأليف: أبي الفرج عبد الرحمن بين شهاب الدين أحمد البغدادي الدمشقي

الحنبلي (ت ٧٩٥هـ)، دار المعرفة . بيروت.

١٣٠. الرجعة في الفقه الإسلامي، رسالة ماجستير أعدها : زيد مصطفى رزق ريان، نابلس . فلسطين، ١٤٢١هـ . ٢٠٠١م .
١٣١. رسالة في علم الموسيقى، تأليف: صلاح الدين خليل بن أبيك الصفدي (ت ٧٦٤هـ)، (دراسة وتحقيق: د. عبد المجيد دياب، والأستاذ غطاس عبد الملك خشبة)، الهيئة المصرية العامة للكتاب . القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ . ١٩٩١م .
١٣٢. روائع البيان تفسير آيات الأحكام من القرآن، تأليف: محمد علي الصابوني، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م .
١٣٣. الروض المربع شرح زاد المستقنع، تأليف: منصور بن يونس بن إدريس البهوتي (ت ١٠٥١هـ)، مكتبة الرياض الحديثة - الرياض، ١٣٩٠هـ .
١٣٤. روضة الطالبين، للإمام يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ)، المكتب الإسلامي . بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ .
١٣٥. روضة الناظر وجنة المناظر، تأليف: أبي محمد عبد الله بن أحمد بن قدامه المقدسي (ت ٦٢٠هـ)، (تحقيق: د. عبد العزيز عبد الرحمن السعيد)، جامعة الإمام محمد بن سعود . الرياض، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ .
١٣٦. رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين، تأليف: أبو زكريا يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ)، دار الفكر - بيروت ، الطبعة الثالثة، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م .
١٣٧. زاد المعاد في هدي خير العباد ، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ) ، (تحقيق : شعيب الأرنؤوط - عبد القادر الأرنؤوط).
١٣٨. الزواجر عن اقتراف الكبائر، تأليف: ابن حجر الهيتمي (ت ٩٧٣هـ)، (تحقيق: تم التحقيق والإعداد بمركز الدراسات والبحوث بمكتبة نزار مصطفى الباز) المكتبة العصرية . صيدا . بيروت، الطبعة الثانية ، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .
١٣٩. سبل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام، تأليف: محمد بن إسماعيل الصنعاني (ت ٨٥٢هـ)، (تحقيق : محمد عبد العزيز الخولي)، دار إحياء التراث العربي - بيروت ، الطبعة الرابعة ، ١٣٧٩هـ .
١٤٠. سرقة المنفعة، رسالة ماجستير، أعده زيد محمد الكبرى، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية . الرياض، ١٤٢٨هـ . ٢٠٠٧م .
١٤١. سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، تأليف: أبي الفضل محمد خليل بن علي المرادي (ت ١٢٠٦هـ)، دار الكتاب الإسلامي . القاهرة.
١٤٢. سنن ابن ماجه: للإمام محمد بن يزيد أبو عبد الله القر ويني (ت ٢٧٥هـ)، (تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي)، دار الفكر - بيروت .
١٤٣. سنن أبي داود: للإمام سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني الأزدي (ت ٢٧٥هـ)، (تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد)، دار الفكر - بيروت .
١٤٤. سنن الترمذي (الجامع الصحيح) للإمام: محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي (ت ٢٧٩هـ)، (تحقيق : أحمد محمد شاكر وآخرون)، دار إحياء التراث العربي - بيروت .
١٤٥. سنن الدار قطني: للإمام علي بن عمر أبو الحسن الدار قطني البغدادي (ت ٣٨٥هـ)، (تحقيق : السيد

- عبد الله هاشم يماني المدني)، دار المعرفة - بيروت - ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م.
١٤٦. سنن الدارمي: للإمام عبد الله بن عبد الرحمن أبو محمد الدارمي (ت ٢٥٥هـ)، (تحقيق: فواز أحمد زمرلي ، خالد السبع العلمي)، دار الكتاب العربي - بيروت ، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ.
١٤٧. السنن النسائي الكبرى: للإمام أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي (ت ٣٠٣هـ)، (تحقيق: د. عبد الغفار سليمان البنداري، سيد كسروي حسن)، دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى: ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م.
١٤٨. السير الكبير، تأليف: محمد بن الحسن الشيباني (ت: ١٨٩هـ)، (تحقيق: د. صلاح الدين المنجد)، معهد المخطوطات - القاهرة.
١٤٩. السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار، للإمام محمد بن علي بن محمد الشوكاني (١٢٥٠هـ)، (تحقيق : محمود إبراهيم زايد). دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥ هـ.
١٥٠. شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، تأليف: محمد بن محمد مخلوف، دار الكتب العلمية . بيروت.
١٥١. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تأليف: عبد الحي بن أحمد بن محمد العكري الحنبلي (ت ١٠٨٩هـ)، (تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط . محمود الأرناؤوط) دار بن كثير . دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ .
١٥٢. شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه، تأليف: سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (ت ٧٩٢هـ)، (تحقيق: زكريا عميرات)، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م .
١٥٣. شرح الجلال محمد بن أحمد المحلي على متن جمع الجوامع ، تأليف: عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي (ت ٧٧١ هـ)، مكتبة مصطفى ألبابي الحلبي وأولاده بمصر.
١٥٤. شرح حدود ابن عرفة، تأليف: أبي عبد الله محمد بن قاسم الأنصاري، الرصاع (ت: ٨٩٤هـ) ، بدون ذكر الطبع ومكانه.
١٥٥. شرح الزركشي على مختصر الخزقي، تأليف: شمس الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله الزركشي المصري الحنبلي (ت ٧٧٢هـ)، (قدم له ووضع حواشيه: عبد المنعم خليل إبراهيم) دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.
١٥٦. شرح السنة، تأليف: الحسين بن مسعود البغوي (ت ٥١٦هـ)، (تحقيق : شعيب الأرناؤوط - محمد زهير الشاويش)، المكتب الإسلامي - دمشق _ بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
١٥٧. شرح صحيح البخاري ، تأليف: أبي الحسن علي بن خلف بن عبد الملك بن بطلال البكري القرطبي، (تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم) مكتبة الرشد . الرياض، الطبعة : الثانية، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م.
١٥٨. الشرح الصغير على أقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك: لأبي البركات احمد بن محمد بن احمد الدردير (ت ١٢٠١ هـ)، وبالهامش حاشية احمد بن محمد الصاوي المالكي، (خرج أحاديثه وفهرسة د. مصطفى كمال وصفي)، دار المعارف . القاهرة.
١٥٩. شرح القواعد الفقهية، تأليف: أحمد بن الشيخ محمد الزرقا (ت ١٣٥٧هـ)، (تحقيق: صححه وعلق عليه مصطفى أحمد الزرقا)، دار القلم - دمشق ، الطبعة الثانية، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.
١٦٠. الشرح الكبير، تأليف: سيدي أحمد الدردير أبو البركات (ت ١٢٠١ هـ)، (تحقيق : محمد عليش) دار الفكر - بيروت.
١٦١. الشرح الكبير، تأليف: عبد الرحمن بن محمد ابن قدامة المقدسي (ت: ٦٨٢ هـ)، بدون ذكر سنة الطبع

ومكانه.

١٦٢. شرح معاني الآثار ، تأليف: أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي ، (تحقيق : محمد زهري النجار) دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ.
١٦٣. الشرح الممتع على زاد المستقنع، تأليف: محمد بن صالح بن محمد العثيمين (ت: ١٤٢١هـ) دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ - ١٤٢٨ هـ.
١٦٤. الشرح الممتع على زاد المستقنع للشيخ محمد بن صالح العثيمين: موقع www.islamtoday.net.
١٦٥. شرح فتح القدير، لكمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي(ت:٦٨١هـ)، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية.
١٦٦. شرح مختصر خليل ، تأليف: محمد بن عبد الله الخرخشي المالكي (ت١١٠٢هـ)، دار الفكر - بيروت.
١٦٧. شرح منتهى الإرادات(دقائق أولي النهى لشرح المنتهى)، تأليف: الشيخ منصور بن يونس بن إدريس البهوتي (ت ١٠٥١هـ)، (تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي)، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ. ٢٠٠٠م.
١٦٨. شعب الإيمان، تأليف: أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، (تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول) ، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ.
١٦٩. الشمائل المحمدية والخصائل المصطفوية، تأليف: أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (ت٢٧٩هـ)، (تحقيق : سيد عباس الجليمي)، مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت ، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ.
١٧٠. الصحوة الإسلامية: للشيخ محمد بن صالح بن عثيمين، دار القاسم، الطبعة الثالثة، ١٤١٦ هـ .
١٧١. صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان: للإمام محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي ألبستي (ت٣٥٤هـ)، (تحقيق: شعيب الأرنؤوط)، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.
١٧٢. صحيح ابن خزيمة: للإمام محمد بن إسحاق بن خزيمة أبو بكر السلمي النيسابوري (ت٣١١هـ)، (تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي)، المكتب الإسلامي - بيروت ، ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠م.
١٧٣. صحيح الأدب المفرد: للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، دار الصديق، الطبعة الأولى: ١٤٢١هـ.
١٧٤. صحيح البخاري (الجامع الصحيح المختصر)، تأليف: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي (ت٢٥٦هـ)، (تحقيق : د. مصطفى ديب البغا)، دار ابن كثير ، اليمامة - بيروت، الطبعة : الثالثة: ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
١٧٥. صحيح سنن الترمذي، تأليف: محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة الرشد . الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ. ٢٠٠٠م.
١٧٦. صحيح مسلم بشرح النووي، تأليف: أبي زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي (ت٦٧٦هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت - الطبعة الثانية، ١٣٩٢ هـ.
١٧٧. صحيح مسلم: للإمام مسلم بن الحجاج أبي الحسين القشيري النيسابوري (ت٢٦١هـ)، (تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي)، دار إحياء التراث العربي . بيروت .
١٧٨. صحيح وصايا الرسول صلى الله عليه وسلم، تأليف: سعد يوسف أبو عزيز، المكتبة التوفيقية.

١٧٩. صحيح وضعيف الجامع الصغير، تأليف: الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، ١٤٠٨ هـ.
١٨٠. صفة الصفوة، تأليف: عبد الرحمن بن علي بن محمد أبو الفرج (ت ٥٩٧هـ)، (تحقيق: محمود فأخوري . د. محمد رواس قلعه جي)، دار المعرفة . بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٩ هـ . ١٩٧٩ م.
١٨١. صفة الفتوى والمفتي والمستفتي، تأليف: أبي عبد الله أحمد بن حمدان النمري الحراني (ت: ٦٩٥ هـ)، (تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني)، المكتب الإسلامي . بيروت، الطبعة الثالثة، ١٣٩٧ هـ.
١٨٢. صفوة التفاسير، تأليف: محمد علي الصابوني، دار الفكر . بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٩ هـ . ١٩٩٨ م.
١٨٣. صيد الخاطر، تأليف: أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، مكتبة التوفيقية.
١٨٤. الضوابط الشرعية في استخدام الجوالات، لأبي إبراهيم عبد الله بن أحمد بن مقلب الضبيبي، مكتبة الإمام الواعي . صنعاء، دار عمر بن الخطاب . القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٩ هـ . ٢٠٠٨ م.
١٨٥. طبقات الحنابلة، تأليف: محمد بن أبي يعلى أبو الحسين (ت ٥٢١هـ)، (تحقيق : محمد حامد الفقي) دار المعرفة - بيروت.
١٨٦. طبقات الشافعية، تأليف: أبي بكر بن أحمد بن محمد بن عمر بن قاضي شعبة (ت ٨٥١هـ) ، (تحقيق: د. الحافظ عبد العليم خان)، عالم الكتب - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ.
١٨٧. طبقات الفقهاء الشافعية، تأليف: تقي الدين أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ)، (تحقيق: محيي الدين علي نجيب) دار البشائر الإسلامية . بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٢ م.
١٨٨. الطبقات الكبرى، تأليف: أبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع البصري الزهري (ت ٢٣٠هـ)، دار صادر - بيروت.
١٨٩. الطبقات الكبرى، تأليف: أبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع الزهري (ت ٢٣٠هـ)، (تحقيق: الدكتور علي محمد عمر)، مكتبة الخانجي . القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ . ٢٠٠١ م.
١٩٠. طرح التثريب في شرح التقريب، تأليف: زين الدين أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت ٨٠٦هـ)، (تحقيق: عبد القادر محمد علي)، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠ م.
١٩١. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، تأليف: شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت ٩٠٧هـ)، دار الجيل . بيروت.
١٩٢. عارضة الأحوذى بشرح صحيح الترمذي: لأبي بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربي (ت ٥٤٣هـ)، دار الفكر . بيروت.
١٩٣. العزيز شرح الوجيز، المعروف بالشرح الكبير، للإمام أبي القاسم عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الرافعي القزويني الشافعي (ت ٦٢٣هـ) ، (تحقيق وتعليق: الشيخ علي محمد معوض . الشيخ عادل أحمد الموجود) دار الكتب العلمية . بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ . ١٩٩٧ م.
١٩٤. العلاقات العامة النظرية والتطبيق، تأليف: د. عادل، ود. فائزة العوضي، و أ. ناصر عجيل السودان، الشركة الكويتية العربية للدعاية والإعلان والنشر والتوزيع . الكويت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤ م.
١٩٥. علل الحديث، تأليف: أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن مهرا ن الرازي (ت ٣٢٧هـ)، (تحقيق: محب الدين الخطيب)، دار المعرفة - بيروت، ١٤٠٥ هـ.
١٩٦. العلل الواردة في الأحاديث النبوية، تأليف: أبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الدار قطني

- البغدادي (ت ٣٨٥هـ)، (تحقيق : د. محفوظ الرحمن زين الله السلفي)، دار طيبة - الرياض ، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
١٩٧. عمدة القاري شرح صحيح البخاري، تأليف: بدر الدين محمد محمود بن احمد العيني (ت ٨٥٥هـ)، دار إحياء التراث العربي . بيروت.
١٩٨. عمدة القاري شرح صحيح البخاري، تأليف: بدر الدين محمد محمود بن احمد العيني (ت ٨٥٥هـ)، (ضبطه و صححه: عبد الله محمد عمر)، دار الكتب العلمية . بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.
١٩٩. العمليات الإرهابية وموقف الشريعة الإسلامية منها، رسالة ماجستير أعدها: منصور سلطان السبيعي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية . الرياض، ١٤٢٧ هـ . ٢٠٠٦ م.
٢٠٠. عون المعبود شرح سنن أبي داود، تأليف: محمد شمس الحق العظيم آبادي (ت ١٣٢٩هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٥ م.
٢٠١. عون المعبود شرح سنن أبي داود، تأليف: أبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي (ت ١٣٢٩هـ)، مع شرح الحافظ ابن قيم الجوزية: (ضبط وتحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان)، المكتبة السلفية . بالمدينة المنورة، الطبعة الثانية، ١٣٨٨ هـ . ١٩٦٨ م.
٢٠٢. العين، تأليف: الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ)، (تحقيق: د مهدي المخزومي . د إبراهيم السامرائي)، دار ومكتبة الهلال.
٢٠٣. الغناء والمعازف في الإعلام المعاصر وحكمهما في الإسلام، إعداد: الدكتور محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار المعرفة . بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٧ هـ . ٢٠٠٦ م.
٢٠٤. فتاوى الشيخ محمد متولي الشعراوي، دار العودة - بيروت.
٢٠٥. فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، جمع وترتيب: الشيخ أحمد بن عبد الرزاق الدويش، دار المؤيد - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٤ هـ.
٢٠٦. الفتاوى الهندية في مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان، للشيخ نظام وجماعة من علماء الهند، دار الفكر. بيروت، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م.
٢٠٧. فتاوى علماء البلد الحرام: مجموعة العلماء، دار ابن الجوزي - القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣١ هـ . ٢٠١٠ م.
٢٠٨. فتاوى كبار علماء الأمة في المسائل العصرية المهمة، جمع وعناية: أبي يوسف طه بن محمد . أبي الفداء أحمد بن بدر الدين، المكتبة الإسلامية . القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٢٥ هـ . ٢٠٠٥ م.
٢٠٩. فتح الباري شرح صحيح البخاري: للحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي (ت ٨٥٢هـ)، (تحقيق: محب الدين الخطيب)، دار المعرفة . بيروت.
٢١٠. فتح المغيـث شرح ألفية الحديث: تأليف: شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، دار الكتب العلمية . بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣ هـ.
٢١١. الفروع ، تأليف: أبي عبد الله محمد بن مفلح المقدسي (ت ٧٦٢هـ)، (تحقيق : أبو الزهراء حازم القاضي)، دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ.
٢١٢. الفقه الإسلامي وأدلته، تأليف: الأستاذ الدكتور وهبة الزحيلي، دار الفكر، دمشق، دار الفكر المعاصر، بيروت . الطبعة الرابعة، ١٤١٨ هـ . ١٩٩٧ م.
٢١٣. فقه السنة، تأليف: السيد سابق، دار الفكر . بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٣ هـ . ١٩٨٣ م.

٢١٤. فقه السيرة النبوية، تأليف: الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي، دار الفكر المعاصر. بيروت، دار الفكر . دمشق، ط١/ إعادة ٢٧، ١٤٢٨ هـ. ٢٠٠٧ م.
٢١٥. الفقه على المذاهب الأربعة، تأليف: عبد الرحمن بن محمد عوض الجزيري (ت: ١٣٦٠ هـ)، دار الكتب العلمية. بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٤ هـ. ٢٠٠٣ م.
٢١٦. فقه الغناء و الموسيقى في ضوء القرآن و السنة، تأليف: الدكتور يوسف القرضاوي، مكتبة وهبة . القاهرة ، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م .
٢١٧. فقه اللهو والترويح، تأليف: الدكتور يوسف القرضاوي، مكتبة وهبة . القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٢٧ هـ. ٢٠٠٦ م.
٢١٨. فقه المعاملات الحديثة، تأليف: أبي سليمان عبد الوهاب إبراهيم، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، ١٤٢٦ هـ.
٢١٩. الفقه المنهجي على مذهب الإمام الشافعي، تأليف: الدكتور مصطفى الخن، والدكتور مصطفى البيغا، وعلي الشرجي، دار القلم، دمشق، الطبعة السادسة، ١٤٢٦ هـ. ٢٠٠٥ م.
٢٢٠. الفوائد البهية في تراجم الحنفية، تأليف: أبي الحسنات محمد بن عبد الحي اللكنوي (ت ١٣٠٤ هـ)، (تصحيح و تعليق: محمد بدر الدين أبو فراس النعساني)، دار المعرفة . بيروت.
٢٢١. الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني ، تأليف: أحمد بن غنيم بن سالم النفراوي المالكي (ت ١١٢٥ هـ)، دار الفكر . بيروت، ١٤١٥ هـ .
٢٢٢. فيض الرحمن في الأحكام الفقهية الخاصة بالقرآن، إعداد: الدكتور أحمد سالم ملحم، دار النفائس . الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ. ٢٠٠١ م.
٢٢٣. فيض القدير شرح الجامع الصغير، تأليف: عبد الرؤوف المناوي (ت ١٠٣١ هـ)، (تعليق: ماجد الحموي)، المكتبة التجارية الكبرى . مصر، الطبعة الأولى، ١٣٥٦ هـ .
٢٢٤. القاموس المحيط، تأليف: محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت ٨١٧ هـ)، مؤسسة الرسالة - بيروت.
٢٢٥. قرارات وتوصيات مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي. أرقام القرارات: ١ - ١٧٤. والدورات: من الدورة الأولى في عام (١٤٠٦ هـ) - إلى الدورة الثامنة عشرة في عام (١٤٢٨ هـ) إعداد: جميل أبو سارة، تم جمعها من موقع " المجمع " على الإنترنت، ومن القرارات المطبوعة والمصورة، مع كثير من المراجعة والتدقيق، المكتبة الشاملة . الإصدار الخامس.
٢٢٦. القضاء ونظامه في الكتاب والسنة، تأليف: الدكتور عبد الرحمن إبراهيم عبد العزيز المحيضي، جامعة أم القرى . مكة المكرمة، ١٤٠٩ هـ. ١٩٨٩ م.
٢٢٧. قواعد الأحكام في مصالح الأنام، تأليف: أبي محمد عز الدين السلمي (ت ٦٦٠ هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت.
٢٢٨. القواعد الفقهية، جمع وإعداد: عزت عبيد الدعاس، دار الترمذي . دمشق . بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩ هـ . ١٩٨٩ م .
٢٢٩. القوانين الفقهية ، تأليف: محمد بن أحمد بن جزى الكلبي الغرناطي (ت ٧٤١ هـ)، جامع الكبير.
٢٣٠. الكافي في فقه الإمام المبجل أحمد بن حنبل، تأليف: أبي محمد عبد الله بن قدامة المقدسي (ت ٦٢٠ هـ)، المكتب الإسلامي - بيروت.

٢٣١. الكافي في فقه أهل المدينة المالكي، تأليف: أبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر القرطبي (ت: ٤٦٣هـ)، دار الكتب العلمية . بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.
٢٣٢. الكبائر، تأليف: محمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، دار الندوة الجديدة . بيروت.
٢٣٣. كتاب السماع، تأليف: أبي الفضل محمد بن طاهر بن علي المقدسي المعروف بابن القيسراني (ت ٥٠٧هـ)، (تحقيق: أبو الوفا المراغي)، طبعة عام، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
٢٣٤. كشاف القناع عن متن الإقناع ، تأليف: منصور بن يونس بن إدريس البهوتي (ت ١٠٥١هـ)، (تحقيق: هلال مصيلحي مصطفى هلال)، دار الفكر. بيروت ، ١٤٠٢ هـ.
٢٣٥. كشف الخفا ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، تأليف: إسماعيل بن محمد الجراحي (ت ١١٦٢هـ)، دار إحياء التراث العربي . بيروت.
٢٣٦. كف الرّاع عن محرمات اللّهُ والسماع، تأليف: أبو العباس احمد بن محمد بن علي المكي الهيثمي (ت ٩٧٤هـ)، (تحقيق: عبد القادر عطا)، دار الكتب العلمية . بيروت ، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ . ١٩٨٦ م.
٢٣٧. كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار، تأليف: تقي الدين أبي بكر بن محمد الحسيني الدمشقي الشافعي (ت ٨٢٩هـ)، (تحقيق: علي عبد الحميد بلطجي و محمد وهبي سليمان) دار الخير ، دمشق ، الطبعة : الأولى ، ١٩٩٤ م .
٢٣٨. كفاية الطالب الرباني لرسالة أبي زيد القيرواني، تأليف: أبو الحسن المالكي، (تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي)، دار الفكر . بيروت، ١٤١٢ هـ.
٢٣٩. كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، تأليف: علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي (ت ٩٧٥هـ)، (تحقيق: محمود عمر الدمياطي)، دار الكتب العلمية . بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ . ١٩٨٨م.
٢٤٠. الكنى والأسماء، تأليف: أبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري (ت ٢٦١هـ)، (تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشيري) الجامعة الإسلامية . المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٤ هـ.
٢٤١. كيف يعمل التلفون: سلسلة الشروق العالمية، دار الشروق . بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٢هـ . ١٩٨٢م.
٢٤٢. اللباب في تهذيب الأنساب، تأليف: أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد الشيباني الجزري (ت ٦٣٠هـ)، دار صادر . بيروت، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
٢٤٣. اللباب في شرح الكتاب، تأليف: عبد الغني بن طالب بن حماده بن إبراهيم الغنيمي الدمشقي الحنفي (ت ١٢٩٨هـ)، المكتبة العلمية . بيروت .
٢٤٤. لسان العرب، تأليف: محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري، دار صادر - بيروت، الطبعة الأولى.
٢٤٥. المبدع في شرح المقنع، تأليف: الشيخ أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن مفلح الحنبلي (ت ٨٨٤هـ)، المكتبة الإسلامي - بيروت ، ١٤٠٠ هـ.
٢٤٦. مبدأ الرضا في العقود، تأليف: الدكتور علي محي الدين القره داغي، الطبعة الثالثة، دار البشائر الإسلامية . بيروت، ١٤٢٣هـ.
٢٤٧. المبسوط، تأليف: شمس الدين السرخسي (ت ٤٨٣هـ)، دار المعرفة . بيروت.
٢٤٨. مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، تأليف: عبد الرحمن بن محمد الكلبي المدعو بشيخي زاده (ت ١٠٧٨هـ)، (خرج آياته وأحاديثه: خليل عمران منصور)، دار الكتب العلمية . بيروت، الطبعة الأولى،

١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

٢٤٩. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، تأليف: علي بن أبي بكر الهيثمي (ت ٨٠٧ هـ)، دار الريان للتراث . القاهرة، دار الكتاب العربي - بيروت، ١٤٠٧ هـ .
٢٥٠. مجموع الفتاوى، تأليف: شيخ الإسلام أحمد عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت ٧٢٨ هـ)، (تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي) مكتبة ابن تيمية، الطبعة الثانية.
٢٥١. مجموع الفتاوى، ومقالات متنوعة: تأليف الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن عبد الرحمن بن باز، (جمع وإشراف: د. محمد بن سعد الشويعر)، دار القاسم . الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ .
٢٥٢. المجموع شرح المذهب، تأليف: أبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦ هـ) ، دار الفكر. بيروت، ١٩٩٧ م.
٢٥٣. المجموع، التكملة: بقلم محمد نجيب المطيعي، مكتبة الإرشاد . جدة . المملكة العربية السعودية.
٢٥٤. محاضرات في عقد الزواج وآثاره، تأليف: محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي . القاهرة.
٢٥٥. المحرر في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، تأليف: عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن تيمية الحراني (ت ٦٥٢ هـ)، مكتبة المعارف - الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٠٤ هـ .
٢٥٦. المحصول في علم الأصول، تأليف: محمد بن عمر بن الحسين الرازي (ت ٦٠٦ هـ)، (تحقيق: طه جابر فياض العلواني) جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية . الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٠ هـ .
٢٥٧. المحلى، تأليف: أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري (ت ٤٥٦ هـ)، (تحقيق: تحقيق : لجنة إحياء التراث العربي) دار الأفاق الجديدة . بيروت .
٢٥٨. مخاطبات القضاة في الفقه الإسلامي، تأليف: محمد الحسن ولد الددو، دار الأندلس الخضراء . جدة.
٢٥٩. مختار الصحاح، لمحمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي (ت ٧٢١ هـ)، (تحقيق: محمود خاطر)، مكتبة لبنان ناشرون . بيروت، الطبعة الجديدة، ١٤١٥ هـ . ١٩٩٥ م.
٢٦٠. مختصر اختلاف العلماء، تأليف: أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي (ت ٣٢١ هـ)، (تحقيق: د. عبد الله نذير أحمد)، دار البشائر الإسلامية . بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٧ هـ .
٢٦١. المدخل الفقهي العام، تأليف: الشيخ مصطفى أحمد الزرقا، دار القلم . دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٢٥ هـ . ٢٠٠٤ م.
٢٦٢. المدخل في التعريف بالفقه الإسلامي، تأليف: الدكتور محمد مصطفى شلبي، دار النهضة العربية، ١٤٠٥ هـ .
٢٦٣. المدخل لابن الحاج المالكي (ت ٧٣٧ هـ) دار الفكر. بيروت، ١٤٠١ هـ . ١٩٨١ م.
٢٦٤. المدخل لدراسة الفقه الإسلامي، تأليف: الدكتور حسين حامد حسان، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، ١٩٧٤ م.
٢٦٥. المدونة الكبرى، تأليف: الإمام مالك بن أنس (ت ١٧٩ هـ)، دار صادر - بيروت.
٢٦٦. مذكرة أصول الفقه، تأليف: العلامة محمد الأمين الشنقيطي (ت ١٣٩٣ هـ)، (تحقيق وتعليق: أبي حفص سامي العربي)، دار الفاروق . المنصورة . مصر، الطبعة الأولى، ١٤٣٠ هـ . ٢٠٠٩ م.
٢٦٧. مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والاعتقادات، تأليف: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري (ت ٤٥٦ هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت.
٢٦٨. مسائل من الفقه المقارن، تأليف: الأستاذ الدكتور هاشم جميل، دار السلام، دمشق - بغداد، الطبعة الأولى،

١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

٢٦٩. **المستجدات في وسائل الإثبات**، تأليف: الدكتور أيمن محمد عمر العمر، دار العثمانية - عمان، دار ابن حزم - بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٣١ هـ. ٢٠١٠ م.
٢٧٠. **المستدرك على الصحيحين**، تأليف: أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥ هـ)، (تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا)، دار الكتب العلمية. بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ. ١٩٩٠ م.
٢٧١. **مسند الإمام أحمد بن حنبل: للإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني (ت ٢٤١ هـ)**، مؤسسة قرطبة. مصر.
٢٧٢. **مسند الشافعي**، للإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (٢٠٥ هـ)، دار الكتب العلمية. بيروت.
٢٧٣. **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي**، تأليف أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي (ت ٧٧٠ هـ)، المكتبة العلمية. بيروت.
٢٧٤. **المصحف الالكتروني وأحكامه الفقهية المستجدة**، بحث للدكتور رايح بن أحمد دفرور، ندوة القرآن الكريم والتقنيات المعاصرة، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة.
٢٧٥. **المصنف في الأحاديث والآثار**، تأليف: أبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي (ت ٢٣٥ هـ)، (تحقيق: كمال يوسف الحوت) مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩ هـ.
٢٧٦. **مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى**، تأليف: مصطفى السيوطي الرحباني (ت ١٢٤٣ هـ)، المكتب الإسلامي. دمشق، ١٩٦١ م.
٢٧٧. **المعتمد في الفقه الشافعي**، تأليف: الأستاذ الدكتور محمد الزحيلي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ. ٢٠٠٧ م.
٢٧٨. **المعجم الأوسط**، تأليف: أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠ هـ)، (تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد. عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني)، دار الحرمين. القاهرة، ١٤١٥ هـ.
٢٧٩. **المعجم الكبير**، تأليف: أبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني (ت ٣٦٠ هـ)، (تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي)، مكتبة الزهراء - الموصل، الطبعة الثانية، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٣ م،
٢٨٠. **معجم لغة الفقهاء**، تأليف: أ. د محمد رواس قلعه جي - د. حامد صادق قنبيي، دار النفائس. بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
٢٨١. **معجم المؤلفين**، تراجم مصنفي الكتب العربية، تأليف: عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة.
٢٨٢. **معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية**، تأليف: الدكتور محمود عبد الرحمن عبد المنعم، دار الفضيلة.
٢٨٣. **المعجم الوسيط**، للمؤلفين: إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبد القادر، محمد النجار، تحقيق: مجمع اللغة العربية، دار الدعوة.
٢٨٤. **معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم** لأبي الفضل عبد الرحمن جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ)، (تحقيق: أ. د محمد إبراهيم عبادة)، مكتبة الآداب - القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.
٢٨٥. **معجم مقاييس اللغة**، تأليف: أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥ هـ)، (تحقيق: عبد السلام محمد هارون)، دار الجيل - بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
٢٨٦. **مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج**، تأليف: محمد الخطيب الشر بيني (ت ٩٧٧ هـ)، دار الفكر. بيروت.

٢٨٧. مغني ذوي الإفهام عن الكتب الكثيرة في الأحكام، على مذهب الإمام المبجل أحمد بن حنبل، تأليف: جمال الدين يوسف بن الحسن بن عبد الهادي الدمشقي الحنبلي (ت ٩٠٩هـ)، (اعتنى به: أبو محمد أشرف بن عبد المقصود)، مكتبة دار طبرية. الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ. ١٩٩٥م.
٢٨٨. المغني، لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن قدامه المقدسي، (ت ٦٢٠هـ)، دار الفكر. بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
٢٨٩. مفاتيح العلوم، تأليف: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن يوسف الكاتب الخوارزمي (ت ٣٨٧هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت.
٢٩٠. مفردات ألفاظ القرآن، تأليف: الراغب الأصفهاني (ت: في حدود ٤٢٥هـ)، (تحقيق: صفوان عدنان داوودي)، دار الفلم. دمشق، دار الشامية. بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ. ١٩٩٧م.
٢٩١. المفصل في أحكام المرأة والبيت المسلم في الشريعة الإسلامية، تأليف: الأستاذ الدكتور عبد الكريم زيدان، مؤسسة الرسالة. بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ. ١٩٩٣م.
٢٩٢. الملكية ونظرية العقد في الشريعة الإسلامية، تأليف: الشيخ محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي، ١٩٧٦م.
٢٩٣. مناهل العرفان في علوم القرآن، تأليف: محمد بن عبد العظيم الزرقاني (ت ١٣٦٧هـ) دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ. ١٩٩٦م.
٢٩٤. المنتقى شرح الموطأ، تأليف: سليمان بن خلف بن يعد الباجي الأندلسي (ت ٤٩٤هـ) دار الفكر العربي.
٢٩٥. المنجد في اللغة، تأليف: لويس معلوف، انتشارات إسلام. تهران، الطبعة الأولى: ١٣٧٩ش.
٢٩٦. منح الجليل شرح على مختصر سيد خليل، تأليف: محمد عليش (ت ١٢٩٩هـ)، دار الفكر. بيروت، ١٤٠٩هـ. ١٩٨٩م.
٢٩٧. منهج استنباط أحكام النوازل الفقهية المعاصرة، تأليف: الدكتور مسفر بن علي القحطاني، دار الأندلس الخضراء. جدة، دار ابن حزم. بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٣١هـ. ٢٠١٠م.
٢٩٨. المنهج لمن يريد العمرة والحج، تأليف: محمد بن صالح العثيمين، (دراسة وتحقيق: صالح عبد الله الخويطر)، الجامعة الإسلامية. المدينة المنورة، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.
٢٩٩. المهذب في فقه الإمام الشافعي، تأليف: أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (ت ٤٦٧هـ)، دار الفكر - بيروت.
٣٠٠. موارد الظمان إلى زوائد ابن حبان، تأليف: أبو الحسن علي بن أبي بكر الهيثمي (ت ٨٠٧هـ)، (تحقيق: محمد عبد الرزاق حمزة)، دار الكتب العلمية. بيروت.
٣٠١. الموافقات في أصول الفقه، تأليف: أبي إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي المالكي (ت ٧٩٠هـ)، (تقديم: فضيلة الشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد)، (ضبط نصه وقدم له وعلق عليه وخرج أحاديثه: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان)، دار ابن عفان - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ. ١٩٩٧م.
٣٠٢. مواهب الجليل لشرح مختصر خليل، تأليف: محمد بن عبد الرحمن المغربي (ت ٩٥٤هـ)، دار الفكر. بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٨هـ.
٣٠٣. موسوعة أخلاق القرآن، تأليف: الدكتور أحمد الشرباصي، دار الرائد العربي، بيروت. لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ. ١٩٨٧م.

٣٠٤. موسوعة الفقه الإسلامي المعاصر، تأليف: الأستاذ الدكتور وهبة الزحيلي، دار المكتبي . دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٢٩ هـ . ٢٠٠٨ م.
٣٠٥. الموسوعة الفقهية الكويتية، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت، دار السلاسل - الكويت، دار الصفوة - مصر، (١٤٠٤ إلى ١٤٢٧ هـ).
٣٠٦. موطأ الإمام مالك، تأليف: أبو عبد الله مالك بن أنس الأصبحي (ت ١٧٩ هـ)، (تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي)، دار إحياء التراث العربي - مصر .
٣٠٧. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تأليف: شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨ هـ)، (تحقيق: الشيخ علي محمد معوض . الشيخ عادل أحمد عبد الموجود)، دار الكتب العلمية . بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٥ م.
٣٠٨. نصب الراية لأحاديث الهداية، تأليف: أبو محمد عبد الله بن يوسف الحنفي الزيلعي (ت ٧٦٢ هـ)، (تحقيق : محمد يوسف البنوري)، دار الحديث - مصر ، ١٣٥٧ هـ.
٣٠٩. نظرية الحق في الفقه الإسلامي، تأليف: د. عبد الستار حامد، ط/ مركز البحوث والدراسات الإسلامية ديوان الوقف السني بـغداد، الطبعة الأولى، ١٤٢٩ هـ . ٢٠٠٨ م.
٣١٠. نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، تأليف: شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة ابن شهاب الدين الرملي (١٠٠٤ هـ)، دار الفكر - بيروت، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.
٣١١. نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار، تأليف: الإمام محمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت ١٢٥٠ هـ)، دار الجيل . بيروت ، ١٩٧٣ م.
٣١٢. الهداية شرح البداية، تأليف: أبي الحسن علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الرشداني المرغياني (ت ٥٩٣ هـ)، المكتبة الإسلامية.
٣١٣. هدية العارفين، أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، تأليف: إسماعيل باشا البغدادي، دار إحياء التراث العربي . بيروت.
٣١٤. الوافي بالوفيات، تأليف: صلاح الدين خليل بن آيبك الصفدي (ت ٧٦٤ هـ)، (تحقيق: أحمد الأرناؤوط . تركي مصطفى) دار إحياء التراث - بيروت، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
٣١٥. وسائل الإثبات في الشريعة الإسلامية، تأليف: الدكتور محمد الزحيلي، مكتبة دار البيان . دمشق، الطبعة الشرعية، ١٤٢٨ هـ . ٢٠٠٧ م .
٣١٦. الوسيط في المذهب الشافعي، تأليف: أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي (ت ٥٠٥ هـ)، (حقيقه وعلق عليه: احمد محمود إبراهيم، ومحمد محمد تامر)، دار السلام، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م، الطبعة الأولى.
٣١٧. وفيات الأعيان و أنباء أبناء الزمان ، تأليف: أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان (ت ٦٨١ هـ) ، (تحقيق: إحسان عباس)، دار الثقافة - لبنان.
٣١٨. يسألونك، تأليف: الأستاذ الدكتور حسام الدين بن موسى عفانة، مكتبة دنديس . دار ابن حزم، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ . ٢٠٠٧ م.
٣١٩. يسألونك في الدين والحياة: للدكتور أحمد الشرباصي، دار الجيل . القاهرة، ١٣٧٠ هـ . ١٩٧٠ م.

المجلات والأبحاث والمقالات

١. أحكام الغائب في مجلس القضاء، للشيخ سليمان بن يوسف الدويش، بحث منشور في مجلة العدل . الرياض، العدد (٥) محرم ١٤٢١ هـ .
٢. أحكام المسابقات المعاصرة في الفقه الإسلامي، للأستاذ الدكتور محمد عثمان شبير، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، الدورة الرابعة عشرة، ١١/١١/٢٠٠٣ . ١٦/١/٢٠٠٣، الدوحة . قطر .
٣. أحكام الوليمة في الفقه الإسلامي للدكتور إسماعيل شندي، بحث منشور في مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد (٢١) تشرين الأول ٢٠١٠ م .
٤. آداب الهاتف الجوال بقلم : أبي عبد الله محمد حاج عيسى الجزائري، الثلاثاء، ١١ مارس ٢٠٠٨ ، www.manareldjazair.com/index.php
٥. البيع المقترن باليانصيب في الفقه الإسلامي، للدكتور أحمد محمد البالساني، بحث منشور في مجلة صوت العالم، يصدرها اتحاد علماء الدين الإسلامي في كردستان العراق، العدد (٦٨)، ذي الحجة ١٤٢٧ هـ .
٦. تخزين القرآن الكريم في الجوّال وما يتعلق به من مسائل فقهية ، للدكتور فهد بن عبد الرحمن اليحيى، بحث منشور في مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد (١٦) رمضان ١٤٣١ هـ أغسطس ٢٠١٠ م.
٧. الجوال آداب و تنبيهات، محمد بن إبراهيم الحمد، المكتبة الشاملة، الإصدار الخامس.
٨. دية الحواس الخمس في الفقه الإسلامي، للدكتور عبد الله محمد عبد الرحمن الجمعة، بحث منشور في مجلة العدل . الرياض، العدد (٤٠) شوال ١٤٢٩ هـ .
٩. رسائل الجوال.. ثقافة جديدة أم انحطاط جديد، مقال كتبه: رضا فيصل، مجلة المستقبل الإسلامي، العدد ١٤٠، فبراير/٢٠٠٣ م.
١٠. سلسلة الآداب الإسلامية، للشيخ محمد صالح المنجد: <http://www.islamweb.net>
١١. مسئولية سائق السيارة في ضوء الفقه الإسلامي، للدكتور عبد العزيز عمر الخطيب، بحث منشور في مجلة العدل . الرياض، العدد (٣١) رجب ١٤٢٧ هـ .
١٢. المصحف المطبوع بطريقة برايل للمكفوفين، الدكتور حسام الدين عفانة، (مقال إلكتروني). www.yasaloonak.net/
١٣. منع القراءة من الجوال، أحمد العمودي ، مقال إلكتروني www.sarkosa.com/
١٤. نصاب السرقة ومقاديره المعاصرة، للدكتور فهد بن عبد الرحمن المشعل، بحث منشور في مجلة العدل . الرياض، العدد (٣٦) شوال ١٤٢٨ هـ .
١٥. وظيفة القضاء في التعامل مع الإرهاب، للدكتور ناصر بن إبراهيم المحيميد، بحث منشور في مجلة العدل . الرياض، العدد (٢٢) ربيع الآخر ١٤٢٥ هـ .

مواقع الإنترنت

1. www.alola.maktoobblog.com
2. www.islamstory.com.
3. <http://ar.wikipedia.org/wiki>
4. www.3rbsc.com.
5. <http://ar.wikipedia.org/wiki>
6. www.masrawy.cim
7. www.islamonline.net.
8. <http://www.alriyadh.com/2007/09/01/article276806.html> .
9. www.islamweb.net موقع فتاوى الشبكة الإسلامية
10. <http://www.salamaty.net/news-action-show-id-500.htm> : موقع سلامتي
11. www.islamonline.net بحث لجميل حلمي: باحث مصري في مجال التجارة الإلكترونية
12. www.masrawy.cim : موقع: مصراوي ، وللمزيد ينظر الرابط
13. <http://ar.wikipedia.org/wiki> موقع ويكيبيديا، الموسوعة الحرة
14. <http://www.almawsil.com/vb/archive/index.php/t-11523.html> منتديات الموصل منبر أهل الموصل والعراق:
15. www.sarkosa.com/ (مقال إلكتروني) ، أحمد العمودي ، منع القراءة من الجوال،
16. www.yasaloonak.net/ . المصحف المطبوع بطريقة برايل للمكفوفين، للدكتور حسام الدين عفانة،
17. shariaa.net/forum/showthread.php?t=591 في الدورة التاسعة عشرة المنعقدة بمكة نوفمبر ٢٠٠٧م. ينظر: المكرمة في ٢٧.٢٢ شوال ١٤٢٨هـ التي يوافقها ٨.٣
18. <http://www.islamdor.com/vb/archive/index.php/t-6093.html> : منتدى بوابة الإسلام: 05-11-2007, 06:48 PM.
19. www.pls48.net/default.asp?id=57095 14/4/2006 المجلس الإسلامي للإفتاء بتاريخ
20. baca.asp?idno=624/berita2/sistem/baru/www.e-zakat.com.my حكم أداء زكاة الفطر عبر الجهاز الخليوي: ص ٢٣ وما بعدها.
21. http://www.dedew.net/index.php?A__=5&type=4&h=1&linkid=889 حسن ولد الددو . موقع الشيخ محمد
22. <http://www.islam-qa.com/ar/ref/103185>،الإسلام سؤال وجواب، موقع :
23. www.islamonline.net إسلام أون لاين، (علماء مصر اليانصيب article2.shtml/٢٠٠١.٥.٢٢news/arabice/
24. <http://www.suhuf.net.sa/2000jaz/dec/29/ej2.htm> الجزيرة: صحيفة سعودية تصدر على شبكة الجزيرة: صحيفة سعودية تصدر على شبكة الجزيرة: العدد(١٠٣١٩): (طارت الطيور بأرزاقها وبقيت هموم الفواتير، الانترنت، الجمعة ٣ شوال، ١٤٢١هـ عشاق المسابقات الفضائية يفوزون بالسراب):
25. www.islamweb.net/ver2/fatwa/showfatwa د. الدوسري حول ثبوت ضرر الهاتف على الأذن في التمهيد: ص١٠،
26. www.manareldjazair.com/index.php، آداب الهاتف الجوال بقلم: أبي عبد الله محمد حاج عيسى الجزائري، الثلاثاء، ١١ مارس ٢٠٠٨
27. <http://www.islamweb.net> : سلسلة الآداب الإسلامية، للشيخ محمد صالح المنجد



Ministry of Higher Education
and Scientific Research
Al-Iraqia University
Al-Sharia College
Higher Education

the provisions of the phone in Islamic Jurisprudence

A thesis
presented to Sharia College in the Al-Iraqia University,
councils Which is Part of Completing Master Degree in
Islamic Sharia. The Speciality of this Research focuses on
comparative Islamic Jurisprudence

By
Samee Haji Abdullah Surchy

Supervised by
Dr. Haidar Jabar Mahmood

1433 H.

2012 A.D.

ABSTRACT

The great law of Islam came from the great characteristics that it is a huge encyclopedia of all solutions consistent with human reality in every time and place, and it comprehend all the actions and the new changes whatever they are. The title of this research is under the name of (the provisions of the phone in Islamic Jurisprudence). The reason for choosing this title is that the phone device as a modern issue, that is created by human thought, made the difficult easy, and farness near, also helps you to communicate from the east to someone in the west in few moments, so people was in need to know the provisions in Islamic Fiqh, that is why the research studied it. The rules evolved to include provisions relating to worship of purity and prayer, fasting and pilgrimage, and the provisions relating to financial transactions from the sale of cards and lottery tickets by phone, and some other rules on marriage and divorce through using the phone, and others including provisions relating to the borders and felonies, the judiciary, prosecution and Issuing and included a range of morals relating to the sender and the future, and both.

Summary of search results came as follows:

1. That the rule of the phone is permitted unless it is used in the forbidden , and it is allowable to store the Koran in the phone, and to enter the mobile phone in the toilet unless it appears on the screen something from the Koran is forbidden, and talking inside the toilet unless the remembrance of Allah thus enable his hatred, or the Koran prohibits. It also denied making the verses of the Koran ring of the phone. And it is un allowable movements taking place in the prayer because of the receipt of the connection, what were not to extinguish the tone for the obligatory payment of harm is permissible to use tones to alert the call or when to wait, but must be taken into account in the mosques, so do not get noise on people. And it is also permitted to take photographs and videos; but their inclusion on the phone and love pornographic images are forbidden, and the legitimacy of the obituary and condolences by phone.
2. And it is a must to someone who makes the business out of it to give Zakkat, and may sell the balance in more money and it won't be usury. It is not a fixed need for a pilgrimage to have phone, but if they have it, it is allowable and hey can use it during Haj time but in a good way and not during the worships.

3. Originally, it is permissible to sell the phone; but if the vendor knows that the buyer used it for bad things, it is not permitted to sell, and making contracts through telephone contact and mailed details of the long retreat.
4. Marriage will be legal if it is from the phone but it must take the permission of women on the phone with the necessity of an inquiry. And the divorce agreement is also legal if verbally explicit by phone, and writing messages considered as metonymy if it lacks faith, also regretting is possible through it when it said but there must be witnesses on the speaking, and writing because it is action.
5. Ejaculation is considerable by phone taking into account the evidence, and the rules of stealing goes with the communication device, and that the benefits of the stolen phone, such as stealing credit cards punishment is not cutting the thief's hand because the benefits are not money. It is also sure that if someone made something go wrong, doesn't have permission to use his/her mobile phone, and no guarantee should be a result of damage to the ear because of the mobile phone, and using phones while driving is forbidden, and has been disturbed by the conditions, if it is proven wrong, he warrant. Neither spying nor call recording through phone device is allowable unless it is pronounced and permitted by the owner, and murder to terrorism may be deliberately killed or semi-intentional or a mistake, and if the pardon was issued by a considerable lift to the ruling, even if the message did not arrive until after the lift, and a letter to the judge means the judge verbally phone or write to significant terms.
6. Phone etiquette related to the caller and the one who answer, they must care about, the times and places, and messages should be considered, reducing the sound, and gentle in speech, as well as errors related to it should be far away from her phone such as the use of others, and the cutting the talking, bragging on phones and others.